

حسن الفكهاني

الحامد لى مكتبة النفوس

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النفوس المصرية

ملحق رقم « ١ »

الإصدار الجماعي

مكتبة دار المعرفة الموسوعات ومكتبة الفكهاني الحامد
القاهرة ، شارع عقيلة ، ص ٥٤٢ ، ت ٣٩٣٦٦٣



حسن الفكهاني

الحامس لدى محكمة النقض

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

ملحق رقم ١١

الاصدار الثالث

إصدار، السدار العربية للموسوعات

الطبعة ٢٠٠٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٢١٣٣٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي رَسُولٌ

مِنَ اللَّهِ عِندَ اللَّهِ عِزِّهِ وَرِيسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

(ملحق الموسوعة الذهبية)

الدار العربية للموسوعات .. وهى الدار الوحيدة المتخصصة فى إصدار الموسوعات القانونية والأعلامية على مستوى الدول العربية منذ أكثر من ربع قرن مضى حيث أصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك فى إصدارين (جنائى ومضى) عشرة أجزاء لكل منهما مع مبررس تكميلى وكان ذلك بمناسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض (أنظر آخر الجزء موسوعات تصدرها الدار) .

ولقد تشرفت الإدارة الفنية للدار بأن تعاون معها السيد الزميل الأستاذ عبد المنعم حسنى المحامى من الناحية الفنية لإخراج هذين الإصدارين .. وكان يسعدنا أن يظل هذا التعاون مستمرا بالنسبة للأعمال التالية لهما إلا أنه انفراد واستقل بعمل جليل .

ولما كانت مبادئ محكمة النقض التى تضمنها الإصدارين (الجنائى والمسندى) السابقين قد توقفت عند عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ فقد قامت الإدارة الفنية للدار بحصر القواعد الجديدة التى تقدمها فى هذا الملحق للموسوعة الفنية للدار بحصر القواعد الجديدة التى تقدمها فى هذا الملحق للموسوعة سائلة الذكر بالأسلوب الآتى :

١ - جزء واحد .. للقواعد الجنائية .

٢ - جزءان .. للقواعد المدنية .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذين الملحقين تحاشي التكرار للمبادئ
بعيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكثر
من موضوع .

هذا ولا يسعنى في هذا المجال الا أن أقدم الشكر جزيلا لجميع
السادة رجال القانون سواء في جمهورية مصر العربية أو في جميع الدول
العربية الشقيقة .

ووفقنا الله لما فيه الخير للجميع

حسن الفكهي

القاهرة في شهر ابريل ١٩٨٤

المحامي

تقديم الموسوعة الفقهية للإصدارين الجنائي والمدني

لن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العدل التي تخالف
القلب البشري فحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متنوع النواحي .
والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والامانة فيها ،
فإنها تقتصر عن الاطاحة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحمل
من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ القاضي من الدراية والبصر بالامور
أو أن يلبس عليه أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح
أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سديدا .
وقد أدرك الشارع ذلك فجعل التقاضي في الغالب من درجتين ، حتى يصلح
قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ .
غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف
في نفس الخطأ أو في آخر ، كما قد يختلف قضاة المحاكم الاستئنافية
في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة الى محكمة عليا مهمتها
الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً يثير السبيل أمام سائر المحاكم ،
فيمان بذلك اتساق القانون ويستقر القضاء ، ويلين الناس شر الاختلاف
في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ من الطعن
بالنقض في مواد الجنايات ثم في مواد الجناح بمقتضى التعديل الذي أدخله
الأمر العالي الصادر في ٥ يولية ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وقتها لهذا
النظام لا تنظره محكمة تضائية عليا ذات كيان مستقل وإنما كانت تخضع
وبالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الجائزين بدوينة

جمعية عمومية ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف بمصر التي باقت دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع اليها من الطعون في الأحكام بقتضى قانون الجنائيات .

واذ كان أعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى أخرى اثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضااتها كما جرت العادة السنوية بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد لها مبدأ مستقر .

ومن ناحية أخرى لم يكن الشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح ما يقع في أحكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية . وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص فعمل قانون المرافعات الأهلى تعديلا بقتضاء أخذ من القانون المخطط نظلم الدوائر المجتمعة بمحكمة الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢. وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك الدة في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين أحكام المحاكم .

على أن نظام الدوائر المجتمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الإحالة الى الدوائر مجتمعة أمراً جوازياً للدائرة المعروضة عليها القضية ، كما كان يشترط للإحالة سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض في نقطة قانونية واحدة .

وقد ظل الحال على النحو المتقدم — سواء في المواد الجنائية أو في المواد المدنية والتجارية — الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام تسم بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة اليه .

وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيها ، فزال الخلاف ، وثبتت القضاء ، واثارت الطريق ، وأصبح مقوها الهادى يستلهمه كل مجتهد .

وإذا كانت الجهود المعيدة والمخلصة قد تضاعفت وتضافرت علميا على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التي خلفتها جهود الجهادية من رجال القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود - ما زلنا نلمس احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطني الدول العربية الشقيقة ، إلى عمل علمي جديد شامل يمكن الرجوع إليه للوقوف على ذلك المرح الشاسع من الفكر القانوني المجرد الذي حفلت به أحكام محكمة النقض المصرية - بدائرتها الجنائية والمدنية - منذ انشائها وحتى الآن .

وإذا كنا في جهودنا السابقة قد استطلعنا - بعبور الله - أن نقدم للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - العديد من المراجع العلمية ، سواء في مجال التأليف أو في مجال التلخيص والتجيب والتبويب والنشر . وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادفت - والحمد لله - ترحيبا كبيرا أتى - ليس فقط من زملاء إفضل يعملون بتطبيق القانون - بل أيضا من أساتذة أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا لجسامة الأفتلاخ بمسئولية العمل الذي نقدمه الآن ، واستشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا على بلوغ الغاية التي ننشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التي تخبرناها لصدور هذا العمل ونعني بها مرور خمسين عاما على انشاء المحكمة ، كل ذلك جعلنا نسعى الى تضامد الجهود ، فآثرنا المشاركة في تحمل العبء .

فالى رجال القانون والمهتمين بعملهم - في مصر وفي سائر البلاد العربية والأجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكرة أعمالنا العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٢١ » والتي تصدر بعبور الله في إصدارين الأول يضم القواعد القانونية التي أصدرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ » والتي تصدرها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثاني يضم القواعد القانونية التي أصدرتها الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على أسس أبجدي وموضوعي روعي فيه سهولة البحث في المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ

الواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يعين على سرعة البحث .

كما أنه استكمالاً للفائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمي - مقها وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار مقهاء القانون بالنسبة لبعض المبادئ التي انتهت إليها محكمة النقض والتي احتدم حولها الخلاف أو ثار بشأنها الجدل .

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة إلا أن نشكر ونقدر الجهود المخلصة التي بذلها الجهاز الفني لمحونة التشريع والقضاء وكذا الإدارة الفنية للدار العربية للموسوعات والتي أدت إلى اخراج الموسوعة بالصورة التي يجدها الباحث بين يديه ، والعصمة له .

المؤلفان

حسن الفكاهي ، عبد المنعم حسني

القاهرة في ديسمبر ١٩٨١

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	الافتقار جنسى :
٥	الاثبات :
٧	أولا - علم من يقع عليه عبء الاثبات
٩	ثانيا - اقتناعية الأدلة فى المواد الجنائية
١٥	ثالثا - تساعد الأدلة فى المواد الجنائية
١٩	رابعا - رقابة محكمة النقض على تقدير أدلة البتوت
٢٣	خامسا - مبادئ متنوعة فى الاثبات
٢٦	سادسا - الاقرار والاعتراف
٣٥	سابعا - الاثبات بالأوراق
٣٩	ثامنا - الاثبات من طريق الخبرة
٥٢	تاسعا - الاثبات بشهادة الشهود
٦٥	عاشرا - القرائن
٦٨	أحدى عشر - المعاينة
٧١	أجراءات المحكمة :
٧٣	أولا - الاعلان
٧٧	ثانيا - الحضور بالجلسات
٨٠	ثالثا - التحقيق بالجلسات
٨٢	رابعا - استجواب المتهم

الصفحة	الموضوع
٨٣	خامسا — محاضر الجلسة
٨٧	سادسا — مبادئ متقدمة
٩٥	اختصاص
١٠٥	اختلاس أموال أميرية
١١٣	اختفاء أشياء مسروقة
١١٧	ارتباط
١٢٥	اسباب الإبادة وموانع العقاب
١٣٥	استئناف :
١٣٧	— نظر الاستئناف وتحقيقه
١٤٤	— مسائل منوعة
١٥١	اشتراك
١٥٧	اشكالات التنفيذ
١٦١	أمر الحفظ والأمر بالأوجه
١٦٧	أمن الدولة
١٧١	انتهاك حرمة ملك الغير
١٧٥	إيجار
١٨٣	بطولان
١٨٧	بلاغ كاتب
١٩١	تبييد
١٩٦	تجهيز
٢٠٣	تزوير
٢١٣	تضييع جبري

الصفحة	الموضوع
٢١٧	تمنيب
٢٢١	تمطيل المواصلات
٢٢٥	تفتيش :
٢٢٧	— الآن بالتفتيش
٢٣٧	— التفتيش الجائر بغير إذن
٢٤٠	— بطلان التفتيش
٢٤١	تقليد
٢٤٥	تلبس
٢٥١	جريمة
٢٥٧	جوارك
٢٦١	هريق
٢٦٥	حكم :
٢٦٧	— أوصاف الحكم
٢٦٩	— إصدار الحكم
٢٧٨	— البيانات الواجب ذكرها بالحكم
٢٩٤	— تسبب الحكم (المنيب وغير المنيب)
٣١٢	— نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم
٣١٧	— انعدام الحكم وبطلانه
٣٢٣	— حجية الحكم
٣٢٧	خلف
٣٣٣	دفعان
٣٤١	دعارة

الصفحة	الموضوع
٣٥١	دموى جنائية
٣٥٣	— تحريك الدموى الجنائية
٣٦٠	— انقضاء الدموى الجنائية
٣٦٦	— مسائل متنوعة
٣٦٧	دموى مبتلثة
٣٧٣	دموى مخنية
٣٧٥	— بدى اختصاص المحكم الجنائية بنظر الدموى المخنية
٣٧٨	— اجراءات الدموى المخنية امام المحكمة الجنائية
٣٨٣	— مسئولية المتبوع عن افعال تابعه
٣٨٦	— التعويض
٣٨٨	— مسائل متنوعة
٣٩٥	دفعاع :
٣٩٧	— ما يعد اخلالا بحق الدفاع
٤٠٧	— ما لا يعد اخلالا بحق الدفاع
٤٢٧	دفعوع
٤٣٩	رثسوة
٤٤٣	زنا
٤٤٧	سبب وثئلف
٤٥٣	سبق الاصرار
٤٥٩	سرقه
٤٦٧	سببلا

الموضوع	الصفحة
شيك بدون رصيد	٤٧١
ضرب	٤٨١
عقوبة	٤٩١
عود	٥٠٧
عش	٥١١
فك الاختتام واغتصاب السندات	٥١٩
قانون	٥٢٣
قبض	٥٣٣
قتل	٥٣٩
— قتل خطأ	٥٤١
— قتل عمد	٥٤٨
قضاة	٥٦١
قمار	٥٦٥
مأورو الضبط	٥٦٩
مجرمون أحداث	٥٧٩
محاكم عسكرية	٥٨٥
محل مائة	٥٨٩
محاكمة	٥٩٥
محكمة الجنائيات	٥٩٩
معارضة	٦٠٥
مواد مخدرة	٦١٥

الصفحة	الموضوع
٦٢١	تصويب
٦٢٥	نقص
٦٢٧	— اجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه
٦٣٤	— المصلحة في الطعن
٦٣٧	— احوال الطعن
٦٤٧	— اسباب الطعن
٦٥٠	— ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
٦٦٣	— ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام
٦٩٠	— مسائل متنوعة
٦٩٩	نيابة عامة
٧١١	هتك عرض
٧١٥	وصف التهمة

اتفاق جنائی

اتفاق جنائي

(الاشتراك بالاتفاق)

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

التقليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة — لا يلزم —
كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم :

ليس على المحكمة ان تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق
بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها القول بقيام الاشتراك ان تستخلص حصوله
من وقائع الدعوى وملابساتها ما دام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد
بوجوده .

٢ الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٢١ —

ص ٨٢٦)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفق
عليه — هذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس — جواز الاستدلال
عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج — أو من فعل لاحق للجريمة .

ملخص الحكم :

من المقرر ان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية أطرافه
على ارتكاب الفعل المنفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس

ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذا كان القاضي الجنائي حراً في أن يستند عقيدته من أي مصدر شاء فإن له — إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له أن يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٢١)

— ص ٨٢٦)

اثبات

- اولا - على من يقع عليه عبء الالبات
- ثانيا - اقناعية الأدلة فى المواد الجنائية
- ثالثا - تساند الأدلة فى المواد الجنائية
- رابعا - رقابة محكمة النقض على تقدير ادلة الالبات
- خامسا - مبادئ متنوعة فى الالبات
- سادسا - الاقرار والاعتراف
- سابعاً - الالبات بالأوراق
- ثامنا - الالبات عن طريق الخبرة
- ثامسا - الالبات بشهادة الشهود
- عاشر ا - القسراتن
- اهدى عشر - الماينة

الاثباتات

اولا - على من يقع عليه عبء الاثبات

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - موضوعي .

ملخص الحكم :

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أسوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها من الأوراق .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣١٧/٣/١٩٨٠ - السنة ٣١

- ص ٤٠٧)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

جواز اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بكافة الطرق الا ما استثنى

بنص خاص .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - الا ما استثنى منها بنص خاص - جاز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال ، وأن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ما دامت

تد اطمأنت اليه . اذ العبرة باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ومن ثم فلا على المحكمة ان هي اعتبرت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطامع ، ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة . ولما كان لا جناح على الحكم اذا استند الى استعراق كلب الشرطة كقرينة يعزز بها ادلة الثبوت التي اوردها ما دام انه لم يتخذ من هذا الاستعراق دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه انما استند الى استعراق كلب الشرطة ومطابقة الصندوق المعثور عليه بمكان الحادث لعدم الطامع كقرينتين يعزز بهما أدلة الثبوت التي اوردها ولم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطامع ، فان منعى الطامع في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٠ — لسنة ٣١ — ص ٩٥٠)
ملحوظة : في هذا المعنى (نقض جنائي جلسة ١١/٢٠/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .

ملخص الحكم :

من المقرر ان للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١١/١٣/١٩٨٠ — ص ٣١ — ص ٩٧٩)

ثانيا - اقناعية الأدلة في المواد الجنائية :

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

اقناعية الدليل في المواد الجنائية - عدم التزام طريق معين في
الاثبات الا اذا استوجب القانون ذلك .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ - ص ٣١
- ص ١٣٦)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من اقوال الشهود
وسائر العناصر المطروحة - حق المحكمة الموضوع - شرط ذلك .

ملخص الحكم :

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى
ما دام استخلاصها سابقا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها
اصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ - السنة ٣١
- ص ٢٣٦)

ملحوظة : في نفس المعنى (نقض جنائي - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧) ،
(جلسة ١٩٨٠/٣/٢١)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

اقتناعية الأدلة في المواد الجنائية — المحكمة الائتلاف عن دليل
القنى ولو حمله أوراق رسمية — شرط ذلك .
ملخص الحكم :

من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة أن تلتفت عن
دليل القنى ولو حمله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير
ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ — س ٣١
— ص ٢٣٦)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة — أو ما قرره المبلغ —
مغايرا لما استند اليه الحكم .
ملخص الحكم :

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره المبلغ مغايرا لما
استند اليه الحكم وانما العبرة بما اطمانت اليه المحكمة مما استخلصته .

(الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٣/٣/١٩٨٠ — س ٣١
— ص ٣١٣)

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٠ — س ٣١
— ص ٩٢٩)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى ما دام سائفا .

٢ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية والجنائية — موضوعى .

٣ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر — موضوعى .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم الابتدائى قد أورد احوال شهود الحادث متضمنة ان

الطامع كلن يقود السيارة بسرعة شديدة ، وكان الطامع لا ينازع فى أن ما أورده الحكم من أقوال هؤلاء الشهود له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه تضمن الإحالة الى أسباب الحكم الابتدائى على ما سلف بيانه ، فان النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه — فى نطاق سلطته التقديرية ومن منطلق سائغ وتدليل مقبول — قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها — ثبوت نسبة الخطأ الى الطامع واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع من انطلاق الطامع بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة قادما من طريق فرمى مخترقا طريقا رئيسيا دون أن يتحقق من خلو هذا الطريق من المركبات واذ تصادف مرور سيارة أتوبيس به فوقع الاصطدام بينهما مما سبب الحادث كما لورد الحكم — بناء على الكشف الطبى — أصابات الجنى عليهما وأنها أدت الى وفاهما ، وكان هذا الذى استخلصه مستمدا مما له أصل ثابت فى الأوراق وليس محل جدل من الطامع وهى أقوال الشهود سالتى الفكر ومما دلت عليه المعاينة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه إهام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومن ثم فان ما أورده الحكم المطعون فيه بنوافر به الخطأ فى حق الطامع وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم فى هذا الشأن سديدا ويكون ما يثيره الطامع فى غير محله . أما ما يثيره الطامع من أن خطأ الغير « السائق الآخر المقتضى براءته » كان السبب فى وقوع الحادث ، فانه لا جدوى له فيه لأنه — بفرض قيامه — لا ينفى مسئوليته الجنائية عن الحادث التى أثبت الحكم قيامها فى حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك — فى نطاق المسئولية الجنائية — لا يخلو المتهم من المسئولية وما دام الحكم — فى هذه الدعوى — قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطامع بها من ثبوت نسبة الخطأ اليه ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر ومن رابطة

سببية بينهما ، فان النعمى على الحكم فى خصوص ما سلف يضحى ولا محل له ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمنه يكون على غير اساس متعيننا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ — السنة ٣١ — ص ٥٠٠)
ملحوظة : (هى نفس المعنى — نقض جنائى — جلسة ٢٧/٣/١٩٨٠)
نقض جنائى ، جلسة ١٦/٦/١٩٨٠

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى ان تستند اقتناعها من اى دليل تظمن اليه .

(الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ — ص ٣١ — ص ٥٠٠)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر ابلائها وعناصرها — موضوعى .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٠ — السنة ٣١ — ص ٦٩٢)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

كفيلة التشك فى صحة اسناد التهمة — سند الحكم البرادة — ما دام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

ملخص الحكم :

من المقرر انه يكفى فى المحاكمات الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع

فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصنة الدعوى واحاطت بطروئها وبادلة الثبوت التى تمام الاتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين افلة التفى فمرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاتهام .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ —

ص ٨٢١)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى :

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — س ٣١ —

ص ٩٢٩)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

المعبرة فى المحاكمة الجنائية — بالفتناع القافى — عدم جواز طلبه

بالأخذ بدليل معين — ما لم يقبده القانون .

(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — س ٣١ —

ص ١٠٠٢)

(الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ — س ٣١ —

ص ١٠٥٩)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها — ما دام
استخلاصها سابقا — وزن أقوال الشهود — موضوعى .
} الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — س ٣١
— ص ١١٢٢)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى الأخذ بما تراث اليه من الأدلة — حتمها
فى الأخذ بقول الشاهد فى أية مرحلة .
} الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — س ٣١
— ص ١١٢٦)

ثالثا : تساعد الأدلة فى المواد الجنائية :

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

عدم تقييد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها — حقها فى
استخلاص الحقائق القانونية مما قدم فيها من أدلة ولو غير مباشرة — ما دام
ذلك متفقا مع العقل والمنطق .

ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم ان يبنى كل دليل
منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفى ان تكون الأدلة فى
مجموعها كوحدة مؤدية الى ما تصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع
المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليه كما هى الحال فى الدعوى المطروحة .
كما لا يلزم لصحة الحكم ان يكون الدليل الذى تستند اليه المحكمة صريحا
ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها ان تركز فى تكوين عقيدتها
عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية
المتصلة بها الى ما تستخلصه من جباة العناصر المطروحة بطريق الاستقراء
والاستنتاج وكافة المكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن
الاقتضاء العلى والمنطقى .

(الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —

— ص ٤٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

عدم تقييد محكمة الموفسوع فى استخلاص الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى — بدليل معين — تساعد الأدلة فى المواد الجنائية — مؤداه .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ — س ٣١ —

— ص ٤٦٢)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

كفالة ان تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم عليها - عدم جواز المجادلة فى شأن بعضها .

ملخص الحكم :

لا يشترط ان تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما تصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمينانها الى ما انتهت اليه وهو امر لم تغطىء المحكمة تقديره .

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ٦٠٤

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

مؤدى تساعد الأدلة فى المواد الجنائية .

ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يضرر العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضررها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر ايضا ان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التى اوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على ان المتهمه شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصح القول بانها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت المتهمه من المعروفات لدى الشرطة بالاعتقاد على ممارسة الدماره ذلك ان مجرد دخولها احدى الشقق لا يبنىء بذاته عن ادراك الضابط بطريقه يقينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم فان ما متع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون . ذلك بان

المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز للمحور الضبط القضائي القبض على المتهم الا في احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما اورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعة ببطلان اجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي الى ما رتبته عليه فانه يكون مميبا بالخطا في تطبيق القانون خطأ حجبته عن تقدير ادلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعة ولا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلة اخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الراى — الذى انتهت اليه المحكمة ، مما ينمين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ — ص ٧٣٧)
(والطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ — س ٢١ — ص ٨٠١)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

تساند الأدلة في المواد الجنائية — استبعاد احدها — اثره ؟

ملخص الحكم :

من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .
(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ — س ٣١ — ص ٩١١)

(٣ — ٢ — جنائى)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

التحريات تعزز الألة .

ملفص الحكم :

من المقرر أن المحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها ممزوة لما ساقته من أدلة .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ — س ٣١ —

ص ١٠٢٩)

رابعاً — رقابة محكمة النقض على تقدير الأدلة :

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عما تضمنه مظهر الصلح بشأن عدول الشاهد عن اتهام الطاعن دون بيان العلة — أخذاً بأدلة الثبوت دلالة على اطراح الصلح .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذاً بما اقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تظن أنه وتطرح ما عداه وأن تعمل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها ، ولما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يميح الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه — وهو الحال في الدعوى المطروحة — فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للدلالة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ، ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك وكان ما يقرره الطاعن بشأن الصلح الذي تم بينه وبين والد المجنى عليه مردوداً بأن هذا الصلح لا يمدو أن يكون قولاً جديداً من الأخير يتضمن عدولاً عن اتهامه إياه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ولا تلزم في حالة عدم أخذاً به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساتها الحكم يؤدي دلالة على اطراح الصلح المذكور .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣٨٠/١/٢ — س ٣١ —

ص ١٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع — لا يجوز مجالبتها
او مصادرة عقيدتها فيه اهل محكمة النقض .

ملخص الحكم :

اذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه وما اورده من
استدلال ردا على دفاع الطاعنتين سائفا وله اصله الصحيح من أوراق
الدعوى فان ما تثيره الطاعنتان بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت
بالأوراق يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تلك محكمة
الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
ص ٤٤)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية —
استفادة الرد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها .

ملخص الحكم :

أوجه الدفاع الموضوعية لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحيها
المختلفة طالما ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧ — س ٣١ —
ص ٨٨)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع كليل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل
تطمئن إليه .

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتضاءها من أى دليل تطمئن اليه ، ولها أن تعول على أقوال الشاهد فى احدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمليها دون أن تبين العلة فى ذلك .
١ طعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٨ - س ٣١ -
ص ٥٩٣)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة - كى

تقضى بالبراءة .

ملخص الحكم :

يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما تطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفيها وبادلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات .

١ الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ - س ٣١ -
ص ٦٤٧)
٢ والطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٨ - س ٣١ -
ص ٥٨٤)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بتتبع التهم فى مناهى دفاعه الموضوعى .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فى شأن التأخير فى الإبلاغ عن

الواقعة وعدم اسم الجرد الفعلى لمستودعات البترول فأطرحه والتفت عنه
الطعناتنا منه لادلة الثبوت السائفة التى أوردها ، فهذا حسيه كىما يتم تدليله
ويستقيم تضالؤه طالما أنه أورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على
ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه فى
كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد النقاشه عنها أنه أطرحها ، ومن ثم
فإن ما تثيره الطاعنات فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا
فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى
واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ —
ص ٨٢٦)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى أن تستنبط من الوقائع والقرائن
ما يؤدى عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا
عقلا للنتيجة التى انتهت اليها وأنه لا يشترط فى التليل أن يكون صريحا
دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق
الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على
المستندات .

(الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ — س ٣١ —
ص ٩٧٩)

خامسا — مبادئ متنوعة فى الإثبات :

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

كيفية تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة — شرط
ذلك — تهيئته الدعوى والإحاطة بها عن بصر وبصيرة .
ملخص الحكم :

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة
الى المتهم لكى يتخلى له بالبراءة : اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطمئن اليه
فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر
وبصيرة .

(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ فى — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
ص ٣٩)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها — حقها فى
استخلاص الحقائق القانونية مما قدم اليها من ادلة ولو غير مباشرة — ما دام
ذلك متفقا مع العقل والمنطق .

ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يلزم فى الأدلة التى يعوا، عليها الحكم ان ينبىء كل
دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفى ان تكون الأدلة
فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى احتمال
اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه كما هى الحال فى الدعوى
المطروحة . كما لا يلزم لصحة الحكم ان يكون الدليل الذى تستند اليه
المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما نستخلصه منه بل لها أن تركز فى
تكوين عقيدتها من الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق

القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من جباة العناصر المطروحة بطريق الاستقراء والاستنتاج وكلفة المكنت العقلي ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ — ص ٤٤)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

العبرة فى المحاكمات الجنائية — باقتناع قاضى الموضوع —
عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين — للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية .

ملخص الحكم :

لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة او بما قرره الشهود بمغابرا لما استند اليه الحكم ، وانما العبرة بما اطمانت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات ، لأن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح اليها لحكمه الا اذا قبيده القانون بدليل معين ينص عليه كما أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى اطمانت اليها ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ — س ٣١ — ص ٣٥٤)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

التعرف — لم يرسم القانون له صورة خاصة — تنظيم إثبات الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي — على سبيل الإرشاد .

ملخص الحكم :

لما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه عليه في جبع من اثبائه ما دامت قد اطمئنت اليه ، اذ المبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد ، فلا على المحكمة ان هي اعتمدت على الدليل المستند من تعرف صانع المفاتيح على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، ولما كان ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية من انه . « يجب ان تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها » لم يرد الا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يربط على مخالفته البطالان ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مستند .

(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ —

ص ٥٣٤)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

الحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها — الا عن الأدلة ذات

الأثر في تكوين عقيدتها .

ملخص الحكم :

المقرر في أصول الاستدلال ان الحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وان في اغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنتها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ —

ص ٧٥٢)

سادساً - الاعتراف والافتراء :

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه
وحق غيره وأن عدل عنه متى اطبانت اليه .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال
التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات
وإن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه ، وفي حق
غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك
متى اطبانت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ١٣١٩ ، ١٣٢٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ —
س ٣١ — ص ٢٥)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ،
التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التليلية
على المعترف .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —
ص ١٣٦)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :
تسمية الحكم بالإقرار اعترافاً - لا يميّزه - ما دام لم يرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

ملخص الحكم :

إذ كان خطأ الحكم في تسمية إقرار الطاعن بجلسة المحاكمة اعترافاً لا يقدح في سلامة الحكم طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف فإن ما يثيره الطاعن بقلة الخطأ في الإسناد لا يكون له محل .
(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ - س ٣١ - ص ٢٤٦)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :
للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحض الشرطة - متى أطمأت إلى صدقه ولو عدل عنه في مراحل أخرى .

ملخص الحكم :

من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحض الشرطة متى أطمأت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التي - أطمأنت إليها .
(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٦ - س ٣١ - ص ٣٢٧)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :
تقدير صحة الاعتراف - وقيمه في الإثبات وصدوره اختياراً من عسده - موضوعي .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك

محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها —
بهذه المثابة — أن تقرر عدم صحة ما يدعيه الطاعن من أن الاعتراف المعزوف
اليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها
على أسباب سائفة فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير
محله .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩ — س ٣١ —
ص ٢٤٣)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

الدفع بحصول الاعتراف نتيجة إكراه — لا يقبل لأول مرة أمام
النقض — علة ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

أذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة أمام درجتى التقاضى أن
الطاعن دفع بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع
عليه أثناء التحقيق معه فلا يقبل منه أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض
لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — س ٣١ —
ص ٤٧٤)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحض الشرطة .
الشرطة .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا
بمحض الشرطة متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في
مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ، وكان الحكم قد خلاص الى أن

اعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات كان عن طوعية واختيار ولم يكن وليد اجراء باطل وقد اقرن بإرشاد الطاعن عن المبررات واحضاره اياها عنه يكون من غير المقبول ان يجادل الطاعن في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ — ص ٥٣٤)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

حق المحكمة في التمويل على ما يتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات وتقدير صحتها وقيمتها في الإثبات — موضوعي — ما دام سابقا .

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع ان تعمل على ما ينضهه محضر جمع الاستدلالات من اعترافات ما دامت قد اطأنت إليها لما هو مقرر من أن الاعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب ما دام تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى اطأنت إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع .

(الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ — ص ٧١٧)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

الاعتراف وليد الإكراه — لا يعمل عليه — ولو كان صادقا .

ملخص الحكم :

من المقرر ان الاعتراف الذي يعمل عليه كدليل اثبات في الدعوى يجب ان يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التمويل على الاعتراف

— ولو كان صادقا — متى كان وايد اكراه كائنا ما كان قدره .
(الطعن رقم ٥٣٢ — لسنة ٥٠ قى — جلسة ١٦/٦/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٨٠٠)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :
وجوب بحث الصلة بين الاعتراف وبين الاصابات المقول
بحصولها لاکراه الطاعن عليه .
ملخص الحكم :

الأصل انه يتعين على المحكمة ان هى رات التعميل على الدليل المستند
من الاعتراف ان تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقول بحصولها لاکراه
الطاعن عليه ، ونفى قيامها فى استدلال سائق .

(الطعن رقم ٥٣٢ — لسنة ٥٠ قى — جلسة ١٦/٦/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٨٠٠)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :
تثبتت انه كان يوجد بالطاعن اصابات — تعاصر وقت ضبطه
— اطراح دفاعه ببطلان اعترافه — استنادا الى مجرد القول باطمئنان المحكمة
اليه والى شهادة الجنى عليه — قصور مبطل — لا يعصم منه وجود أدلة
أخرى .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت بما أورده الحكم المطعون فيه انه كان يوجد بالطاعن
اصابات اشار التقرير الطبى الشرعى الذى قدمه الى معاصرتها لوقت ضبطه ،
وقد أطرحت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان اعترافه فى محضر الضبط استنادا
الى مجرد القول باطمئنانها اليه والى شهادة الجنى عليه دون ان تعرض
للصلة بين هذا الاعتراف وما وجد بالطاعن من اصابات فان حكمها يكون
مشوبا بالقصور المبطل له ، ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من أدلة
أخرى اذ ان الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر
ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر
التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه

المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنقبى اليه من نتيجة لو انها نطنت الى
أن هذا الدليل غير قائم .
(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ — س ٣١ —
ص ٨٠١)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمته في
الاثبات — لها الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في
أي دور من ادوار التحقيق وأن عدل عنه ، متى اطمانت الى صحته .
ملخص الحكم :

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك
بمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وأن
للمحكمة سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من
المتهمين في أي دور من ادوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت
الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٩ — س ٣١ —
ص ٨٠٤)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

عدم التحويل على الاعتراف ولو كان صادقا متى كان وليد
اكره — على المحكمة بحث الصلة بين الاعتراف والاصابات المقول بحصولها
لاكره المتهم عليه ونفى قيلها في استدلال سائق أن هي رأت التحويل على
الدليل المستند منه — مخالفة لك — قصور وفساد في الاستدلال .

ملخص الحكم :

الاعتراف يجب ألا يعول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكره
كائنا ما كان قهره ، والاصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين
اعتراف المتهمين والاصابات المقول بحصولها لاكراههم عليه ونفى قيلهما
في استدلال سائق أن هي رأت التحويل على الدليل المستند منه ، وكان الحكم
المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطالان الاعتراف على النحو السابق ذكره بسا
لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحقق وجود

اصابات ظاهرة بالمتهمين ، لا ينفى وجود اصابات بهم ، كما ان حضور محامين مع المتهمين فى تحقيق تجربة النيابة العامة لا ينفى وقوع التعذيب ، واذا ناظر القاضى الجزئى الطاعنين اثبت — حسبها سلف البيان — تعدد اصاباتهم وانه تدب بفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى لبيان سبب هذه الاصابات ، بيد ان قراره لم ينفذ ، فانه كان لزاما على المحكمة — قبل ان تقطع برأى فى سلافة الاعتراف — ان تتولى بنفسها تحقيق ما اثاره الطاعنون فى هذا الشأن وان تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات . اما وقد نكلت عن ذلك وعولت فى ادانة الطاعنين على الدليل المستند من اعترافهم ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، ولا ينفى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى ، اذ ان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى الذى انتهت المحكمة اليه .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ٨٩٠)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

— مثال لتسبب سائح فى تهصيل اعتراف .

ملخص الحكم :

لما كان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام استخلاصها سائما مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الأوراق ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم انه حصل ما اعترف به من انه خدش المجنى عليه بالنية فى كتفه مرتين ثم اطرح هذا الاعتراف لتناقضه مع ماديات الدعوى وما جاء بالتقرير الطبى وعال اتواله برغبته فى درء الاتهام عن ابن اخيه الطاعن الذى هب لتجنته — وهو تحليل سائح وكاف لاطراح هذا الاعتراف فضلا عن انه من المقرر ان الاعتراف فى المسائل

الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك المحكمة كامل الحرية من تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها ألا تعمل عليها منى تراعى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع ، فيكون ما يحتاج به الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .
(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٩١٧)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

تقدير اعتراف المتهم — موضوعي .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من ادوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .
(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ١٠٢٩)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ، المحكمة كامل الحرية فى تقديره — أخذ المحكمة به — مفاده : أطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لعدم الأخذ به — تقدير الأدلة بالنسبة لكل منهم — موضوعي — محكمة الموضوع غير ملزمة — بحسب الأصل — أن تورد من أقوال الشهود ألا ما تقيم عليه قضاؤها .

ملخص الحكم :

الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، ومتى خلصت الى سلامة الدليل المستند من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، فإنه لا على الحكم أن هو أخذ باعتراف الطاعن فى التحقيقات لبرأته مما يشوبه واطمئنانا من المحكمة لصحته ولو عدل عنه بعد ذلك ، وتتهض من ثم مقولة الطاعن بعدم
(م — ٣ — جنائي)

صدق اعترافه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
الدعوى مما لا يقبل اهام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الأدلة
بالنسبة الى كل منهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة
في تكوين مقينتها حسب تقديرها ، واطمئنتها اليها بالنسبة الى متهم وعدم
اطمئنتها الى اقوال شاهد الاثبات وأخذت بتصويره للواقعة بالنسبة
للطامن وحده دون شقيقه المتهم الآخر الذي قرر الشاهد انه اسهم في
الاعتداء وقضى ببراعته — فان ذلك من اطلاعاتها لما لها من حق تجزئة شهادة
الشاهد فتأخذ منها بما تطئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في
تقدير أدلة الدعوى ، ولما هو مقرر من انها لا تلزم بحسب الأصل ان تسورد
من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها ، وليس بالزم ان تطابق اقوال
الشاهد مضمون اعتراف المتهم ، بل يكفي ان يكون جماع الشهادة كما
أخذت بها المحكمة — كما هو الحال في الدعوى — غير متناقضة مع ما عولت
عليه من اعتراف المتهم وما حواه تقرير الصفة التشريحية .

(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ — س ٣١ —

ص ١٠٤٠)

قائمة رقم (٥٠)

المبدأ :

تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات من سلطة محكمة
الموضوع — حقها في الأخذ به متى اطمأنت الى صدقه .

ملخص الحكم :

الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع
كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها دون غيرها البحث
في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق
الاكراه، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها
ان تأخذ به مما لا يعتب عليها .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ — س ٣١ —

ص ١٠٦٥)

ساجما — الاثبات بالأوراق :

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

القانون لم يحتّم لاثبات السوابق تقديم صحيفة الحالة الجنائية — حق محكمة الموضوع في استخلاص ثبوت التهمة بظرفها المشدد — حد ذلك .

ملخص الحكم :

مضى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتد في تواتر الظرف المشدد بمنكرة التلبّة المقدمة للمحكمة اثباتا لسبق الحكم على المتهم في جنائية سرقة باكره وشروع فيها ، وباعترايه في التحقيق بتلك السابقة وفي جلسة المحاكمة بالتهمة بظرفها المشدد — انطلاقا من حق محكمة الموضوع في أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن اليه دون التزام عليها بتبيان علّة ما ارتكبه ، وما دام القانون لم يحتّم — لاثبات السوابق — تقديم صحيفة الحالة الجنائية ، وكان استخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت التهمة بظرفها المشدد من الأدلة التي تساند اليها سائفة وملتبها مع العقل والمنطق فان المجادلة في ذلك تنحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز اثرته لاي محكمة التقض .

١ الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —

ص ١٣٦)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالتحديث الا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها
— لها أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام
يصح فى العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى اطمنت اليها من باقى
الأدلة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث فى حكمها الا عن الأدلة ذات
الأثر فى تكوين عقيدتها ، ومن المقرر — أيضا — أن الأدلة فى المواد الجنائية
اقتناعية ، وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام
يصح فى العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى اطمنت اليها من باقى
الأدلة القائمة فى الدعوى ، ومن ثم فحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على
مقارنة الطامن للجريمة التى دين بها بما يحيل قضاؤها وهو ما يفيد ضمنا
أنها لم تأخذ بنفاذه ، فاته لا يعيب الحكم عدم إيراد مضمون محضر الصلح
المقدم من الطامن ، ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم خطؤه فى الاستناد
فى أطراح محضر الصلح ، ولا يعيبه هذا الخطأ — بفرض مسحته — ما دام
الحكم قد أبدى عدم اطمينانه الى ما جاء به ولم يكن لهذه الواقعة تأثير فى
عقيدة المحكمة والنتيجة التى انتهت اليها .

(الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٧ — س ٣١ —

ص ٢٠٠)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

المعبرة فى المحاكمات الجنائية — — باقتناع قاضى الموضوع —
مدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين — للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى
ولو حملته أوراق رسمية .

ملخص الحكم :

لا معبرة بما اشتهل عليه بلاغ الواقعة او بما قرره الشهود مغايرا لما

استند اليه الحكم ، وانما العبرة بما اطبأنت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات ، لأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا عيده القانون بدليل معين ينص عليه كما أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها ومن ثم فان نعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ — س ٣١ —

ص ٣٥٤)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

اقتناعية الدليل في المواد الجنائية — مؤداها — حق المحكمة الاتفات عن دليل نفي ولو حملته أوراق رسمية .

ملخص الحكم :

الأدلة في المواد الجنائية اقماعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باتى الأدلة في الدعوى .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ —

ص ٧٢٣)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

هواز الاعتماد بالبطاقة الشخصية في تقدير سن الحدث — أساس ذلك — أنها وثيقة رسمية — م ٢٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ملخص الحكم :

لما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليلا على صحة البيانات الواردة

فيها طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فهي تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التي يعتد بها في تقدير سن الحدث طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٩٨٩)

ثامنا — الإثبات عن طريق الخبرة :

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى — مفاده
اطراح التقرير الاستشارى المقدم فيها دون الزام عليها بالرد عليه استقلا .

ملخص الحكم :

من المقرر ان استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد
اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها ، وليس بلام ان ترد على هذا
التقرير استقلا .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧ — س ٣١ —

ص ١٠٥)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم من اطلاقات محكمة
الموضوع — وهى غير ملزمة بالرد على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم
تأخذ به .

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء
المقدمة اليها ، ولها ان تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح
بما عداه ، اذ ان ذلك الامر يتعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها
فى ذلك ، وكانت المحكمة قد استظهرت مسؤولية الطاعنين بما ينتجها
واستندت الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة واطرحت من حدود سلطانها

التقديرية تقرير الخبير الاستشارى فانه لا يجوز مجادلته فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام استنادها الى تقرير اللجنة المنتدبة لا يشوبه خطأ — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — وهى غير ملزمة من بعد أن ترد استقلالا على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تأخذ به ، او على الفروع الموضوعية التى يستفاد الرد عليها من أدلة الثبوت التى أوردتها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٨٨)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :
للمحكمة الائتلافات من طلب مناقشة الخبير ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .
ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه لم ينسب الى الطاعن احداث الاصابة الوخزية بعرض المجنى عليه فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم اجابة المحكمة الى طلبه استدعاء الطبيب الشرعى لتعليل تلك الاصابة يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٣١/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ١٤٨)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :
الذى على المحكمة عدم اعادة مناقشة الطبيب الشرعى فى التقدير المتقدم منه — لا محل له ما دام الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ذلك .
ملخص الحكم :

إذا كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن،

أو المدافعين عنه لم يطلب أيهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في التقرير المقدم منه فليس للطامن من بعد أن ينسب عليها تمعدها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذها .
(الطمن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١١ — س ٣١ — ص ٢١٨)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن — مرجعه محكمة الموضوع .

ملخص الحكم :

إذا كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التلخيصية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد باجابه مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذها هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد أتممت قضاءها على ما اقتضت به مما حواه تقرير الصلة التشريحية فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون ما ينمناه الطامن في هذا الصدد مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(الطمن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١١ — س ٣١ —

ص ٢١٨)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

الحكمة غير ملزمة بنسب خبر في في الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض الطامن على مسئوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى — تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقريرها على اسباب سائلة — المحكمة لا تلزم بالاتجاه الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تثبى طريقها فيها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المرض العقل الذي يوصف بأنه جنون أو مائة عقلية

وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا — على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات — هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعمم الشعور والادراك ، اما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن النفسى المشار اليه — بفرض صحته — لا يؤثر على سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه يكون مسيحيا فى التاتون .

(الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١١ — س ٣١ — ص ٢١٨)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لا يجزم به الخبر فى تقريره — هذه .

ملخص الحكم :

الاصل أن لحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبر فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أثبتت ذلك عندها وأكدت له لديها .
(الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ — س ٣١ — ص ٢٣١)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالجابة الدفاع الى طالب ندب كبير الأطباء الشرعيين لاعادة الكشف على المجنى عليه — ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تثر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

ملخص الحكم :

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبر. شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى

الأخذ بها تظلمن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التدبير ، وإذ كان ذلك وكنت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت الى رأيه الفنى من انه تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عاهة مستديمة ، فانه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهى غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب نخب كبير الأطباء الشرعيين لاعادة الكشف على المجنى عليه ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها انتهاك هذا الاجراء .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ — س ٣١ — ص ٣٠٧)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء — موضوعى — مؤدى أخذ المحكمة بالتقرير — عدم جواز النعى على المحكمة — تعودها عن اجراء لم يطلب منها .

ملخص الحكم :

الأصل ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطامير مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل ، وانها لا تلزم بنخب خبر آخر في الدعوى والرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بها جاء بها لأن مؤدى ذلك انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق النفاذ اليه فضلا عن أن الثابت من محاضر الجلسات ان الطاعن لم يكن قد طلب من المحكمة نخب خبر لمراجعة الحسابات فليس له أن ينعى على المحكمة تعودها عن اجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ — س ٣١ — ص ٣٥٤)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

الحكمة غير ملزمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى — حد ذلك .

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلبه من مناقشة الطبيب الشرعى بما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٣٧٧)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

تطابق اقوال الشهود والدليل الفنى — ليس بلازم — كفاية ان يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملامة والتوفيق .

ملخص الحكم :

المقرر انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملامة والتوفيق .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٣٧٧)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

كفاية ان يكون جبرماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل هو انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل

الفنى بل يكفى أن يكون جباة الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكان الطاعن لا ينزاع نى أن ما أورده الحكم من أحوال الشهود وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية له معينه الصحيح من الأوراق فإن ما أورده الحكم من دليل قولى لا ينافض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يتلاءم معه ويكون ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما غير مسديد .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ٤٠٧)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

مضى يكون التمس على ما خلص اليه الحكم أخذاً بها جزم به
الخبر - جدلاً موضوعياً ؟ التمس بمساهمة آخرين فى ارتكاب الجريمة -
لا يجدى - ما دام لم يكن ليحول دون مساهمة الطاعن عن الجريمة المسندة
اليه .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والمفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الصرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد خلص الى الجزم بما جزم به الخبر اطمئناناً منه لسلامة ما أجراه من أبحاث بعد أن تولت المحكمة بنفسها مواجهة أعباله باطلاعاً على ما دونه الطاعن بدفتر المهدة وأصول وصور استمارات الصرف وبعد أن حصرت المحكمة الكميات المخلطة من كل صنف على حدة ، أن نعى الطاعن فى هذا الصدد يكون فى حقيقته جدلاً موضوعياً فى سلطة المحكمة فى تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته أمام محكمة التقض . وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - لم يؤخذ الطاعن فى تحديد قيمة المال المخلط على أساس تقدير احوال أعضاء اللجنة وانما أخذ فى ذلك بتقدير الخبر فان ما يثيره الطاعن بوجه الطعن بخصوص عدم اجراء اللجنة بحثاً فى ذلك على نحو دقيق لا يكون منتجاً ، اما عن قوله ان تقرير اللجنة انتهى الى وجود

مسئولين آخرين معه عن الاختلاس فهو مردود بأن النعى بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة لا يجدى الطاعن ما دام لم يكن ليحول دون مساعلته عن الجريمة المسندة اليه والتي دال الحكم على مقارفته اياها تدليلا سائفا ومتقبولا .

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٤ — س ٣١ — ص ٤٤٢)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

تطابق اقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى — غير لازم —
كفاية ان يكون جماع الدليل القولى كما اخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى ، تناقضا يستمعى على الملامة والتوفيق .

ملخص الحكم :

ليس بلامزم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى كما اخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستمعى على الملامة والتوفيق .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ — س ٣١ — ص ٤٦٢)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

كفاية ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستمعى على الملامة والتوفيق — مثال فى جريمة ضرب .

ملخص الحكم :

لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستمعى على الملامة والتوفيق ، ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى شهادة المجنى عليها والشاهدين أن الطاعنين اعتديا عليها بالضرب فاحداثا اصابتها ، وبين تلك الاصابات بما أورده من مؤدى التقرير الطبى ، فانه يسنوى بهـد

ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن إصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك
بالمجنى عليها أى اثر على الإطلاق .
(الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٤٩٣)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

- ١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها — موضوعى .
- ٢ — عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب تقديم تقرير خبير استشارى
ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ما يدعو لاتخاذ هذا
الاجراء .

ملخص الحكم :

١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطام من رحمه
الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير
الخبر شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة غلها مطلق الحرية فى الأخذ بما
تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا
التقدير .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة الدفاع الى طلب تقديم
تقرير استشارى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها
حاجة الى هذا الاجراء كما هى الحال فى الدعوى .
(الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٦٣٦)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

- التمسك على عمل الخبير بانعدام خبرته فى تحقيق الخطوط جدل موضوعى
لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت من محونات الحكم أن من قلم بالمضاهاة من خبراء قسم
أبحاث الذيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وكان هؤلاء الخبراء لا يعينون

الا بعد التحقق من كتابتهم وصلاحياتهم لأعمال القسم الذى يعينون به وذلك طبقا لما تنص به المادتان ١٨ ، ٣٥ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء ، وإذ كان الحكم قد أطمأن الى تقرير هذا الخبير بان منعى الطاعن بعدم خبرته لا يعدو ان يكون جدلا لى تقدير المحكمة لعمل الخبير وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — س ٣١ —
ص ٦٨٣)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء — موضوعى — الرد على ما وجه اليها من مطاعن عند الأخذ بها — عدم لزومه — أساس ذلك .
ملخص الحكم :

تول الطاعن ان الخبير لم يطلع على الاستمارات والمستندات فمردود بها هو مقرر من ان الأصل ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التحليلية لتلك التقارير شأنها لى ذلك شأن الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها لى تقدير الحليل ، وانها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بها جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد من تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، فيكرن هذا النعى بدوره جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — س ٣١ —
ص ٦٨٣)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء — موضوعى — مثال — قصود الطاعن عن إثارة التعارض بين الدليلين القولى والفنى — أمام محكمة الموضوع — لا يسوغ له ان يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض — علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم

من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع النى لها كامل الحرية
فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ولا
يقبل مصادر المحكمة فى هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد اطأنت الى تقرير
قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن بصمات قالب قلى الصلب هى بصمات
مقلدة ويمكن أن ينخدع بها الشخص العادى : وكان ما أورده الحكم من أن
الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى — بل يتطابق معه —
فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل — وفضلا عن
ذلك فإن البين من محضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا
مما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم
فلا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع
موضوعى لا يقبل منه النعى على المحكمة بأفعال الرد عليه ما دام لم يتمسك
به أمامها .

« الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٥٠ قى — جلسة ١٩٨٠/٦/١ — س ٣١ —
ص ٧٤٢ »

قائمة رقم (٧٥)

المبدأ :

**كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذى استند اليه الحكم فى
قضائه — إيراد نص تقرير الخبير ليس بلازم .**

ملخص الحكم :

متى كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير المعمل الكيميائى وأبرز ما جاء به من
أن المواد المضبوطة هى مادة الحشيش والأفيون وأقراص المونبول وأن
نبات الحشيش يحتوى على المادة الفعالة وأن بذور الحشيش صالحة للأنبات
فإن ما ينمى الطاعن على الحكم بعدم إيراده مضمون تقرير المعمل الكيميائى
لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص
تقرير الخبير بكامل أجزائه .

« الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ قى — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٣١ —
ص ٧٧٥ »

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى — غير لازم —
كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً
يستعصى على الملامة والتوفيق .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى
فى كل جزئية منه ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع
الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملامة والتوفيق .
(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ — س ٢١ —
ص ٨٦٩)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى — غير لازم —
كفاية أن يكون غير متناقضين — بما يستعصى على الملامة والتوفيق .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى
بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً
يستعصى على الملامة والتوفيق ، وكان لا تعارض بين ما حصله الحكم عن
شاهدى الإثبات من أن الطاعن عدا خلف المجنى عليه الى أن لحق به وأعمل
فيه الطعن بالسكين فى أجزاء مختلفة من جسمه وبين ما نثله عن تقرير
الصلة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب بسبع جروح قطعية تحدث من
مثل السكين أو المطواة بمقدم يسار الصدر وباعلا مقدم يسار البطن وبمقدم
الركبة اليسرى وبخلفية الفخذ الأيسر هذا فضلاً عن أن جسم الإنسان متحرك
ولا يتخذ وضعا ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة الأجزاء
اللامامية منه والضارب له واقف خلفه أو أمامه حسب الوضع الذى يكون فيه

الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة خاصة ، فان ما ينمائه
الطامن من تناقض الدليلين القولى والفنى يكون على غير أساس .
(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ - س ٣١ -
ص ٩٢٩)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب
الشرعى لمناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها
حاجة الى ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب
الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها
حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وكان الاعتداء بالنفس لا يستتبع حتما أن تكون
الاصابة عنها قطعية ، بل يصح ما انتهى اليه الحكم من أنها رضية تأسيسا
على حصولها من الجزء غير الحاد منها .
(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ - س ٣١ -
ص ١١٠٠)

تليها — الإثبات بشهادة الشهود :

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

اطمينان المحكمة الى اقوال شهود الإثبات يفيد اطراحها جميع
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها — وزن اقوال
الشهود — وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم — موضوعي •

ملخص الحكم :

ان في اطمينان المحكمة الى اقوال شاهد الإثبات ما يفيد انها اطرحت جميع
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها اذ أن وزن اقوال
الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعميل القضاء عليها مهما
وجه اليها من مطاعن مرجعه الى قضى الموضوع •
(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
س ٥٨) .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها — وان تطرح
ما يخالفها من صور أخرى ما دام سائفا •

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر
المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام
استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها

فى الأوراق ، ولما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤتون فيها شهادتهم والتمويل على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطعن اليه ، وكان هذى قضاء محكمة الموضوع بادانة الطاعن استنادا الى أقوال شهود الإثبات هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أيضا أن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطعن اليه وأن تعمل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمانت اليها ودون أن تبين العلة فى ذلك ، وأنه لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد — بفرض حصوله — طالما قد استخلص الحقيقة من أقاله استخلاصا سائفا لا يناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن رضاء المجنى عليها وزوجها باصطحابه فى سيارة اجرة لاطلاعه على وثيقة زواجها أو دعوى التناقض فى أقوال المجنى عليها واختلاقتها للواقعة وعدم عودتها الى منزل الزوجية عقب الحادث ، لا يمدو كل ذلك أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلزم محكمة الموضوع بمتابعته فى مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها التهم على استقلال اذ الرد عليها يستند دلالة من ادلة الثبوت التى ساقها الحكم مما لا يجوز معه معاودة التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض .

الاطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٦ — ص ٣١
— ص ٧١ —

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى تكوين عقيدتها مما تطعن اليه من ادلة وعناصر فى الدعوى — مفاده اطمانان المحكمة الى أقوال شهود الإثبات .

ملخص الحكم :

لما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن اليه من ادلة وعناصر فى الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمانت للدلة التى أوردتها فى حكمها الى أن الطاعن ارتكب الجريمة التى دانتها بها ، وفى اطمانان المحكمة الى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها اطارحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع

لحلها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يودون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات يرجعه الى محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه — من ظروف الدعوى — يعد مسألة تتعلق بالوثائق تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما أثبتته الحكم على ما تقدم ذكره من أن ممارسة الفحشاء في السكن الذي أجره الطاعن كان معلوما له مما قرره الشهود وما دلت عليه التحريات فإن هذا الذي أورده الحكم يعد سائفا لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن في الجريمة التي دأته بها .

{ الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١ — ص ١٨٢ }

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها — استقاطها أقوال بعض الشهود — مفاده أطرافها .

ملخص الحكم :

إن المحكمة في أصول الاستدلال لا تلزم بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود إلا ما تطبقن إليه منها وتقيم عليه قضاؤها وتطرح أقوال من لا تنق في شهادتهم من غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك .

{ الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ — س ٣١ — ص ٢٣٦ }

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

التناقض في أقوال الشهود — لا يعيب الحكم — ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

ملخص الحكم :

التناقض في أقوال الشهود — يفرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام

قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ — س ٣١ — ص ٣٠٧)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

مآسال لتسبيب غير معيب — في تحصيل اقوال شاهدة الثبات —
حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

ملخص الحكم :

الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود
وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان طرح ما يخالفها من صور
اخرى ما دام استخلاصها سائفا يستند الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق
ولها اصلها في الاوراق .

(الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣ — س ٣١ —
ص ٣١٣)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

وزن اقوال الشهود — موضوعي — المتازعة في اقوال
الشهود — جدل موضوعي لا تجوز اثارته امام النقض .

ملخص الحكم :

وزن اقوال الشهود وتقديرها وتمويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة
الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ومتى اخذت بشهادة الشهود
فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على
عدم الاخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ — س ٣١ —
ص ٣٠٧)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

محكمة ثلثى درجة — تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق —
الشهود الذين تلتزم بسماعهم •

ملخص الحكم :

من المقرر ان محكمة ثلثى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق
وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع
الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، واذا كان البين من
محاضر الجلسات امام محكمة اول درجة ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة
سماع أحد من الشهود ، وكان ما قرره محكمة اول درجة من تلقاء نفسها
من تأجيل الدعوى لاعلان محرر المحضر لا يعدو ان يكون قرارا تحضيريا
لا تتولد منه حقوق للخصوم توجب العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق فان
النمى على الحكم المطعون فيه بانه تضى فى الدعوى بغير سماع الشهود
لا يكون سديدا •

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣ — س ٣١ —
ص ٣٢٢)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم — حق لمحكمة الموضوع وحدها —
لها ان تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه فى حق المتهم ،
وتطرح ما عداه فى حق الآخرين •

ملخص الحكم :

من المقرر ان تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة
الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها والبيئاتها
اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر ،
واذا كانت قد اطمئنت الى اقوال الشهود واخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة
للطاعن وحده دون اتهمين الآخرين الاذبن قضت ببرائتهما ، وكان من حق
محكمة الموضوع ان تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه

وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد تعارض صور الواقعة وما أخذ به الحكم وما أطرحت من أقوال شهود الإثبات واعتماده على الدليل المستند منها في حق الطاعن وحده دون المتهمين الآخرين لا يخرج من كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٤٠٠)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني — في لازم —
كفيلة أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع
الدليل الفني ، تناقضا يستعمى على الملامة والتوفيق .

ملخص الحكم :

ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن
يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني
تناقضا يستعمى على الملامة والتوفيق .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٤٦٢)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم
— لا يؤثر في سلامته — أساس ذلك ؟ حق محكمة الموضوع في الاعتداد على
ما تظهرن إليه من أقوال الشاهد وأطراح ما عداها — عدم إيراد الحكم تلك
التفاصيل يفيد أطراحه أيها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها

الحكم لا يعيبه ذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحه لها .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٥٠٧)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود — موضوعى — متى لا يعيب تناقض الشهود بالحكم — سلطة المحكمة فى اطراح ما لا تطئن إليه من أقوال الشهود .

ملخص الحكم :

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات يرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطئن إليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، كما أن للمحكمة ألا تورد من الأسباب إلا ما نقيم عليه قضاؤها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطئن إليه وتطرح ما عدا ، وإذا كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها الأسباب التى أقامت عليها قضاؤها بما لا يناقض فيه واطمأنت الى أقوال شهود الإنبات التى حصلت مؤداها بما لا ينازع الطاعن فى صحة مأخذه من الأوراق وهى غير ملزمة بأن تتبعم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها أنها أطرحتها ، فإن كل ما يثيره فى هذا المنحى لا يدعو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٥٣٤)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة - اطمئنانها لأقوال الشاهد يقيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع بها لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بها تراتج اليه منها وفي اطمئنانها لأقوال شهود الاثبات ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع على عدم الأخذ بها اذ ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها بمها وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ في - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ - س ٣١ - ص ٥٥٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها - لا يعيب الحكم - ما دام استخلاصه سائفا - تقدير الأدلة - تستقل به محكمة الموضوع .

ملخص الحكم :

مضى كان الطامن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شهود الاثبات ، فان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في مسورة الواقعة التي اعتقنتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالادانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم ومن ثم يكون منعى الطامن في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٩ في - جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ - س ٣١ - ص ٥٩٨)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين جواز الأخذ بقوالهم على سبيل الاستدلال إذا انس فيها الصدق .

ملخص الحكم :

مضى كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا انس فيها الصدق ، فهو عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن التمس على الحكم أخذه بقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه ، ما دامت المحكمة قد اطمانت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . وإذا كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل المجنى عليه لا يستطيع التمييز أصلاً ولم يطلب الى المحكمة تحقيق عدم توافر التمييز لديه ، بل اقتصر بجلسة المحاكمة على القول بأنه صغير ، وعاب على الحكم بدموى أنه ما كان يصح الاعتماد على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية لعدم استطاعته التمييز بسبب صغر سنه ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً ، ووضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٦٣٦)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

الصلح بين التماسد والمتهم قول جديد — حق المحكمة في تقديره وإطراحها له دون بيان السبب — أسس ذلك ؟

ملخص الحكم :

لا يهيب الحكم النقالة عن الصاح الذي تم بين والدى المجنى عليه وبين

المتهم في معرض نفى التهمة عنه اذ لا يعدو ذلك ان يكون قولاً جديداً من الشاهدين يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ، وسلطانها في تجزئة الحليل . ولا تلزم في حالة عدم اخذها به ان تورد سبباً لذلك اذ الاخذ بأدلة الثبوت ، التي ساقها الحكم يؤدي دلالة الى اطراح هذا الصلح .

» الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٤ — س ٣١ —
ص ٧٠٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة الدعوى وعناصرها — لها الاخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة بما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ما دام له أصل ثابت بأوراقها وكان للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ان تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت اليه ولو خالف قول آخر له أبداه في مرحلة أخرى ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

» الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٥ — س ٣١ —
ص ٧٠٨)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

تقدير أقوال متهم على آخر — وتحديد صلاتها بتفتيش باطل —
موضوعي .

ملخص الحكم :

تقدير الأقوال التي تصدر من متهم على آخر اثر تفتيش باطل وتحديد مدى

صلة هذه الأموال بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبها يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأموال صدرت منه صحيحة غير متائرة فيها بهذا الإجراء الباطل — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — جاز لها الأخذ بها .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٣١ —
ص ٧٧٠)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

تقدير أقوال الشهود — موضوعي — تناقض أقوال الشهود —
لا يعيب الحكم متى استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكة الموضوع تقدره التقدير الذي تطئن اليه ودون رقابة من محكة النقض ، وتناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يتدخ في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ — س ٣١ —
ص ٨٧٦)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود — موضوعي — مفاد الأخذ بالشهادة ؟
تناقض الشاهد — متى لا يعيب الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكة الموضوع تنزله المنزلة

التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي منى أُنذت بشهادتهم ،
فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على
عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يميح الحكم
ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا
سائفا لا تناقض فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل ما عول عليه من
أقوال المجنى عليه وسائر الشهود بنفي تناقض وإشار إلى ما ذكره المجنى
عليه في بدء أقواله من « أنه شاهد على ضوء اللببة » « شخصا يشسبه
..... شقيق زوجته المتوفاة وشخص آخر أطول منه يستطيع التعرف
عليه إذا شاهده » ثم كشف عن اطمئنان المحكمة إلى ما ساقه المجنى عليه
تبريرا سائفا لما تردد فيه من أقوال حول تحديد شخص الطاعن في بداية
الأمر ، وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ، فإنه لا محل لما
ينعاه الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان ما يثره الطاعن من نعي
على الحكم لعدم رده على دفعه ببطلان عملية التعرف عليه — مردودا بأن
الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن اليه من أدلة التبرير التي تام عليها ، ولم
يعول على أي دليل مستند من عملية العرض هذه التي لم يشر إليها في
مخبراته ، ومن ثم فإنه قد انحصر عنه الالتزام ببارد استقلا على هذا الدفع .
لما كان ما تقدم ، فإن ما يثره الطاعن ينحل في مجموعه إلى جدل موضوعي
حول تقدير المحكمة للدلالة القائمة في الدموى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى
محكمة النقض .

١. الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٣ — س ٣١ —
ص ٩٥٠

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم
— موضوعي — أخذ المحكمة بشهادة الشهود — مفاده — أطرافها لجميع
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها
شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها

من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة غير ملزمة ببرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحكمة دون أن تبين العلة في ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يدعو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٥ — مس ٣١ —
مس ٩٦٥)

عشرًا — القرائن :

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقابلة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها — لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ التائب عن هذه الجريمة .

ملخص الحكم :

من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ — ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقتضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقابلة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ (الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ — س ٣١ — ص ١٧)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

تأييد الحكم المطعون فيه — الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية لأسبابه — اعتبار الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه .
بعدم استئناف النيابة له — وعدم تصديه لبثت عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه — ينطوى على خطأ في تطبيق القانون — المادة ٤٠٢ آج — تجيز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية — في المخالفات والجنح — فيما يفتى بحقوقه المدنية — متى تجاوزت التعويضات القصاب — متى رفع استئنافه — كان على المحكمة الاستئنافية أن تصرّح لبثت عناصر الجريمة — لا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقتضى .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية

(م — ٥ — جنائي)

لأسبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمة ثاني درجة اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ الجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذي أصابه ، وهذا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ، أن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يتيده إلا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، لأن الدعويين الجنائية والمدنية وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — مس ٣١

— مس ٣٩١)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

استعراف كلب الشرطة — قرينة — مثال لتسبب سائق —
اتخذ من الاستعراف مطابقة صندل عثر عليه يهك أن الحادث لقدم الطاعن
قرينتين .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها — إلا ما استثنى منها —
بنص خاص — جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقسرات

الأحوال ، وإن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتسم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ما دامت قد اطبأنت إليه . إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ومن ثم فلا على المحكمة أن هي اعتدت على الدليل المستند من تعرف المجنى عليه على الطاعن ، ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة . ولما كان لا جناح على الحكم إذا استند الى استعرا ف كلب الشرطة كترينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعرا ف دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انما استند الى استعرا ف كلب الشرطة ومطابقة الصندوق المعثور عليه بمكان الحادث لقدم الطاعن لقرينتين يعزز بهما أدلة الثبوت التي أوردها ولم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٣ — س ٣١)

— ص ٩٥٠ —

أحدى عشر — المعاينة :

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

إجراء المعاينة فى غيبة المتهم — لا بطلان ، ما يملكه — هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التى تمت فى غيبته من نقص أو غيب .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المعاينة التى تجربها النيابة لحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم أن هى رأت لذلك موجبا ، وكل مايكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من اثرها شأنها شأن سائر الأدلة الأخرى .

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١
— ص ١٤٨)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

طلب إجراء المعاينة — لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع من الطامان لم يطلب الى المحكمة إجراء معاينة لمكان الحادث بل اقتصر فى مرافعته على التشكيك فى اقوال شهود الاثبات فانه لا يحق له من بعد أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٧١ — س ٣١
— ص ٤٠٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

التعميل على المعينة — دون إيراد مضمونها — قصور .

ملخص الحكم :

من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل فيها يشتمل عليه على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تليده الواقعة كما اقتضت بها المحكمة وبلغ اتقائه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وإذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعينة فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢١ — س ٢١ — ص ٤٧١)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بإجاية طلب معينة — لا يتجه نفى الفعل أو إثبات استحالة حصوله — علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

طلب الدفاع إجراء المعينة وتجربة ضوئية — بفرض التمسك به — للتدليل على عدم إمكان رؤية الشهود للواقعة لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها وإذا كان المقصود منه مجرد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمانت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى أخذت به فإن هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستقلاً من الحكم بالإدانة استناداً الى أقوال هؤلاء الشهود .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٢١ — ص ٧٣١)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة — هو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بإجابته .

ملخص الحكم :

من المقرر أن طلب المعاينة اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا منه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ في — جلسة ١٥/٦/١٩٨٠ — س ٣١
— من ٧٧٥)

اجراءات المحاكمة

أولا - الاعلان

ثانيا - الحضور بالجلسات

ثالثا - التحقيق بالجلسات

رابعا - استجواب المتهم

خامسا - مهاضر الجلسة

سادسا - مبادئ متنوعة

اجراءات المحكمة

اولا - الاعلان :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

توالى تأجيل نظير الدعوى لاعلان المتهم اعلانا قانونيا - مضى
مدة التقادم دون اتهام الاعلان - اثره - انقضاء الدعوى الجنائية بهضى المدة
- م ١٥ ج .

ملخص الحكم :

حيث ان الدعوى الجنائية رفعت الى الطاعن بوصف انه فى يوم
١٩٧١/٣/١٤ بدائرة قسم الدخيلة ، هرب التبغ المبين وصدا وقبة بالمحضر
مع علمه بذلك ، وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا لاحكام المواد ١ ، ٢ ،
٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة الشئون المالية والتجارية
بالاسكندرية قضت فى ١٩٧٥/٣/٢٦ غيابيا بحبس المتهم ستة اشهر مع
الشفل والزامه بان يدفع لمصلحة الجبارك تعويضا قدره - ٤٨٠ جنيها -
والمصادرة واذا عارض الطاعن فى الحكم تقضى بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ بتأييد
الحكم المعارض فيه مستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة
استئنافية) قضت فى ١٩٧٦/٢/٢١ غيابيا بتأييد الحكم المستأنف معارض
وقضى بجلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ بتأييد الحكم الغياى الاستئنافى المعارض فيه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة يضمها
تحقيقا لوجه النعى ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ابتداء امام محكمة
الدخيلة الجزئية بذات القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة امامها اعتبارا
من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لاعلان المتهم - الطاعن - اعلانا قانونيا -
وهو ما لم يتم - الى ان قضت فى ٧٤/١٢/١٩ باحالتها الى محكمة الشئون
المالية بالاسكندرية للاختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى واصدرت حكمها
المشار اليه آنفا - ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سننوات من
تاريخ الواقعة دون اى اجراء قاطع للتقادم وتكون الدعوى الجنائية قد

انقضت بمضى المدة طبقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٠ — س ٣١
— من ٣٦٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

المواعيد الخاصة بتليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة
ومحكمة الجنايات تقريرها لمصلحة المتهم نفسه — سكوته عن التمسك
بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع — أثره — اعتباره متنازلا عنها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة
وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه فإذا كان لم يتمسك أمام
محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلا عنها لأنه قدر أن مصلحته
لم تمس من وراء مخالفتها فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه
المخالفة .

(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٨٠ — س ٣١
من ٨٧٦)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل
من الأجل المحدد قانونا — لا أثر له في صحة الاعلان — للمتهم أن يطلب اجلا
لتحضير دفاعه — وعلى المحكمة اجابته والا كتبت إجراءات المحاكمة باطلا .
ملخص الحكم :

حيث ان اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل
من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام
قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الاعلان لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كاعلان
مستوف للشكل التاتوئي وانما يصحح للمتهم أن يطلب اجلا لتحضير دفاعه

استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابته الى طلبه
والا كانت اجراءات المحكمة باطلة .
(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٨٠ — س ٣١
— ص ٨٧٦)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

اعلان المعارض بالجلسة المحددة لتظر معارضته — يجب ان
يكون لشخصه او في محل اقامته — علم الوكيل لا يغنى عن اعلان المعارض
بالجلسة التي حددت لتظر معارضته — اعتبار المعارضه كان لم تكن — بناء
على هذا الاعلان — خطأ .

ملخص الحكم :

من المقرر ان اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب ان يكون
لشخصه او في محل اقامته ، والاصل انه لا يغنى عن اعلان المعارض
بالجلسة المحددة لتظر معارضته علم وكيله بها طالما ان الاصيل لم يكن
حاضرا وقت التقرير بالمعارضة .
(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٨٠ — س ٣١
— ص ٩٠٦)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

١ — ايجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بده ميعاد — بفاده ؟
علم الوكيل بالجلسة — لا يفيد حتما علم الاصيل الذي غاب عن الجلسة
التي صدر فيها قرار التاجيل .
٢ — تاجيل الدعوى في غياب المدعى المنى — دون اعلانه لشخصه —
لا يجوز الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية استنادا الى عدم حضوره —
مخالفة هذا النظر — بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على انه

متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد فان اى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكثت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحق المدنى (الطاعن) قد أعلن لشخصه للحضور بجلسة ١٩٧٨/١/٢٩ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، مما ينتفى معه القول بعلمه اليقينى بتلك الجلسة ، وكان لا يغنى عن اعلانه بها علم وكيله لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصل الذى غاب عن الجلسة التى صدر فيها قرار التأجيل . فانه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية استنادا الى عدم حضوره فى جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ التى أجلت اليها الدعوى فى غيابيه والتى لم يكن قد أعلن بها لشخصه . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد ابتنى على اجراءات باطلة ، مما ينعين معه نقضه بالنسبة الى ما تضى به فى الدعوى المدنية والاحالة ، بغير حاجة الى بحث باقى ما اثر فى الطعن .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ — س ٣١

— ص ١٠٨٢)

ثانياً - الحضور بالجلسات :

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

غياب المتهم لا يترتب عليه تلخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على انه لا يترتب على غياب منهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنين لم تعفوا على نظر الدعوى بالنسبة لهما دون المتهم الغائب والذي سبقت ادانته غيابيا . ولم تبيناً لمحكمة الموضوع مصلحتها في نظر الدعوى بالنسبة لهما والمتهم الغائب جميعا في وقت واحد ومن ثم فلا يقبل منهما النعي على الحكم لهذا السبب .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — ص ٣١

— ص ٤٤)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

بيان مواد الاتهام في محاضر الجلسات — غير واجب — اثبات حضور المتهم والمدعى المدني بمحضر جلسة النطق بالحكم — غير لازم .

ملخص الحكم :

القانون لم يتضمن نصا يوجب بيان مواد الاتهام في محاضر الجلسات ولا يعيب الحكم خلو محضر جلسة النطق به من اثبات حضور المتهم والمدعى

بالحق المدعى ، طالما كنا قد حضرا الجلسة التى تمت فيها المحاكمة وصدر قرار تأجيل النطق بالحكم فى مواجهتهما .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٢٤٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر — قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة — محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم — تقدير الشهادة المثبتة لعذر المرض المقدمة لمحكمة النقض لأول مرة من اطلاقاتها — ثبوت أن التخلّف يرجع الى عذر قهرى — اعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة — أثره — عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض — الا من يوم علم الطاعن رسميًا بالحكم — مثال .

ملخص الحكم :

من حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلّفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلّف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها ما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لطلب نقض الحكم ، ولحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فاذا كان متملًا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها او تطرحها حسبما تطئن اليه . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة فى ١٦ من يناير ١٩٧٩ ثابت فيها أنه كان مريضًا وملازمًا الفراش فى الفترة من أول ديسمبر ١٩٧٧ حتى ١٧

من يناير ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٧ من ديسمبر ١٩٧٧ — وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملازمة الفراش — باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسترسل بتقنتها الى ما تضمنته هذه الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطامن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطامن قبل يوم ١٨ من يناير ١٩٧٩ ، وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن وأودع أسبابه ، فان التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يضمن ممه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ينقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٨٠ — س ٣١

— ص ٨٦٢)

ثالثاً - التحقيق بالجلسات :

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

نظر محكمة الجنايات في الجثة والفصل فيها ما دام لم يتبين انها كذلك الا بعد التحقيق - صحيح - علة ذلك - المادة ٢٨٢ اجراءات .

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنحة شروع في سرقة معاقب عليها بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٨ من قانون العقوبات وهو ما يصادف صحيح القانون كانت المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه « اذا رأت محكمة الجنايات ان الواقعة كما هي مبينة بأمر الاحالة وتبطل تحفيدها بالجلسة تعدد جنحة فلها ان تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية . اما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها » . ومفاد ذلك ومقا للفرقة الاولى من هذه المادة انه اذا تبين لمحكمة الجنايات قبل اجراء التحقيق ان الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جنابة . فقد كفيل لها القانون اختصاصا جوازيا بين ان تنظر الدموى وتفصل فيها او تحيلها الى المحكمة الجزئية وفي الحالتين على السواء يكون قضاؤها متفقا مع القانون ، ومن ثم اذ تصحت محكمة الجنايات لنظر الدموى الماثلة - وهي جنحة - واصدرت حكمها المطعون فيه فانها لا تكون قد اخطأت في القانون . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ - س ٣١ - ص ٦١٨)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة باجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة ، بعد هجز الدموى للحكم او الرد عليه .

ملخص الحكم :

من المقرر ان المحكمة متى امرت بانفال باب المرافعة في الدموى

وحجزتها للحكم فهي بعد ، لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده المتهم في مذكرته التي قدمت في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل افتعال باب المرافعة في الدموى ويكون النعى لذلك بقالة الاخلال بحق الدفاع والقصور في غير محله .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ - س ٣١ - ص ٦٩٢)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

الحكمة الاستئنافية تحكم اصلا على مقتضى الأوراق - لا تجري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

ملخص الحكم :

من المقرر ان محكمة ثاني درجة انما تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة وهي ليست ملزمة باجراء تحقيق الا ما تستكمل به النقص الذي شاب المحاكمة امام محكمة الدرجة الاولى او ما ترى هي لزوما لاجرائه .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨ - س ٣١ - ص ٧٢١)

رابعاً — استجواب المتهم :

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

سؤال المتهم عن تهمته — واجب أمام محكمة أول درجة فحسب — وهو إجراء تنظيمي لا يترتب البطلان من اغفاله .

ملخص الحكم :

من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا امام محكمة اول درجة ، اما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال ، وهو — بعد — من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٠ — ص ٣١)
— ص ٦١ —

خامساً - محضر الجلسة :

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

الخطأ في محضر الجلسة بشأن الثبوت أسم ممثل النيابة -
بفرض حصوله - لا يؤثر في سلامة الحكم ، مادام الطاعن لا يمارى في أن
النيابة العامة كانت ممثلة بالجلسة .

ملخص الحكم :

لا يؤثر في سلامة الحكم - بافتراض صحة ما يدعيه الطاعن - من
خطأ محضر جلسة النطق بالحكم فيما أثبتته من انعقاد المحكمة بالهيئة
السابقة مع أن وكيل النيابة الذي حضر تلك الجلسة غير من مثل بجلصة
المحاكمة ، مادام أن الطاعن لا يمارى في أن النيابة العامة كانت ممثلة
بجلصة النطق بالحكم . وأن المحكمة كانت مشكلة تشكيلا صحيحا وفق
أحكام القانون .

(طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ في - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ - س ٣١
- ص ٢٤٢)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

الثابت في محضر الجلسة - أو الحكم - لا يجوز الادعاء
بما يخالفه - الا بطريق الطعن بالتزوير - سؤال المحكمة للبتهم من الفعل
المسند اليه - اجراء تنظيى .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف
ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم - الا بطريق الطعن بالتزوير ،

وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر
جلسة المرافعة الأخيرة من سؤال الطاعن عن الفعل المسند إليه ، فإن الزم
بأن الطاعن لم يسأل عن الفعل المسند إليه يكون غير مقبول هذا إلى أنه
من المقرر أن سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم
الإجراءات في الجلسة ولا يترتب البطالان على مخالفته .

١/ طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ — ص ٣١
— ص ٣٥٤

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي
صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى — وسائر
بيانات الدباجة عدا التاريخ .

ملخص الحكم :

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي
صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر
بيانات الدباجة عدا التاريخ .

(طعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٨ — ص ٣١
— ص ٥٨٤)

ومى نفس المعنى نقض ١٦/٦/١٩٨٠ — السنة ٢١ — ص ٨٩٦

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

إغفال التوقيع على محاضر الجلسات — لا اثر له على
صحة الحكم .

ملخص الحكم :

متى كان البين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة
في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ بقبول المعارضة المرفوعة من الطاعن شكلا

ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه — أنه مزيل بتوقيع القاضي الذى أصدره وذلك على خلاف ما يزمه الطاعن . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم . ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٢ طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٨٠ — س ٣١ — (ص ٧٨٩)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

ورقة الحكم — متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات إجراءات المحاكمة عدم جواز جحد ما ثبت بالحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن والتزوير .

ملخص الحكم :

لما كان ما يثيره الطاعن من خلو محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية من اثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بما هو مقرر من أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات إجراءات المحاكمة وأن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ومن ثم فإنه لا يجوز للطاعن أن يجسد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فيكون ما يثيره فى هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١١/١١/١٩٨٠ — س ٣١ س ٣١ — ص ١٠٠٢)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم — لا يعيب الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم اذ عليه ان كان يجه تدوينه أن يطلب سراحة إبانته فى هذا

المحضر كما عليه ان ادمى ان المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز
الدموى للحكم ان يتم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى
طلب مكتوب قبل صدور الحكم وكان البين من محضر جلسة المرافعة انه
جاء خلوا! مما يدعيه الطاعن من مصادرة حقه فى الدفاع بل ان الثابت
ان المحكمة مكنته من ابداء دفاعه كاملا مما لا يوفر الاخلال بحق الدفاع ،
ويضحي النemy فى هذا الخصوص فى غير محله .

٧ طعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩ — س ٣١

— ص ١١٤٢)

ساسا — مبادئ متنوعة :

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

المحلى أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنائية واحدة — شرط ذلك ؟ مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ؟ تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل منهم بمحام خاص — اساسه الواقع — لا احتمال ما كان يسع كل منهم ابداله من دفاع .

ملخص الحكم :

مضى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنائية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان اللين من مخونات الحكم المظنون فيه أنه أثبت فى حق الطامن الاول ارتكابه جريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار وأثبت فى حق الطامن الثانى تداخله بصفته وسيطا فى بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدى الى تبرئة الآخر او يجعل اسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بادانة أحدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبتنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يسديه من اوجه الدفاع ما دام لم يبداه بالفعل ، ومن ثم فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطامنان فى هذا الشأن لا أساس له من الواقع والقانون .

(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — من ٢١)

— من ٢٦٢)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

قرار المحكمة الذي يصدر في صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة - قرار تحضيري لا تتولد عنه أية حقوق للخصوم .

ملخص الحكم :

قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذها مونا لهذه الحقوق .

اطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق - جلد ٨/٥/١٩٨٠ - س ٣١ -
س ٥٩٣)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

حق المحقق في مباشرة بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم لا على المحكمة أن التفتت عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان تمهيد التحقيق السابق على المحاكمة - لا يصح أن يكون سببا للطعن .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما اثاره الطاعن من استماع وكيل النيابة المحقق للشهود في حضورهم مجتمعين ورد عليه ، وكان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات ، وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة المدووع أنه منع من الاطلاع على أقوال الشهود التي يقول أنهم أطلوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة - فإن ما اثاره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة أن التفتت عنه ولم ترد عليه ، فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعدو أن

يكون تعييبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(طعن رقم ١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ — ص ٧٤٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الأصل فى الأعمال الإجرائية — جرياتها على حكم الظاهر —
هى لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع — الأمر المشروع لا يتولد من تنفيذه فى حدوده عمل باطل — مثال بشأن إجراءات تمت صحيحة بمعرفة الجهات العسكرية — فى جرائم لا تختص بها وغسد متهمين من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية .

بمقتضى الحكم :

لا ينال من الحكم ما انتزع — من بعد — من أن الاختصاص محسود لجهة القضاء العادى اعتبارا بأن الطاعن — الشريك فى جرائم التزوير — من غير الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية وأن التهم المسندة الى المحكوم عليه الأول — وهى تزوير أوراق رسمية واستعمالها — ليست من الجرائم المتصوص عليها فى المادة الخامسة من هذا القانون ولم تقع بسبب تادية أعمال وظيفته ، على ما يقضى به مفهوم المخالفة لنص المادة ٢/٧ منه — ذلك أن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما تنكشف من أمر الواقع ، كما أن من البسادة أن الإجراء المشروع لا يتولد من تنفيذه فى حدوده عمل باطل .

(طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ — س ٣١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

احالة القضايا المنظورة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال — المادة الأولى من امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ — هذه الاحالة — ادارية ليس مصدرها قانون الاجراءات الجزائية — الاصل ان كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون —
مثال .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من مطالعة المردات المضمومة انه بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧ امر رئيس نيابة شبين الكوم بالحالة الطامن الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية بضمين الكوم لمعاقبته طبقا لاحكام المادتين ١/٢٣٤ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقت ان كانت هذه المحكمة مختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٢٤٠ الى ٢٤٣ من قانون العقوبات اعمالا لأمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ — الا أن الأمرين المذكورين قد ألغيا بأمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/٦/٢٩ — أى بعد احالة الطامن من النيابة العامة فى ١٩٧٥/٣/٢٧ للمحاكمة وقبل صدور الحكم بادانته فى ١٩٧٧/٤/٢٣ ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٧٦/٧/١١ ونصت المادة الأولى على انه « تلغى أوامر رئيس الجمهورية أرقام ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية وتحال القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال » . وقد أثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال تلك القضايا القائمة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية اداريا بحالتها التى بلغتها فعلا أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية وسعت اليها المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضايا كانت قد تمتدت مرحلتى التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التى بلغتها فعلا أمام محاكم أمن الدولة العليا الجزئية العسكرية وسعت اليها

بالجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن الغائه نقض هذه الإجراءات أو اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة ، ذلك أن الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقتضي بإبطال إجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله ، واذ كانت الدعوى المطروحة قد أضحت بين يدي القضاء وفدت منظورة أمام إحدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به فاتها تكون تدخرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك بعد انحصار سلطاتها عليها بتقديمها للقضاء — حق التصرف فيها على وجه آخر ، ومن ثم فلا محل للقول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعاوى الى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى حالة القضايا في مواد الجنائيات الى محكمة الجنائيات ذلك أن الإحالة المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية حتى يتعين التقييد بإجراءات الإحالة التي رسمها هذا القانون في مختلف نصوصه وانما هي إحالة إدارية عبر عنها الشارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله « تحال القضايا . . . بحالتها . . . » . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قد أحييت فعلا من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية — قبل صدور أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذي أنقضى هذا النوع من المحاكم — فاتها تكون قد أصبحت بين يدي القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون إحالتها إداريا وبحالتها الى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنائيات ، ومن ثم لا يسوغ القول بوجوب أعادتها الى النيابة العامة أو عرضها على مستشار الإحالة .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٣٠ — س ٣١ —

ص ٩٤١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

ورقة الحكم — متممة لحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة — عدم جواز حجب ما ثبت بالحكم من ثلاثة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير .

ملخص الحكم :

لما كان ما يثيره الطاعن عن خلو محضر جلسة المحاكمة الاستئنائية من اثبات ثلاثة تقرير التلخيص مردودا بها هو مقرر من أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة وأن الأصل في الاجراءات انها روعيت ومن ثم فانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبتته الحكم من ثلاثة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فيكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — س ٣١ — ص ١٠٠٢)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بطلب ضم قضية بقصد اثارة التشبيه في ادلة الثبوت التي اطاعت اليها — أساس ذلك ؟ — اشارة الدفاع الى أن طلب الضم للاستدلال على الخصومة السابقة — مفاده أن القصد منه اثارة التشبيه في ادلة الثبوت — الطعن — لا يبنى على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم امام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل — مثال في طلب ضم قضية .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد اثارة التشبيه في ادلة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة — وهو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة ان هي امرضت منه والتفتت عن اجابته ، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردا صريحا ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب

ختم القضية رقم عسكرية الزيتون ، وأشار في مرافعته الى أنه وان كانت واقعة القضية المطلوب ضمها سابقة على الواقعة موضوع الدعوى الا أن الدفاع يستدل منها على الخصومة السابقة بين الطرفين ، ولما كان الثابت من ذلك أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن الا اثارة الشبهة في أدلة التثبت التي اطمانت اليها المحكمة ، ومن ثم فلا يحق للطاعنين — من بعد — اثارة دعوى الاخلال بحقهما في الدفاع لالتفات المحكمة من طلب ضم القضية المذكورة ، ولا يتدح في ذلك ما ذهب اليه الطاعنان في أسباب طعنهما من أنهما كاتا يرميان من هذا الطلب اثبات أنه لم يكن في مقدورهما الاعتماد على المجنى عليه بسبب ما لحق بهما من اصابات في الواقعة السابقة موضوع القضية المطلوب ضمها ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبرده بالفعل .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٧ — س ٣١ — ص ١٠٧٦)

اختصاص

اختصاص

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

ارتكاب أمين شرطة جريمة لا تتعلق بخدمته — اختصاص
القضاء العادي بها .

ملخص الحكم :

مضى كان القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة تد
اخفض أمناء الشرطة لقانون الأحكام العسكرية فى كل ما يتعلق بخدمتهم ،
وكانت محونات الحكم قد اصبحت من أن الواقعة التى دين بها الطاعن
لا تتعلق بخدمته — ومن ثم فإن النعى على الحكم بصنوره من محكمة غير
مختصة ولائيا بمحاكمته يكون على غير سند من القانون .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٦ — س ٣١ —

س ٧١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عدم جدوى نعى النيابة العامة على الحكم بأنه لم يقض بعدم
الاختصاص — لكون المَطعون ضده حدثا — ما دام قد قضى بالبراءة لعدم
ثبوت الواقعة — عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنب بمحاكمة
الحدث لأول مرة أمام النقض — ملزم تكن عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم .

ملخص الحكم :

لا جدوى للنياية الطاعنة من النعى على الحكم أنه لم يقض بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المَطعون ضده حدثا ما دامت البراءة
قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة فى حق المَطعون ضده ، هذا الى
أن القول بعدم اختصاص محكمة الجنب بمحاكمة الحدث وإن اتصل بالنظام
العام إلا أنه لا يجوز ابدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت عناصر

(م — ٧ — جنائى)

المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي .
ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مما ينتفى به موجب اختصاص
الحكمة التي أصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيننا
رفضه موضوعا .

١ (طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٨٠)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

تعيين المحكمة المختصة — منوط بالجهة التي يطعن أمامها في
أحكام المحكمتين المتنازعتين .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص ان تتخلى كل من المحكمتين
عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع وأنه يشترط لقيامه ان يكون
التنازع منصبا على أحكام — أو أوامر — متعارضة ولا سبيل الى التخل منها
بغير طريق تعيين المحكمة المختصة — واذا كان مؤدى المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من
قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة
التي يطعن أمامها في أحكام المحكمتين المتنازعتين ، فان الفصل في الطلب
الجالل بشأنه التنازع السلبي بين محكمتي جنايات الزقاق والاسماعيلية
أنفا ينفذ لحكمة النقض باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام كل
متهما عندما يصح الطعن قانونا .

٢ (طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٦/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ١٩٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص — اذا كان
منهيا للخصومة على خلاف ظاهره .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم

اختصاصها يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره لأن محكمة الجنج سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدموى لو رعت اليها فان الطعن بالتقضى يكون جائزا .

(طعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ — ص ٥٤٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

اختصاص محاكم امن الدولة بنظر الجرائم التى هوكم الطاعنون من اجلها بنص الامر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . — مهكمتهم املها والحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . — عدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه فى الحكم .

ملخص الحكم :

حتى كان اليوم من الاطلاع على الاوراق ان نيابة امن الدولة العليا بموجب امر الاحالة المؤرخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ امرت بحالة الدموى — مباشرة — الى محكمة امن الدولة العليا لحاكمة المتهمين ... و ... طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة ، وتاريخ ٢٩ من يوليه سنة ١٩٧١ قضت تلك المحكمة بادانتهم ، وتاريخ ٩ من يونيه ١٩٧١ صدق نائب الحاكم العسكرية العام على ذلك الحكم ، قطع فيه المحكوم عليهم بطريق التقضى . لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارئ قد اعلنت فى جميع انحاء الجمهورية اعتبارا من ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت الجرائم التى هوكم الطاعنون من اجلها من الجرائم التى تختص بنظرها محاكم امن الدولة اصلا بنص الامر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد حوكموا وحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم امن

الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليهم سلفى الذكر يكون غير جائز قانوناً .

١٥ طعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٥ — س ٣١ —
(ص ٥٧٨)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث المعمول به اعتباراً من ١٦/٥/١٩٧٤ — قبل الحكم الطعون فيه — قد نسخ الأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة الأولى من أنه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » وفى المادة ٢٩ منه على « أنه تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند انتهاءه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف » ، فقد دل بذلك على أن العبرة فى سن المتهم هى مقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينمقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ —
(ص ٨١٥)

قاعدة رقم (٧) .

(المبدأ :

**قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث الأشخاص
المتهمين متعلقة بالنظام العام .**

ملخص الحكم :

قواعد الاختصاص في المواد الجنائية . من حيث أشخاص المتهمين
متعلقة بالنظام العام .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — ص ٢١ —
ص ٨١٥)

قاعدة رقم (٨)

(المبدأ :

**الأصل من الأعمال الإجرائية — جريانها على حكم الظاهر —
هي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع — الأمر المشروع
لا يتولد من تنفيذه في حدوده عمل باطل — مثال بشأن إجراءات تمت صحيحة
بمعرفة الجهات العسكرية — في جرائم لا تختص بها وضد متهمين من غير
الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية .**

ملخص الحكم :

لا ينال من الحكم ما انضح — من بعد — من أن الاختصاص يعود
لجهة القضاء العادي اعتبارا بأن الطامن — الشريك في جرائم التزوير —
من غير الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية وأن التهم المسندة
إلى المحكوم عليه الأول — وهي تزوير أوراق رسمية واستعمالها — ليست
من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخليفة من هذا القانون ولم تقع
بسبب تادية أعمال وظيفته ، على ما يقضى به مفهوم المخالفة لنص المادة
٢/٧ منه — ذلك أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم
الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع ، كما أن

من البداية أن الإجراء المشروع لا يتولد من تنفيذه في حدوده عمل باطل .
(طعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٨٤٢)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

جنود القوات المسلحة — خاضعين لأحكام القضاء العسكري
— م ٤ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ — توافر الصفة العسكرية لدى الجنائي — وقت
ارتكابه الجريمة — مناط اختصاص القضاء العسكري — مثال ينعقد فيه
الاختصاص للقضاء الجنائي العادي .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار
جانون الاجكام العسكرية قد اوردت ضمن العسكريين الخاضعين لاحكام
القضاء العسكري جنود القوات المسلحة ، ونصت المادة السابعة منه
بفقرتها الاولى والثانية على سرياته على كافة الجرائم التي ترتكب من
الاشخاص الخاضعين له اذا وقعت بسبب تادية اعمال وظائفهم ، وكذلك
الجرائم اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له ، وكان
المستفاد من هذا النص أن المشرع جعل الاختصاص لجهة القضاء العسكري
منوطا بتوافر الصفة العسكرية لدى الجنائي وقت ارتكابه الجريمة . لما
كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضبوطة ان الطاعن
وقت ارتكابه الجريمة في اول ديسمبر سنة ١٩٧١ لم يكن جنديا بالقوات
المسلحة وانما كان يمتحن الزراعة « ملاحا » ولم يتم تجنيده الا بتاريخ ٢٠
من فبراير سنة ١٩٧٣ أي بعد مضي أكثر من سنة على وقوع الجريمة
المسندة اليه ، فان الاختصاص بمحاكمته ينعقد للقضاء الجنائي العادي ،
ويكون النعي بصنور الحكم من محكمة غير مختصة ولتأني غير صحيح .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٩١٧)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم ، إلا ما نص على أفراد غيرها به — المحاكم العسكرية — محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي — مناط اختصاصها — اختصاص المحاكم العادية — معها — بمحاكمة الخاضعين لقانون هيئة الشرطة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء العادي هو الأصل وأن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة من أفعال بكونه لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام إما كان شخص مرتكبها حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطه أما خصوصية الجرائم التي تنظرها وإما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه وأنه وإن اجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه ليس في هذين القانونين ولا في أي تشريع آخر نصا على أنفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كلفة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها . ولما كانت الجريمة التي أسندت إلى الطاعن معاتب عليها بالمادتين ١٢٦ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . وكانت النيابة العامة قد قدمته إلى المحاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكري اختصاصه بمحاكمته فإن الاختصاص بذلك ينمقد للقضاء الجنائي العادي وما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ — س ٣١ —

س ٩٧٩)

قاعدة رقم (١١)

؟ابدا :

عدم جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام
النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظايره .

ملخص الحكم :

بني كان الطامن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا
بنظر الدعوى ، كما لم يدفع بعدم اختصاص النيابة العامة بتحقيق الواقعة
ويبطلان ما ثبت منه من اعتراف لهذا السبب ، وكانت مدونات الحكم
المطعون فيه قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطامن من عدم اختصاص محكمة
الجنايات ولائيا بنظر الدعوى ، فانه لا يجوز أن يثير هذا الدفع لأول مرة
أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام .

(ملعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ — س ٣١ —

ص ١٠٤٠)

اختلاس أموال أميرية

اختلاس أموال أميرية

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

جنائية الاختلاس - تتوافر - متى ثبت تصرف الطامع في
مستلزمات الإنتاج - اقل الزمن عليها - تصرف الملك لها .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب
الطامع بناء على ما أورده من شواهد وثابت في حقه التصرف في
مستلزمات الإنتاج التي اؤتمن عليها تصرف الملك لها فان ذلك حسب بياننا
لجنائية الاختلاس كما هي معرفة في القانون بركبتها المادية والمعنوية اما
ما يثيره الطامع بشأن حدوث العجز في مدة غيابه عن الجمعية بسبب
تجنيدته وتسانده في ذلك الى استمارات الجمعية رقم ٤٣ « جمعيات » المار
ذكرها والى بلاغ الحادث وشهادة مدير ووكيل بنك السليف ، فانه لا يعدو
ان يكون دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بتعمقه والرد عليه ، واطمئننا
الى الاثلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجبيع الامتبارات التي
سلاتها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ - س ٣١ -

ص ٣٥٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

رد مقابل المال المتصرف فيه - لا يؤثر في قيام جريمة
الاختلاس .

ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يؤثر في قيام جريمة الاختلاس رد الجاني مقابل المال
الذي تصرف فيه .

(طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٤ - س ٢١ -

ص ٤٤٢)

قامعة رقم (٣)

المبدأ :

مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة - في واقعة اختلاس أموال
اميرية - وتزوير - مواخضة الطامن عن القدر الذي تيقنت المحكمة من
اختلاسه - تمويلا على ما جزم به اعضاء لجنة الجرد - من ارتكابه فعل
الاختلاس - وعلى تقدير خبير الدموى لقيمة المال المختلس - لا تناقض .

ملخص الحكم :

منع بين الحكم الطعون فيه واقعة الدموى وساق الحكم على
ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته
عليها مستمدة من اقوال اعضاء اللجنة الادارية التي شكلت لفحص أعمال
الطامن ومما جاء بتقدير الخبير المعين في الدموى ومن اقوال الطامن
بالتحقيقات وأورد مؤدى كل منها في بيان واف كما استند الحكم الى ما أسفر
عنه اطلاع المحكمة على الاستثمارات ١١١ ع.ج والفقر ١١٨ ع.ج بالوحدات
الطبية التي ثبت وجود اختلاس بها وأورده في بيان تفصيلي تضمن
حصرا لكافة الأدوية والمهمات الطبية التي توصل الطامن الى اختلاسها
مع بيان الكمية المختلسة من كل صنف على حدة وذلك بما يتفق والحصر
الذي أجراه خبير الدموى بعد مقارنة بيانات صرف الأدوية التي أثبتتها
الطامن بالدفتر ١١٨ ع.ج على البيانات التي أثبتتها في أصول الاستثمارات
١١١ ع.ج وصورها التي حررها الطامن جبيهما وانتهى - بعد ان أمسح
عن اطمئنانه لأدلة الثبوت التي ساقها الى مواخضة الطامن عن اختلاسه
للأدوية والمهمات الطبية المشار اليهما والذي اتاه الطامن سترا للاختلاس،
وعرض الحكم لنفاع الطامن المشار اليه في وجه الطعن وردده عليه ... ثم
أخلص الحكم الى معاقبة الطامن عملا بمواد الاتهام ، وتوقيع عقوبة واحدة
عليه هي العقوبة المقررة لأشد الجريمتين اللتين دانه بهما للارتباط عملا
بالمادة ٣/٢ من قانون العقوبات ، وكان البين مما أورده الحكم الطعون
فيه سواء في بياته لواقعة الدموى او في تحصيله لأدلة الثبوت - انه انما
أخذ الطامن عن اختلاسه ما قيمته ٥٦٢ جنيتها و ٨٠٨ مليات من الأدوية
والمهمات الطبية فقط باعتبار أن هذا هو القدر الذي تيقنت المحكمة من
اختلاسه وفقا لما ظهر من تحييصها لأعمال الخبير ومراجعة أعماله

بنفسها باطلاعها على استثمارات الصرف ودفتر المهددة الخاصة بالطاعن وحصر الأصناف التي أخرجها الطاعن بالزيادة في أصول الاستثمارات وفي دفتر سئرا لاختلاسه بما يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وألمت بها واعتبرت الواقعة التي أخذت الطاعن عنها في حكم الحقيقة الثانية لديها ، وعول الحكم المطعون فيه على شهادة أعضاء لجنة الجسد وتقرير الخبير دون تناقض إذ بين في مدوناته أنه إنما قصد الاجتزاء من أقوال أعضاء اللجنة على القدر الذي جزموا به وهو ارتكاب الطاعن لفعل الاختلاس دون أن يعول في تقدير قيمة المال المختلس على تقديرهم باعتباره تقديرا مبدئيا غير دقيق وافصح صراحة عن أخذه بتقدير خبير الدعوى في هذا الشأن ، مما لا محل لما ينمى الطاعن على الحكم من دعوى التناقض .

١ طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٤ — س ٢١ —
ص ٤٤٢)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

متى يكون القى على ما خلاص اليه الحكم أشذا بها جزم به
الخبير — جدلا موضوعيا ؟ القى بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة —
لا يجدى — مادام لم يكن ليحول دون مساهمة الطاعن عن الجريمة
المسندة اليه .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطامع مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كابل الحرية في تقدير القوة التحليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وكان الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه — قد خلاص الى الجزم بما جزم به الخبير اطمئنانا منه لسلالة ما أجراه من أبحاث بعد أن تولت المحكمة بنفسها مواجهة أعماله باطلاعها على ما دونه الطاعن بدفتر المهددة وأصول ومصور استثمارات الصرف وبعد أن حصرت المحكمة الكميات المختلسة من كل صنف على حدة . ان منعى

الطامن في هذا الصدد يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً في سلطة المحكمة في تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . وكان الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه — لم يؤاخذ الطامن في تحديد تبيسة المال المختلس على أساس تقدير اقوال اعضاء اللجنة وانما اخذ في ذلك بتقدير الخير فان ما يثيره الطامن بوجه الطعن بخصوص عدم اجراء اللجنة بحثها في ذلك على نحو دقيق لا يكون منتجاً ، أما عن قوله ان تقرير اللجنة انتهى الى وجود مسئولين آخرين معه عن الاختلاس فهو مردود بان النعى بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة لا يجدي الطامن مادام لم يكن ليحول دون مساهلته عن الجريمة المسندة اليه والتي دلت الحكم على مقارنته اياها تدليلاً سائفاً ومقبولاً .

(طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٤ — س ٣١ — ص ٤٤٢)

قائمة رقم (٥)

المبدأ :

جنايات الرشوة والاختلاس والفسد والتزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات — رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها — لمحكمة الجنايات — مباشرة من النيابة العامة — المادة ٣٦٦ مكرر اجراءات جنائية — مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ — القضاء في جنائية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية ارفعها من النيابة العامة مباشرة — بغير طريق مستشار الاحالة — خطأ — جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم — علة ذلك .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات الجنائية — المعمول به من تاريخ نشره في اول مارس سنة ١٩٧٣ — قد اضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكرراً جرى نصها على أن « تخصص دائرة او أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنابات الرشوة واختلاس الاموال الاميرية والفسد والتزوير وغيرها من الجنابات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم

المرتبطة بها وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في جنابة التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فان احالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات بأمر الاحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تهت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم تبول الدعوى الجنائية لرمعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار الاحالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وان قضى خاطئا بعدم تبول الدعوى فانه يعد في الواقع - على الرغم من انه غير فاصل في موضوع الدعوى - منهيبا للخصومة على خلاف ظاهره طالما انه سوف يقابل حتما من مستشار الاحالة فيها لو احيلت اليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديبها الى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فانه يعمين القضاء بتبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وتبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(طعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ - س ٣١ -

ج ٥١٣)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

كفاية ايراد الحكم ما يدل على تحقيق قصد الاختلاس .

ملخص الحكم :

مضى كان ما أورده الحكم في مدوناته كاف وسائل في بيان نية الاختلاس وكان من المقرر انه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيامه كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما يدعيه الطاعن من تصور في التسبب في هذا الصدد غير سديد .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ - س ٣١ -

س ٦٨٣)

اختفاء أشياء مسروقة

اخفاء اشياء مسروقة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة — جواز ان يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة .

ملخص الحكم :

من المقرر ان تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة ، بل يجوز ان يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة .

(الطعن رقم ١٣١٩ ، ١٣٢٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣ —
س ٣١ — ص ٢٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

وكن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة — استفادته —
ليس فاق من اقوال الشهود — بل من ظروف الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم :

العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا يستفاد فقط من اقوال الشهود ، بل لحكمة الموضوع ان تتبينه من ظروف الدعوى ، وما توحى به ملابساتها .

(طعن رقم ١٣١٩ ، ١٣٢٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣ —
س ٣١ — ص ٢٥)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

تأسيس الحكم - قضائه بالبراءة - على عدم توافر أركان جريمة الاختفاء - هذه الأسباب بذاتها - تكون أسبابا للحكم برفض التعويض .

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالعمل الجنائي المسند الى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدموى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه ، أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها الى المتهم لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم لتقيام المسؤولين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضائه بالبراءة على عدم توافر أركان جريمة الاختفاء المسندة الى المطعون ضده فإن هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض .

(طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ - س ٣١ -

س ٣٩١)

ارتباط

ارتباط

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

منطق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ؟ تقدير قيام الارتباط بين
الجرائم — موضوعي .

ملخص الحكم :

من المقرر أن منطق تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات أن تكون
الجرائم قد انتظمته خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض
بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي مناهها الشارع بالحكم
الوارد في الفقرة المشار إليها ، وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما
يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٣١٩ ، ١٣٢٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣ —

ص ٣١ — ص ٢٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

أداة الطاعن بجريمتي بيع سلعة بأزيد من سعرها — وعدم
الإعلان عن الأسعار وجوب توقيع عقوبة واحدة منها المادة ٢/٣٢ عقوبات
— توقيع عقوبة مستقلة عن كل من المتهمين — خطأ — وجوب تصحيحه
بالإكتفاء بعقوبة الجريمة الأولى الأثمد .

ملخص الحكم :

إذا كانت جريمتا بيع سلعة بمسرة بأزيد من السعر المحدد قانونا وعدم
الإعلان عن الأسعار المسندتان إلى المظنون ضده مرتبطتين ببعضهما ارتباطا
لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة
المقررة لأثمدتهما وهي الجريمة الأولى ، وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة
٣٢ من قانون العقوبات ، وكان الحكم الابتدائي لم يلتزم هذا النظر وقضى
بتوقيع العقوبة المقررة عن كل من الجريمتين اللتين دان المظنون ضده بهما ،

فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة إلى التهمة الثانية اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة بيع سلعة مسخرة بأزيد من السعر المقرر موضوع التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨ — س ٣١ — ص ٢٥٥)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

ارتكاب الطاعن جرائم تسهيل الدمار لأخرى ومعاونتها عليها واستغلال باقها وإدارة محل لممارسة الدمار — يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبات — وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها .

ملخص الحكم :

من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن للحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان ما أوردته الحكم في بيان وأقعة الدعوى التي أثبتتها في حق الطاعن أنه سهل للمتهم الثانية ارتكاب الدمار وعاونها عليها واستغل بغاء تلك التهمة وأدار محلاً لممارسة الدمار يتحقق به معنى الارتباط للوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعن وقعت جميعها لغرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بإدارة المحل

للدعارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً
ومصححه وفقاً للقانون .

(طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ - س ٣١ -
ص ٣٠١)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ عقوبات - شرطه - انتظام
الجرائم في خطة جنائية واحدة بمدة أعمال مكملّة لبعضها البعض بحيث
تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع - تقدير قيام
الارتباط موضوعي - قيام المتهم بسرقة أشخاص مختلفين وفي أماكن وأزمنة
وظروف مختلفة - مؤداه : عدم قيام الارتباط - عدم جواز إثارة الارتباط
لأول مرة أمام القضاة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
المعتوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكملّة
لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها
الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها . ولما كان الأصل أن تقدير
قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة
الموضوع . وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه وعلى ما يسلم به
الطامن في طعنه تشير إلى أن الجرائم التي قارنها وقمت على أشخاص
مختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع
منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد فإن ذلك لا يتحقق به
الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين
الجريمتين الأخريتين موضوع الدمويين المشار إليهما في أسباب الطعن
واللذين كانتا منظورتين معها في الجلسة نفسها التي صدر فيها الحكم
المطعون فيه .

(طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢ - س ٣١ -
ص ٤٧٤)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الارتباط بين الجرائم — تقديره ، فى الأصل لمحكمة الموضوع
— حد ذلك ؟ كون الواقعة — كما أثبتها الحكم تخالف ما انتهى اليه من
عدم قيام الارتباط خطأ قانونى — يوجب تدخل محكمة النقض —
معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما تنبئ عنه
الواقعة — كما أثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ بينهما
— خطأ — وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأشد .

ملخص الحكم :

من المقرر انه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما
يخفى على حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع
الدعوى — على النحو الذى حصله الحكم — لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه
من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان
ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض
لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه قد
قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى القتل العمد
والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما
أوردتها أن الجريمتين قد انتظمتا خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكتملة
لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع
بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب
الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة
للجريمة الأولى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا
وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس الملقى بها من الجريمة الثانية عملا بالحقوق
المحول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بشأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — من نقض الحكم لمصلحة
المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه على أسباب
الطعن .

(طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ — س ٣١ —

ص ٥٥٥)

فأعسدة رقم (٦)

المبدأ :

طبيعة جرميى عدم توفير أجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية فى مواسر عازلة — من الجرائم العمدية — لا ارتباط بينهما — انتهاء الحكم الى توافر الارتباط بين الجريتين وقضاه بمقوبة واحدة عنها — خطأ فى تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

من حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تد نمت على انه اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمقوبة المقررة لأحد تلك الجرائم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان مناط تطبيق الفقرة المشار اليها تلزم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعا إجراميا لا ينقسم فان تخلف أحد العنصرين سالفى البيان انتفت الوحدة الاجرامية التى منها الشارع بالحكم الوارد فى تلك الفقرة وأرتد الأمر الى القاعدة العامة فى التشريع العقابى وهى تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وفقا للمادتين ٣٣ ، ٢٧ من قانون العقوبات مع التقيد عند التنفيذ بالقيود المشار اليها فى المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت جريمتا صاحب العمل من عدم توفير أجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية فى مواسر عازلة هى من جرائم العمد التى تتحقق فى صور سلبية تمثل فى مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهما بطبيعتهما غير متلازمتين اذ يمكن تصور وقوع احدهما دون الأخرى كما ان القيام بتنفيذ احدهما لا يجرىء من القيام بالأخرى وهذا النظر يمتشى مع روح التشريع الصادر فى شأنه قانون العمل وهو القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى وان تضمن أنواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التى استهدف بعضها حماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وإخطار العمل والآلات شيئا لسلامتهم فى أدائهم لأعمالهم وترسم فى البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التى تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه ، الا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور فى مجموعها حول

حماية العمال أثناء العمل كما تصورها الشارع ومن ثم فهي تتألف مع الاتجاه العام الذى دل عليه الشارع حيث نص فى القرارات الوزارية ومنها القرار ٤٨ لسنة ١٩٦٧ والذى أعمل الحكم المطعون فيه مقتضاه بصدد الدعوى المطروحة على تعدد التزامات صاحب العمل نحو تأمين وسلامة العمال أثناء اداء أعمالهم ، الأمر الذى يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويتأدى عقلا الى التضيق فى تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الالتزامات المخلطة وتتمدد الجرائم بتعددتها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى توافر الارتباط بين جرمته عدم توفير أجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضع الاسلاك والتوصيلات الكهربائية فى مواسير عازلة وقضى بعقوبة واحدة لماته يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٦٢٦)

أسباب الاباحه وموانع العقاب

أسباب الإيالة وموانع العقاب

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

تزال الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها -
أثره - انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة أضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء ، وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت شاء ، وإذا كثرت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلزم أن ينبسط أثرهما إلى جريمة التبديد مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة أضراراً بهما من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطامع تبديد متقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها من دعواها ضد الطامع وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية مهلاً بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فإنه تعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٠ - س ٣١ -

ص ٦١٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

حالة الدفاع الشرعى — متى لا تتوافر ؟ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيلها أو انفاذها — موضوعى .

ملخص الحكم :

لما كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن ما قاربه الطامن من تعد أنها كان من قبيل القصاص والانتقام فإن ما أورده الحكم ودلل عليه تدليلا سائفا من نفي توافر حالة الدفاع الشرعى يتفق وصحيح القانون وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قياس حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها بمتعلق بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معتب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبها عليها — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فإن منعى الطامن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ — س ٣١ — ص ٦٧٠)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ — المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب ما لم يدفع بها أمامها — فنالو المسكر اختيلا — لا جدوى معه من بحث درجة المسكرا — حلة ذلك .

٢ — الغيبوبة المألعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ ع .

ملخص الحكم :

لما كان ما يثيره الطامن من أنه كان فى حالة سكر عند مقارفة الجريمة مردودا بأن المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها مالم يدفع به أمامها وإذا ما كان الثابت أن الطامن لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان معدوم الإرادة بسبب تلك الحالة فليس له أن ينمى على حكمها لإغفاله التحدث عن ذلك ، هذا فضلا عن أنه لما كان الحكم قد أثبت أن الطامن

تناول المسكر باختياره وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن فانه ليس له — من بعد — أن يعيب على الحكم تَعَوُّده عن بحث درجة هذا المسكر الاختياري ومبلغ تأثيره في ادراكه وشعوره في مسند جريمة الضرب المفضي الى الموت التي دين بها ما دام القانون لا يستلزم فيها قصدا خلاصا اكتفاء بالتصدد العام لعدم جنوى هذا البحث ، ذلك أن الاصل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن الفيومية المتعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي تلك التي تكون ناشئة عن عقاب مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها ومعلوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو من علم بحقيقة أمرها يكون مسؤولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المحرك التام الادراك ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام .

{ طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ — س ٣١ —

ص ٦٧٠ .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

ضرورة أن يكون التمسك بالدفاع الشرعي جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة التي أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة حتى تقتزم المحكمة بالرد .

ملخص الحكم :

من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي — يجب لتلزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا صريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث في حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعي لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدموى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم في مدوناته أن الطاعنين كانت لديهما نية الانتقام من المجنى عليه الأول بسبب النزاع السابق بينهم ، وانتهما بإدراهما بالطعن بآلاتهم الحادة « مطواه وسكين » بمجرد أن ظفرا به دون أن يكون قد صعد

(م — ٩ — جنائي)

منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى ، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .
(طعن رقم ١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ — ص ٧٢٣)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وجوب أن يكون جدياً وصريحاً .

ملخص الحكم :

لئن كان من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع لا يشترط فيه إirاده بلفظه إلا أنه يجب أن يكون صريحاً وجدياً .
(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ — س ٣١ — ص ٨٧٦)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام النقض إلا إذا كانت مدونات الحكم تقاureه .

ملخص الحكم :

الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .
(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ — س ٣١ — ص ٨٧٦)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الدفع بالاعفاء من العقاب المستند الى نص المادة ١٨ مكررا ،
من قانون العقوبات جوهري — وجوب التصدي له ايرادا وردا .

ملخص الحكم :

لما كان الدفع بالاعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة
١١٨ مكرر « ب » من قانون العقوبات هو من الدفع الجوهري التي ينبغي
على المحكمة أن تناقشه في حكمها وتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه ،
وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطامن دون أن يعرض لهذا الدفع
أو يرد عليه — فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه بما
يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ — س ٣١
— ص ٨٨٦)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي —
موضوعي — ما دام سابقا — سبق التنبير للجريمة — ينتفى به هتما موجب
الدفاع الشرعي .

ملخص الحكم :

ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو
انقضاءها متعلق بالموضوع ، لحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام
استدلها سلبيا يؤدي الى ما انتهت اليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون
فيه من الة منتجا في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنائها الى ما انتهت اليه
من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي فان ما يثيره الطامن في هذا
الشان ينحل الى جدل موضوعي في تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز اثاره
امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — س ٣١ —
ص ٩٢٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة — عند نظر الدعوى — وما إذا كان حق الدفاع قد استلزمها أو خرجت على مقتضياته — قصور .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن ملط تطبيق المادة ٣٠١ من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ ، ١٣٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سياق القول الذي اشتمل على عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة عند نظر الدعوى وما إذا كان قد استلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مراعاة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف التي فاه بها الطاعن لا تمتد إليها حماية القانون ، فانه يكون قاصرا . قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يمييه بما يوجب نقضه والاحالة .

الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٠ في — جلسة ١٩٨٠/١١/٦ — س ٣١ —
ص ١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

عدم جواز اثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام النقض الا اذا كانت مدونات الحكم تظاهره .

ملخص الحكم :

منى كان مبنى ما ينمى الطاعن في شأن اعتداء المجنى عليه وولديه

عليه وهو ما يرمى به الى انه كان في حالة دفاع شرعى من نفسه مردودا بأن الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما مرغه القانون أو ترشح لقيامها ، واذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة انه لا الطامن ولا المدافع عنه قد دفع أيهما أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فإن ما يثيره الطامن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا ، هذا الى أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى كان الحكم قد انصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احدثائها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها وأطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترشح بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع الى أنه لم يظن لها .

(طعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ١١٠٠)

استئناف

- نظر الاستئناف وتحقيقه :
- مسائل منوعة :

نظر الاستئناف وتحقيقه :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

أفعال المحكمة الاستئنافية الإشارة الى اقوال ادلى بها متهم
أبوابها — مفاده أطرافها تلك الاقوال .

ملخص الحكم :

ان في سكوت المحكمة الاستئنافية من الإشارة الى الاقوال التي ادلى
بها المحكوم عليه أبوابها وتضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد انها لم تر
في اقواله ما يغير اعتناها بما قضت به محكمة أول درجة .

» الطعن رقم ١٣١٩ ، ١٣٢٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣ —
س ٣١ — ص ٢٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عدم التزام محكمة ثاني درجة ان تجرى من التحقيقات الا
ما ترى لزوما لاجرائه — ليس للطاعن ان ينمى على المحكمة تمودها عن
اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلزم هي بلجرائه .

ملخص الحكم :

من المقرر ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهي
لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولما كان الملبث من الاطلاع
على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يطلب سماع اقوال
التسوية اللاتي قيل بترددهن على المسكن فليس له ان ينمى على المحكمة

تعودها من اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تلتزم هي باجرائه .
(ملن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٣٥٠)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة الاستئنافية — بمناقشة اسباب الحكم
الابتدائي الصادر بالبراءة — متى كان تسببها للادانة سلفا .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة عند الفأها الحكم
الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش اسباب هذا الحكم — ما دام حكمها
مبنيا على اسباب تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(ملن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٢٧٨)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

تليد الحكم المطعون فيه — الحكم الصادر برفض الدعوى
المدنية لأسبابه — اعتبار الحكم الابتدائي حازقا لقوة الشيء المقضى فيه —
بعدم استئناف التيلة له — وعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطا
الجنى عليه — ينطوى على خطا في تطبيق القانون — المادة ٤٠٢ ، ١ ج
تجيز للهدمى الذى ان يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية — فى
المخالفات والجنج — فيما يختص بحقوقه المدنية — متى تجاوزت التعويضات
التصاب — متى رفع استئنافه — كلن على المحكمة الاستئنافية ان تعرض
لبحث عناصر الجريمة — لا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية
قد حاز قوة الأمر المقضى .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية
لأسبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمة ثأى تركة اعتبرت الحكم الابتدائي

حائزا لقوة الشيء المقضي فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يتمتع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أملاها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذي أصابه، وهذا القول ينطوي على خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح، فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها، أن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يتبدل إلا بالنصاب، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضي، لأن الدمويين الجنائية والمدنية وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي.

(طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ - س ٣١ -

ص ٣٩١)

فاعضة رقم (٥)

المبدأ :

أحالة المحكمة الاستئنافية الدعوى الى دائرة اخرى بعد تلاوة تقرير التلخيص أملاها - لا يفنى عن تلاوته أمام الدائرة المحال عليها - اغفال ذلك - أثره - بطلان الحكم - علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه بعد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١٩٧٦/١١/٩ أحالت المحكمة الدعوى الى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي أحيلت اليها الدعوى، وهي الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص،

كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة الموقوف بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت وأوجب تلاوته قبل أي إجراء آخر ، حتى يلم القضاء بها هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسر مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم ، فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حدثت لنظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ؛ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً نتيجة هذا البطلان في الإجراءات . مما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاعن (المستأول من الحقوق المدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك ، إذ أن وجه التمس الذي افترته المحكمة أنها يتصل به لأنه يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلاً عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطعون ضددهم (المدعين بالحقوق المدنية) المبروفات ، ودون حجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٤٢٤)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

إيراد الحكم الاستئنافي أسباباً مكحلة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقه — مفاده — أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضاعها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن إيراد الحكم الاستئنافي أسباباً مكحلة لأسباب حكم محكمة أول درجة — الذي اعتقه — مقتضاه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضاعها ، وكان الحكم الغيابي الاستئنافي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استهل أسبابه بقوله « أن وقائع الاتهام والقيد والوصف المنسوب إلى المتهمين سبق أن لحظ بها الحكم المستأنف ومن ثم فلا محلّ

لإعادة سردها تفصيلا ويوجزها أنه أثناء قيادة المتهم الأول ... وكان منى هذا ما يجعل معنى الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي فإن معنى الطاعن منى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وأن جاء خاليا منى صلبه من ذكر المواد التى طبقتها المحكمة ، إلا أنه تضى بتأييد الحكم الابتدائي - بالنسبة للطاعن - لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المادة ٢٣٨ عقوبات التى طلبتها النيابة والتى بينها منى صدر أسبابه فلا يصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التى عوقب المتهم بها .

(طعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ٥٠٠)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

محكمة ثالثة درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق .

ملخص الحكم :

محكمة ثالثة درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع شاهد النفى أمام محكمة أول درجة إلا أنه يعتبر متنازلا عنه لسكوته من التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له .

(طعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ٥٣٤)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

المحكمة الاستئنافية - لا تلتزم - متى كونت عقيدتها ببرادة المتهم - بالرد على أسباب الحكم المستأنف .

ملخص الحكم :

ليس على المحكمة الاستئنافية متى كونت عقيدتها ببرادة المتهم بعدم

الحكم ابتدائيا بادانته أن تلقزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ، ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .
(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ — ص ٦٤٧)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

أحالة المحكمة الاستئنافية في ذكر وقائع الدعوى — كلها أو بعضها — الى ما ورد بالحكم الابتدائي — حتى ولو خالفت وجهة نظره — سليم — ما دام التنافر منتفيا — مثال لتسبب سلف في تهمة سرقة ودخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .
ملخص الحكم :

لا جناح على المحكمة الاستئنافية اذا هي احوالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الاولى ما دام التنافر منتفيا بين ما عولت عليه في من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الاولى .
(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ — ص ٦٤٧)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

جريان منطق الحكم بقبول الاستئناف شكلا — رغم أنه كان في الدعوى استئنافان — متى لا يبدو أن يكون زلة قلم ؟
ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه وان جرى منطق بقبول الاستئناف شكلا على نحو يشير في ظاهره الى أن المحكمة قد فصلت في استئناف واحد رغم أنه كان في الدعوى استئنافان أحدهما مرفوع من النيابة العامة والآخر مرفوع من الطاعن الا أنه يبين مما أورده الحكم في مدوناته أن المحكمة واجهت كلا من الاستئنافين والفصلت في بيانها لوقائع الخصومة أن كلا

من النيلة العامة والطاعن لم يرتضيا الحكم الابتدائي الذي قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فطعن فيه كل منهما بالاستئناف كما حصلت استئناف الاستئنافين لشرائطهما الشككية وأفردت فقرة خاصة من الحكم نصت فيها على أنها مقبولة شكلا — وهو ما ينبىء عن أن ما جرى به منطوق الحكم لا يعدو أن يكون زلة تلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها الدعوى واحاطتها بظروفها ونطاق الخصومة فيها .

(طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ —
ص ٧٥٢)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

قعود الطاعن عن توجيه طعنه على إجراءات محكمة أول
درجة — أمام المحكمة الاستئنافية .

ملخص الحكم :

لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يوجه طعنه ما على إجراءات محكمة أول درجة في شأن عدم قبول عذره في طلب التأجيل — فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ — س ٣١ —
ص ٧٨٩)

مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق — لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

ملخص الحكم :

من المقرر ان الأصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .
(طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ — س ٣١ — ص ١٧)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

اتصال محكمة ثاني درجة بالدموى مقيد بالوقائع التي طرحت على محكمة أول درجة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية انما تتصل بالدموى متيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .
(طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١ — س ٣١ — ص ١١٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

استئناف الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة لرفعها من حكم ٣٧٦ — استئناف الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة لرفعها من حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وهذه نون الحكم الابتدائي موضوع المعارضة اسس ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها او

بعدم قبولها لرغمها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكيم ، وكان الحكم المطعون فيه اذ تضى بتأييد الحكم المستأنف فيما تضى به من عدم جواز المعارضة دون أن يتعرض للحكم الابتدائي فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ولا خطأ فيه . ولا يغير من ذلك ما استطرده اليه الحكم عن علم الطاعن بصور الحكم القاضي بادانته ببدالة تقريره بالطعن فيه بطريق المعارضة اذ لا يمدو ذلك أن يكون تزيده لا اثر له في النتيجة التي انتهت اليها ولا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —

ص ١٤٢)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إيراد تلك الأسباب
صحیح — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

(طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — س ٣١ —

ص ٢٩٧)

(م — ١٠ — جنائي)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

عدم سداد المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية — الكفالة المحكوم بها ابتدائيا لايكاف التنفيذ — اثره — سقوط الاستئناف المرفوع منه .

ماخص الحكم :

لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على انه « يسقط الاستئناف المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يلزم اعمالها الا عندما يكون التنفيذ واجبا وهو ما يتحقق اذا لم تسدد الكفالة المينة في الحكم الابتدائي والتي شرعت ضمانا لحضور المستأنف الجلسة . وعدم قراره من الحكم الذي يصدر ومن ثم فان التخلف عن سدادها يكون من شأنه ان تبقى العقوبة واجبة النفاذ وان تصبح المادة ١٢٤ المشار اليها واجبة التطبيق ما دامت علتها قائمة .

(طعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — س ٣١ —
ص ٤٧٨)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

امتداد ميعاد الاستئناف اذا وافقت نهايته عطلة رسمية .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه أسس تضاده بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلا لرفع بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩٧٥/١٢/٢٣ ولم يستأنفه الا في ١٩٧٦/١/٤ لما كان ذلك وكان الثابت أن يومى ٢ ، ٣ من يناير سنة ١٩٧٦ قد وافقا عطلة رسمية وقد استأنف المحكوم عليه الحكم الصادر ضده في اليوم الرابع من الشهر المذكور مما

مخاضه أنه قرر بالاستئناف خلال الأجل القانونى أعمالا لحكم المادة ١٨ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٤٩٧)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

استئناف المتهم دون النيابة — أثره — عدم جواز تغليظ العقوبة المقررة بها عليه — علة ذلك ؟ قضاء أول درجة بنوعين من العقوبة « الحبس والغرامة » لا يجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وأن انقصت مدة الحبس — علة ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

إذا كان نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى بانه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا ان تؤيد الحكم او تعمله لصلحة رافع الاستئناف ؛ وكان الطاعن هو المستأنف وحده — دون النيابة العامة — فلا يصح فى القانون ان يغلظ العقاب عليه اذ لا يجوز أن يضار باستئنافه . ولئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة الغلط فى ترتيب العقوبات ، الا انه اذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة الحبس والغرامة فليس للمحكمة الاستئنافية ان هى انقصت مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التى حكم بها مع الحبس ابتدائيا . والا تكون قد أضرت الطاعن باستئنافه ، وليس لها ذلك طالما أنه المستأنف وحده ، اذ هى مع ابقائها على نوعى العقوبة من حبس وغرامة قد زانت فى الأخيرة مع ابقائها على الأولى وان انقصت من مدتها فهى لم تحقق للطاعن ما ابتغاه باستئنافه من براءة أو تخفيف للمقاب طالما أنها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة .

(طعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٨/٦/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٧١٧)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية — لا يفيد من نقض الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان وجه الطعن وان اتصل بالتهمة الأخرى في الدعوى الا انها لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لانهما لم تكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليها اثره .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٢١ — ص ٧٣٧)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

ممن أبداء الطاعن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة وأبدأه أمام محكمة ثاني درجة — اعتباره متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة — التمسك بالإخلال بحق الدفاع في غير محله .

ملخص الحكم :

لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب سوى سماع شهادتي نفى سمعتهما المحكمة ولم يطلب منهما أي من الطلبات الواردة بأسباب الطعن والتي اقتصر دفاع الطاعنين الثاني والثالث والرابع على إبدائها بمفكرته المقدمة للمحكمة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلاً حق الطعن على مقتضى أوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لإجرائه على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لإجرائه وكان الثابت أن دفاع الطاعنين الثاني والثالث والرابع وإن أبدى تلك الطلبات أمام المحكمة الاستثنائية لانه يعتبر متنازلاً عنها بسكوته عن التمسك

بها أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن النفي على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٢١ — ص ٧٧٠)

قاعدة رقم (٢١) .

المبدأ :

المعبرة ببطلان الإجراءات — هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .

ملخص الحكم :

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم ينفذ ببطلان الحكم الغيابي لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يستط إذا لم ييده بجلسة المعارضة ، وكان من المقرر أيضا أن المعبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان الثابت أن الطاعن لم يثر أمامها شيئا في شأن البطلان المدعى به في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس ولوجب الرفض .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٧ — س ٣١ — ص ٩١٧)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

عدم جواز جسد ما أثبت بالحكم من تلاوة تقرير التفتيش —
الابلطن بالتزوير .

ملخص الحكم :

لما كان ما يثريه الطاعن من قلو محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من

اثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بما هو مقرر من أن ورقة الحكم تعتبر متبعة لحضر الجلسة في شأن اثبات إجراءات المحاكمة وأن الأصل في الإجراءات أنها روعيت ومن ثم فانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فيكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — س ٣١ —
ص ١٠٠٢)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

محكمة ثاني درجة — تحكم على مقتضى الأوراق لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

ملخص الحكم :

الأصل أن محكمة ثاني درجة انها تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

(طعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ — س ٣١ —
ص ١٠٢٥)

اشتراك

اشتراك

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الاشتراك في التزوير ، تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة — يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائفاً .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم وهو ما لم يخطئه الحكم في تقديره — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل اثره أمام محكمة النقض .

« طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٩٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ — ص ٣٢٨ »

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عدم اعتبار مظهر الشيك شريكاً للساحب في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد — ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك — لا يحول دون عقابه باعتباره نصيباً — أساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذي أصدر الشيك مبيعاً الذي خلق أداة الوفاء ووضعها في التداول وهي تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب بتقدير.

بان الجريمة انها تتم بهذه الاعمال وحدها دون غيرها من الاعمال التالية لذلك . لما كان ذلك ، وكان التظهير الحاصل من المستفيد او الحامل لا يعتبر بمثابة اصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بان الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه كما ان المظهر لا يعتبر شريكا للساحب لان الجريمة تمت وانتهت باصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم اذا ثبت انه اشترك معه — باى طريق من طرق الاشتراك — فى اصداره على هذه الصورة على ان عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت فى حق المظهر توافر اركان هذه الجريمة .

(طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ — س ٣١ — ص ٤٥١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه — هذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس — جواز الاستدلال عليها باى دليل مباشر او بطريق الاستنتاج — او من فعل لاحق للجريمة .

ملخص الحكم :

من المقرر ان الاشتراك بالاتفاق انها يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذا كان القاضى الجنائى حرا فى ان يستدع عقيبته من اى مصدر شاء فان له — اذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة شهود او غيره — ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه بما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ — ص ٨٢٦)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

تسام الاشتراك في التزوير غالباً - دون مظاهر خارجية -
أو أعمال مادية محسوسة - كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى
وملابساتها - ما دامت سائفة .

ملخص الحكم :

الاشتراك في الجريمة - جريمة التزوير - يتم غالباً دون مظاهر
خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفي
لثبوته ان تكون المعكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ،
وان يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم ، وكان الحكم
الطعون فيه قد دلت بأسباب سائفة على ما استنتجه من اشتراك الطاعنة
بطريق الاتفاق والمساعدة في جرائم التزوير في المحررات الرسمية سائلة
الذكر فان هذا حسبه ليبراً من تالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في
التزوير والتدليل عليها .

(طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ - من ٢١ -
من ٨٥١)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصلي في جريمة
الزنا - وزوال آثارها لسبب ما قيل صدور حكم بات - أثره : محو جريمة
الشريك - تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة - وجوب استفادة
الشريك منه - علة ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

لما كان المشرع قد أجاز بها نص عليه في المسادة العاشرة من قانون
الاجرامات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا ان يتنازل عن شكواه في
أي وقت الى ان يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض ، ورتب

على التنازل انقضاء الدموى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لأنها تقتضى التفاضل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة ، ويعد الثانى شريكا ، وهو الرجل الزانى فإذا محت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التنازل الذهنى يقتضى مجو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك دائما غير مباشر للزوجة التى غدت بمنأى من كل شبهة إجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصيل ، والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك البان الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ما تقدم ، فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الأولى — والمقدم لهذه المحكمة — مجبئة النقض — ينتج أثره القانونى بالنسبة لها ولشريكها — الطامن الثانى — بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانقضاء الدموى الجنائية للتنازل وبرائتهما مما أسند إليهما .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ — س ٢١ —

اشكالات التنفيذ

الشكالات التنفيذية

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الاشكال فى التنفيذ — وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا — حتى يفصل فى النزاع نهائيا — اذا كان باب الطعن مفتوحا ، القضاء بقبول الطعن بالنقض والاحالة — اثره — وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، واعتبار الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال بالاستمرار فى التنفيذ عديم الجدوى — متمين الرغض .

ملخص الحكم :

لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، اذ كان باب الطعن فى الحكم ما زال مفتوحا وذلك طبقا للمادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطعن بالنقض من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى تنفيذه المتقيد برقم لسنة ٤٩ ق قد قضى فيه بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٠ بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة وبالتالي اوقف تنفيذ الحكم الذى قضى الحكم الصادر فى الاشكال بالاستمرار فى تنفيذه ، فان الطعن المائل للمحكوم عليه فى هذا الحكم الاخير ، قد اضحى بذلك عديم الجدوى متمين الرغض .

(طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٦٤١)

أمر الحفظ والأمر بالألا وجه

أمر الحفظ والأمر بالا وجه

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها — لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكائب عن هذه الجريمة — المادتان ٥٤ ، ٥٥ إجراءات جنائية .

ملخص الحكم :

من المقرر بنص المادتين ٥٤ ، ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكائب عن هذه الجريمة .

(طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ — من ٣١ — من ١٧)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى غير جازر إلا للنائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف في دائرة اختصاصه وللمدعى بالحقوق المدنية .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وكانت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته

المنصوص عليها في القوانين. ذلك أن القاتون إنما أراد أن يصدر الطعن من النائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف أو من وكيل عن أيهما حتى يكون في ذلك ضمان للمتهم وأن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فإذا كلف أحد أموانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع ورقتها بما يفيد إقراره إياها أو أن الأسباب إنما هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخض خصائصه أما إيداع ورقة الأسباب قلم للكتاب فلا مانع من حصوله بتوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن — لما كان ذلك وكان المحامي العام لنياية غرب الاسكندرية الكلية هو الذي قرر بالطعن وأودع أسبابه موقعة منه وحده فإن التقرير بالطعن وإيداع أسبابه والتوقيع عليها يكون حاصلًا من غير ذي صلة — ولا يغير من ذلك ما أثير إليه في كل من التقرير بالطعن بالنقض وإيصال إيداع ورقة الأسباب من أن هذا الإجراء قد تم بتوكيل من المحامي العام الأول لنياية استئناف الاسكندرية ذلك أن الثابت من كتاب هذا الأخير المؤرخ ١٩٧٩/٦/٣ أنه لم ينص فيه على توكيل المحامي العام لنياية غرب الاسكندرية الكلية وإنما اقتصر على الإشارة إلى موافقته على التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب في الميعاد وهو لا يعد توكيلا منه بالطعن إذ أن الموافقة على اتخاذ إجراء لا يفيد التوكيل في إجراءاته بالمعنى المتصور في صحيح القانون — لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا لصدره من لا يملك التقرير به قانونا .

(طعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ — س ٣١ —

ص ٣٧٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية له حجبه التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام لم يبلغ قانونا — له في نطاق حجبه المؤقتة ما للحكم من قوة الأمر المقضى .

ملخص الحكم :

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية له حجبه التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائمها لم يبلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائمها اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر

الأمر فيها لأن له في نطاق حجبه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقتضى .
(طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — س ٣١ —
ص ١٢٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى الجنائية له حجبه التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام
قائما لم يلغ — له في نطاق حجبه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقتضى
— لا يفسر من ذلك عدم اعلان المدعى بالضيق المدني به —
للمدعى بالحقوق المدنية الطعن على الأمر الصادر من النيابة بعدم
وجود وجه لاقامة الدعوى المدنية أمام الجهة المختصة في أي وقت الى أن
يعلن به وتنقضى عشرة أيام على الاعلان — المادتان ٢١٠ ، ٢٣٢ م
الإجراءات .

ملخص الحكم :

لما كان الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى
الجنائية تثبت له حجة تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما
لم يلغ — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فما كان يجوز مع بقائه
قائما اقامة الدعوى من ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في نطاق
حجبه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقتضى ولو لم يعلن الخصوم ، وكل
ما للمدعى بالحقوق المدنية في هذه الحالة أن يطعن في الأمر أمام الجهة
المختصة في أي وقت الى أن يعلن به وتنقضى عشرة أيام على هذا الاعلان
على ما تقتضيه المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وتؤكد الفقرة
الثالثة من المادة ٢٣٢ من القانون ذاته .

(طعن رقم ١٢٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٥ — س ٣١ —
ص ١٦٠)

أمن الدولة

أمن الدولة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم التي هوكم الطاعنون من أجلها بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧. — محاكمتهم أمامها والحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الحكم — المادة ١٢ من القانون المذكور — حالة الطوارئ — قد أعلنت اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ملخص الحكم :

مضى كان البين من الاطلاع على الأوراق ان نيابة أمن الدولة العليا بموجب أمر الاحالة المؤرخ ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ أمرت بحالة الدعوى — مباشرة — الى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة المتهمين ... و ... طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة ، وتاريخ ٢٩ من يونية سنة ١٩٧١ قضت تلك المحكمة بادانتهم ، وتاريخ ٩ من يولية ١٩٧١ صدق نائب الحاكم العسكري العام على ذلك الحكم ، فطعن فيه المحكوم عليهم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكلفت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت الجرائم التي حوكم الطاعنون من أجلها من الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة أصلا بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد حوكموا وحكم عليهم طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تنص بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليهم سأل في الذكر يكون غير جائز قانونا .

((طعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٥ — س ٢١ —

انتهاك حرمة ملك الغير

انتهاك حرمة ملك الغير

قامدة رقم (١)

المبدأ :

جريمة التعرض في الحيابة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ ع
— القوة فيها هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء —
لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته
معيبة — ما دام قد أقيم على دعامات أخرى تكفي — وحدها — لحمله .

ملخص الحكم :

لما كان يجب في جريمة التعرض في الحيابة المنصوص عليها في المادة
٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول المقار هو منعه
واضح اليد بالقوة من الحيابة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على
الأشخاص لا على الأشياء وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة
المطعون ضده على أنه لم يقع منه ما يعد استمبالاً للقوة ضد الأشخاص
وأورد على ذلك تدليلاً سائفاً يستقي من أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي
إلى ما رتب عليه الحكم في هذا الصدد فإنه لا يجدى الطاعن تخطئة الحكم
في دعامته الأخرى بالنسبة لما قضى به في تلك التهمة من أنه أخطأ في نفي
توفر الحيابة الفعلية لأن تعيب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير
منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله إذ من المقرر
أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة
ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفي وحدها
لحمله .

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ —

ص ٦٤٧)

ایجار

ايجار

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

جريمة تحرير أكثر من عقد ايجار واحد للبنى أو لوحدة منه — لا تستلزم قصداً خاصاً — توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام — عدم التزام المحكمة بالحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى هذه الجريمة .

ملخص الحكم :

لما كانت الفترة الثالثة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على انه « يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد ايجار واحد للبنى أو الوحدة منه » كما نصت المادة ٤٤ من ذات القانون بالمعاقبة على مخالفة هذا الحظر بما مفاده أن هذه الجريمة لا تستلزم قصداً خاصاً بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو تعمد الجانى إبرام أكثر من عقد ايجار واحد للبنى أو للوحدة منه دون اعتداد بما يكون تدفع للجانى إلى فعله أو الغرض الذى توخاه منه لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى هذه الجريمة اذ يكفى أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى .

(ملعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ — ص ٢١ —

ص ٨٦٦)

(م — ١٢ — جنائى)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تعمود الطامعن عن اخطار المجلس المحلى بتأجير العين مفروشة — لا يفيد بطريق اللزوم انها مؤجرة غير مفروشة — ادانة المؤجر بتقاضى مبالغ محظورة من المستاجر — دون السرة على دفاعه القائم على أن العين مؤجرة مفروشة والمستند المقدم منه تليدا لذلك استنادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتأجير — اخلال بهنق القضيعة .

ملخص الحكم :

أن تعود المؤجر من اخطار المجلس المحلى بأن العين مؤجرة مفروشة لا يفيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك . وكان من بين ما قام عليه دفاع الطامعن أمام محكمة ثاى درجة وإيده بما قدمه لها من مستندات أن العين مؤجرة مفروشة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع فاته يكون معيبا .

(طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ — س ٣١ — ص ٢٩١١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — سريته اعتبرارا من ١٩٧٧/٩/٩ — استحداثه عقوبتى الغرامة التى تعادل مئلى المبلغ المقبوض والرد — قضاء الحكم المطعون فيه بهما — دون تحديد تاريخ الواقعة — قصور .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم يبدأ سريته الا اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ واستحدث عقوبتى الغرامة التى تعادل مئلى المبلغ المقبوض والرد — التى قضى بهما الحكم المطعون فيه — ولم ينص عليهما القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يجعل تاريخ الواقعة بهذه المثابة يتصل

بحكم القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه — إذ أغفل تحديد تاريخ وقوعها — يكون متسماً بالتقصير الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — من ٣١ —
ص ١٠٠٩)

قائمة رقم (٤)

المبدأ :

الاقرار المأخوذة على المجنى عليهم بعدم دفع مبالغ خلو رجول طبيعته — اقرار غير قضائى خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضى الموضوع .

ملخص الحكم :

لا ينال من سلامة الحكم اطراحه الاقرارات المأخوذة على المجنى عليهم بعدم تقاضى الطاعن منهم مبالغ خارج نطاق عقد الميجار والتي تستند اليها الطاعن للتدليل على نفي التهمة اطمئنانا منه لأقوال شهود الإثبات ذلك أن هذه الاقرارات تعتبر اقرارات غير قضائية تخضع من حيث قوتها التدليلية لتقدير قاضى الموضوع الذى له أن يتخذ منها حجة فى الإثبات اذا اطمأن اليها ، كما أن له أن يجردها من تلك الحجية ويلتفت عنها دون أن يخضع فى شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سابقا كما هو الحال فى الدوى المطروحة .

(طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ — من ٣١ —
ص ١٠١٨)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

١ — اقتضاء المؤجر بالذات أو بالواسطة — مقدم ايجار أو اية مبلغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار — او خارج نطاقه — زيادة عن التامين والاجرة المتصوص عليها فى العقد — مؤثم .

٢ — حصول المؤجر من المستأجر على مقدم ايجار — او تقاضيه اية مبلغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار — هما مناط حظر اقتضاء المبالغ الإضافية — أساس ذلك .

٣ — قصر الاعفاء من العقوبة المتصوص عليها فى المادة ٥٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على الوسيط أو المستأجر دافع خلو الرجل كشريك للمؤجر فى الجريمة .

٤ — اقتضاء المستأجر بالذات أو بالواسطة من المؤجر أو المالك أو من الغير اية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر — لا تأثيم — مخالفة ذلك — خطأ فى تاويل القانون .

٥ — مدى التزام المالك بدفع المبالغ المحددة بالمواد ٤٩ وما يصددها من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ كتعويض فى حالات اخلاء العين المؤجرة لهدمها واعادة بنائها .

ملخص الحكم :

ان الشارع انما يؤثم بالاضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار — ان يتقاضى منه اية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار او خارج نطاقه زيادة عن التامين والاجرة المتصوص عليها فى العقد — وفى حدود ما نص عليه القانون — سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يروم تأجره الى غيره فتقوم فى جانبه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الايجار ، وهذا مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية ، وذلك بهدف الحيولة دون استغلال حلجة الطرف المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر نتيجة ازدياد ازمة الاسكان زيادة كبيرة وعدم مواكبة حركة البناء لتلك الزيادة مما حمل الشارع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مؤجرى العقارات ومستأجريها بقصد حماية جمهور المستأجرين من استغلال بعض

المؤجرين . فأسس الأسس الموضوعية لتحديد أجره الأماكن فى المواد ١٠ ،
١١ ، ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين فى الملتين ١٧ ،
٤٥ اقتضاء أية مبالغ بالذات أو بالواسطة تزيد عن الأجرة والتأمين المنصوص
عليهما فى العقد وفى الحدود التى نص عليها القانون . واذ كان ذلك فإن
الحظر المشار اليه لا يسرى على المستأجر الذى ينهى العلاقة الإيجارية
ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصلة والسببية بمناط
التأثير . ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٩ فى شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة اذا بلغ أو اعترف
بالجريمة ، ذلك أن التنازل من المناقشات التى دارت بمجلس الأمة عند نظر
مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بالإعفاء المنصوص عليه فى تلك المادة ،
المستأجر الذى يدفع مبلغ الخلو المحظور الى المؤجر فيكون قد شارك بفعله
هذا فى وقوع الجريمة محل التأثير . وكذلك الحال بالنسبة للوسيط ، فرأى
المجلس قصر الإعفاء عليهما محاسب — دون المؤجر — باعتبار أن هذه هى
الوسيلة الناجحة لضبط جرائم خلو الرجل ، ولذلك فإن حكم الإعفاء لا ينصرف
الى غيره ، وما يزيد الأمر وضوحا فى تحديد نطاق التأثير كما عناه الشارع
وأنه مقصور على المؤجر ، أنه عند صياغة حكم الحظر فى المادة ٢٦ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن — وهى التى حلت
محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أى تغيير فى مضمون
القاعدة — ألغى الشارع بجلاء لا لبس فيه عن هذا المعنى بالنص فى تلك
المادة على أن « لا يجوز للمؤجر ملكا أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة
اقتضاء أى مقابل أو تعاقب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج
نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما فى العقد
كما لا يجوز بآية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار » . بل
انه يؤكد قصد الشارع فى عدم تأثير ما يقتضاه
المستأجر من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه فى المواد
٤٩ وما بعدها من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر بأن يدفع
للمستأجر المبالغ المحددة فى هذه المواد على سبيل التصويض فى حالات

الاخلاء المترتبة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل اوسع . ولما كان مفساد ذلك كله ان تقلصى المستأجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر هو فعل مباح يخرج عن دائرة التائيم سواء طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩. أو الأمر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ اللذين استند اليهما الحكم المطعون فيه في ادانة الطاعن ، أو أي قانون أو أمر عسكري آخر .

(الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — س ٣١
— ص ١١١٧)

بطلان

بطلان

قائمة رقم (١)

المبدأ :

- ١ - الدفع ببطلان الاجراءات لعدم الاعلان بالجلسة امام اول درجة يسقط اذا لم يبد بجلسة المعارضة .
- ٢ - العبارة ببطلان الاجراءات - هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية .

ملخص الحكم :

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة امام محكمة اول درجة ان الطامن لم يدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته امام محكمة اول درجة يسقط اذا لم يبد بجلسة المعارضة ، وكان من المقرر أيضا أن العبارة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية ، وكان الثابت أن الطامن لم يثر امامها شيئا في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة امام محكمة اول درجة فانه ليس له من بعد ان يتحدث عن هذا البطلان امام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير اساس ولجب الرفض .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٧ - س ٣١ -

ص ٩١٧)

بلاغ کاذب

بلاغ كائب

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكائب عن هذه الجريمة — المادة ٥٤ ، ٥٥ إجراءات جنائية .

ملخص الحكم :

من المقرر بنص المادتين ٥٤ ، ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا الأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكائب عن هذه الجريمة .

|| طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ — س ٣١ —

ص ١٧ (

تبدیل

تبيـد
قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الدفع بمرض المتهم فى اليوم المحدد للبيع - وتقديم شهادة مرضية بذلك ، ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه فى محل البيع - دفع جوهرى يسائده الظاهر - وجوب تحقيقه أو الرد عليه - مخالفة ذلك - قصور .

ملخص الحكم :

إذا كان يبين من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطامن دفع بأنه كان مريضاً فى اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التى قدمها والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفى بالفترات القطنية تسبب منه شلل بالساقين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التبيد تغيب الطامعن يوم البيع عن محل تجارته الذى وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فى دفع الطامن سالف الذكر أنها هو دفاع جدى يشهد له الواقع ويسائده فى ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهرى يبنى عليه أن صح تغير وجه الرأى فى الدعوى لانتفاء قصد عقلة التنفيذ وهو الركن المعنوى فى الجريمة المستندة إليه مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه ، وأذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسببه رغم قصوره فى استظهار دفاع الطامن المشلر إليه إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ - س ٢١ -

ص ٧١٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة -

لا يؤثر فى قيامها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها . يفرض حصوله . لا يؤثر فى قيامها .

(طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ - س ٣١ -

ص ١٣٩)

(م - ١٣ - جنائى)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

الدفن باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات — يفترق عن الدفن بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفته الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات .

ملخص الحكم :

لما كان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وقد جرى على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة اشهر من توقيعه الا اذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، فقد دل بذلك على أنه اذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة — دون وقف مبرر . يعتبر الحجز كأن لم يكن بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم به فيزول الحجز وتزول الآثار التي تترتب على قبليه ، ولما كان هذا الجراء مقررا لمصلحة المدين فان عليه ان يتمسك به والا سقط الحق فيه ، ومن ثم فقد افترق الدفن باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إجراء البيع خلال المدة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر من تاريخ توقيعه من الدفن بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو لبيع المحجوزات التي لا مراد في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص واذا كان يبين من الحكم أنه عندما اخذ بالدفع باعتباره الحجز كأن لم يكن الذي تمسك به المطعون ضده ولا تمارى الطاعنة في أن له ماأخذه الصحيح من أوراق الدموى — قد التزم بهذا النظر القانونى السليم فان النعى على الحكم قضاءه بالبراءة — المؤسس على ذلك — بالخطا في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — ص ٣١ —
ص ١٧٢)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

١ — سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين

مالم الآخر .

٢ — تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دموها — اثره —

انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه أو زوجته أو اصوله أو غروعه الا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء . وكانت هذه المادة تضع قيودا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء ، واذا كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلزم أن ينسب اثرهما الى جريمة التبديد مثار الطعن — لوقوعهما كالسرقة اضرازا بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد اوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه اثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فانه تعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دموها .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ في — جلسة ١٢/٥/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ٦١٥)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

شمول عقد الوكالة المتصوص عليه في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات — التكليف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره — أساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

حيث أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أذ نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في نهاية عقود الأمانة حالة من « كانت (الأشياء) سلمت له بصفته وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره » فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة — حسبها هو معروف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني — الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل محاسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضًا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة وكيل بها يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العائل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤتمًا في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المظنون ضده من تهمة تبديد الأخشاب التي سلمت إليه لتصنيعها لمنفعة مالكها — الطامن — ورفض الدعوى المدنية قبله استنادًا إلى أن المقعد الذي تسلم بموجبه تلك الأخشاب لا يعد من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، خطأ حجه عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه — فيما قضى به في الدعوى المدنية — والإحالة .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

تسليم سوارين للمتهمة لوزنها خارج محل المجنى عليه — عدم عودتها واختلاسها لهما — خيانة أمية — تطبيق عليها المادة ٢٤١ عقوبات — أساس ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

مضى كانت الواقعة على الصورة التي اثبتتها الحكم من ان المجنى عليه سلم المتهمة المجهولة السوارين لاستعمالها في امر لمصلحة اذ كلفها بوزنها خارج محله فذهبت ولم تعد واختلستهما لنفسها ، فان اختلاسها لهما هو خيانة للامانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لان ترك المجنى عليه المتهمة تذهب بمفردها ومعها السواران الى خارج محله لوزنها يتم به انتقال الحيازة فيهما للمتهمة لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينقضي معه الاختلاس في معنى السرقة .

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦ — س ٣١ — ص ١٠٣٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الدفاع الذي يترتب عليه وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين — مادة ٢٧ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ — دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة — جوهرى — هل ذلك ؟ افعال التعرض له — اخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على انه « يترتب على رفع الدعوى بالنزاع في اصل المبالغ المطلوبة او في صحة اجراءات الحجز ، او باسترداد الاشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى ان يفصل نهائيا في النزاع » . فان دفاع الطاعن

بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لأنه يتجه الى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، واذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيها لو حقق بلوغا الى غاية الأمر فيه ، ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطامن وأغلقت كلية فلم تعرض له إيرادا له أو ردا عليه يسوغ أطراحه ، فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعميه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث باتى أوجهه الطامن .

٢ طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١ — س ٣١ —
(١٠٥٦)

تجدید

تجهـر

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — شروط قيام التجهـر : أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الفرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .
- ٢ — مناط العقاب على التجهـر وتضامن المتجهـرين في المسؤولية مما يقع من جرائم تنفيذا للفرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الفرض .

ملخص الحكم :

مضى كانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجهـر حددتا شروط قيام التجهـر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الفرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط العقاب على التجهـر وشروط تضامن المتجهـرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للفرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الفرض ، وكان يشترط أن لقيام جريمة التجهـر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه فرض المتجهـرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقاربة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الفرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقلت بها أحد المتجهـرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السمر الطبيعى للأمر وقد وقعت جميعها حال التجهـر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بوضوح على توافر تلك العناصر الجوهرية السالف بيانها في حق الطاعنين — وآخرين — وكان ما أورده الحكم في مجموعه يبنىء بجلاء عن ثبوتها في حثهما وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته على نحو ما سلف كفاية لبيان أركان التجهـر على ما هو معرف به في القانون وعلى ثبوتها في حق الطاعنين وإذا ما كانت جنسية السرقة باكره التي دأتهما الحكم بها بوصفها الجريمة ذات العتوية الأشد أعمالا

نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة وحال التجهر ولم يستقل بها أحد المتجهرين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الغرض من التجهر ولم تقع تنفيذا لقصد سواه ولم يكن الالتجاء اليها بعيدا من المألوف الذي يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين في التجهر قد توقعوه بحيث تسوغ محاسبتهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك في تجهر محظور عن إرادة وعلم بغرضه وكان لا تثريب على الحكم أن هو ربط جنائية السرقة باكراه تلك بالغرض الذي قام من أجله هذا الحشد واجتمع أفراده متجهرين لتنفيذ مقتضاه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون وما يثيره الطاعنان في هذا الصدد أنها ينحل إلى مغازفة موضوعية في العناصر السائفة التي اشتقت منها المحكمة معتقدها في الدعوى ويرتد في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقديرها للأدلة المقبولة التي أوردتها وفي مبلغ اطمئنانها اليها وهو مالا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها بشأنه ولا الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٩ — س ٣١ — ص ٤٨٧)

نزیر

تزوير

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — كفاية احتمال حدوث الضرر في تزوير المحرر العرفي .
- ٢ — تحدث الحكم صراحة — عن ركن الضرر في جريمة التزوير — غير لازم بل يكفي أن يكون مستقادا من مجموع عباراته .

ملخص الحكم :

من المقرر أن احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير في محرر عرفي ولا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً بل يكفي أن يكون مستقادا من مجموع عباراته .

٢ طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ —
ص ٣٣١

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

ثبوت وقوع التزوير أو الاستعمال — للتنازل عن السند المزور من تمسك به في الدعوى المخفية لا اثر له على وقوع الجريمة .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور من تمسك به لا اثر له على وقوع الجريمة ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لتنازل الطاعن عن التمسك بالمحررين ، لأن المحكمة في أصول الاستدلال — لا تلتزم بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ولا عليها ان هي التفتت عن أي دليل آخر لان في عدم ايرادها له ما يفيد اطراحه .

٢ طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ —
ص ٣٢٨

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير — للمحكمة أن تكون عقيدتها في شأن ثبوتها بكل طرق الإثبات .

ملخص الحكم :

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات .

١) طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ — ص ٣٢٨)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

جرائم التزوير — لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو افتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة في اكتمال افتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

١) طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ — ص ٣٢٨)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة
التزوير غير لازم — هـ ذلك ؟

ملخص الحكم :

لا يلزم أن يبحث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة
التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
(طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ —
ص ٣٢٨)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير — مع التزام
المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً .

ملخص الحكم :

الباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها حتى تلتزم المحكمة
بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .
(طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ —
ص ٣٢٨)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الاشتراك في التزوير ، تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال
مادية محسوسة — يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى
وملابساتها اعتقاداً سالفاً .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر
خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي

لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سابقا تبرره الوثائق التي بينها الحكم وهو ما لم يخطئه الحكم في تقديره — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يتحلل الى جسد موضوعي لا يقبل اثره أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ —

ص ٣٢٨)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة — اجراء جوهري من اجراءات المحكمة في جرائم التزوير — يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى — اغفال ذلك يعيب الاجراءات — علة ذلك ؟ .
ملخص الحكم :

من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير منذ نظر الدعوى يعيب اجراءات المحكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم تعين عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لابداء رايه فيها وليضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها .

(طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ —

ص ٣٢٨)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

١ — جنابات الرشوة والاختلاس والغدر والتزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثلاث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات — رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها لمحكمة الجنابات — مباشرة من النيابة العامة — المادة ٣٦٦ مكرر اجراءات جنائية — مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

٢ — القضاء في جنابة تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة — بغير طريق مستشار الاحالة — خطأ — جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم — علة ذلك ؟
ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات

الجنائية — المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس سنة ١٩٧٣ — قد اُصنف مادة جريدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصبا على أن « تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنائيات لنظر جنائيات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنائيات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في جنابة التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالت البيان من إحالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات بأمر الإحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لمفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات عن غير طريق مستشار الإحالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وإن قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى فإنه يعد في الواقع — على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى — منيئا للخصومة على خلاف ظاهره ظالما أنه سوف يتقبل حتما من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت اليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكمة المختصة وخرجها من ولايته ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والإحالة الى محكمة الجنائيات لنظر الموضوع .

(طعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ — س ٣١ —

ص ٥١٣)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

مجرد تغيير الحقيقة في المصير الرسمي — بطريق الغش — بواسطة ما نص عليه القانون تحقق به جريمة التزوير في المحررات الرسمية — توقيع المتهم باسم الغير على المحرر الرسمي — تتوافر به جريمة التزوير في الأوراق الرسمية — لا يغير من ذلك قول المتهم أن الجنى عليها قاصران وأنه يستوى أن يوقع هو عنهما أو والديهما — إذ لا سند له من القانون .

ملخص الحكم :

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص (م — ١٤ — جنائي)

عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون الحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر بالمصلحة العامة ، يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيها وكان الثابت من تفسير قسم أبحاث التزييف والتزوير — سالف الذكر — أن التوقيع المنسوب للجنى عليها هو للطامن ، فإن ما يثبته الأخير من أن الجنى عليها قاصران وأنه يستوى أن يوقع هو أو والدهما نيابة عنها لا سند له من القانون .

إ: طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — س ٢١ —
ص ٦٨٣)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

التزوير المعاقب عليه — عدم اشتراط أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة — يستوى أن يكون تزويراً واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن — ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع فيه بعض الناس .

ملخص الحكم :

قول الطامن بأن ما حدث من تزوير في الاستبانات موضوع التهمة الثانية بتغيير الأرقام هو من قبيل التزوير المفضوح مرفود بما هو مقرر من أنه لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون واضحاً ولا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن ، ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد مما يكون معه هذا الدفاع بشقيه ظاهر البطلان لا يستلزم رداً خاصاً من الحكم المطعون فيه .

إ: طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — س ٢١ —
ص ٦٨٣)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية —
أو أعمال مادية محسوسة يستدل بها عليه .
كفاية اعتقاد المحكمة بحصول الاشتراك في التزوير من ظروف الدعوى
وملابساتها شرط أن يكون سائفا — مثال .

ملخص الحكم :

لما كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية
وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون
المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وإن يكون اعتقادها
هذا سائفا تبرره الوثائق التي أثبتتها الحكم .

١ : طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ — س ٢١ —
ص ٨٤٢)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

تمام الاشتراك في التزوير غالبا — دون مظاهر خارجية — أو
أعمال مادية محسوسة — كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى
وملابساتها مادامت سائفة .

ملخص الحكم :

الاشتراك في الجريمة — جريمة التزوير — يتم غالبا دون مظاهر
خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفى
لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ،
وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوثائق التي أثبتتها الحكم ، وكان الحكم
المطعون فيه قد دلت بأسباب سائفة على ما استنتجه من اشتراك الطامنة
بطريق الاتفاق والمساعدة في جرائم التزوير في المحررات الرسمية سائفة

الذكران هذا حسبه ليبراً من حالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التزوير والتحليل عليها .

(طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ — س ٣١ — ص ٨٥١)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

ثبوت وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال — نزول المتهم عن التمسك بالحرر المزور — لا اثر له في وقوع جريمة التزوير .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه متى وقع التزوير واستعمل الحرر المزور ، فان نزول المتهم عن التمسك بالحرر المزور لا اثر له على وقوع الجريمة .

(طعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ — س ٣١ — ص ٨٩٥)

تسعیر جبری

تسميم جبرى

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

ادانة الطاعن بجريمتى بيع سلعة بأزيد من سعرها — وعدم الاعلان عن الأسعار — وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما — المادة ٣٢/٢ عقوبات — وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من المتهمين — خطأ — وجوب تصحيحه بالاكفاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .

ملخص الحكم :

إذا كانت جريمتا بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانونا وعدم الاعلان عن الأسعار المستندتان الى الطمعون ضده مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما بما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى الجريمة الأولى ، وذلك عملا بالفترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكان الحكم الابتدائى لم يلتزم هذا الفطر وقضى بتوقيع العقوبة المقررة من كل من الجريمتين اللتين دان الطمعون ضده بهما ، فان الحكم الطمعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يضمن معه تصحيحه بحذف العقوبة التى أوقمها بالنسبة الى التهمة الثانية اكفاء بالعقوبة التى قضى بها من أجل جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر موضوع التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيها عدا ذلك .

بإ طعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٨٠ — س ٣١.

— ص ٢٥٥)

تعذيب

تعذيب

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

لا يلزم لمسألة الطامن عن موت الجنى عليه نتيجة التعذيب ان يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتثريحها .

٢ طمن رقم ٢٩٤ لملنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ — س ٢١
ص ٦٩٢

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — علاقة السببية في المواد الجنائية — مناط تحققها — تقديرها
موضوعي — مثال لتسبب سائق على توافر رابطة السببية بين التعذيب
والوفاة .

٢ — انعدام مصلحة الطامن في المجادلة في توافر رابطة السببية بين
التعذيب والوفاة ، ما دامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود المقررة
لجريمة تعذيب متهم بقصد همله على الاعتراف مجردة من ظرف الوفاة .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ
بالفعل الذي اقترعه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بها يجب عليه ان
يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة
موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا
رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد اتمم تضاده في ذلك على اسباب
تؤدي الى ما انتهى اليه واذا كان الحكم قد انبت في حق الطامن توافر علاقة
السببية بين افعال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي انتهت اليها هذه
الاعمال وهي وفاة الجنى عليه من توله : « ولما كانت المحكمة ترى توافر
علاقة السببية بين فصل التعذيب الذي وقعته المنهم بالجنى عليه وبين النتيجة
التي انتهت اليها هذا التعذيب وهي موت الجنى عليه غرقا فان حكم الفترة
الثانية من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يكون قائما ومنظما على وقائع

الدموى ، ذلك أن فعل التعذيب الذى بإشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والاستقاط فى الماء الملوث مع التهديد بالالقاء فى البحر وما أدى اليه ذلك مع استمرار الاعتداء بظك الصورة على غلام ضئيل البنية ودفعه الى حافة رصيف المياه فى محاولة لانزاله بها مرة أخرى سبق للمجنى عليه التاذى من سابقتها ، كل ذلك يستتبع أن يحاول المجنى عليه التخلص من قبضة المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دفعا فى محاولة انزال المجنى عليه الى الماء أو حتى التهديد به وهو غير متيقن من أجسادة المجنى عليه للسباحة وقد جرى كل ذلك فى بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البترول الممتدة بطوله ، هذا التابع الذى انتهى الى سقوط المجنى عليه فى مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم فرقه وموته يعتبر عاديا ومألوفيا فى الحياة وجاريا مع دوران الأمور المعتاد ولم يداخله عامل شاذ على خلاف السنة التكوينية ولذا فلا يقبل ولا يسمع من المتهم أنه لم يتوقع حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهى موت المجنى عليه غرقا « وهو تدليل سائغ يؤدى الى ما انتهى اليه الحكم وينتق وصحيح القانون لما ما ينعاه الطامن فى هذا الصدد يكون غير سديد هذا فضلا عن انتفاء مصلحته فى هذا المنع لأن العقوبة التى أنزلها الحكم به وهى السجن لمدة خمس سنوات تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة تعذيب متهم لحمله على الإمتياز المجردة من ظروف وفاة المجنى عليه المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات .

أ طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ —
س ٣١ — ص ٩٧٩

تعطيل المواصلات

تمطيل المواصلات

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

أن الفقرة الأولى من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التي
دين بها الطاعن قد جرمت التسبب بغير عمد في حصول حادث لأحدى
وسائل النقل العام من شأنها تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر
ولم تشترط حدوث إصابة أحد .

(طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ —

س ٣١ — ص ٢٩٧)

تفتيش

الاذن بالتفتيش

التفتيش الجائر بضم اذن

بطلان التفتيش

تفتيش

الاذن بالتفتيش :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ - اذن التفتيش - اشتراط تنفيذه خلال مدة معينة - غير لازم - صدور الاذن خلوا من تقييده بمدة معينة - لا يمنع من تنفيذه في اى وقت طالما كانت الظروف التى اقتضته لم تتغير .

٢ - عدم جواز اعادة التفتيش استنادا لاذن سبق تنفيذه - اساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كان الشارع لم يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الذى تصدره النيابة العامة ان يكون تنفيذه خلال مدة محددة ، فاذا ما رأت النيابة تحديد المدة التى يجب اجراء التفتيش خلالها فان ذلك منها يكون اعمالا لحقها فى مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهددا بالتفتيش الى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد واذا لم تحدد النيابة لاجلا لتنفيذ الاذن الذى اصدرته فان هذا الاذن يعتبر قائما ويكون التفتيش الذى حصل بهقتضاه صحيحا قانونا طالما ان الظروف التى اقتضته لم تتغير وان تنفيذه تم فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان الاذن الذى تصدره النيابة العامة لاحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهى لمفعوله بتنفيذ مقتضاه فمضى اجرى المأمور المنتخب التفتيش فليس له ان يعيده مرة ثانية اعتمادا على الاذن المذكور - ولما كان المطعون ضده لم ينازع فى ان تنفذ الاذن كان المرة الاولى وفى تاريخ معاصر لصدوره - اليوم التالى - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده على اساس ان اذن التفتيش صدر باطلا لعدم تحديد مرات استعماله يكون قد جانب صحيح القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣ - س ٣١

- ص ٣٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

من المقرر أن مجال أعمال الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى مثلها هو أن يكون مكان التفتيش في المواضع الجسمية التي لا يجوز لرجل الضبط التفتيش الاطلاع عليها . وهي عورات المرأة التي تخدش حيائها اذا مست .

{ طعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٢١ — ص ٥٨ }

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

ذكر الضابط المألوف له بالتفتيش أنه هو الذي قام بالتحريات ومراقبة المتهم — ثبوت أنه لم يكن يعرف المتهم عند ضبطه — إبطال اذن التفتيش لعدم جدية التحريات — سائق .

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع ببطـلان اذن التفتيش وما ترتب عليه وقضى ببراءة المطعون ضده بناء على ما نصه « واذا كان الثابت بمحضر التحريات الذي صدر الاذن مستندا اليه أن رئيس وحدة مباحث مركز شربين هو الذي قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمتهم حتى تأكد أنه يحوز المخدر ويتجر فيه بينما أثبت هو نفسه بمحضر الواقعة أنه انتقل وبرفقته قوة من الشرطة السريين لتنفيذ الاذن وخلف مقهى بشارع امام المستشفى العام من الناحية الشرقية وجد شخصا جالسا بمفرده وعندما سألته من اسمه تبين له أنه الشخص الذي استصدر اذن النيابة بضبطه وتفتيشه وقد ردد ذلك ولكده في اتواله بتحقيق النيابة وأضاف أن التحريات التي أجراها مصدرها سرى وأنه لا يعرف شخص المتهم الأمر الذي يدحض ما ذكره بمحضر التحريات الذي صدر الاذن استنادا الى ما جاء به من أن التحريات التي أجراها ومراقبته المستمرة للمتهم اكدت له حيارة المتهم للمخدر وتضحى هذه التحريات مجرد بلاغ تلقاه من مرشد سرى أو شخص ما بأن المتهم يحوز مخدرا بقصد الاتجار وهو مالا يصلح بحال

لاصدار اذن بالتفتيش لاتعدام التحريات الجدية ومن ثم يكون الخلع ببطلان الاذن بضبط المتهم وتفتيشه قد اسنقام على سند صحيح من الواقع والقانون ويكون الاذن وما تلاه وترتب عليه باطلا ، واذا كان مفاد ذلك أن المحكمة انما ابطلت اذن التفتيش تاسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من عدم صحة ما اثبته الضابط بحضر التحريات من أنه هو الذى قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطعون ضده ولم تبطل الاذن لجرد عدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه ، وهو استنتاج ساذج تملكه محكمة الموضوع . لما هو مقرر من أن جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، ومن ثم يكون الطعن على غير اساس .

(طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٦ — س ٣١)

— ص ٨٥ —

قامعدة رقم (٤)

المبدأ :

تقدير القصد من التفتيش أمر موكول الى محكمة الموضوع
تنزله المنزلة التى تراها ما دام سائغا ، ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى
وقرائن الأحوال فيها دون معقب .

(طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١ — س ٣١)
— ص ١٢٠ —

قامعدة رقم (٥)

المبدأ :

الاستمرار فى تفتيش متهم برشوة مأذون بتفتيشه — بعد ضبط
مبلغ الرشوة معه — بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة —
حق لماور الضبط القضالى .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا يجوز
التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جميع الاستدلالات

أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لأمر الضبط أن يضبطها . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لعامة المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضا أثناء تفتيش جيب سترته الأيسر نفاذاً للآذن الصادر بذلك بحثا عن الأشياء الخاصة بجريمة الرشوة المذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حياجا لجريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمانت الى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجة سعی رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة أحرار المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن مبلغ الرشوة . ذلك أن ضبط النقود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة المذون بالتفتيش من أجلها .

(طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١ — ص ٣١
— ص ١٢٠)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة — لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض استعانة مأمور الضبط — بمروسيه — في تنفيذ أمر التفتيش — جائز — ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

ملخص الحكم :

مضى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع سائر ما ساقه بأسباب طعنه في شأن بطلان القبض عليه لأنه لم يكن متواجدا بالمسكن المأذون بتفتيشه ولأن أحد رجال الشرطة السريين هو الذي قام بضبطه — مما يتطلب على تعيب الإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة

— فلا يتبدل منه اثاره ذلك امام محكمة النقض ، وفضلا من ذلك فان للامور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ امر التفتيش بمرؤسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل .

(ا) طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١
— من ١٨٢)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

تقدير جدية التحريات وكتابتها لاصدار الاذن بالتفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومنى اثرتها عليه فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

(ا) طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١
— من ١٨٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

١ — وجوب تسييب الاذن بتفتيش المساكن — عدم لزوم ذلك في تفتيش الأشخاص — المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ — القانون لم يستلزم شكلا خلاصا لهذا التسييب .

٣ — امر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم ومتجره — لا موجب لتسييبه .

ملخص الحكم :

ان المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن ه للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، وما اورده في المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن « تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز اللجوء اليه الا بمقتضى امر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه

الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنابة أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو اذا وجدت ترائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا « لم يتطلب تسبيب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن وهو فيها استحدثه فى هاتين المادتين من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبيب ، والحال فى الدعوى الماثلة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعم ومتجره دون مسكنه فضلا موجب لتسبيبه ، ومع هذا بان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اصدرت هذا الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من الضابط — طالب الأمر — وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويفا لاصداره وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابته جزءا منه .
(طعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — س ٣١ — ص ٢٧١)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

أفراد محضر بالتفتيش ليس بلزوم لصحته .

ملخص الحكم :

لا ينال من سلامة التفتيش عدم قيام الضابط الذى أجراه بتحرير محضر بذلك ، إذ أن أفراد محضر بالتفتيش ليس بلزوم لصحته ولا يترتب على مخالفته البطلان .

(طعن رقم ٤١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ — ص ٧٢٣)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

أجراء تفتيش مسكن المتهم فى حضوره — غير لازم .

ملخص الحكم :

حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان .

ذلك أن القاتون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينبيه عنه - التفتيش الذي يجري في مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته .
(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨ - س ٣١ - ص ٧٢٣)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

١ - للنيابة العامة تكليف لحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها - التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة - المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، في شأن السلطة القضائية .
٢ - تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش الطاعة بناء على قرار التنبؤ يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون - المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

ملخص الحكم :

إذا كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجازت للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وإزالته التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يخلط في أثره مما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيًا من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، فإن إذن التفتيش الصادر بناء على قرار التنبؤ يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨ - س ٣١ - ص ٧٣١)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

القانون لم يشترط شكلا معينا لأذن التفتيش :

ملخص الحكم :

لما كان القانون لم يشترط شكلا معينا لأذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل أتابته طالما أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأذن التفتيش .
(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٩ - س ٣١ - ص ٧٤٢)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

- ١ - استعانة رجل الضبط فيها بجريه من تحريات بمعاونيه - جائزة .
- ٢ - تقدير جدية التحريات وكلفتها - موضوعي .
- ٣ - إيراد اسم المأذون بتفتيشه في محضر الاستدالات خلوا من اسم والده - لا يقدر في جدية ما تضمنه من تحريات .
- ٤ - تسوية المحكمة الأمر بالتفتيش - بادلة منتجة - عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيها بجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العلية والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكلفتها

لاصدار أمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضع ، ماذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكتابتها لتسويق اجرائه — فلا معتب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون : ولما كان ايراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده فى محضر قد سوتت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت فى الأوراق . فانه لا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

إل طمن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ فى — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ —
ص ٧٤٢

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

١ — كفاية أن يبين الحكم أن الجرائم المسندة للطاعنة كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت اصدار الاذن بالضبط والتفتيش .

٢ — اشتراط اجراءالتفتيش والضبط حال وجود مخالفة للقانون لايجعل الاذن معلقا على شرط — ولا لضبط جريمة مستقبلية .

ملخص الحكم :

لما كتبت مدونات الحكم قد أثبتت فى غير لبس أن جرائم فتح وإدارة الطاعنة مسكنها للدعارة وتسهيلها لباتى المتهمات واستغلال بائنتين كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليها وقت أن أصدرت النيابة العامة إذن الضبط والتفتيش ، وكان ما جاء بهذا الاذن من اجراء الضبط والتفتيش حال وجود مخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — وهو ما حدث فعلا على النحو الذى أورده الحكم — لم يتصد به المعنى الذى ذهبت اليه الطاعنة من أن يكون الاذن معلقا على شرط وانها قصد به أن يتم التفتيش والضبط لهذا الغرض أى حال وقوع احدى الجرائم التى فتحت الطاعنة مسكنها وإدارته من أجل اقترافها باعتبار أن هذه الجرائم من مظاهر هذه

الادارة وذلك الفتح بها لمفهومة ان الاذن انما صدر لضبط جريمة تحقق
وتووعها من الطاعة وليس لضبط جريمة مستقبلية او محتملة فان النعى على
الاذن بالبطلان لصدوره معلقا على جريمة مستقبلية يكون في غير محله .

لا طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ —
س ٣١ — ص ١٠٢٩

— التفتيش الجائز بغير إذن :

قامدة رقم (١٥)

المبدأ :

عدم جواز دخول المنازل الا في الأحوال وبالكيفية المبينة بالقانون
مخالفة ذلك بطلان — علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة ان للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها من رجال
السلطات العامة أو المحققين الا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية
المنصوص عليها فيه ، وأن دخولها في غير هذه الأحوال هو امر محظور
يفضى بذاته الى بطلان التفتيش وقد رسم القانون للقيام بتفتيش المنازل حدودا
وشروطا لا يصح الا بتحققها وجعل التفتيش متضمنا ركبتين اولهما دخول
المسكن وفاتيهما البحث عن الأشياء والأوراق التي تلبيد في كشف الحقيقة ،
وان الضمانات التي تقررها الشارع تنسحب على الركبتين معا بدرجة واحدة ،
ذلك بان تفتيش منزل المتهم يقوم على جملة أعمال تتعاقب في مجراها وتبدأ
بدخول الضابط القضائي في المنزل المراد تفتيشه ويوجب الشارع في هذه
الأعمال المتعاقبة منذ بدايتها الى نهاية امرها أن تتقيد بالتبؤد التي جعلها
الشارع شروطا لصحة التفتيش ، ومن ثم اذا كان الموظف الذي دخل المنزل
غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في
الأحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا
الدخول من أعمال الضبط والتفتيش .

« ملن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٩ — س ٢١ —
ص ٤٨٣ »

قامدة رقم (١٦)

المبدأ :

احضار المتهم المضبوطات — من تلقاء نفسه — مفاده ؟

ملخص الحكم :

لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش ورد عليه بقوله . انه لما
كان الثابت من محضر جيب الاستدلال وما تقررده كل من العقيد . . . والضابط

... . إمام محكمة أول درجة أن الأخير توجه مع المتهم الى منزله حيث وقف بصيانة المسكن .. وأحضر المتهم المضبوطات من تلقاء نفسه بما مفاده أن تفتيشا ما لم يتم ولم يحصل من مأمور الضبط ثمة إجراء بمسكن المتهم ينم بذاته عن أنه قام بالبحث والتقصي داخله بحثا عن المضبوطات ولما كان ذلك فإن ما ينعاه المتهم في هذا الصدد يكون على غير أساس خاصة وقد بان من الأوراق أن دخول الضابط مسكن المتهم كان برضاء من الأخير ، وما تاله الحكم من ذلك سائغ وصحيح في الترتون ذلك بأن الرضا بدخول المسكن وتفتيشه يكفى فيه أن تكون المحكمة تد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤيدة اليه ، ومن ثم فإن دخول ضابط المباحث الى مسكن الطاعن وضبط المبروقات به يكون صحيحا ومشروعا ، وتكون المحكمة اذا اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استنادا الى الدليل المستمد منه لم تخالف القانون .

(ملعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ —

ص ٥٣٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

١ — ضباط الشرطة العسكرية — من مأموري الضبط القضائي العسكري — وفقا للمادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري — حقهم في القبض والتفتيش في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ذاته .

٢ — حق مأموري الضبط القضائي العسكري في اتخاذ الإجراءات التي كانت تنص عليها المادة ٣٤ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . رغم خلو قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من النص على ذلك — أساس ما تقدم ؟

٣ — تقدير الدلائل التي تبين لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش — حق له — تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم :

لما كان ضباط الشرطة العسكرية من مأموري الضبط القضائي

العسكري، وفقا لنص المادة ١٢ من قانون الأحكام العسكرية الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري ، وكانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد نصت على أن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص فيه النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة ، واذ خلا القانون المذكور من النص على أحوال القبض على المتهم واكتفى في المادة ١٩ منه بالقول بأنه في الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وقتيا عند ضبطه ، مما يفاده أن القبض جائز لأعضاء الضبط القضائي العسكري في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان لأمور الضبط القضائي ، وفقا لما كانت تنص عليه هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنايات وإن تفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه والمادة ١٩ من قانون الأحكام العسكرية المار فكرها وبغير حاجة الى أن تكون الجريمة مطلوبا بها ، وتقدير الدلائل التي تسوغ لأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش وبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ — س ٣١ —

ص ٨٤٢)

— بطلان التفتيش :

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

اثر بطلان التفتيش : استبعاد الأدلة المستمدة منه فحسب .

ملخص الحكم :

أن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه
لا الوقائع التي حدثت يوم إجرائه .

(طعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
ص ٥٨)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

تقدير أقوال متهم على آخر — وتضييد صلاتها بتفتيش باطل —
موضوعي .

ملخص الحكم :

تقدير الأقوال التي تصدر من متهم على آخر اثر تفتيش باطل وتحديد
مدى صلة هذه الأقوال بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة
الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت أن
هذه الأقوال صغرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل — كما
هو الشأن في الدعوى المطروحة — جاز لها الأخذ بها .

(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٣١ —
ص ٧٧٠)

تقلید

تقليد

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ — حق تقرير نشر المصنف واستغلاله — ثبوته للمؤلف — وحده — لا يجوز لغيره مباشرة دون إذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته .

٢ — الاعتداء على حق المؤلف في استغلال مصنفه مالياً يعد عملاً غير مشروع يكون لجريمة التقليد المعاقب عليها بالمادة ٤٧ من القانون ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة الخامسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر . وله وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه . كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه « للمؤلف ان ينقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) ، ٦ ، ٧ (فقرة ١) من هذا القانون على ان نقل احد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر — ويشترط لتمام التصرف ان يكون مكتوباً وان يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه بمودة الاستغلال ومكانه . فان مفاد ذلك ان المشرع قد حرص على ان يكون للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه واستغلاله بأية طريقة ، وعلى الا يكون لغيره مباشرة حق في الاستغلال على اية صورة دون الحصول على اذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته ، وتماثلت المادة ٤٧ من ذات القانون على مخالفة ذلك بما نصت عليه من ان « يعتبر مكوناً لجريمة التقليد وبمعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب احد الاعمال الآتية : (أولاً) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ فقرة أولى وثالثة من هذا القانون . (ثانياً) من باع مصنف مقلد الخ . (ثالثاً) من تلد في مصر مصنفات الخ .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٩ — س ٣١ —

ص ٨٩٩)

تلبیس

تلبس

قائمة رقم (١)

المبدأ :

تقدير توافر حالة التلبس — موضوعي .

ملخص الحكم :

لما كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اتبعت قضاؤها على أسباب سائفة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطالان إجراءات القبض والتفتيش تأسيسا على توافر حالة التلبس التي تبيحها .

(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — س ٣١ — ص ٢٦٢)

قائمة رقم (٢)

المبدأ :

١ — التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها — يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه أو أدرك وقوعها ببلية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

٢ — التلبس بالجنسية والجنح التي يعاقب عليها الحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر — يبيح لأمور الضبط القضائي الأمر بالقبض على المتهم العائز الذي توجد دلائل كافية على انهالته .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اتبعت قضاؤها على أسباب سائفة ، ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى

ما شهد به الضابط الذى باشر اجراءات الضبط والتفتيش انه قام بما قام به التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى اذ علم من أحد موثقيه أن الطاعن يدير كشكا ملحقا به حجرة للأعمال المنافية للآداب وأن هناك امرأة تمارس الدعارة مع أحد الرجال لحظة الإبلاغ فأسرع على رأس قوة الى محل الطاعن حيث وجده واقفا بالقرب من بابيه وسمع أصواتا مظة بالآداب تصدر من داخله فافتحه حيث وجد المتهمة الثانية فى حالة جباغ كابل مع أحد الرجال ، فان هذا الذى سلفه الحكم انما يسوغ به اطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، بقيام حالة التلبس التى يكفى لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب الجريمة ، اذ ان مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسامعه اصوات ارتكاب الفحشاء تثبت من داخله كلف لقيام حالة التلبس التى تبيح لرجل الضبط القضائى دخول المحل — اذ ان التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وادرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، وكان من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أن لمأمور الضبط القضائى فى احوال التلبس بالجنايات والجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، أن يمد بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على انتمائه .

(طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — ص ٢١ —

ص ٣٠١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

- ١ - الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق — يفسر العدالة — التلبس — حالة تلازم الجريمة .
- ٢ — مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة — احدى الشقق — لا ينبىء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية — ما تركه — التعرض لها ، قبض صريح ليس له ما يبرره — المادة ٣٤ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا فى احوال التلبس — مثال لتسبب معيب فى اطراح دفع بطلان اجراءات القبض .

ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يضر العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التى اوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتهمه شوهدت فى حالة من حالات التلبس الجينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت المتهمه من المعروفات لدى الشرطة بالاعتقاد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها احدى الشقق لا ينبىء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم فان ما وقع على الطاعة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون . ذلك بأن المادة ٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الا فى احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما اورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعة ببطلان اجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبته عليه فانه يكون مهيئا بالخطا فى تطبيق القانون خطا حجه عن تفسير ادلة الدموى ومتمها اعتراف الطاعة ولا يفتى عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلة أخرى اذ الادلة فى المواد الجنائية متمسكة بشد بعضها بعضا ، وبمناها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف

على مبلغ الأثر الذي كان لهذا التحليل الباطل في الرأي — الذي انتهت اليه
الحكمة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة نون حاجة الى
بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١ — س ٣١ —
ص ٧٣٧)

جریمه

جريمة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها — اثر ذلك .

ملخص الحكم :

ان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها .

(طعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١ — ص ٣١ —
ص ٥٦١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — الجريمة المستحيلة — ماهيتها ؟ .

٢ — النفع باستحالة جريمة اغتصاب سند بالقوة — اقلية السند للبطلان —
دفاع قانوني ظاهر البطلان — التفتت الحكم عن الرد عليه — لا يعيب .

ملخص الحكم :

ان الجريمة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحتها مطلقاً ،
كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لتحقيق
الغرض الذي يقصده الفاعل ، أما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن
الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فانه لا يصح
القول بالاستحالة . ولما كان الحكم قد اثبت في حق الطامن — بها لا يبارى
في ان له اصله في الأوراق — انه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب عقد
البيع مبنيًا به بيع المجنى عليها السيارة والتزامها بتسليمها اليه ، فان
الوسيلة تكون قد حققت الغرض الذي قصده الطامن وهو الحصول على
السند بها تكون معه جريمة اغتصابه بالقوة والتهديد التي دانه الحكم بها
قد تحققت ، الأمر الذي ينفو معه دفاع الطامن على هذه الصورة دفاعاً
قانونياً ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفتته من الرد عليه .

(طعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ — ص ٣١ —
ص ١٠٩٢)

جمارك

جـسارك

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

إبلاحة حمل المفادر للبلاد لنقد أجنبي — مناطها — أن يكون هذا النقد مثبتا باقراره الجمركى عند وصوله للبلاد أو أن يكون مؤشرا به فى جواز سفره بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي — المادتان الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ و ٤٢ من لائحته التنفيذية .

ملخص الحكم :

لما كان المشرع طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبي والمادة ٤٢ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ يشترط لإبلاحة حمل المفادر من البلاد لنقد أجنبي توافر أحد امرين (الأول) أن يكون هذا النقد مثبتا باقراره الجمركى عند وصوله الى البلاد (والثانى) أن يكون مؤشرا به فى جواز سفره بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي . وكان ما يدعيه الطاعن من أن لديه شهادة تثبت صرفه النقد الأجنبي المضبوط من أحد مصارف دمشق قبل قدومه للقاهرة — بفرض صحته — لا يؤثر فى قيام الجريمة ما دام أنه لم يقدم الدليل على أنه أدخله للبلاد عند قدومه إليها . لما كان ذلك وكانت جريمة اخراج النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا — طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٢ من لائحته التنفيذية — تتحقق بحمل المسافر الى الخارج للنقد الأجنبي دون أن يكون مثبتا باقراره الجمركى عند وصوله للبلاد أو غير مؤشر به على جواز سفره من أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبي ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة تصدا خلاصا وكان ما أثبتته الحكم من

وإتعة الدعوى كليا فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطامان
فان منعهام فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١ — س ٢١ —

ص ١٥٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل
التجزئة — تجب العقوبة الأصلية المقررة لما عداها من جرائم — دون
العقوبات التكميلية .

٢ — العقوبات التكميلية — فى واقع امرها عقوبات نوعية — يجب توقيعها
مهما تكن العقوبة المقررة — والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد — مثال
فى جريمة جلب وتهريب بضائع .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل ان العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة
ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها
من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحصل فى
طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المذنى للخرانة أو اذا كانت
ذات طبيعة وثائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى هى فى واقع امرها
عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها معها
العقوبة المقررة لما يرتبط بذلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع
عقوبة الجريمة الأشد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أمهل حكم المادة ٢٢
من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المتصوص عليه فى المادة ١٣٢ من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو — وعلى ما يبين من مخونات الحكم —
سنة وتسعين جنيتها لانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بها بوجوب نقضه
نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالإضافة الى العقوبات
المقتضى بها .

(طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ — س ٢١ —

ص ٦٨٠)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

- ١ — الدعوى المدنية التابعة — ترفع استثناء للمحكمة الجنائية .
- ٢ — شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادى .
- مثال لتدخل مصلحة الجمارك على غير سند من القانون .

ملخص الحكم :

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرور وإذا كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ — المنطبق وحده على الواقعة — أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجمارك الحق فى الحصول على تعويض ما كما أن الطامن لم يسند إلى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمركية على الأختنة المضبوطة واقتصر فى نفيه على ما جاء بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حددته القرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٢٣ المتخذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ فإن تدخله فى الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام يكون على غير سند من القانون .

إلا طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ قى — جلسة ١٦/٦/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ٧٨٤)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

حتى لا يكون هناك محل للنزاع على الحكم اقبله !

بالتعويض استناداً الى احكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ؟

ملخص الحكم :

لما كانت الواقعة — كما أوردها الحكم المطعون فيه — أن المطعون ضده خلط دخاناً بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقاً للقانون رقم ٧٤

لسنة ١٩٧٣ والقرارات الوزارية المنفذة له وكان الدمى بالحق المحنى — بصفته قد أسس دعواه على أن التعويض المطالب به مقرر في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في حين أن الخطأ المؤثم يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من هذا القانون الأخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ذلك الذي يكون موضوعه تبعا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستتبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني والتبغ الليبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المفشوش والمعتبر مفشوشا بأعداده من وكان الفضلات وكان الطامن لايدمى إن الدخان موضوع الدعوى يندرج في أى نوع منها فإن نعيه على الحكم أنه أغفل القضاء له بالتعويض استنادا الى أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يكون في غير محله .

(طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ — س ٣١ — ص ٧٨٤)

حریق

حريق

قامدة رقم (١)

المبدأ :

حكم الادانة — ببقائه ؟ مثال التسبب بمعيب في جريمة حريق
بإهمال .

ملخص الحكم :

أوجب قانون الإجراءات في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالادانة أن يستدل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضج وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .
(طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١ — ص ١٧٩)

قامدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات — متى وضع الجاني النار عمدا في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به .
٢ — كفاية وضع النار عمدا في كومة من القش ملاصقة لخزل الفير المسكون، لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات ما دام الجاني موقفا بأن النار لا بد متصلة بمنزل المجنى عليها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات والتي دين الطاعن بها يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به متى ثبت للقاضي أن الجاني عمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق

ذلك المادة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين انهما — وأخز. محكوم عليه — وضعوا النار عمدا في كومة من القش ملاصقة لمنزل المجنى عليها المسكون وذلك بأن سكبوا فوقها مادة الكيروسين ثم أشعلوا فيها النار .
موقنين بأن النار لا بد متصلة بمنزل المجنى عليها انتقلا منها لنزاع بينهما وبينهم ودانهما بالمادة ١/٢٥٢ عقوبات فإن النعمى على الحكم بعدم استظهار القصد الجنائي يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٩ ، — س ٣١ —
ص ٨٠٤)

حكم

- أوصاف الحكم
 - إصدار الحكم
 - البيانات الواجب ذكرها بالحكم
 - تسبيب الحكم (المعيب وغير المعيب)
 - نطاق التعليل بما لا يعيب الحكم
 - انعدام الحكم وبطلانه
 - حجية الحكم
-

حكم

— اوصاف الحكم :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو اعتباري أو غيبي بحقيقة الواقع — مناط قبول المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من المحكمة الاستئنافية ؟ .

ملخص الحكم :

من المقرر في قضاء محكمة النقض ان المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيبي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة اول درجة ان المحكمة بعد ان نظرت الدعوى بجلسة ١٩٧٤/١/٢٢ في حضور الطامن وسمعت شهادة الجني عليه (المدعى بالحق المدني) قررت حجز القضية للحكم لجلسة ١٩٧٤/٢/٥ وفي تلك الجلسة أصدرت حكماً بادانة الطامن فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضورياً حتى ولو لم يحضر الطامن جلسة التعلق به ويسرى ميماد استئنائه من تاريخ صدوره ميلاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو اذ عارض في هذا الحكم — ولم يستأنفه — فقد قضت المحكمة بجلسية ١٩٧٤/٣/٢٦ بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها تأسيساً على ان الحكم المعارض فيه صدر حضورياً ولا يقبل الطعن عليه بالمعارضة — وهو نظر صائب في القانون اذ ان المعارضة لا تقبل الا في الاحكام الغيابية فقط ميلاً بالمادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

... (الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٤٩ في — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ — ص ١٤٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

وصف الحكم بأنه حضوري أو غيبي — المبرة فيه بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه — مناط اعتبار الحكم حضوري هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

ملخص الحكم :

لما كانت المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيبي هي بحقيقة

الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكان مناط كون الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى وكان الثابت من الإجراءات التي تمت في هذه الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة قتل خطأ لم يحضر بشخصه جلسة المرافعة وهي جلسة ١٩٧٧/١١/٥ التي حجزت فيها الدعوى للحكم مع سبق حضوره في جلسات سابقة عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن المذكور طبقا لنص المادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية ووصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري ، ولا يغير من الأمر حضور الطاعن جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦ المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم بما دام الثابت أنه لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة ولم يكن مائلا عند صدور قرار المحكمة يقفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . ولما كان مسؤولي تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في هذه الحالة هو حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا لنص المادة ٤٠٧ من نفس القانون إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف إعلانا قانونيا لشخصه أو في محل إقامته إلى أن قرر فيه بالاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الاستئناف شكلا والاحالة دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواهيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٣١ —

ص ٧٦٦ يـ

— إصدار الحكم :

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

كفاية ثبوت أن الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم — لا يعيب الحكم ورود اسم قاض رابع تزيذا بمحضر الجلسة .

ملخص الحكم :

إذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة هي الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم وأن ورود اسم العضو الرابع تزيذا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا فإن ما ينميه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(ملعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ — ص ٥٤)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

خلو النسخة الأصلية من بيان النص القانوني الذي حكم بموجبه — أثره — بطلانه — ولو استوفت مسودته هذا البيان .

ملخص الحكم :

حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه صدر حضوريا باعدام الطاعنين ثمنقا وخلت مدوناته من بيان نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب امالا لنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية — وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات — مما يبطله قانونا — ولا يشنع في هذا أن تكون مسودة الحكم — على ما يبين من المفردات المخسومة — قد استوفت هذا البيان لما هو مقرر من أن المعبرة في الحكم

هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن وأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون إلا مشروما للمحكمة كليل الحرية فى تغييره وفى إجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

١٠ طعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١ —

ص ١٦٥

قائمة رقم (٥)

المبدأ :

١ — الغاية من وجوب اشتغال ورقة الحكم على بيان تاريخ إصداره ؟ .

٢ — متول النيابة العامة — وجوبى فى جميع إجراءات المحكمة — اثره ؟ .

٣ — اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بقرارة — لا يمس للنيابة العامة حقا — تمسكها ببطلان لا يستند الى مصلحة حقيقية .

٤ — التعديل الذى جرى على المادة ٢١٢/٢ ج بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

— علته ؟ نوافر ذات العلة فى طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم الإبراء — اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ إصداره .

ملخص الحكم :

منى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضده غيليا بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها قضائيا فعارض فى هذا الحكم وتمسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار الحجز كان لم يكن لتوقيعه فى ١٩٧٣/٢/٢٥ وعدم تمام البيع فى المدة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات التالية لحصوله . ولخصت المحكمة بحكها الصادر فى المعارضة — والسذى خلت ورقته من بيان تاريخ إصداره — أخذا بهذا الدفع بالغناء الحكم المعارض فيه وببراءة المطعون ضده ونقض الدعوى الختية المقامة من المجنى عليه ، واذ استأنفت النيابة العامة — وحدها — هذا الحكم قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لما بنى عليه من أسباب . لما كان ذلك ، وكانت الغاية التى من أجلها استوجب القانون أن تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ إصداره هى

إن الحكم باعتباره اعلانا عن الإرادة القضائية للقاضي تترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية التابعة لها أو تقادم الحقوق المدنية التي فصل فيها الحكم — أيها يكون محل اعتبار — كما أن تاريخ الحكم يؤذن بفتح باب الطعن المناسب في الحكم ويبدء سريان ميعاده — أن كان لذلك محل — فضلا عن أهميته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضي ، ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها فلا مراء في إباحة الطعن بالبطلان في الحكم للتقص في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة الى أحكام البراءة وهما يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية ، فإن في مثلها الوجوب في جميع إجراءات المحاكمة ما يلبد عليها اليقيني بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عند إرادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم فإن إغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتمسكها — والحال كذلك — حيال المحكوم ببراءته ببطلان الحكم رغم عدم نوات الفاية التي توخاها القانون من إيجاب اشتغال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة وإنما يقوم على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه لها فلا يكون طعنها — بهذه المثابة — مقبولا لانعدام المصلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الإجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة تقبولا للحلة التي أوصحت عنها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لإرادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشارع قد أتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية — من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم يوقع في اليماد المقرر تقبولا . لما كان ذلك وكانت الحلة المشار إليها متوفرة في

طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمّل تاريخ اصداره — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وذلك ان الحكم ببرأته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان في ورقة الحكم ولم يكن في مقدوره توقّيه فانه يتعين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان في الحالتين لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على اشباهها ونظائرها وأن التماثل في الصفات يقتضى — عند عدم النص — التماثل في الأحكام . لما كان ما تقدم فانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شلب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ اصداره .

لا طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١ —

ص (١٧٢)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

قضاء محكمة النقض في الطعن بقبوله شكلا ورفضه موضوعا
— تدوين منطوقه — خطأ — بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة — وجوب تصويبه بنظره بالجلسة والحكم بتصحيحه — علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

مضى كان الطامن قد قرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض فقضت هذه المحكمة بجلسته ١٩٧٨/٤/١٠ بقبول طعنه شكلا ورفضه موضوعا وذلك للأسباب التي بنى عليها هذا الحكم ، غير أنه عند تحرير اصل أسباب الحكم ومنطوقه وقع خطأ مادي في تدوين منطوقه اذ جرى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه والاحالة . لما كان ذلك ، وكان البين مما هو ثابت برول الجلسة وأسباب الحكم سواء في مسودته أو في أصله انه قضى برفض هذا الطعن ومن ثم فإن تدوين منطوقه على النحو السالف البيان لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة فلم لا تخفى على من يراجع محضر الجلسة وأسباب الحكم في مسودته بل وفي أصله مما يقتضى تصويبه الى حقيقة الأمر فيه وهو رفض الطعن ، واذا كان هذا الخطأ وإن كان ماديا قد انصب على منطوق الحكم فبلغ

بذلك حداً يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة ، والحكم فيه بتصحيحه الى قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

إل طعن رقم ٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦ - ص ٣١ -
(ص ١٨٩)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

وجوب الإجماع عند الحكم بالاعدام لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم - لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالفاء أو التعديل - ولا ينشئ لغايتها أذاراً أو ظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها - جواز ابدال عقوبة الاعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

ملخص الحكم :

النص على وجوب الإجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالفاء أو التعديل ولا ينشئ لغايتها ظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم والعقوبة المقررة لها بل يقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون اذ قضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها بعد أعماله للمادة ١٧ من قانون العقوبات بدلا من عقوبة الاعدام المقررة لهذه الجريمة دون النص على الإجماع في الحكم فانه يكون صحيحاً فيما قضى به .

(طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٩ - ص ٣١ -

ص ٣٤٣)

(م - ١٨ - جنائي)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

- ١ — وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها — فى مدة ثلاثين يوما من انطق بها — مالم تكن صادرة بالبراءة — والا كانت باطلة .
- ٢ — الشهادة السلبية — لاتدو أن تكون دليل اثبات — يعنى عنه إشارة رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم من بقله دون توقيع الى ما بعد الميعاد القانونى .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ وحتى يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٧٧ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موتعا عليه — على ما يبين مما أثر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التى أصدرته من أنه أملى أسبابه على كاتب الجلسة فى التاريخ المشار اليه — فانه يكون باطلاً مستوجبا نقضه . وغنى عن البيان أن هذا البطلان يترتب حتيا سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التى أشار اليها فى مذكره أسبابه أم لم يقدمها ، ذلك لأنها لا تمدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء فى الميعاد الذى حدده القانون ويعنى من هذا الدليل ما يرد بإشارة رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم من بقله بدون توقيع حتى يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٧٧ . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

إل طعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ — س ٣١ —
(٣٦١)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

- ١ — الشهادة السلبية — لا يعنى عنها أى دليل آخر — سوى بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خالياً من التوقيع .
- ٢ — عدم تقديم الشهادة السلبية — أو ما يفيد الحيولة بين الطاعن وبين الحصول عليها — أثره ؟

ملخص الحكم :

من المقرر أنه يجب على الطاعن لى يكون له التمسك ببطلان الحكم

لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المتصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ولا يغنى عن هذه الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع وإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفت بها به لحكم هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التي نظم القانون تقديمها لاعتباطها إياه فإن منعاه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ - س ٣١ -

س ٥٣٤)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

مدى التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢

١ ج بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ؟ .

ملخص الحكم :

متى كان البين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة في ٦ من مارس سنة ١٩٧٨ والمرفقة بسبب الطعن أنه حتى هذا التاريخ لم يكن قد تم ايداع الحكم المطعون فيه الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٧٨ موقعا عليه بقلم الكتاب ، وكان القانون على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ مسالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ والذي استثنى أحكام البراءة من البطالان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل - وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - ألا يضار المتهم المحكوم ببراعته لسبب لا دخل له فيه - هو أن الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطالان إذا

لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد تاتونا ، اما اطراف الدعوى المدنية فلا
مشاركة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ، ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا
للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل اذا
مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه — لما كان ما تقدم ، فان الحكم
المطعون فيه والذي لم يوقع في خلال الميعاد المقرر يكون باطلا ويتمين
القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة مع الزام المطعون
ضدها بالصروفات المدنية .

(ا طعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ —
ص ٥٢٧)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

قانون الاجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حالة
عدم التوقيع على الحكم من خلال ثلاثين يوما — تأجيل النطق بالحكم عدة
مرات ولدة طويلة — لا عيب .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الاجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حالة عدم
التوقيع على الحكم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق ، فان المحكمة اذ
قررت تأجيل النطق بالحكم مدة مرات ولدة طويلة لا تكون قد خالفت القانون
في شيء ويكون نعي الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

(ا طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ — س ٣١ —
ص ٦٩٢)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الخطا المادى الواضح الذى يرد في تاريخ الحكم لا مبررة به —
ولا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

ملخص الحكم :

لا عبرة بالخطا المادى الواضح الذى يرد في تاريخ الحكم والذي لا تأثير
له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

(ا طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ — س ٣١ —
ص ٧٩٧)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر
من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى — يلتقى فى النتيجة مع
القضاء بعدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

مضى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فان
ذات الواقعة لم تلغ . وهو ما يلتقى فى نتيجته مع القضاء بعدم قبول
الدعوى الجنائية والمدنية يكون قد اقترب بالصواب .

إلا طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٥ — س ٣١ —
ص ٩٦٠

— الإيضاحات الواجب ذكرها بالحكم :

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة — كفايته للقضاء بالبراءة ما دام قد احاط بظروف الدعوى عن بصر وبصيرة .

(طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ — س ٣١ — ص ١٧)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة — شرط ذلك : تحييص الدعوى والاحاطة بها عن بصر وبصيرة .

ملخص الحكم :

يكفى هي المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير النليل ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ — ص ٣٩)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الخطأ في ديباجة الحكم لا يمييه — علة ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

لأن كان البين من الحكم الغيبي الاستثنائي انه قد ورد خطأ بديباجته ان محكمة اول درجة قضت غيابيا بالمعتوبة في ١٤/٣/١٩٧٧ في حين أن

هذا التاريخ هو تاريخ صدور الحكم المستأنف الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن ، غير أنه لما كان الثابت من الحكم الفيلى الاستئنافى ان الشاعن قرر باستئناف الحكم المستأنف فى ١٩٧٧/٣/٢٨ بمفوات الميعاد المقرر قانونا محسوبا من تاريخ صدور الحكم فى المعارضة الابتدائية ، وتضالؤه بذلك سليم ، وكان من المقرر ان الخطأ فى ديباجة حكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ، وكان ما وقع من خطأ بديباجة الحكم الفيلى الاستئنافى على النحو المتقدم بيانه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا اثر له فى النتيجة التى انتهت اليها ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(اطلعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٦١)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

ايراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها — كلفينه :بينا
لواد القانون التى حكم بمقتضاها .

ملخص الحكم :

حيث ان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه بين فى ديباجته وصف الجرائم المسندة الى الطاعن — والمحكوم عليهما الاخرين — وذكر مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد ان حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى اناسة الثبوت اشارة الى النصوص التى أخذهم بها بقوله انه « يعين اداثتهم وتطبيق مواد العقاب » ، وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبار ان الجرائم التى دانه بها مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة وفى ذلك ما يكفى فى بيان نص القانون الذى حكم بموجبه ، ومن ثم فان النعى عليه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(اطلعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٨٨)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

كشف بدونات الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية عن أخذه بأسباب الحكم الغيابي — تلبيد الحكم الاستثنائي له أخذه بأسباب الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة .

ملخص الحكم :

لم يرسم القانون شكلا خاصا تصاغ به الأحكام متى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — دالا في مبناه ومعناه على أخذه بأسباب الحكم الغيابي الابتدائي الذي أورد واقعة الدعوى بارتكابها وظروفها فانه بذلك يكون حكم المعارضة الجزئية قد اعتمد في فضائه على أسباب الحكم الغيابي واعتمدها . فإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تلبيده فانه بذلك يكون قد أخذ بأسباب الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ١٠٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

إغفال إثبات اسم ممثل النيابة في الحكم — لا عيب — ما دام محضر الجلسة قد تضمن تمثيلها ومرافعتها في الدعوى — ومتى كان الطاعن لا يجحد أن تمثيلها كان صحيحا .

(طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ١٣٩)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العمدية مشروط ببيان ركن الخطأ والتلليل عليه — مثال — لتسبب معيب .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه

الجرائم ويجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الحريق باهمال ان يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل ثابت في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين فيه عناصر الخطأ الذي وقع من 'قطاع وكيف أنه كان سببا في حدوث الحريق فان الحكم يكون تلصرا تصورا يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

١/ طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — من ٣١ —
(١٧٩)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

بطلان حكم الإدانة — لعدم الإشارة الى نص القانون الذي حكم ببوجه — مقصور على عدم الإشارة الى نصوص القانون الموضوعي دون نصوص قانون الإجراءات الجنائية — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت في فقرتها الأخيرة على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم ببوجه ، فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة الى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تنتفيها قاعدة شرعية الجرائم والمقويات ، ولما اغفل الإشارة الى نصوص قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يبطل الحكم .

١/ طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٧ — من ٣١ —
(٢٠٠)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

استئمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وادلة الادانة — مثال — اذانة المتهم لارتكابه جرائم الرشوة والتزوير والاضرار الممدي باموال الدولة وتسهيل استيلاء الغير بدون حق عليها وتوقيع عقوبة الرشوة ، الأشد ، للارتباط ، فضلا عن العزل ورد المبالغ التي حصل عليها الغير بدون حق — خلا اسباب الحكم من بيان مؤدى الأدلة التي استخلص منها الادانة في الجريمتين الأخيرتين — خطأ .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى اذانة الطاعنين عن جرائم الرشوة والتزوير في محررات رسمية والاضرار الممدي باموال ومصالح محافظة الاسكندرية والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مالها . وأوقع عليها عقوبة جريمة الرشوة — باعتبارها الجريمة الأشد — عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط بين الجرائم التي دانها بها . كما أوقع على الطاعنين عقوبة العزل ورد المبالغ التي حصل عليها الغير بغير حق . المقررتين لجريمتي الاضرار الممدي باموال الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . واذ كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها . والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يفضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تركبنا لمحكمه النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صدر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه وان بين محوى الأدلة التي عول عليها في قضائه بذانة الطاعنين بجريمتي الرشوة والتزوير الا انه خلا من الأسباب ومن بيان مؤدى الأدلة التي استخلص منها اذانتها بجريمتي الاضرار الممدي باموال الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . مع انه لوقع على الطاعنين عقوبة العزل ونقض برد المبالغ التي حصل عليها الغير بغير حق المقررتين لهاتين

الجريمتين . مما يصم الحكم بالتصور في الديان . ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الزاتعة لما صار إثباتها بالحكم والقرار برأى فيما يثيره الطاعن بأوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون محييا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين لردة الواتعة ولاتصال العيب الذي شلب الحكم بطاعن الأول أيضا .

(طعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٠ — س ٢١ — ص ٢١٣)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

الحكم الصادر بالإعدام ، ما يلزم من تسبب لقراره .

ملخص الحكم :

لما كانت إجراءات المحكمة ، قد تمت طبقا للقانون وصدر الحكم وفقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من صدور الحكم بالإعدام باجتماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى معنى الجمهورية قبل اصدار الحكم ، وقد جاء الحكم خلوا من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات . فإنه يتعين معه قبول عرض النيابة العامة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

(طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١١ — س ٢١ — ص ٢١٨)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأنظمة ذات الأثر
في تكوين عقيدتها — اغفلها لبعض الوقائع — مفاده اطراحها لها .

(طعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٢٣١)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

توافر رابطة السببية بين الخطأ وحصول المأه — شرط
للحكم بالأدانة — مثال .

ملخص الحكم :

مضى كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى وصف امسبات
الجنى عليه بيديه وانه تخلف لديه بسببها عاهتان مستقيمتان الاولى بيده
اليمنى وهى اعاقة بنهائية حركة ثنى معصمها للامام والثانية بيده اليسرى
تجمل الاصبعين الوسطى والبنصر فى حالة ثنى جزئى مما تعجزه عن اعماله
بنحو ١٥ ٪ — فانه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين خطأ
الطاعن وحصول المعاهتين مما يبنى عنه قلة التصور فى التسبيب .
(طعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٢٤٦)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

محكمة الاحداث تتشكل من قاض يعاونه خبيران — اغفل
اسمى الخبيرين سهوا فى محضر الجلسة والحكم — لا بطلان — أسس
ذلك ؟

ملخص الحكم :

لا كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن

الأحداث — وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب — أن محكمة الأحداث تشكل من قاضٍ يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء يتعين حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضى فى حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث والا كان الحكم باطلاً ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — ان الاختصاصيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكمة وقدمتا تقريرهما — وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى ما يخالف ذلك فان مجرد افغال اسمى الخبيرين فى محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهو لا يثرنب عليه البطلان ، وما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن غير مسديد .

(طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ٢٥٥)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون ايراد تلك الأسباب —
صحيح — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها ، اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتبا كأنها صادرة منها .

(طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ٢٩٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

الخطأ فى ديباجة الحكم بخصوص سماع الدعوى بالجلسة
التى أجل إليها اصداره — ونطق به فيها — لا يبطله — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ما أثبت فى ديباجة الحكم — بشأن سماع الدعوى بالجلسة التى أحيل

أليها إصداره ونطق به فيها — لا يطله : لأنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا
مما لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه إذ هو
خارج مواضع استدلاله .

(طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٤٩ في — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ —
ص ٢٢٨)

قاعدة رقم (٢٩)

المستند :

١- سجل الحكم الابتدائي في صلبه تطبيق المواد التي طلبتها
النيابة وأنتى بينها في صدره — قضاء الحكم الاستثنائي بتأييده لأسبابه —
وأن خلا في صلبه من نكر المواد التي طبقتها المحكمة — لا يعيبه — ملة
ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

١- من المقرر أن إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا بكلمة لأسباب حكم محكمة
أول درجة — الذي امنقه — مقتضاه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض
مع الأسباب التي أضافها ، وكان الحكم النهائي الاستثنائي المؤيد بالحكم
المطعون به قد استهل أسبابه بقوله « أن وقائع الاتهام والتقدير والوصف
المنسوب الى المتهمين سبق أن أحاط بها الحكم المستأنف ومن ثم فلا محل
لإعادة سردها تفصيلا ويوجزا أنه أثناء قيادة المتهم الأول . . . » وكان في
هذا ما يعيل معنى الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي فإن معنى الطاعن
في هذا الخصوص لا يكون له محل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
وأن جاء خاليا في صلبه من نكر المواد التي طبقتها المحكمة ، إلا أنه قضى
بتأييد الحكم الابتدائي — بالنسبة للطاعن — لأسبابه وللأسباب الأخرى
التي أوردها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم
المادة ٢٢٨ عقوبات التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فسلأ
وصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته
المادة التي عوقب المتهم بها .

١- طعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ في — جلسة ١٩٨٠/٤/١٦ — س ٣١ —
ص ٥٠٠ .

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

١ — حكم الإدانة — وجوب اثارته الى نص القانون الذى حكم
بموجبه — المادة ٣١٠ اجراءات .

٢ — اغفال الحكم الاستثنائى الى نص القانون الذى انزل العقاب
بموجبه — رغم انشائه اسبابا لنفسه لم يشر فيها الى اخذه باسباب الحكم
المستقف — بطلانه — لا يعصيه من ذلك اثارته الى مواد الاتهام ما دام
لم يفصح عن اخذه بها — ولا يصحح البطلان قول الحكم انه يتبين مماقية
التهم بالمقوية المقررة فى القانون — ما دام لم يفصح عن نص القانون الذى
حكم بموجبه .

ملخص الحكم :

حتى كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان كل
حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان
جوهرى اقتضته قاعدة شرمية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان
الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون فيه قد خلا من ذكر
نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن : فانه يكون باطلا ، ولا
يصحح هذا البطلان ما اوردته فى اسبابه من انه يتعين القضاء بالمقوية
المقررة فى القانون ما دام انه لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه ، كما انه
لا يعصم الحكم المطمون فيه من ان يمتد اليه عيب هذا البطلان ان يكون قد
اشار فى ديباجته الى مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطريتها ما دام
انه لم يفصح عن اخذه بها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطمون
فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٢٨١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — ص ٣١ —

ص ٥٣١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى — وسائر بيانات الدعاية عدا التاريخ .

ملخص الحكم :

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الدعاية عدا التاريخ .

(ملعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٨ — س ٣١ — ص ٥٨٤)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

حكم البراءة — لا يشترط أن يتضمن أمورا أو بيانات معينة .

ملخص الحكم :

الأصل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن حكم البراءة — وبالتالي ما يترتب عليه من قضاء في الدعوى المدنية — أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة .

(ملعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ — ص ٦٤٧)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

وجوب اشتغال حكم الإدانة الواقعة بما تتوافر به عناصر الجريمة وألية الثبوت المادة ٣١٠ إجراءات .

ملخص الحكم :

إذا كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل

حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستنوبة للمعتوبة بياناً تتحقق به لركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه ؛ وكان يبين مما سطره الحكم فيها تقدم أنه بين واقعة الدعوى بها تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاختلاس والتزوير والاشتراك فيه والاستعمال التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وجاء استعراضها لأدلة الدعوى على نحو يدل على أنها محصتها النهجيس الكافي وألّت بها الملبأ شاملاً يفيد أنها قامت بها ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يكون معه منعى الطاعن بأن الحكم شابه الغيوض والابهام وعدم الاثبات بوقائع الدعوى ومستنداتها ولا محل له .

لا طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — س ٣١ —
ص ٦٨٣)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

- ١ — بيان تسبب الأحكام — المادة ٣١٠ إجراءات .
- ٢ — بطلان حكم الإدانة — لعدم إشارته الى نص القانون الذي حكم بموجبه مقصور على عدم الإشارة الى نصوص القانون الموضوعي دون قانون الإجراءات الجنائية .

ملخص الحكم :

خطأ الحكم في ذكر مادة قانون الإجراءات الجنائية المنطبقة إذ أشار الى الفترة الأولى من المادة ٣٠٤ الخاصة بحالة القضاء بالبراءة بدلاً من الفترة الثانية الخاصة بالادانة لا يعيبه ذلك لأنه فضلاً عن أنه على ما يبدو من قبيل الخطأ المادي ولم يكن له أثر في النتيجة الصحيحة التي انتهت اليها الحكم من المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأخيرة على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه قد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة الى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها

(م — ١٩ — جنائي)

قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، ولما اغفل الإشارة الى نصوص ثانون الاجراءات الجنائية او الخطأ فيها فإنه لا يبطل الحكم .
(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ — س ٣١ — ص ٦٩٢)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وان في اغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضللا لاطرافها لها واطينتها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتبرت عليها في حكمها .
(طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ — ص ٧٥٣)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

يكفى في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقض له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه من تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى من بصر وبمسرة ولا يصح مطالبته بالأخذ بجزيل دون آخر .
(طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ — ص ٧٥٣)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة واعفائها — واسماء الخصوم .
ملخص الحكم :
لا يعيب الحكم اغفاله سن كل من الطاعن والمطعون ضده طالما لم يدع الطاعن أن لسن أيهما تأثير على مسؤوليته او صحة تمثيله في الدعوى كما

لا يعيبه خلو ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته واسم ممثل النيابة العامة في الدعوى واسم كاتب الجلسة لأن محضر جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ التي صدر بها الحكم قد أثبت فيه النطق بالحكم فيها كما أن محضر جلسة ١٩٧٧/١٢/١٧ التي حجزت فيها الدعوى للحكم قد استوعق سائر البيانات المشار إليها ، ومن المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في شأن النقص في تلك البيانات وإذا كان الطاعن لا يمارى في أن الحكم قد نطق به في جلسة علنية وفي أن قاضي محكمة جنح المنشية الجين اسمه بمحضر جلسة ١٩٧٧/١٢/١٧ هو الذي سبغ المرافعة في الدعوى وأصدر الحكم فيها وفي أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى من منعه ببطالان الحكم الابتدائي يكون في غير محله .

(طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ — ص ٧٥٣)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم — كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى الواقعة بآركاتها وظروفها .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا بلجبال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من مناهه في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى إلا أن المقرر أيضا أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها وإذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيًا في تفهم واقعة الدعوى بآركاتها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فإنه ينتفى عنه قالة الإجمال والابهام .

(طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ — ص ٨٢٦)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

من المقرر أن خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة — بغرض حصوله —

لا يعميه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .
(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٥ — س ٣١ — ص ٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .
(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٦ — س ٣١ — ص ٩٩٨)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

تداول الحكم أصابة بعينها بنسب حدوثها للبتهم — وأثبت التقرير الطبى وجودها لا حاجة للحكم للتمرض لغيرها لم تكن محل اتهام — ولم ترفع بشاتها الدعوى .

ملخص الحكم :

مضى كان مبنى ما ينعاه الطاعن فى شأن اعتداء المجنى عليه وولديه عليه وهو ما يرمى به الى أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مردودا بأن الأصل فى الدفاع الشرعى انه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، واذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن ولا المدافع عنه قد دفع أيهما أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم الطعون فيه لا تتواءم فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص

لا يكون مقبولا ، هذا الى ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى كُن الحكم قد انتصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احداثها واثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة الى ان المتهم هو محدثها فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل انهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع الى انه لم يظن لها .

(طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ — س ٣١ —
ص ١١٠٠ ، جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ — س ٣١ — ص ٨٧١)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

**الحكم بالادانة — وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة
للمعقوبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة
الادانة — المادة ٣١٠ اجراءات .**

ملخص الحكم :

المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبات بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قلصرا .

(طعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ — س ٣١ —
ص ١١١٧)

— تسريب الحكم (المعبى وغير المعبى) :

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

الدفع بمسرى المتهم فى اليوم المحدد للبيع — وتقديم شهادة مرضية بذلك ، ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه فى محل البيع — دفع جوهرى يساينه الظاهر — وجوب تحقيقه أو الرد عليه — مخالفة ذلك — قصور .
ملخص الحكم :

إذا كان يبين من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطاعن دفع بأنه كان مريضاً فى اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التى تدعى والثابت بها أنه مصاب بانزلاق غضروفى بالفقرات القطنية تسبب عنه شلل بالساقين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التبيد تغيب الطاعن يوم البيع عن محل تجارته الذى وقع به الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فان دفاع الطاعن سالف الذكر إنما هو دفاع جدى يشهد له الواقع ويساينه فى ظاهر دعواه بل هو دفاع جوهرى يبنى عليه أن صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ وهو الركن المعنوى فى الجريمة المسندة إليه مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه رغم قصوره فى استظهار دفاع الطاعن المشار إليه إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه وإحالة .
(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٩ قى جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٦٨)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

عدم استظهار الحكم وقوع السرقة فى إحدى وسائل التقليل العالبة الذى تروى له الواقعة من عبه — قصور .
ملخص الحكم :

نص المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من متون العقوبات فى الفقرة الأولى على

أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية » لما كان ذلك ؛ وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحبس المظعون ضده ثلاثة أشهر فانها تكون قد نزلت بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان . لما كان ذلك . وكان ما أورده الحكم الابتدائي — الذى أخذ الحكم المظعون فيه بأسبيله — لا يبين منه فى يقين ما اذا كانت السرقة قد ارتكبت فى (قطار) وهو إحدى وسائل النقل البرية لم فى مكان آخر . وكان عدم تظنن المحكمة الى استظهار هذا الركن — الذى ترشح له الواقعة كما أوردها — يصح حكمها بالقصور الذى له وجه الصدارة على سائر أوجه الظن بما يتعين معه نقضه ؛ وكان هذا القصور من شأنه أن يعجز محكمة النقض من التقرير برأى فى شأن ما أثير من خطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .
(ملعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٩ قى — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — ص ٢١ — ص ١١٤)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

وجوب اثبات حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وادلة الادانة — مثال ادانة المتهم لارتكابه جرائم الرشوة والتزوير والاضرار الممدي بأموال الدولة وتسهيل استيلاء الغير بدون حق عليها وتوقيع عقوبة الرشوة ، الاثمد ، للارتباط ، فضلا عن العزل ورد المبالغ التى حصل عليها الغير بدون حق — فلو اسباب الحكم من بيان مؤدى الأدلة التى استخلص منها الادانة فى الجريمتين الأخريتين — خطأ .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المظعون فيه قد خلاص الى ادانة الطاعنين عن جرائم الرشوة والتزوير فى محررات رسمية والاضرار الممدي بأموال ومصالح محافظة الاسكندرية والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مالها . وأوقع عليها عقوبة جرية الرشوة — باعتبارها الجريمة الاثمد — عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط بين الجرائم التى دانها بها . كما أوقع على الطاعنين عقوبة العزل ورد المبالغ التى حصل عليها الغير بغير حق .

المقررتين لجريمتي الاضرار العمدي بملوال الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . واذا كانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها . والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلاية مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه وان بين نحوى الأدلة التي عول عليها في قضائه بادانة الطاعنين بجريمتي الرشوة والتزوير الا أنه خلا من الأساليب ومن بيان مؤدى الأدلة التي استخلص منها ادانتها بجريمتي الاضرار العمدي بملوال الدولة والتسهيل للغير الاستيلاء بغير حق عليها . مع أنه أوقع على الطاعنين عقوبة العزل وقضى برد المبالغ التي حصل عليها الغير بغير حق المقررتين لهاتين الجريمتين . مما يصم الحكم بالقصور في البيان . ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى غيرا يطره الطاعن بأوجه الطعن . لما كان ما تقدم . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة والاتصال العيب الذي شاب الحكم بالطاعن الأول أيضا .

(طعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ٢١٢)

قائمة رقم (٤٦)

المبدأ :

استعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يضح البتة لفاته بعدم الجدية التزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق وأوجه دفاع المتهم - مخالفة ذلك قصور وفساد في الاستدلال .

ملخص الحكم ٥

من المقرر أن التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جدية ما دام منتجا ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في

مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب ، واذ ما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه — قد خالف هذا النظر في الرد على الدفع المشار إليه اكتفاء بما ساقه من رد قاصر لا يسوغ به رفضه ، فإنه يكون معيباً فضلاً عن قصوره بالفساد في استدلاله بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لمناقشة أوجه الطعن الأخرى .

« طعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩ — س ٣١ — ص ٤٨٣ »

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

- ١ — تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له — ليس لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا المعدول .
- ٢ — ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها — ملة ذلك ؟

ملخص الحكم :

من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا المعدول ، كما أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأياً في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل — بعد اطلاعها على محواه ومناقشة الدفاع له — عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفسح في مدوناته عن سبب عدم تنفيذ قرار المحكمة السابق بضم محضر تحقيق الشرطة بناء على طلب الدفاع من الملاحم وهو طلب جوهرى لتملئه بتأييد وجهة نظره في نفي الاتهام وكان ما أورده الحكم — وهو بمصد الاتفات عن هذا الطلب — من كفاية أوراق الدعوى لتكوين عقيدة المحكمة في شأن الصورة الحقيقية لواقعتها لا يسوغ معه رفض الطلب والمعدل عن قرار المحكمة السابق بالاستجابة له — إذ أنها تكون بذلك قد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم يحصها لتقول كلمتها فيها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها وأبسا

كان . لا تقدم فإن الحكم المطعون فيه نوق أخلاله بحق النفاذ يكون مشوباً بالتقصير البطل مما يعبه ويوجب نقضه والإحالة .

اطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ — س ٣١ —
ص ٤٢٠)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

حق المتهم في ابداء ما يعن له من طلبات — ما دامت المرافعة جارية — مدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي أصدرته بضم محضر الشرطة — والحكم بالإدانة — قصور — طلب النفاذ أصلياً براءة الطامن واحتياطياً ضم محضر الشرطة — طلب جازم التزام المحكمة بلجبطه — إذا لم تنته إلى البسراة .

(طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ — س ٣١ —
ص ٤٣٠)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

التحويل على المعينة — دون إيراد مضمونها — قصور .

ملخص الحكم :

من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل فيما يشتمل عليه على بيان كاف لمؤدى الألة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تليده الواتعة كما اقتلعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الألة التي أثارها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وإذا فلت الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعينة فإنه يكون مشوباً بالتقصير .

(طعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣١ — س ٣١ —
ص ٤٧١)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

معاقبة الطامع بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما اثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٢٢ بينهما — خطأ — وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأثمد .

ملخص الحكم :

من المقرر انه وان كان الأصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى — في النحو الذي حملته الحكم — لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيمه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطامع بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها في أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطامع بعقوبة الجريمة الأثمد وحدها وهي العتسوبة المقررة للجريمة الأولى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالناء عقوبة الحبس القضي بها من الحرية الثانية عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بخلافه القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ — س ٣١ —

ص ٥٥٥)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

ايراد الحكم ما يرشح اقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس.
لدى الطاعن وادانته دون ان ينفى قيام تلك الحالة — قصور .

ملخص الحكم :

حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله انها « تخلص فى ان المتهم ... وشقيقه ... والمجنى عليه ... يستأجرون حديقة وفى يوم الحادث كانوا بالحديقة يتحاسبون على قيمة النهار فحصل نقاش بين المتهم وشقيقه المجنى عليه ... اسئل على اثره المجنى عليه مدىه وكان يريد ضرب اخيه بها فما كان من المتهم الا ان اخرج من جيبه بمسدس اطلق منه ست رصاصات على اخيه المجنى عليه ... فأراداه قتلا » . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى الطاعن ، وكان قد دانه دون ان ينفى قيام تلك الحالة ومن غير ان يتناولها بالتحريض او يبين وجه الراى فيها ، وذلك حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة مسحة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم : فان الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسبب بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٨٨٣)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الدفع بالامفاء من العقاب المستند الى نص المادة ١٨ مكررا ،
من قانون العقوبات جوهرى — وجوب التصدى له ايرادا وردا .

ملخص الحكم :

لما كان الدفع بالامفاء من العقاب تليسا على ما جرى به نص المادة ١١٨ مكرر « ب » من قانون العقوبات هو من الدفع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة ان تناقشه فى حكمها وتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون ان يعرض لهذا الدفع او يرد.

عليه — فان الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يعنيه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٨٨٦)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

على المحكمة بحث الصلة بين الاعتراف والاصابات المقول
بحصولها لأكراه التهم عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت
التعويل على الدليل المستند منه — مخالفة ذلك — قصور وفساد في
الاستدلال .

ملخص الحكم :

الاعتراف يجب الا يعول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه
كائنا ما كان قدره ، والاصل انه يتعين على المحكمة ان تبحث للصلة بين
اعتراف المتهمين والاصابات المقول بحصولها لأكراههم عليه ونفى قيامها
في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستند منه ، وكان
الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع ببطلان الاعتراف على النحو السابق
ذكره بما لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بان عدم ملاحظة وكيل النيابة المحقق
وجود اصابات ظاهرة بالمتهمين ، لا ينفي وجود اصابات بهم ، كما ان حضور
محامين مع المتهمين في تحقيق تجريه النيابة العامة لا ينفي وتوقع التعذيب ،
واذ ناظر القاضي الجزئي الطامنين أثبت — حسبما سلك البیان — تعدد
اصاباتهم وانه نخب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي لبيان سبب هذه
الاصابات ، بيد ان قراره لم ينفذ ، فانه كان لزاما على المحكمة — قبل ان
تقطع برأى في سلامة الاعتراف — ان تتولى بنفسها تحقيق ما اثاره الطاعنون
في هذا الشأن وان تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات . اما
وقد نكلت من ذلك ومولت في ادانة الطامنين على الدليل المستند من
اعترافهم ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن
اخلاله بحق الدفاع ، ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى ،
اذ ان الأدلة في المواد الجنائية متسادة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة

تتكون عقيدة المحكة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على الاثر الذي كان ليذا الطيل الباطل في الراى انذى انتهت المحكة اليه .
(طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ — س ٣١ —
ص ٨٩٠)

قاعدة رقم (٥٤)

المبسدا :

ادانة المؤجر بتقاضي مبالغ مخطورة من المستأجر — دون الرد
على دفاعه القائم على أن العين مؤجرة مفروشة والمستند المقدم منه تاييدا
لذلك استنادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتأجير — اخلال بحق
النفاع .

ملخص الحكم :

ان تعود المؤجر من اخطار المجلس المحلى بان العين مؤجرة مفروشة
لا يفيد بطريق اللزوم ان العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك . وكان من بين
ما قام عليه دفاع الطامن امام محكمة ثانى درجة وايده بما قدمه لها من
مستندات ان العين مؤجرة مفروشة وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد
على هذا الدفاع فانه يكون مميبا .
(طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ — س ٣١ —
ص ٩١١)

قاعدة رقم (٥٥)

المبسدا :

عدم بيان توافر ظرف العود بالشرط الذى نص عليها فى المادة
٥٩ عقوبات — قصور — له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة
بمخالفة القانون .

ملخص الحكم :

البين من الحكم المطعون فيه انه اذ دان الطعون ضده بجريمة سرقة قد
اعتبره عائدا فطبق فى حقه المادة ٥١ من قانون العقوبات وانزل عليه عقوبة
الاشغال الشاقة لمدة سنتين بيد انه لم يبين توافر ظرف العود فى حقه

بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر مما يعنيه بالتقصير الذي له الصدارة على وجود الطعن المتعلقة بخيانة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن — ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ذلك فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٦ — س ٣١ —
١٩٨٨)

قائمة رقم (٥٦)

المبدأ :

- ١ — القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — سريانه اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ .
- ٢ — استحداثه عقوبات الغرامة التي تعادل مثلي المبلغ المقبوض والرد .
- ٣ — قضاء الحكم المطعون فيه بهما — دون تحديد تاريخ الواقعة —
تقصير .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم يبدأ سريانه الا اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ واستحدث عقوبات الغرامة التي تعادل مثلي المبلغ المقبوض والرد — التي قضى بهما الحكم المطعون فيه — ولم ينص عليهما القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يجعل تاريخ الواقعة بهذه المثابة يتصل بحكم القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه — اذ أغفل تحديد تاريخ وقوعه — يكون متسماً بمقصود الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، مما يتمين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقي بوجه الطعن .

(طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — س ٣١ —
١٩٨٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

- ١ - تحرير الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات عالية معماة او وضعه في صورة مجهلة - لا يحقق غرض الشارع من ايجاب التسبب .
- ٢ - استحالة قراءة اسباب الحكم تجعله خاليا من الاسباب - اثر ذلك بطلانه .

ملخص الحكم :

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يستدل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب الاعتباري تحرير الاستناد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي ملصق بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات عالية معماة ، او وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قراءتها ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل اسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد لوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه .

(طعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢/٢٤/١٩٨٠ - س ٣١ -

ص ١١١٣)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم — كفاية أن يكون ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها .

(طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٧ — س ٣١ — ص ٢٠٠)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

للمحكمة الائتلافات مما يلزمه الطاعن من اتهام لآخر لتعلقه بموضوع الدعوى — عدم التزامها بالرد عليه استقلا — علة ذلك .

ملخص الحكم :

النعى بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر لا محل له ، طالما كان الرد عليه مستفادا من اجلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ — س ٣١ — ص ٢٣٦)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام — مفاد اغفال التحدث عنها ؟

ملخص الحكم :

من المقرر في قضاء محكمة النقض انه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي يقضى له بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط

(م — ٢٠ — جنائي)

بالدعوى عن بصر وبصيرة وكان الحكم قد بين أسانيد البراءة ورفض الدعوى الخفية قبل المطعون ضده بما يحمل قضاءه ، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الانهماء إذ أنها غير ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك فى صحة عناصر الإثبات ، ولأن فى اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه الى ادانة المطعون ضده .

١ طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ — س ٣١ —
ص ١٣٩١

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

مضى يظل التناقض — الحكم ؟ مثال لتسبب لا تناقض فيه .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى من الأمرين تصدته المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجثة الجنى عليه أن الوفاة نشأت من فشل الكليتين فى أداء وظيفتهما نتيجة لحالة مرضية مزمنة بها ، وأنه وإن كانت هذه الاصابات فى حد ذاتها سطحية ولا تكفى بمفردها لاحداث الوفاة فى الشخص العادى إلا أنها قد ساهمت وعجلت بحدوث وفاة الجنى عليه نتيجة للحالة المرضية المتقدمة به ، وكان لا يبين ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وجود تعارض بين ما اثبت فى مقدمات التقرير وبين النتيجة التى خلص اليها الطبيب الشرعى فيه ، ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة التناقض فى التسبب .

١ طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ — س ٣١ —
ص ٥٩٨

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

أهلية المحكبة الاستثنائية في ذكر وقائع الدعوى — كلها أو بعضها — الى ما ورد بالحكم الابتدائي — حتى ولو خالفت وجهة نظره — سليم — ما دام التناظر منتقيا — مثال لتسبب سائق في تهمة سرقة ودخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

ملخص الحكم :

لا جناح على المحكبة الاستثنائية اذا هي اُحلت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الاولى ما دام التناظر منتقيا بين ما عولت عليه في من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الاولى .

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ — ص ٦٤٧)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

بيان واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة — وإيراد مؤدى أقوال شهود الإثبات — في بيان واف — لا قصور .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطامن بارتكابها وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات — التي كانت من بين الأدلة التي استخلص منها الإدانة — في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها فإنه ينصرف عنه دعوى القصور في التسبب .

(طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ — س ٢١ — ص ٦٧٠)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

استناد الحكم — صحيحا — الى دليل ثابت فى الأوراق —
كفايته .

ملخص الحكم :

لما كان الثابت من المفردات المضمومة ان ما حصله الحكم من اتوال الضابط له صداه من اتواله بالتحقيقات ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما اثبت عنه او فحواه فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطأ فى التحصيل ومساد التلليل . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى وفق تحصيل الحكم دالة بذاتها على توافر قصد الاتجار فى حق الطامن ، ومن تم يضحى ما يثبته فى هذا الخصوص غير شديد .

(طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٥ — س ٣١ —
ص ٨٣٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين اصابة المجنى عليه وبين العاهة المستتية فيما نقله عن التقرير الطبى الشرعى — كفايته —
سندا لذلك .

ملخص الحكم :

اذا كان الواضح من بدونات الحكم انه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابة المجنى عليه بفخذة الايسر والتي نقلها عن التقرير الطبى الابتدائى وبين العاهة المستتية التى تخلفت لديه بذلك الفخذ والتي أوردتها نقلا عن التقرير الطبى الشرعى الذى اثبت انها نغزى الى تلك الاصابة بما أحدثته من ثلل بالطرف السفلى الايسر مع قدرة على المشى متكئا على عصا فاته ينحصر عن الحكم ما يثبته الطامن من تصور فى هذا الصدد .

(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ — س ٣١ —
ص ٨٧٦)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

الحكمة غير ملزمة بالإشارة الى الأقوال التي لم تستند اليها .

ملخص الحكم :

لما كان لحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شاهد النفي ما دامت لا تنق بما شهد به ، وهى غير ملزمة بالإشارة الى اقواله ما دامت لم تستند اليها ونفى قضائها بالادانة لادلة الثبوت التى أوردها ، دلالة فى انها لم تطعن الى اقوال هذا الشاهد فأطرحتها ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعى حول سلطة المحكمة فى تقدير الأدلة القائمة فى الدموى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٧ — س ٣١ — ص ٩١٧)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالتحديث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .

ملخص الحكم :

الحكمة غير ملزمة بالتحديث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها ان هى انقضت عن أى دليل آخر لأن فى عدم إيرادها له ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه .

(طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ — س ٣١ — ص ٩٧٩)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

- ١ — عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة حسبها أن
تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه — لها أن تعمل على أقوال الشاهد
في أى مرحلة من مراحل الدعوى ، ما دامت قد اطمنت اليها .
- ٢ — تضارب الشاهد في أقواله أو غيره — لا يعيب الحكم ، متى كانت
المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال ، بما لا يتلخص فيه .

ملخص الحكم :

المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه اخذها
بما اقتضت به منها بل حسبها أن تورد ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وهي
لا تلزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم قضاها عليه ولها
أن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد
اطمنت اليها كما أن تتلخص الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره
من الشهود — على فرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص
الادانة من أقوالهم استخلاصا سائما لا يتلخص فيه .
(طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ — س ٣١ —
ص ٩٧٩)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

- عدم قبول دعوى الخطأ في الإسناد اذا كان ما حصله الحكم
له صداه في الأوراق — أساس ذلك ؟
- ملخص الحكم :

لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوالهم له صداه في
الأوراق فلا يعمد الطعن عليه بدعوى الخطأ في الإسناد أن يكون مجادلة
لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة المسورة
التي أرستت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يقبل
لدى محكمة النقض .
(طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ — س ٣١ —
ص ١٠١٨)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل يعينه — على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا — استغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها لأسبابا سائفة دعمتها الى العدول عن تنفيذ ما سبق ان امرت به من تحقيق هذا الدليل — لا تقرب .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه اذا كانت المحكمة قد رأت ان الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل يعينه فواجب عليها ان تعمل على تحقيق هذا الدليل او تضمن حكمها الأسباب التي دعمتها الى ان تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق بشرط الاستدلال السائغ .

(طعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٧ — س ٣١ —

ص ١٠٤٨)

— نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم :

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

كفيلة ثبوت أن الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي أصدرت الحكم — لا يعيب الحكم ورود اسم قاض رابع تزيداً بمحضر الجلسة .

ملخص الحكم :

إذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم وأن ورود اسم العضو الرابع تزيداً في محضر الجلسة لا يمكن عده وجهاً من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحاً فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ — ص ٥٤)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الطاعن كاملاً — لا يعيب الحكم — إذا كان عليه أن يتمسك باتبعاته .

ملخص الحكم :

متى كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعتة من إبداء دفاعه فانه لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من إثبات دفاعه كاملاً إذا كان عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية أن الطاعن لم يبد عذراً لتجاوزه ميعاد الاستئناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التي يدعى بوجه الطعن تقديمها دليلاً على عذره ، ومن ثم فليس له أن ينعى على المحكمة الاستثنائية

تمودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها وأعراضها من دليل لم يطرحه عليها .

(طعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٦١)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

التفات الحكم عن إيراد مضمون اتفاق الصلح — لا يعيبه ،
شروط ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

بحسب المحكمة أن اتبعت الأدلة على مقارعة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاؤها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بفخاذه . ولا يعيب الحكم عدم إيراد مضمون اتفاق الصلح ما دام أن الحكم قد أبدى عدم اطمئنانه الى ما جاء به ولم يكن له تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها ، ولا على المحكمة ان اطرحته .

(طعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٢٣٦)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

تسمية الحكم بالإقرار اعترافا — لا يعيبه — ما دام لم يرتب
عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

ملخص الحكم :

إذا كان خطأ الحكم في تسمية إقرار الطاعن بجلسة المحاكمة اعترافا لا يقدح في سلامة الحكم طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف فإن ما يثيرة الطاعن بقتالة الخطأ في الإسناد لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ — س ٢١ —

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

تزيد الحكم فيها لم يكن في حجة اليه — لا يعينه — ما دام
قد اقام قضاؤه على اسباب صحيحة كافية بذاتها .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم بعد أن خلص على ما سلف بيانه الى أن الطاعن لم يكن مالكاً
للأرض التي تصرف فيها بالبيع وانتفى الى أنه تصرف فيها لا يملك ودون أن
يكون له حق التصرف فيه وادانه للأسباب السائغة التي اعتقها بعد ذلك
مستهداً من سابقة وضع الطاعن تحت الحراسة لنشاطه في اغتصاب
الأراضي وكان ركوز الحكم الى هذا السبب ليس الا تزيده لم يكن الحكم في
حاجة اليه بعد ان اقام قضاؤه على اسباب كافية بذاتها في بيان جريمة
النصب التي دانه بها ، ومن ثم لا يجدي الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

(طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ —

ص ٥٦٥)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

تزيد الحكم فيها لا يؤثر في منطقه — لا يعينه .

ملخص الحكم :

خطأ الحكم في القول بعدم وجود التناقض بين التقارير الطبية المقدمة
في الدعوى — بفرض صحة هذا الخطأ — ليس الا تزيده لا اثر له في منطق
الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى ما دامت في استدلالها لم تجمع
بين تلك التقارير ، فان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم في هذا
الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ — س ٣١ —

ص ٦٣٦)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى
دعائمه معيبة — ما دام قد أقيم على دعائمت أخرى تكفى — وحدها —
لعيبه .

ملخص الحكم :

لما كان يجب في جريمة التعرض في الحياة المنصوص عليها في المادة
٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع وأضع
اليد بالقوة من الحياة ، وإن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على
الأشخاص لا على الأشياء وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة
المطعون ضده على أنه لم يقع منه ما يعد استمبالاً للقوة ضد الأشخاص وأورد
على ذلك تدليلاً سائفاً مستقى من أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي إلى
ما رتب عليه الحكم في هذا الصدد فإنه لا يجدى الطامن تغطية الحكم في
دعائمه الأخرى بالنسبة له تضي به في تلك التهمة من أنه أخطأ في نفي توفر
الحياة الفعلية لأن تميبب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج
طالما أنه قد تسندت إلى دعامة أخرى صحيحة تكفى لحمله إذ من المقرر أنه
لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام
الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائمت أخرى متعددة تكفى وحدها لحمله .

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — ص ٣١ —
ص ٦٤٧)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

العبرة في الحكم بالمعنى — لا بالألفاظ والمباني —

ملخص الحكم :

لا يقدح في سلامة الحكم ما سطره في مقام نفي ظرف الاقتران من
القول بأن الطامن « لم يقصد قتل المجنى عليهم من الثاني إلى الرابع وإنما
نشأ هذا القتل والشروع فيه نتيجة إطلاق النار قاصداً قتل المجنى عليه
الأول ، إذ البين من السياق الذي تطلته هذه العبارة — على ما سلف بيانه

— انها تعنى أن الطاعن اطلق النار على المجنى عليه الاول قاصدا قتله
مخطأته بعض الأعية واصابت المجنى عليهم الآخرين ولا تعنى انتفاء نية القتل
لديه من شأن هؤلاء بل هى ترديد لما ساقه الحكم من قبل حسبها يبين من
مدوناته المتكاملة ؛ ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار اليه لم تكن بذى
اثر على عقيدة المحكمة التى تقوم على المعانى لا على الالفاظ والمباني وطالما
كان المعنى المقصود منها هو توافر نية القتل لا انتفاؤها .

(طعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — ص ٢١ —
ص ١١٢٢)

— انعدام الحكم وبطلانه :

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

خلو النسخة الأصلية من بيان نص القانون الذي حكم بموجبه
— أثره — بطلانه — ولو استوفت مسودته هذا البيان .

ملخص الحكم :

حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه صدر حضوريا
باعدام الطاعنين شنقا وخلت مدوناته من بيان نص القانون الذي انزل بموجبه
العقاب امعالا لنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية — وهو بيان
جوهرى انتقضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب — مما يبطله قانونا — ولا
يشفع فى هذا أن تكون مسودة الحكم — على ما يبين من المفردات المضمومة
— قد استوفت هذا البيان لما هو مقرر من أن العبرة فى الحكم هى بنسخته
الاصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى
وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من نوى الشآن وأن
ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا
للمحكمة كامل الحرية فى تغييره وفى اجراء ما تراه فى شأن الوقائع
والاسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(طعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١ —
ص ١٦٥)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

محكمة الاهداث تشكل من قاض يماونه خبيران — اغفال
اسمى الخبيرين سهوا فى محضر الجلسة والحكم — لا بطلان — أساس
ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن

الأحداث — وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب — ان محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الاخصائيين أحدهما على الأقل من النساء يتمتعن حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضي في حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث والا كان الحكم باطلا ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — ان الاخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكمة وقدما تقريرهما — وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى ما يخالف ذلك فان مجرد اغفال اسمى الخبيرين في محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان ، وما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير صحيح .

(طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٨٠ — مس ٢١ —

مس ٢٥٥)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها — في مدة ثلاثين يوما من النطق بها — ما لم تكن صادرة بالبراءة والا كانت باطلة —
الشهادة السلبية — لا تعدو أن تكون دليل اثبات — يغني عنه إشارة
رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم من بقله دون توقيع الى ما بعد الميعاد
القانوني .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ وحتى يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٧٧ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه — على ما يبين مما اشر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التي أصدرته من انه املأ لأسبابه على كاتب الجلسة في التاريخ المشار اليه — فانه يكون باطلا مستوجبا نقضه . وغنى عن البيان ان هذا البطلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي اشر اليها في مذكرة أسبابه أم لم يقدمها ، ذلك انها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا

الاجراء فى الميعاد الذى حدده القانون ويغنى عن هذا الدليل ما يرد بإشارة رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم من بقاءه بدون توقيع حتى يوم ٦ من يونيه ١٩٧٧ . لما كان ما تقدم فانه ينعين نقض الحكم والإحالة .

(طعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٠ هـ فى - جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ - س ٣١ -
ص ٣٦١ ، جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ١١١٤)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

- ١ - إحالة المحكمة الاستئنافية الدعوى الى دائرة أخرى بعد تلاوة تقرير التلخيص أمليها - لا يغنى عن تلاوته أملي الدائرة المحال عليها - أغفال ذلك - أثره - بطلان الحكم - علة ذلك .
- ٢ - الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية - نقضه - تعيب فى الإجراءات ترتب عليه البطلان - امتداده الى المتهم - تتعلق البطلان بالحكم ذاته ولو هذه الواقعة ولحسن سير العدالة .

ملخص الحكم :

إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستئنافية انه بعد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ٩/١١/١٩٧٦ أحالت المحكمة الدعوى الى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التى أحييت اليها الدعوى ، وهى الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى المادة ١١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع احد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنلى وجميع المسائل الفرعية التى دعت والإجراءات التى تمت وأوجب تلاوته قبل أى إجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولينيسر مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من لأسباب وفى الجلسة التى حددت لنظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة

تكون قد اغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا نتيجة هذا البطلان في الاجراءات . مما يتعين معه نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك ، اذ ان وجه النعى الذي اثيرته المحكمة انما يتصل به لانه يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطعون ضددهم (المدعين بالحقوق المدنية) المرؤفات ، ودون حاجة الى بحث وجوه الطعن الاخرى .

(طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ في — جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ — س ٣١ —
س ٤٢٤)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

اغفال الحكم الاستثنائي الاشارة الى نص القانون الذي انزل العقاب بموجب — رغم انشائه لسببا لنفسه لم يشر فيها الى اخذه بأسباب الحكم المستقف — بطلانه — لا يعصمه من ذلك اثارته الى مواد الاتهام — ما دام لم يفصح عن اخذه بها — ولا يصحح البطلان قول الحكم انه يتعين مماقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون — ما دام لم يفصح عن نص القانون الذي حكم بموجبيه .

ملخص الحكم :

مضى كانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبيه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي انزل بموجبيه العقاب على الطاعن ، لانه يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطلان ما اوردته في اسبابه من انه يتعين القضاء بالعقوبة المقررة في القانون ما دام انه لم يبين نص القانون الذي حكم بموجبيه ، كما انه لا يعصم الحكم المطعون فيه من ان يمتد اليه عيب هذا البطلان ان يكون قد اثار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العابة تطبيقها

ما دام أنه لم يفسح من أخذه بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .
(طعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — ص ٣١ — ص ٥٣١)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

قانون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم من خلال ثلاثين يوما — تأجيل النطق بالحكم مدة مرات ولادة طويلة — لا عيب .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق ، فان المحكمة اذ قررت تأجيل النطق بالحكم مدة مرات ولادة طويلة لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون نفي الطعن في هذا الصدد في غير محله .
(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ — ص ٣١ — ص ٦٩٢)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

الحكم غيابيا في جنحة بغير الادانة — لا يبطل بحضور المصكوم عليه او القبض عليه — علة ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المظنون ضدهما من محكمة الجنائيات بعدم قبول الدوى الجنائية — لرغمها بغير الطريق الذي رسمه القانون — في جنحة الاشتراك في تزوير محرر رسمي التي استندت اليهما ، الا انه لا يعتبر انه اضر بهما لانه لم يدينهما بها ، ومن ثم فهو لا يبطل
(م — ٢١ — جنائي)

بمفهومها أو القبض عليها — لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالمعقوبة في غيبة المتهم بجنائية . حسبها يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره .

(طعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ — س ٣١ —
من ١٠٨٥)

— حجية الحكم :

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

- ١ — قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية — لا يكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بائنة متى توافرت شرائطها القانونية .
 - ٢ — الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقابلة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها — لا حجية له أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكلاب عن هذه الجريمة — المقتان ٥٤ ، ٥٥ إجراءات جنائية .
- ملخص الحكم :

من المقرر بنص المادتين ٤٤٥ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بائنة متى توافرت شرائطها القانونية وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

١ طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٩٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ — س ٢١ —
ص ١٧ ٤

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

- ١ — مناهج حجية الأحكام .

- ٢ — اتحاد السبب — مفاده — عدم كفاية التماثل فى النوعية — أو الاتحاد فى الوصف القانونى — أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة .
 - ٣ — المغايرة التى تمنع من القول بوحدة السبب — تتحقق بالذاتية الخاصة شكل واقعة .
 - ٤ — الجريمة متلاحقة الأفعال — ماهيتها مثال الاختلاف الذى تتحقق به المغايرة .
- ملخص الحكم :

من المقرر أن مناهج حجية الأحكام هى وحدة الخصوم والموضوع والسبب

ويجب للقول باتحاد السبب ان تكون الواقعة التى يحكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفى للقول بوحدة السبب فى الدمويين ان تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الاولى او ان تتحد معها فى الوصف القانونى او ان تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متباعدة ارتكبها المتهم لغرض واحد اذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما اما الجريمة متلاحقة الاعمال التى تعتبر وحدة فى بلب المسؤولية الجنائية هى التى تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجانى من بادىء الامر — على ان يجزى نشاطه على ائزمنة مختلفة وبصورة منظمة — بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجانى على فعل من تلك الاعمال متشابهها او كالتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وان يكون بين الازمنة التى يرتكب فيها هذه الاعمال من التقارب حتى يتناسب حملها على انها جميعا تكون جريمة واحدة . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق — وعلى ما سلف بيانه — ان موضوع الدعوى الراهنة يختلف عن موضوع الدعوى التى كانت محلا للحكم السابق صدوره فى الجناية رقم ١٦٩٦ لسنة ١٩٧١ — وان اتفقت معها فى نوعها ووصلها القانونى — فى خصوص تاريخ وقوعها ، والمحررات التى ارتكب فى شأنها التزوير والاستعمال فى كل منهما ، والمبالغ التى تم اختلاسها — بما تختلف به ذاتية الواقعتين وظروفهما والنشاط الاجرامى الخاص لكل منهما اختلافا تتحقق به المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى الدعويين ، كما انه وقد وقعت احدهما فى ٢٢ و ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ والاخرى فى ٦ من يوليه سنة ١٩٧٥ فانه يقوم بينهما من التباعد فى الازمنة بما لا تتوافر معه وحدة النشاط الاجرامى الذى تحمل به الجريمة متلاحقة الاعمال لما كان ذلك : فان الحكم السابق صدوره فى واقعة الجناية رقم ١٦٩٦ لسنة ١٩٧١ كونه ايجوز لا يحوز حجية فى الواقعة محل الدعوى

المنظورة لاختلاف ذاتية الواتعتين وظروفيهما واستقلال كل منهما بنشاط
اجرامى خاص ، واذا خالف الحكم المطعون ليه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ
فى تطبيق القتون خطأ حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى فينمين نقضه
والاحمالة .

(طعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ — س ٣١ —
س ٢٨٤)

خط

خطف

قاصدة رقم (١)

المبدأ :

١ — جريمة خطف أنثى يزيد عمرها على ست عشرة سنة — بالتحايل والاكراه — لتحقيقها بأبمارها عن مكان خطفها — أيا كان — بقصد العبث بها — باستعمال طرق احتيالية — من شأنها التفرير بها — وحملها على مرافقة الجاني لها — أو بآية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها — المادة ٣٩٠ عقوبات .

٢ — تقدير توافر ركن التحيل والاكراه — موضوعى — ما دام سائفا .

ملخص الحكم :

جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها اكر من ست عشرة سنة كيلة بالتحيل والاكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبمار هذه الأنثى من المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركني التحيل والاكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الاكراه فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تتمصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ما دام استدلالها سليما ، وكان من المقرر ان الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مخل بالحياة العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويحدث عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك أثرا بجسمها كما ان القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بالنصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دمع الجاني الى فعلته أو بالقرض الذى توخاه منه ، ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض ان يكون الفعل قد ارتكب قصد ارادة المجنى عليها وبغير

رضائها ولا يلزم أن يتحدث منه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف يكفى للدلالة على قيامه . وهو الحال فى الدعوى المطروحة — على ما سلف — ببسائه .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٧١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

اعتبار الحكم جرائم تلك الممرض والشروع فى السوqاع —
والخطف والاكره — جريمة واحدة ومماقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة
الأشد — وهى الخطف بالاكره — لا عيب .

ملخص الحكم :

منى كان الثابت من مدونات الحكم المضمن فيه انه اعتبر الجرائم
المسندة الى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لاشدها . فانه
لا مصلحة له فيها يثيره بشأن جرائم تلك الممرض . والشروع والوقاع
والاحتجاز بغير حق ما دامت المحكمة قد ادانته بجريمة الخطف بالاكره
وأوتعت عليه عقوبتها مهلا بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة
الأشد .

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٦٢١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

جريمة خطف اثنى — يزيد عمرها عن ست عشرة سنة —
بالتحايل او بالاكره — منى تتحقق ؟

ملخص الحكم :

جريمة خطف اثنى التى يبلغ منها اكثر من ست عشرة سنة كجيلة

بالتحايل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات يتحقق بانتزاع هذه الأثني وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال فعل من أفعال النفس والإيهام من شأنه خداع المجنى عليها أو استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(ملعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٠ — ص ٣١ —
ص ٦٢١)

دخان

مخبر

(جريمة تهريب التبغ)

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ - القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ - مثال لتسبب سائغ .
- ٢ - متى لا يجوز التمسك على الحكم لعدم استجابته الى الدفع ببطان التفتيش ، لحدوثه قبل صدور طلب من وزير الخزانة .

ملخص الحكم :

١ - لما كان القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ يتحقق بتعمد ارتكاب الفعل المادي المكون لها وهو يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى من رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدموى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على ما تضمنه محضر ضبط الواقعة من أن الطامن هو زارع المساحة التي ضبطت بها شجيرات الدخان ومن اعتراف الطامن بمحضر الضبط وبما ورد بتقرير المعامل وهي كلها أدلة سائغة لها أصلها الصحيح في الأوراق ويسوغ بها استظهار القصد الجنائي للجريمة التي دان الطامن بها فان التمسك عليه باغفاله استظهار هذا القصد ردا على دفاع الطامن بتخلله يكون غير صحيح .

٢ - لما كانت اجراءات الاستدلال التي قام بهارئيس مأمورية انتاج سوهاج وأسفرت من ضبط زراعة الدخان قد تمت استنادا الى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائي دون نذب من سلطة التحقيق مما لايرد عليه تيدالشارع في توقفها على طلب فان التمسك على الحكم لعدم استجابته الى الدفع ببطان التفتيش وبما أسفر عنه لحدوثه قبل صدور طلب من وزير الخزانة لا يكون له محل .

٥ طمن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣ - ص ٢١ -

(ص ٣٢٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

- ١ - الدفع بالتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم متعلق بالنظام العام -
جواز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض - شرط ذلك .
- ٢ - التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ -
طبيعيته .

ملخص الحكم :

من المقرر ان الدفع بالتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثرته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مخونات الحكم المطعون فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يفيد صحته - ولما كان التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكبيلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس او الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع اي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشرع فيها مع مضاعفته في حالة العود ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية، وان الحكم به حتى تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ، واخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى تستتبع حثبا المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر انه اجبز في الصل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك ان تتدخل في الدعوى عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بالتقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص الجنائية يطلب ذلك التعويض ، والظعن فيها يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بان هذا التدخل - وان وصف بأنه دعوى مدنية او وصفت بمصلحة الجمارك بانها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور .

ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجبارك فيه يخرج في طبيعته وخصاصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاني والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء ويكون فيها التعويض متشبيهاً مع الضرر الواقع . لما كل ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٣/٢٩٨٠ — س ٢١ — ص ٣٦٨)

قاعدة رقم (٢)

البيد :

١ — الدعوى المدنية التابعة — ترفع استثناء للمحكمة الجنائية — شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادي — مثال — لتدخل مصلحة الجبارك على غير سند من القانون .

٢ — متى لا يكون هناك محصل للتعويض على الحكم أفغاله القضاء بالتعويض استناداً إلى أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ؟

ملخص الحكم :

١ — الأصل في دعوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر أصاب المدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرور وإن كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ — المنطبق وحده على الواقعة — أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجبارك الحق في الحصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يستدل إلى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجبركية على الإدخنة المضبوطة واقتصار في نفيه على ما جاء (م — ٢٢ — جنائي)

بقرار التحليل من انها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حدده القرار
الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنفذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ من
تدخله فى الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع
الادعاء يكون على غير سند من القانون .

٢ — لما كانت الواقعة — كما اوردها الحكم المطعون فيه — ان المطعون
ضده خلط دخانا بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقا للقانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ والقرارات الوزارية المنفذة له وكان المدعى بالحق المسئى —
بصفته قد اسس دعواه على ان التعويض المطالب به مقرر فى المادة الثالثة
من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى حين ان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريسا
وفقى الفترة الرابعة من المادة الثانية من هذا القانون الاخير وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة — هو ذلك الذى يكون موضوعه تبعا مما نصت عليه
القرارات الثلاث الاولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت
او المزروع محليا والتبغ السوداني والتبغ الليبي المعروف بالطرابلسى والتبغ
المغشوش والمعتبر مغشوشا باعدادده من وكان الفضلات وكان الطامان
لا يدعى ان الدخان موضوع الدعوى يندرج فى أى نوع منها فان نعيه على
الحكم انه اغفل القضاء له بالتعويض استنادا الى احكام القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٤ يكون فى غير محله .

٣ (طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٩/١٦ — س ٢١ —
ص ٧٨٤)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

التعويض المتصوص عليه فى المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة
١٩٦٤ — طبيعته — عقوبة تكميلية — تنطوى على عنصر التعويض — هو
جواز الحكم به الا من محكمة جنائية — ومن تلقاء نفسها دون توقف على
تحقق وقوع ضرر .

ملخص الحكم :

من المقرر ان التعويض المتصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون

رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ مى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعميـض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للفرض المتصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية وان الحكم به حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة مـى الدموى وبدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ —
م ٨١٥)

دعارة

دعارة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — نطاق التلقيم في حكم الفقرة الأولى من المادة التاسعة . ق ١٠ :
السنة ١٩٦١ — البغاء والفجور — والدعارة — انطباق النص — سواء مارس البغاء بالشفقة المؤجرة — رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك .
- ٢ — كفاية استخلاص توافر العلم بالفرض من تأجير الشقة بالدفعة سائلة
سائلة — عدم تطلب اقتضاء أجر أو أية منفعة أخرى .

ملخص الحكم :

- ١ — متى كان البين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة — أنه يؤثم حالتين اولاهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهي ما يلزم لقيامها علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سيدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد ، وثانيهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك ، وكان البغاء كما هو معرف به في القانون هو ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارفته الأنثى فهو دعارة ، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشفقة المؤجرة رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك .

- ٢ — متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص بالدفعة سائلة لها معينها الصحيح من الأوراق توافر علم الطاعن بأن الفرض من تأجير الشقة هو ممارسة المستأجرين الفجور فيها ، وكان القانون لا يتطلب اقتضاء أجر أو أية منفعة أخرى في مقابل ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٢١ —

ح ١٨٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

جريمة تسهيل البغاء — لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة إنما يتناول شتى صور التسهيل — مثال لتدليل سائق على جرمي تسهيل الدعارة واستغلالها .

ملخص الحكم :

متى كانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى ان يبسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتبكيه من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدات وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أثبتت في غير لبس توافر جريمة تسهيل الدعارة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون وكان الحكم قد أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها الأمر الذي ينأى بالحكم عن قناعة الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال .

(طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٢٥٠)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ — ركن العادة في استعمال مكان للدعارة — اثباته — بكافة طرق الإثبات — كغاية الحكم بالادانة ردا على أوجه النفع الموضوعية — أساس ذلك .

٢ — ارتكاب الطامع جرائم تسهيل الدعارة لأغرى ومعاونتها عليها واستغلال بغالها وإدارة محل لممارسة الدعارة — يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبت — وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأئدها .

ملخص الحكم :

١ — متى كان القانون لايسلظزم لثبوت العادة في إدارة مكان للدعارة طريقة

معينة من طرق الإثبات ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعن على اعتراف المتهم الثانية من أنه ألب على تسهيل دعارتها واستغلال بغائها بأن كان يقدمها في الكشك الذي يملكه للرجال نظير مبالغ يتقاضاها ، فانه بحسب الحكم ذلك في الرد على دفاع الطاعن بعدم توافر ركن الاعتقاد : لما هو مقرر من أن الحكمة لا تلزم بالرد مراعاة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها .

٢ — من المقرر قانونا طبقا للمادة ٢/٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن للمحكمة أن تنتقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي أثبتتها في حق الطاعن أنه سهل للمتهم الثانية ارتكاب الدعارة وعاونها عليها واستغل بغاء تلك المتهممة وأدار محلا لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمواد ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعن وقعت جميعها لفرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة بما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة وإلحاق الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بإدارة المحل للدعارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

(طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — من ٣١ —
من ٣٠١)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

- ١ — توافر ثبوت ركن الاعتقاد في إدارة محل للدعارة — موضوعي — متى كان مساهما .
 - ٢ — جريمة إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها — تقاضي اجر منها — ليس ركنا من ارتكابها — القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — أثر ذلك ؟
- ملخص الحكم :

١ — من المقرر أن توافر ثبوت ركن الاعتقاد في إدارة المحل للدعارة من

الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائفا .

٢ — ان القانون رقم . السنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لا يستوجب تقاضى اجر لتجريم فعل ادارة المنزل للدعارة . من ثم فلا جناح على المحكمة ان لم تعرض للوقائع التي اشار اليها الطاعن في اسباب طعنه بشأن المقابل ما دام ان المقابل لا يعد ركنا من اركان الجريمة المستوجبة للمعقوبة .
(طعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٥١٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

١ — عدم تطلب القانون طريق اثبات معين للبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة .

٢ — اثبات الحكم امتياد الطاعنة ارتكاب الفحشاء مع القاس بغير تمييز لقاء اجر — كفايته البات لتوافر اركان الجريمة .

٣ — لا معتب على محكمة الموضوع في اثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة .

ملخص الحكم :

لما كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات ، وكان ما اورده الحكم في مخدراته يكفى في اثبات ان الطاعنة قد اعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل اجر بما تتوافر به اركان الجريمة المسندة اليها . وكان لثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة مرجعه الى محكمة الموضوع بغير معتب ما دام تحليل الحكم على ذلك سائفا — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — فان بنى الطاعنة في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي وهو ما لا يجوز اثره لزام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٨/٥/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٥٩٣)

قائمة رقم (٦)

المبدأ :

مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة - احدى الشقق - لا ينبئ بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية - ما ترتكبه - التعرض لها - قبض صريح ليس له ما يبرره - المادة ٣٤ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا في احوال التلبس - مثال لتسبب معيب في اطراح دفع بطلان اجراءات القبض .

ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يضر العدالة افلات مجرم من العقاب بتدبر ما يفسرها الانشأت على حريات الناس والتبض عليهم بدون وجه حق ؛ وكان من المقرر ايضا ان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا لشخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التي اوردها الحكم ليس فيه ما يدل على ان المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحرر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصح القول بانها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت المتهمه من المعروفات لدى الشرطة بالاعتقاد على ممارسة الدعارة ذلك ان مجرد دخولها احدى الشقق لا ينبئ بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة ؛ ومن ثم فان ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون . ذلك بان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لالمور الضبط القضائي القبض على المتهم الا في احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما اورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعنة ببطلان اجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي الى ما رتبته عليه من انه يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون خطا حجب عن تقدير ادلة الدوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلة اخرى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها او استبعد تعذر التعرف

على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى — الذى انتهت اليه المحكمة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٦ — س ٣١ — ص ٧٣٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

ركن العادة — استعمال مكان للدعارة — ليس له طريق خاص فى الإثبات — مثال لتسبب سائق فى التقليل على توافر جريمة ادارة مسكن للدعارة وتسهيلها واستغلال البقاء وتوافر ركن الامتياز .

ملخص الحكم :

اذ كان الحكم قد اقام الحجة بما أورده من اسباب سائفة على مقارفة الطائفة للجرائم المسندة اليها بما استخلصه من شهادة كل من ... و ... و ... من انهم ترددوا اكثر من مرة على مسكن الطائفة لارتكاب الفحشاء مع النسوة الساططات فى مقابل أجر يدفعونه لها ومن اعتراف نجليها ... و ... (المتهمين الثانى والثالث) بأن الطائفة تدبر مسكنها للدعارة مقابل أجر تحصل عليه وانها يعاوناتها فى ذلك ويتوليان ادارة المسكن لحسابها فى حالة غيابها وبما اقترت به ... و ... (المتهمتان الخامسة والسادسة) من انها اعتادت ممارسة الدعارة فى مسكن الطائفة التى دأبت منذ عدة اشهر سابقة على تحريضها على الدعارة وتقديمها الى طالبى المتعة الجنسية لارتكاب الفحشاء مهما لقاء أجر تتقاضياه فان ما اثبته الحكم على النحو الذى تقدم ذكره بما استخلصه من هذه العناصر مجتمعة كاف فى بيان واقعة الدعوى وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم فتح مسكن للدعارة وتسهيلها لباقى المتهمات واستغلال

بغائهن التى دان الطاعن بها ، ويعد سائقا فى التدليل على تسوافر ركن
الاعتیاد فى جريمة ادارة الطاعنة مسكنها للدعارة ، هذا وقد استقر قضاء
محكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى استعمال مكان
لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات وأنه لا تشرب على المحكمة
إذا عولت فى ذلك على شهادة الشهود واعتراف المتهمين ، وإذا كانت الطاعنة
لا تمارى فى أن ما أورده الحكم فى هذا الشأن له أصله الثابت فى الأوراق
فإن ما تثيره فى هذا الصدد يكون غير مجد .

إطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ — س ٢١ —

ص ١٠٢٩ ط

دعوى جنائية

— تحريك الدعوى الجنائية

— انقضاء الدعوى الجنائية

— مسائل متروكة

دعوى جنائية

— تحريك الدعوى الجنائية :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

موظفو الهيئة العامة لإجتماع الحديد والصلب — موظفون
عموميون — اقامة الدعوى الجنائية على احدهم عن جنحة وقعت أثناء
تأدية وظيفته أو بسببها — من وكيل نيابة — عدم قبولها — المادة ٦٣ إجراءات .

ملخص الحكم :

اذ كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦
بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب قد نص في مادته الأولى
على أنه « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب
بمقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة الصناعة
والبتترول والثروة المعدنية » ، وكانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية
تضمن في فقرتها الثالثة على أنه « لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام
أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام
أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها » .
وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يعمل مستخدماً عمومياً بالهيئة
العامة لإجتماع الحديد والصلب بوزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية
وهي أحد اشخاص القانون العام وأن الجريمة المنسوبة اليه وقعت منه أثناء
تأدية وظيفته وبسببها وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب
وكيل النيابة الجزئية وهو أمر غير جائز قانوناً وفقاً لما جرى عليه نص
المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم
قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة يكون متفقاً مع حكم القانون .

١: طعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦ — س ٣١ —

(ص ١٩٢)

(م — ٢٣ — جنائي)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

- ١ — الخطاب الوارد في المادة ٤ ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — موجه الى النيابة العامة .
- ٢ — الدعوى الجنائية — لا تتحرك الا بالتحقيق .
- ٣ — اجراءات الاستدلال — لا تعتبر من اجراءات الدعوى الجنائية .

ملخص الحكم :

من المقرر ان الخطاب الوارد في المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب والشكوى والاذن هي تيود على حريتها في رفع الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ، واذا كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذي تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها او بمن تنسبه لذلك من مأموري الضبط او برفع الدعوى امام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، ذلك ان المقرر في صحيح القانون ان اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الاجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب او الاذن رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق وتحريرا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء ، وتحديدا لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة .

(طعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣ — س ٣١ —

حس ٣٢٢)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

جنايات الرشوة والاختلاس والفسد والتزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات — رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها — لحكمة الجنايات — مباشرة من النيابة العامة — المادة ٣٦٦ مكرر إجراءات جنائية — مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ي تعديل بعض احكام قانون الاجرامات الجنائية — المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس ١٩٧٣ — تضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفسد والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويصل في هذه الدعوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في جنائية التزوير المثلة قد رجمت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فإن إحالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات بأمر الإحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرجمها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنايات من غير طريق مستشار الاحالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وإن قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى فإنه يعد في الواقع — على الرغم من أنه غير ناصل في موضوع الدعوى — منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يتأجل حتما من مستشار الاحالة فيما لو احيلت اليه القضية بهكم بعدم جوار نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يتعين القضاء

يقول الطعن شكلا ونى موضوعه ينتقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .
(طعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ — س ٣١ — ص ٥١٣)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :
اشتراط تقديم شكوى من الجنى عليه أو وكيله **الخلص فى**
الفترة المحددة بالمادة الثالثة أ.ج . لا يمس حق المدعى المدني أو من ينوب عنه فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة .
ملخص الحكم :

من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من الجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المقامة منها الدعوى المطروحة — هو ثم حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه — بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة — فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدمتين بالحقوق المدنية أقامتا دعواهما قبل الطاعن بطريق الادعاء المباشر وهو ما سلم به فى أسباب الطعن المقدمة منه ، فإن ما يثيره من قالة الخطأ فى القانون يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ — ص ٥٤٤)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :
ترك المدعى المدني دعواه — لا يؤثر فى الدعوى الجنائية —
ما دامت المحكمة قد اتصلت بها بتحريكها بالطريق المباشر تحريكا صحيحا
م ٢٦ أ.ج .
ملخص الحكم :

من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق

المباشر تحريكا صحيحا ، ظلت قائمة ولو طرا على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها
فإن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية . وذلك بمسرح
نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن ترك المدعي
بالحقوق المدنية لدعواها واثبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء
ببترئة الطاعن عن الجريمة بعد أن توافرت أركانها ويكون معنى الطاعن في
هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ —
ص ٥٦٥)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

أحالة القضايا المنظورة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية
العسكرية بحالتها الى محاكم أمن الدولة والمحاكم المدنية المختصة حسب
الأحوال المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ — هذه
الأحالة — إدارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية — الأصل أن كل
إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخافضا لأحكام هذا القانون —
مستقال .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من مطالعة المرفقات المضمومة أنه بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧
أمر رئيس نيابة شبين الكوم بأحالة الطاعن الى محكمة أمن الدولة العليا
العسكرية بشبين الكوم لمعاقبته طبقا لأحكام المادتين ١/٢٣٤ : ١/٢٤٢ من
قانون العقوبات وقت أن كانت هذه المحكمة المختصة بنظر الجرائم المنصوص
عليها في المواد من ٢٤٠ الى ٢٤٣ من قانون العقوبات أمهالا لأمر نائب
الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤
— الا أن الأمرين المذكورين قد أُلغيا بأمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ١
لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٦/٢٩ — أي بعد إحالة الطاعن من النيابة
العامة في ١٩٧٥/٣/٢٧ للمحاكمة وقبل صدور الحكم بآدائه في
١٩٧٧/٤/٢٣ ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعدل

به من تاريخ نشره فى ١١/٧/١٩٧٦ ونصت المادة الاولى على انه « تلتى
وامر رئيس الجمهورية ارقام ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ لسنة ١٩٧٥ بتميينات
بمحاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية وتحال القضايا المنظورة أمام
هذه المحاكم بحالتها الى محكم أمن الدولة والمحكم العادية المختصة حسب
الأحوال » . وقد أثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال تلك القضايا
المقننة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية اداريا بحالتها التى
بلغتها بعد دخولها حوزتها الى نظيرتها فى النظام القضائى العام وهى
المحكمة العادية دون مودتها الى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضايا كانت
قد تعدت مرحلتى التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التى
بلغتها فعلا أمام محاكم أمن الدولة العليا الجزئية العسكرية وسعت اليها
باجراءات صحيحة فى ظل القانون المعمول به وتذاك وليس من شأن الغائه
نقض هذه الاجراءات او اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة
فلك أن الأصل أن كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا
لاحكام هذا القانون وليس فى تاتون الاجراءات الجنائية ما يقضى بابطال
اجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذى حصل الاجراء
فى ظله ، واذا كانت الدعوى المطروحة قد أضحت بين
يدى القضاء وغدت منظورة أمام احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا
للقانون المعمول به فانها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التى
لا تلك بعد انحسار سلطاتها عليها بتقديمها للقضاء — حق التصرف فيها
على وجه آخر ، ومن ثم فلا محل للقول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعاوى
الى سلطة التحقيق فى النظام القضائى العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم
التزام الاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى احالة القضايا
فى مواد الجنائيات الى محكمة الجنائيات ذلك أن الاحالة المنصوص عليها فى
امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاجراءات
الجنائية حتى ينعين التقيد باجراءات الاحالة التى رسمها القانون فى مختلف
نصوصه وانما هى احالة ادارية عبر عنها الشارع فى المادة الاولى من هذا
الامر بقوله « تحال القضايا . . . بحالتها . . . » . لما كان ذلك ، وكثرت
الدعوى الجنائية فى القضية موضوع الطعن قد أحيلت فعلا من النيابة

العلامة الى محكمة أمن الدولة العليا السكترية . قبل صدور امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذى العى هذا النوع من المحاكم — نائباً تكون قد اصبحت بين يدى القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون احوالها اداريا وبحالنها الى محكمة الموضوع المختصة وهى محكمة الجنائيات ومن ثم لا يسوغ القول بوجوب اعادتها الى النيابة العامة او عرضها على مستشار الاحالة .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٠ — س ٢١ — ص ١٩٤١)

— انقضاء الدعوى الجنائية :

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

توالى تأجيل نظر الدعوى لإعلان التهم اعلانا قانونيا — مضى مدة التقادم دون اتمام الاعلان — اثره — انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة — م ١٥ ج .

ملخص الحكم :

حيث ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف انه في يوم ١٩٧١/٣/١٤ بدائرة قسم الدخيلة ، هرب التبغ المبين وصفا بقيمة بالمحضر مع علمه بذلك ، وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا لاحكام المواد ٣٤٢، ٣٤١، ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ومحكمة الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية قضت في ١٩٧٥/٣/٢٦ غيابيا بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل والزامه بان يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره — ٤٨٨٠ جنيها — والمصادرة واذا عارض الطاعن في الحكم تضي بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ بتأييد الحكم المعارض فيه مستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في ١٩٧٦/٢/٢١ غيابيا بتأييد الحكم المستأنف معارض وتضي بجلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النemy ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ابتداء امام محكمة الدخيلة الجزئية بذات القيد والوصف وظلت الدعوى منظورة امامها اعتبارا من ١٩٧١/٦/١ وتوالى تأجيلها لاعلان التهم — الطاعن — اعلانا قانونيا — وهو ما لم يتم — الى ان قضت في ١٩٧٤/١٢/١٩ باحالتها الى محكمة الشئون المالية بالاسكندرية للاختصاص بنظرها حيث نظرت الدعوى واصدرت حكمها المشار اليه آنفا — ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الواقعة دون اى اجراء قاطع للتقدم وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣ — س ٣١ —

ص ٣٦٨)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنج من تاريخ التقرير بالظعن بالنقض وحتى تاريخ نظره امام محكمة النقض — دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها — اثره — انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

ملخص الحكم :

مضى كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧ بادانة الطاعنين بجنحتى لعب القمار والسماح بلمبه بالمقهى . فقررروا بالظعن فيه بطريق النقض فى اول مارس سنة ١٩٧٧ م ، وقدموا اسباب طعنهم فى ذات التاريخ : ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الظعن الى ان نظرت بجلسة اليوم ١١ من يونيو سنة ١٩٨٠ . واذا كان يبين من ذلك انه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالظعن الحاصل فى اول مارس سنة ١٩٧٧ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنج دون اتخاذ إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهمين الطاعنين .

(طعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٠ — دس ٢١ — ص ٧٦١)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

تأجيل نظر المعارضة — بناء على طلب المحامي — بوجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا — مضى مدة التقدم دون اعلانه — اثره — انقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الاجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه

بانتقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب بعضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلالات إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانتقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه بحام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى — وهو الحال في الدعوى المطروحة — وجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة ، واذا كان الثابت حسبما سلف بيانه أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة ١٩٧٠/٥/٣ التى أُلجئت فيها المعارضة وحتى صدور الحكم المطعون فيه فى ١٣ فبراير سنة ١٩٧٨ ، وكان ذلك دون اتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة — إذ ظلت المفردات مما يفيد اعلان الطامن اعلانا صحيحا لاي جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ، وكان النفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة التخص ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو ما تفصح به الأوراق فيما سلف بيانه — فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، والنقض بانتقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة وبراءة المطعون ضده مما نسب اليه .

(طعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ — س ٣١ —

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

١ - تحديداً المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية —
للإجراءات التي تقطع المدة — متى تنقطع مدة التقادم ؟ سريان مدة تقادم
جديدة — متى تبدأ ؟

٢ - مضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة — انقضاء الدعوى
الجنائية بالتقادم — ما لم تنقطع المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق — أو
المحاكمة — أو بالأمر الجنائي — وإجراءات الاستدلال إذا ما تمت فى مواجهة
المتهم .

٣ - مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المستقطعة للدعوى —
غير لازم — ما دامت متصلة بسير الدعوى — شرطه — كونها صحيحة .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه
بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع
الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر
الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطأ بها
بوجه رسمى وشرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت
الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، وكان
الأصل أنه وإن كان ليس بلامزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع
المدة المستقطعة للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه
يشترط فيها لى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الإجراء
باطلاً فإنه لا يكون له أثر على التقادم .

(طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٢١/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٩٠٦)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

مضى ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالمعارضة — دون اتخاذ
إجراء صحيح قاطع للمدة — أثره — انقضاء الدعوى بمضى المدة — آثاره أمام
محكمة النقض لأول مرة — جائزة .

ملخص الحكم :

لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون
سنوات من تاريخ التقرير بالمعارضة في ١٩٧٢/٣/٢٥ حتى يوم صدور الحكم
المطعون فيه في ١٩٧٧/٣/١٥ دون اتخاذ إجراء صحيح قاطع للمدة ، وكان
الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة
النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الأمر البادي — حسبما
تقدم — فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم بكونه معيباً فضلاً عن البطلان
في الإجراءات بالخطأ في تطبيق القانون مما يضمن معه نقضه والقضاء
بانتقضاء الدعوى بمضى المدة .

(طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ — س ٢١ —
ص ٩٠٧)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة — وجوب استفادة
الشريك منه — على ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون
الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في
أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض ، ورتب
على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية ، ولما كانت جريمة الزنا ذات
طبيعة خاصة ، لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً
أصلياً وهي الزوجة ، ويعد الثاني شريكاً ، وهو الرجل الزاني فماذا محت

جريمة الزنا وزالت أكثرها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأثيها غير مباشر للزوجة التي غدت بمنأى عن كل شبهة اجرام ، كما أن المعدل المطلق لا يستتبع بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للمفاعلة الأصلية ، لأن اجرام الشريك إنما هو فرع من اجرام الفاعل الأصلي ، والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ما تقدم ، فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعة الأولى — والمقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — ينتج اثره القانونى بالنسبة لها ولشريكها — الطاعن الثالث — مما يضمن معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء باتقضاء الدعوى الجنائية للتنازل ويراعيهما مما أسند اليهما .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ — ص ٢١ — ص ١٩٥)

قائمة رقم (١٣)

المبدأ :

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وإيداع أسبابه فى الميعاد — وجوب القضاء باتقضاء الدعوى الجنائية .
ملخص الحكم :

من حيث أنه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى الميعاد قد تولى المحكوم عليه المرحوم كالثابت من إعادة رئيس الطعن الجنائى لنيابة النقض المرقق والمؤرخة ١٢/٦/١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » ، فإنه يكون من المتيقن الحكم باتقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .

(طعن رقم ٤٠٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٨٠ — ص ٢١ — ص ١٩٧)

— مسائل متشوعة :

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

فقد الحكم المظنون فيه بالنقض — عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه — استيفاء جميع إجراءات الطعن — مقتضى ذلك — إعادة المحاكمة — المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات جنائية .

ملخص الحكم :

ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين مملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(طعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ — ص ٥٧٤)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

انقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى — يلتقى في النتيجة مع القضاء بعدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم المظنون فيه اذ قضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة لم يبلغ ، وهو ما يلتقى في نتيجته مع القضاء بعدم قبول الدمويين الجنائية والمدنية يكون قد اقترن بالصواب .

(طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٥ — س ٣١ — ص ٩٦٠)

دعوى مباشرة

دعوى مباشرة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

المحكمة الجنائية - غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية -
رافع الدعوى المباشرة - وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات .

ملخص الحكم :

المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى
المباشرة وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ - ص ٢١ -
ص ٢٩١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

اشتراط تقديم شكوى من المجنى عايه او من وكيله الخاص في
الفترة المحددة بالمادة الثالثة ا.ج. لا يمس حق المدعى المدني او من ينوب عنه
في ان يحرك الدعوى امام محكمة الموضوع مباشرة .

ملخص الحكم :

من المقرر ان اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه او من وكيله
الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن
الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المقابلة عنها الدعوى المطروحة
- هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى
الجنائية ولا يمس حقوق المدعى بالحقوق المدنية او من ينسوب عنه - باى
صورة من الصورة في حدود القواعد العامة - في ان يحرك الدعوى امام
محكمة الموضوع مباشرة من طريق الدعوى المباشرة ولو بدون شكوى سابقة
لان الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى . وكان البين من مطالعة الحكم المطعون

(م - ٢٤ - جنائي)

فيه أن المدعيتين بالحقوق المدنية أقامتا دعواها قبل الطاعن بطريق الادعاء المباشر وهو ما سلم به في أسباب الطعن المقدمة منه ، فإن ما يشير به من قالة الخطأ في التاتون يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ — ص ٥٤٤)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

ترك المدعى المدني دعواه — لا يؤثر في الدعوى الجنائية —
ما دامت المحكمة قد اتصلت بها بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً —
م ٢٦٠ ج ٠

ملخص الحكم :

من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها فإن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية ، وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن ترك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها وإثبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتبرئة الطاعن عن الجريمة بعد أن توافرت أركانها ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ — ص ٥٦٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به الادعاء المباشر —
ويترتب عليه كافة الآثار القانونية — عدم اعالته — أثره — عدم دخول
الدعوى حوزة المحكمة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن النفع بسقوط حق المدعى المدني في تحريك الدعوى

الجنائية عن جريمة القذف والسب لمضى ثلاثة اشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها محله أن يكون هذا العلم علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية والذي يترتب على مخبه عدم قبول الشكوى في حق الجنى عليه الا من اليوم الذي يثبت منه قيام هذا العلم اليقيني : كما ان المقرر قانونا — وعلى ما جرى به نص المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — أن التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتبعه الادعاء المباشر ويترتب عليه كلفة الآثار وبدون اعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة . وكان الثابت من المفردات المضمومة انه قد حصل اعلان الطاعن بصحيفة الادعاء المباشر المنسوبة للشكوى بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، وكان غير نابت منها أن المطعون ضده قد علم علما يقينيا بجريمة القذف التي ارتكبت في حقه قبل ثلاثة اشهر من هذا التاريخ الاخر فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لعدم تحريكها في ميعاد الثلاثة شهور سالفة الذكر . ولا يغير من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد بداية ونهية ميعاد الانتضاء بما دام ما انتهى اليه من رفض الدفع بالانتضاء له أساس سليم في أوراق الدعوى بها يكون معه منعى الطاعن في هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على انه « يجوز لسلك من المتهم والنيابة العامة ان يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنب » بما يبين منه ان القانون لم يقيد حق النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنب بأي قيد ، فان منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالتفاتة عن الدفع بعدم جواز استئناف النيابة يكون على غير أساس من القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه التفت عن دفاعه — من أن المطعون ضده وقع على صحيفة الادعاء بعد اعلانها وانتهى تداول الدعوى أمام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المفردات انه وان ابدى هذا الدفاع أمام محكمة

الاستئناف إلا أنه لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير لحق بورقة الاعلان بعد تمام اعلانها باضافة التوقيع عليها باعتبار أن ورقة الاعلان من الأوراق الرسمية ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن أمضى من هذا الدفاع ولم يرد عليه لانتفاء الطريق القانوني لابطائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالاتفات له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقديه عن التمسك به والاصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما إذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الاتفات عنه دون أن نتناوله في حكمها — وكان الطاعن قد حدد دفاعه بجلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٧، التي قتل فيها باب المرافعة في الاستئناف وحسبها هو وإارد بهضر تلك الجلسة « أنه يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٧٥ الزيتون وعدم جواز استئناف النيابة لأنها لم تطلب تطبيق الحد الأدنى للعقوبة وانتقاء ركن العلانية اعمالا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات » فإنه يعد قد تنازل عما سبق أن أبداه من طعن بالتزوير على بعض مبارات التظف والواردة بشكواه ويضحي هذا الدفاع غير جدى ولم يقصد به سوى اثاره الشبهة في أدلة الثبوت التي اطبأنت اليها المحكمة ولبس له من بعد أن ينمى عليها تعودها عن اجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه ، الأمر الذي يكون معه منمى الطاعن في هذا الصدد بدوره غير سديد .

١ طعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢١ — س ٣١ —
ص ٦٥٤

دعوى مدنية

— مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية

— اجراءات الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية

— مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه

— التتمـويـض

— مسائل متنوعة

دعوى مدنية

— مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — قضاء محكمة الجنايات بوصفها المحكمة المحال عليها الى الدعوى المدنية بعد اعادتها اليها من محكمة التقض — لا خطأ .
- ٢ — اعادة الدعوى المدنية الى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد — يوجب على هذه المحكمة بحث عناصر الجريمة وتوافر اركانها — عدم تقيدها في ذلك بقضاء المحكمة الاولى ولو حاز الحكم في الدعوى الجنائية قوة الامر المقضى — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

١ — تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على انه «على محكمة التقض اذا قضت بنقض الحكم ان تعيد الدعوى الى المحكمة التي اصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين — ولما كانت الدعوى المدنية قد رُفعت في مبدأ الامر بطريق التبعية للدعوى الجنائية لما ن الحكم الصادر من محكمة جنايات المنصورة — بهيئة جديدة — فيما يختص بالدعوى المدنية بعد اعادتها اليها من محكمة التقض يكون قد صادف صحيح القانون ؛ ويكون النعم عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وبانه كان يتعين على المحكمة — محكمة الجنايات — ان تحيل الدعوى الى محكمة مدنية غير سديد .

٢ — من المقرر ان على المحكمة ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر اركانها واثبتات الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتيب على ذلك آتاه القانون غير مقيدة في ذلك بقضاء المحكمة الاولى . ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الامر المقضى لان الدمويين — الجنائية والمدنية — وان كانتا ناشئتين عن

سبب واحد الا ان الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه النسك بحجية الحكم الجنائي .
لاطمن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٧ - س ٣١ -
ص ٢٠٨

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

مى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية .

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالعمل الجنائي المسند الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل من فعل لم يثبت في حق من نسب اليه ، اما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا او على عدم صحتها او عدم ثبوت اسنادها الى المتهم لانه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر أركان جريمة الاخفاء المسندة الى المطعون ضده فان هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض .

(لاطمن رقم ٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ - س ٣١ -
ص ٣٩١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

- ١ - الدعوى المدنية التابعة - ترفع استثناءا للمحكمة الجنائية .
- ٢ - شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادى .
- ٣ - مثال فننخل، مصلحة الجمارك على غير سند من القانون .

ملخص الحكم :

الاصل في دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناءا للمحكمة الجنائية

بطريق التبعة للدعوى الجنائية . ان يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . كما انه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى ان يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور واذ كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ — المنطبق وحده على الواقعة — انه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجبارك الحق فى الحصول على تعويض ما كما ان الطاعن لم يسند الى المطعون ضده عسم سداد الرسوم الجبركية على الأذخنة المضبوطة واقتصر فى نعيه على ما جاء بتقرير التحليل من انها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حددده القرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنفذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فان تنخله فى الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام يكون على غير سند من القانون .

(طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ قى — جلسة ١٩٨٠/٩/١٩ — مس ٣١ —

س ٧٨٤)

— إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية :

قامسدة رقم (٤)

المبدأ :

- ١ — وجوب رفض طلب التعويض اذا قضي بالبراءة لعدم ثبوت التهمة — على ذلك .
- ٢ — متى يصح الحكم بالتعويض رغم البراءة .

ملخص الحكم :

المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه . اما الحكم بالتعويض ولو قضي بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة اصلا او على عدم صحتها او عدم ثبوت اسنادها الى صاحبها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس تضاده بالبراءة على عدم ثبوت متارفة المطعون ضده اصلا لجريمة اختلاس البضاعة المسندة اليه ، فان تضاده برفض الدعوى المدنية يكون صحيحا ، واذا كان طلب التعويض على سند من المسؤولية التقاعدية امرا خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية وغير مطروح عليها فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لاغفاله الحكم بالتعويض على اساس المسؤولية التقاعدية يكون غير مسديد .

(طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —

ص ٣٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

حق المدعى المدني في ترك دعواه أمام المحكمة الجنائية - في أية حالة كانت عليها - المادة ٢٦٠ إجراءات - قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى لها - خطأ في القانون - وجوب تصحيحه بآثار تركه لدعواه .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٥/١٠/٣٠ أن المدعى بالحق المدني عن نفسه ويصفته قرر بتنزله عن دعواه إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون - بخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تبين للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى - خطأ يبيحه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً ونصحيحه بآثار ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه والزامه بمصاريفها .

(ملحق رقم ١٤٢٥ لسنة ١٩٨٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ - س ٣١ - ص ١٠٥)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القضاء بالبراءة - المقام على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند الى المتهم - يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية - ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .

ملخص الحكم :

إذا كان معنى البراءة حصيماً جاء في مدونات الحكم أن الاتهام المسند اليهما على غير أساس من الواقع والقانون فانه ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى - وقد اتيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند الى المتهمين فانه

يتلزم منه الحكم برفض الدعوى المدنية . ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم .

(طعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ — ص ٥٢٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

حق المدعى المدنى فى الخيار بين طريقى الادعاء المباشر امام المحاكم الجنائية واقامة دعواه امام المحاكم المدنية لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية المقامة امام الاخرى متحدة سببا مع تلك التى يريد اثارتها امام المحكمة الجنائية — مثال .

ملخص الحكم :

النمى يستوطن حق المدعية بالحقوق المدنية فى اختيار الطريق الجنائى مردود بان الثابت من اسباب الطعن ان المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب فى الدعوى المرفوعة منها امام المحكمة المدنية الا فسخ عقد البيع والتعويض عن هذا الفسخ وهى تختلف سببا عن دعواها المباشرة امام محكمة الجنع بطلب تعويض الضرر الناشئ عن جنحة استيلاء الطاعن بالاحتياىال على مال المدعية بتصرفه بالبيع فى عقار ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه اذ تستند الدعوى الاخرى الى الضرر الناشئ عن الجريمة ، ولا يدمى الطاعن بان المدعية بالحقوق المدنية قد اقامت دعواها المدنية ابتداء امام المحاكم المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة والاصل ان حق المدعى بالحقوق المدنية فى الخيار لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التى يريد اثارتها امام المحكمة الجنائية .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ — ص ٥٦٥)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

١ — متى يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه — م. ٢٦١ ج. ١ ؟
١. ج ؟

٢ — تأجيل الدعوى فى غياب المدعى المدنى — دون اعلائه
لشخصه — لا يجوز الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية استنادا الى عدم
حضره — مخالفة هذا النظر — بطلان الاجراءات .

ملخص الحكم :

١ — من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ان
المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور امام
المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد اعلن لشخصه — وانحكة من
اشتراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق ، من علمه اليقينى بالجلسة
المحددة لنظر الدعوى .

٢ — لماذا كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على انه متى
لوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد فان أى طريقة أخرى لا تقوم
مقايه ، وكانت الأوراق قد خُصت مما يدل على ان المدعى بالحقوق المدنية
(الطامن) قد اعلن لشخصه للحضور بجلسة ١٩٧٨/١/٢٩ التى صدر فيها
الحكم المطعون فيه ، مما ينتفى معه القول بعلمه اليقينى بتلك الجلسة ، وكان
لايفنى من اعلائه بها علم وكيله لأن علم الوكيل بالجلسة لايفيد حتيا علم الاصيل
الذى غاب عن الجلسة التى صدر فيها قرار التأجيل . فانه ما كان يجوز
الحكم بامتنار الطامن تاركا لدعواه المدنية استنادا الى عدم حضره فى
جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ التى اجلت اليها الدعوى فى غيابه والنسب لم يكن قد
اعلن بها لشخصه . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد
ابتنى على اجراءات باطلة ، مما يتعين معه نقضه بالنسبة الى ما تضى به من
الدعوى المدنية والاحالة ، بغير حجة الى بحث باقى ما اثير فى الطعن .

(طعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ — س ٣١ —

ص ١٠٨٢)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

التقرير بالتنازل عن الدعوى المدنية - يوجب اثبات ترك المدعى
بالحق المدني لدعواه - مع التزامه بالمصروفات - علة ذلك .

ملخص الحكم :

متى كان الحاضر من المدعى بالحقوق المدنية قد قرر أمام محكمة الاستكمال
بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ بأن المذمم سدد قيمة الشيكين وأنه يتنازل عن الدعوى
المدنية وتقدم لقراراً مؤرخاً مـ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ صادراً من المدعى
بالحقوق المدنية يحمل هذا المعنى فإنه يتعين لذلك اثبات ترك المدعى بالحق
المدنى لدعواه المدنية مع التزامه مصاريفها على ذلك الترتك عملاً بنص الفقرة
الأولى من المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ - س ٣١ -
ص ١١٠٧)

— مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

١ — خضوع الدعوى المدنية لاحكام قوانين الحكم المحلى ارقام ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ و ٥٧ لسنة ١٩٧١ و ٥٢ لسنة ١٩٧٥ — ما دام قد فصل فيها استئنافيا فى ظلها وقبل العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ — مسئولية وزير التربية والتعليم مدنيا عن جريمة القتل الخطا التى يرتكبها مدرس بمدرسة اميرية أثناء تأديته وظيفته وسببها — اساس ذلك .

٢ — مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بهمه فى المشروع — قيامها بتوافر السلطة الفعلية فى الرقابة والتوجيه — توزيع هذه السلطة بين اكثر من جهة — اثره — تضامنها جميعا فى المسئولية — المادة ١٧٤ مدنى .

ملخص الحكم :

ان نظام الادارة المحلية الذى تقرر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وان كان قد نص فى مادته الاولى على منح الشخصية المعنوية لكل وحدة من الوحدات الادارية المحلية (المحافظات والمدن والقرى) كما نص فى مادته الثانية على ان كل وحدة من هذه الوحدات يمثلها مجلسها ونص فى مواد اخرى متفرقة من القانون واللائحة التنفيذية على اختصاصات واسعة للمجالس المحلية ، الا انه لم يرتب على تقرير الشخصية المعنوية لهذه الوحدات نتائجها الطبيعية من حيث تقرير استقلال كل وحدة من هذه الوحدات الادارية عن السلطة المركزية وتخويلها حق مباشرة الاختصاصات التى تترتب لها بدارتها دون الخضوع فى ذلك لاولامر وتعليمات السلطة المركزية انما المجالس التى تمثل هذه الأشخاص يوجب العمل فى مباشرة اختصاصاتها ومقا لتعليمات الوزارات المختصة وتوجيهاتها ، فقد نصت المادة ٦٢ منه على ان تتولى كل وزارة بالنسبة الى شئون المرفق المعدة به اصدار القرارات والتعليمات لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ولها فى ذلك ان تبطلها ما قراه من ارشادات وتوجيهات تؤدى الى

حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق . كما نصت المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون على نفس المعنى بقولها ، تبأثر المجالس المحلية اختصاصاتها . . . فى نطاق السياسة العامة للدولة ووفقا لتوجيهات الوزارات ذات الشأن ، ، ولم يرد بنظام الحكم المحلى الذى صدر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ما يتعارض مع هذه القواعد فاستمر العمل بها فى ظله بنص المادة ٥٦ منه الذى يقضى بأن تطفى من نصوص القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يتعارض مع احكام هذا القانون ويستمر العمل باللوائح الصادرة وفقا لاحكام القانون المذكور الى ان تطفى او تعدل او تستبدل بها غيرها . وقد انتهج قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والذى انقضى القانونين رقمى ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ٥٧ لسنة ١٩٧١ ذات النهج فنص فى المادة ١٣٥ منه على حق كل وزير فى الاشراف والرقابة على اعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية فى المجالات الداخلة فى اختصاصه ويبأثر الوزير حقه فى هذا الشأن على الوجه التالى :

(أ) اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ اعمال الوحدات المحلية فى هذا الشأن وللوزير فى سبيل ذلك ابلاغ الوحدات المالية مايراه من ارشادات وتوجيهات تؤدى الى حسن سير الخدمات فى المرافق المشار اليها . . . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ترددت أمام درجتى التقاضى خلال سريان القوانين سالفة الذكر وحكم فيها قبل صدور قانون الحكم المحلى الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فتظل خاضعة للقواعد المشار اليها والنسبقت للوزير سلطة الاشراف والرقابة على اعمال مديريات الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية فى المجالات الداخلة فى اختصاصه هذا الى انه لما كانت مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم — حسبما تقتضى به المادة ١٧٤ من التقنين المدنى — بتوافر السلطة الفعلية فى الرقابة والتوجيه حتى لو كانت هذه السلطة موزعة بين أكثر من جهة تعتبر كلها مسئولة عن عمله بالتضامن فيما بينها ، وكانت جريمة القتل الخطأ التى دين بها المحكوم عليه قد وقعت أثناء تلبينه لأعمال وظيفته وبسببها كمدرس بمدرسة ابتدائية أمرية وتخضع لسلطة فعلية فى الرقابة والتوجيه لوزارة

التربية والتعليم التي يمثلها الطاعن فان الدفع المبدى من الطاعن بعنزم قبول الدعوى المخنية قبله يكون على غير سند من القانون .

(طعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ — ص ٣١ — ص ١٢٤)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

مناساط مسؤولية المتبوع عما يحدثه تابعه من ضرر ونطاقها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القانون المخنى اذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بمعله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها انما اقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع لا يقبل انبات العكس يرجع الى سوء اختيار تابعه وتقصيره فى رقابته ، واذ حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واتما من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على عمل التابع وهو يؤدي عملا داخلا فى طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكزن ضرورة لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء اكان الباعث الذى دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المسئول عن الحقوق المخنية متضامنا مع المتهم بالتعويض تاسيا على مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه الغير مشروعة اعمالا لنص المسادة ١٧٤ من القانون المخنى ، وكان الطاعن لا ينازع فى وقوع الحادث من تابعه المتهم اثناء عمله بالشركة ، فان منعى الطاعن يضحى غير سديد .

(طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — ص ٣١ — ص ٥١)

(م — ٢٥ — جنائى)

١- التعمويض :

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

١ - وجب رفض طلب التعمويض اذا قضى بالبراءة لعدم ثبوت التهمة - علة ذلك .

٢ - متى يصح الحكم بالتعمويض رغم البراءة .

ملخص الحكم :

المحكمة الجنائية لا تختص بالتعمويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالعمل الجنائي المسند الى المتهم ، فانما كانت المحكمة برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل من فعل لم يثبت في حق من نسب اليه . أما الحكم بالتعمويض ولو قضى بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم ثبوت اسنادها الى صاحبها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم ثبوت مقارفة المظنون ضده أصلا لجريئة اختلاس البضاعة المسندة اليه ، فان قضاءه برفض الدعوى المدنية يكون صحيحا ، واذا كان طلب التعويض على سند من المسؤولية التعاقدية أمرا خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية وغير مطروح عليها فان منعى الطاعن من الحكم في هذا الخصوص بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لاغفاله الحكم بالتعمويض على أساس المسؤولية المدنية يكون غير سديد .

(ملعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٦ - س ٣١ -

ص ٣٩)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

١ - تم بالتعمويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتعميصة في حالة الحكم بالبراءة - شرطه ؟

ملخص الحكم :

من المقرر ان شرط الحكم بالتعمويض في الدعوى المدنية المرفوعة

بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وتويع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة اسناده الى المتهم المتابعة عليه الدعوى المذكورة دون ان تتزافر به الأركان القانونية للجريمة : ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم ثبوت ارتكاب المطعون ضده للفعلين المسندين اليه . فان ذلك يسلتزم الحكم — صحيحا — برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون انقعى عليه فى هذا الشأن غير سعيد .

١/ طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — مس ٢١ —
مس ٦٤٧)

— مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

حق والد المجنى عليه في المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر شخصي من جراء وفاة ابنه — بصرف النظر عن حقه في أرثه من عدمه .
ملخص الحكم :

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعى بالدعوى المدنية هو واند المجنى عليه على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة وهو ما لم يجحده الطاعن ، وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يتدح في صفته كوالد المجنى عليه ، وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد ابنه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي اودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية انها قامت على ما أصابه من ضرر مباشر لا على اتصاله مقام انه المجنى عليه من ايلولة حقه في الدعوى اليه ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح .

(ملص رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ — ص ٣٨٨)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

تأييد الحكم المطعون فيه — الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية لأسبابه — اعتبار الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه — بعدم استئناف النيابة له — وعدم تصديه لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه — ينطوي على خطأ في تطبيق القانون — المادة ١٠٢ ج١ — تميز للدعوى المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية — في المخالفات والجنح — فيما يختص بحقوقه المدنية — متى تجاوزت التعويضات التصالب — متى رفع استئنافه — كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة — لا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضي .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية

لأسبابه ، وكان مفاد ذلك أن محكمته نأى درجة اعتبرت الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المقضي فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث ينتفع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خنثا المجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذي أصابه ، وهذا القول ينطوي على خطأ في تطبيق القانون؛ ذلك أن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح ، فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ، أن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة ومن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب ، ومتى رجع استئنائه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقومه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا ينسج من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية تد حاز قوة الأمر المقضي ، لأن الديموميين الجنائية والمدنية وإن كنا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(طين رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٣٩١)

مقاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الطعن المرفوع من المسلول عن الحقوق المدنية — نقضه —
لميب في الإجراءات ترتب عليه الإبطال — امتداده الى المتهم لتعلق الإبطال
بالحكم ذاته ولوحد الواقعة ولحسن سير العدالة .

ملخص الحكم :

إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه بعد تلاوة تقرير الترخيد بجلسة ١١/٩/١٩٧٦ أحالت المحكمة الدعوى الى دائرية أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي أحيلت اليها الدعوى . وهي

الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مما يفيد تلاوة تقرير التفتيش ، كما خلعت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والتفني وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت وأوجب تلاوته قبل أي إجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مخون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسر مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم ، فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لمحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً نتيجة هذا البطلان في الإجراءات . مما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطامن (المسئول عن الحقوق المدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك ، إذ أن وجه التعمي الذي اقرته المحكمة إنما يتصل به لأنه يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلاً عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطعون ضدهم (المدعين بالحقوق المدنية) المصروفات ، ودون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

١ طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — س ٣١ —
ص ٤٢٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

دعوى مدنية — عدم جواز إحالتها إلى المحكمة المدنية في حالة القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية إذا كان حكم البراءة يمس الدعوى المدنية أساساً فيقيد حرية القاضي المدني .

٢ طعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٨ — س ٣١ —
ص ٥٨٤)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

لا علاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدموى الجنائية : ليس له

استعمال ما تخوله من حقوق .

ملخص الحكم :

لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدموى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها وانما يدخل فيها بصفته مخرورا من الجريمة التى وقمت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذى احدثه اذ ان دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدموى الجنائية الا فى توقيتها لها فان نعى المدعين بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه بانه لم يستجيب لطلبهم تعديل وصف التهمة لا يكون سعيها .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ - س ٢١ -
ص ٦٠٤)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

قيام الادعاء بالحقوق المدنية فى مرحلتى الاستدلال والتدقيق -

شرطه ؟

ملخص الحكم :

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص فى المادة ٢٧ منه على ان « لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة ان يقيم نفسه مدعىا بدعوى مدنية فى الشكوى التى يقدمها الى النيابة العامة او الى احد مابورى الضبط القضائى . وفى هذه الحالة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى الى النيابة العامة مع المحضر الذى يحرره وعلى النيابة العامة عند احالة الدموى الى قاضى التحقيق ان تحيل معها الشكوى المذكورة » . ونص فى المادة ٢٨ منه على ان « الشكوى التى لا يدمى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل

التبليغات . ولا يعتبر الشاكى مدعيا بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك فى شكواه او فى ورقة مقدمة منه بعد ذلك او اذا طلب فى احدهما تعويضا ، وواضح من هذين النصين انه يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق ان يكون بطلب صريح سواء فى الشكوى المقدمة لمساور الضبط القضائى او النيابة العامة او اثناء سير التحقيق . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة ان محامى الطاعن قدم اثناء سير التحقيق مذكرة بصفته مدعيا بحقوق مدنية ضمنها طلب سماع بعض الشهود اثر عليها وكيل النيابة المحقق بما يفيد ارفاتها بالتحقيق ، كما استقبلت الأوراق على ما يفيد قيام الطاعن بسداد رسوم الادعاء المدنى بقرش صاغ واحد ضد المطعون ضدهما ، ومن ثم فقد انتمتت للادعاء بالحق المدنى مقومات الطلب الصريح ويكون القرار المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك قد اخطأ التطبيق الصحيح للقانون .

(طعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٧٦٣)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

لا يشترط فى الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض — وقوع خطأ واحد منهم — يكفى وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذى وقع من زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت الضرر واحدا ولو كانت مختلفة او لم تقع فى وقت واحد .

ملخص الحكم :

لا يشترط قوتونا فى الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض ان يكون الخطأ الذى دفع منهم واحدا بل يكفى ان يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله او زملائه متى كانت أخطاؤهم قد سببت للضرر ضررا واحدا ولو كانت مختلفة او لم تقع فى وقت واحد .

(طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢/١٠/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٨٢٦)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

اثبات الحكم — وقسوع الفصل الضار من الطاعن — كفايته
للاحاطة بأركان المسؤولية المدنية — والقضاء بالتعويض .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت
الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .
(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ — س ٢١ —
ص ٨٩٦)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية — دعوى تابعة
للدعوى الجنائية التي تنظرها — القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة
لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

ملخص الحكم :

الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية ، هي دعوى تابعة
للدعوى الجنائية التي تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة
لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
(طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — س ٢١ —
ص ٩٢٥)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن على الأمر الصادر من النيابة
بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى المدنية أمام الجهة المختصة في أي وقت إلى
أن يعلن به وتقضى عشرة أيام على الاعلان — المادتان ٢١٠ ، ٢/٢٢٢
أجبرامات .

ملخص الحكم :

لما كان الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى

الجنائية تثبت له حجية تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يُلغ — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فما كان يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في تطلق حجتيه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن الخصوم ، وكل ما للمدعى بالحقوق المدنية في هذه الحالة ان يعلن في الأمر امام الجهة المختصة في اى وقت الى ان يعلن به وتنقضى عشرة أيام على هذا الاعلان على ما تنقضى به المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وتؤكد الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من القانون ذاته .

(طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٥ — س ٣٠١ — ص ٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

تغلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٢٠٩ اجراءات النemy عليه في ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه .

ملخص الحكم :

منى الطاعن على الحكم لعدم تضاؤه بعدم قبول الدعوى المدنية مردود بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى لمصلحته فيه بمنعوبة اذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بل تولى عنها باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ — س ٣١ — ص ١٠١٨)

دفاع

— ملتمد اخلالا بحق الدفاع

— مالا يمد اخلالا بحق الدفاع

دفع

— ما يمد اخلايا بحق الدفع :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الدفع بمريض المتهم في اليوم المحدد للبيع — وتقديم شهادة مرضية بذلك — ثبوت مخاطبة المحضر شقيقه في محل البيع — دفع جوهرى يساعده الظاهر — وجوب تحقيقه أو الرد عليه — مخالفة ذلك — قصور .

ملخص الحكم :

إذا كان يبين من مطالعة المرفقات التى أمرت المحكمة بضمها ومن محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر عن الطامن دفع بأنه كان مريضاً في اليوم المحدد لبيع المحجوزات واستدل على ذلك بالشهادة الطبية التى قدمها والثابت بها أنه مصاب بفلزلاق عضروى بالقرات العظمية تسبب عنه شلل بالساكنين ، وكان الثابت أيضاً من محضر التديد تغيب الطامن يوم البيع عن محل تجارته الذى وقع فيه الحجز وأن المحضر خاطب شقيقه فان دفاع الطامن سالف الذكر انها هو دفاع جدى يشهد له الواقع ويساعده في ظاهر دمواه بل هو دفاع جوهرى يبنى عليه ان صح تغيير وجه الرأى في الدموى لانتفاء تصد عرقلة التنفيذ وهو الركن المعنوى في الجريمة المسندة اليه مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيقه بلوغاً الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه رغم قصوره في استظهار دفاع الطامن المشار اليه ايراداً له ورداً عليه لأنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٦ — س ٣١ —

ص ٦٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

— عدم جواز تولي محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين
— مناهضة — قيام تعارض حقيقي بين مصالحهم لا ما كان يسع كل منهم أن يبديه
من أوجه دفاع ما دام لم يبده بالفعل .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم وإذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعن وحده هو مرتكب جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دانه بها وكان إعفاء القضاء بآدائه كما يستفاد من أسباب الحكم لا يترتب عليه القضاء ببراءة المحكوم عليه الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعن والمحكوم عليه الآخر ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع ما دام لم يبده بالفعل .

(طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١ —

ص ١٤٨)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ — التأخير في الإدلاء بالدفاع — لا يدل حتماً على عدم جديته .
٢ — استعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يصح البتة منعه بعدم الجدية — التزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق وأوجه دفاع المتهم —
مخالفة ذلك قصور وفساد في الاستدلال .

ملخص الحكم :

من المقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته

ما دام منتجا ومن شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة ان ينعت بعدم الجدية ولا ان بوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب ، واذا ما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه — قد خالف هذا النظر فى الرد على الدفع المشار اليه اكتفاء بما ساقه من رد تاصر لا يسوغ به رفضه ؛ فإنه يكون معينا فضلا عن قصوره بلفساد فى استدلاله بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لمناقشة أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩ — س ٢١ — ص ٤٨٣)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

- ١ — حق المتهم فى ابداء ما يمن له من طلبات — ما دامت المرافعة جارية — عدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذى أصدرته بضم محضر الشرطة — والحكم بالإدانة — قصور .
- ٢ — طلب الدفاع أصليا براءة الطاعن واحتياطيا ضم محضر الشرطة — طلب جازم — التزام المحكمة بإجابته اذا لم تنزه الى البراءة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من مخونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا ضم محضر الشرطة المشار اليه فإن هذا الطلب يعد — على هذه الصورة — بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة .

(طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ — س ٣١ — ص ٤٢٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

تشدير المحكمة جنية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له —
ليس لها أن تعدل عنه الا لسبب سالف يبرر هذا العدول .
ملخص الحكم :

من المقرر أنه متى قررت المحكمة جنية طلب من طلبات الدفاع فاستجابات له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سالف يبرر هذا العدول ، كما أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل — بعد اطلاعها على محواه ومناقشة الدفاع له — عن حقيقة يغير بها اتقناعا ووجه الراى في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفسح في مدوناته عن سبب عدم تنفيذ قرار المحكمة السابق بضم محضر تحقيق الشرطة بناء على طلب الدفاع عن الطاعن وهو طلب جوهري لتلغته بتأييد وجهة نظره في نفي الاتهام وكان ما أورده الحكم — وهو بصدد الالتفات من هذا الطلب — من كفاية أوراق الدعوى لتكوين مقيدة المحكمة في شأن الصورة الحقيقية لواقعتها لا يسوغ معه رفض الطلب والعدول عن قرار المحكمة السابق بالاستجابة له — إذ أنها تكون بذلك قد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطالع عليها ولم تمحصها لتقول كلمتها فيها مع ما يمكن أن يكون لها من اثر في عقيدتها لو أنها اطلمت عليها . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه فوق اخلاله بحق الدفاع يكون مشوبا بالتصور البطل مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٤٢٠)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

نفي الطاعن ارتكابه الفش او علمه به على اساس ان عملية انتاج الملح يتولاها مدير الانتاج — دفاع جوهري — ادانة الطاعن دون استظهار اختصاصه ومدى اثراته وعلمه اليقيني بالفش ودون تحقيق دفاعه الجوهري — خطأ .

ملخص الحكم :

يتعين لادانة المتهم في جريمة الفش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه يعلم بالفش الذى وقع ، وإذا كان الطامن قد نفى ارتكابه لفعل الفش أو علمه به وقرر أنه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة — باعتباره رئيسا لمجلس ادارتها — دون تدخل فى عملية انتاج الملح الموكول امرها الى رئيس الانتاج بالشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اختصاص الطامن ومدى اشرافه وعلمه اليقيني بالفش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكية أن تواجهه وأن تبحثه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه لها وهى لم تفعل لأن حكما يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(طعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ — س ٢١ — ص ٥١٧)

قاعدة رقم (٧)

الجدا :

اعتبار متهم شاهد على آخر يتحقق به التعارض فى المصلحة بينهما — عدم تخصيص محام مستقل عن كل ، اخلال بحق الدفاع .
ملخص الحكم :

لما كان الحكم اعتبر الطامن الاول شاهد اثبات ضد الطامن الثانى فى شأن مساهمته معه فى ارتكاب الجريمة . وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتها الامر الذى كل يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر ؛ لما كان ذلك ، وكانت المحكية قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنها على الرغم من قيام هذا التعارض مماها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

٢ طعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٢١ — ص ٥٧٦)

(م — ٢٦ — جنالى)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — أعفائها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية اذا اثبت عدم علمه بفش المواد موضوع الجريمة — نفاذ المتهم بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التي ترد اليه مصنعة ومغلقة وتقديمه شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالفش — نفاذ جوهرى — اثر ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقم التدليس والفش تد نص فى المادة الاولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقم التدليس والفش النص الاآت « ويفترض العلم بالفش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبت أنه لا يعلم بفش او فساد المواد التي يعرضها للبيع واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة او المفسوشة . كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ — بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها — فى المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية فى الأحوال الآتية :

١ — اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات النافذة .

٢ — اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمى .

٣ — اذا كانت مفسوشة » .

ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه « يعاقب من يخالف أحكام المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ والقرارات المنفذة لها بمقتوى المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يتضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة » . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر

جلسات المحاكمة أمام ثاني درجة ومن المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم لهذه المحكمة بجلسة ١٩٧٨/٢/٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بمذكرة شتمها دفاعه من أنه مجرد موزع لمنتجات جروبي :ممنوعة الاسكندرية وأن الجيلاتي يرد اليه من مصانع جروبي مصنعا زمنيا ، وتام بتسليمه الى من ضبطت لديها العينة بحالته ، ودفع بعدم علمه بالمش ، وأرفق بهذه المذكرة حافظة مستندات ضمت صورة لشهادة صادرة من شركة صناعة التويد بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٦ تفيد أنه يعمل موزعا لمنتجات الشركة من إيس كريم جروبي بمنطقة الاسكندرية وضواحيها ، وهو دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه إذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى أما وهى لم تفعل ، فإن حكما يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٣١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٨ — س ٢١ — ص ٥٨٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

الرفع بالاعفاء من العقاب المستند الى نص المادة ١١٨ مكررا — من قانون العقوبات جوهرى — وجوب التصدى له إيرادا وردا .

ملخص الحكم :

لما كان الدفع بالاعفاء من العقاب تاسيسا على ما جرى به نص المادة ١١٨ مكر « ب » من قانون العقوبات هو من الدفوع الجوهرية التي ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وتتسطة حقه إيرادا له وردا عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه — فإن الحكم يكون مشوبا بالتصور فى التسبيب مما يعميه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ — س ٢١ — ص ٨٨٦)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

ادانة المؤجر يتقاضى مبالغ محظورة من المستأجر - دون الرد
على نفاذه القائم على أن العين مؤجرة مفروشة والمستند الملام منه تأييدا
لذلك استنادا الى مجرد عدم اخطاره المجلس المحلى بالتأجير - اخلال بحق
الدفاع .

ملخص الحكم :

ان تمود المؤجر عن اخطار المجلس المحلى بلن العين مؤجرة مفروشة
لا يفيد بطريق اللزوم ان العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك . وكان من بين
ما قام عليه دفاع الطاعن امام محكمة ثانى درجة وايده بما قدمه لها من
مستندات ان العين مؤجرة مفروشة وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد
على هذا الدفاع فانه يكون معيبا .

اطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ - س ٢١ -
س ١٩١١

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

التمسك بطلب سماع شهود - الحكم فى الدعوى دون اجابته
واضطراب الدفاع لقبول ما راقه المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع
شهود - اخلال بحق الدفاع - لا يغير من ذلك جواز الاستئناف عن سماع
الشهود فى حالة تعذر او قبول التهم او المدافع عنه عدم سماعهم - المادة
٢٨٩ اجراءات المسئلة .

ملخص الحكم :

لما كان الثالث بمحضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن تمسك فى
مستهل الجلسة بسماع شهود الاثبات وبعد ان توافقت النيابة امر على
طلب سماع اتوال الشاهدين المتقدم ... والملازم ... الا ان المحكمة رفضت
سماعهم وقررت البدء فى المرافعة مما احاط محامى الطاعن بالحرج الذى
يجمله معذورا ان هو ترائع فى الدعوى ولم يتمسك بطلبه بعد تقرير رفضه

والإصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآه المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود - ولا يحقق سير إجراءات المحكمة على هذا النحو المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإعادة وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٥ - س ٣١ - ص ١٥٧)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الدفاع الذى يترتب عليه وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين - مادة ٢٧ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة - جوهرى - علة ذلك ؟ اغفال التعرض له - إخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالنزاع فى أصل المبلغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز ، أو باسترداد الأشياء المحجوزة ، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك الى أن يفصل نهائياً فى النزاع » . فإن دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهرى ، لأنه يتجه الى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، واذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الأبرغية ورغم جدية التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من المدعى وأنفلتته كلية فلم تعرض له إيرادا له أو رداً عليه بما يسوغ أطراحه . فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١ - س ٣١ - ص ١٠٥٦)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

دفاع الطاعن بحصول المدعى المبنى على الشيك تحت تأثير
الاكراه — جوهرى — تقديم الأدلة على دفاعه — يوجب أن تعرض المحكمة
له استقلالاً ، كشفاً لمدى صدقه — امسكها عن ذلك — قصور وإخلال بحق
الدفاع .

ملخص الحكم :

حيث أنه وإن كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمة
الاستئنافية أن الطاعن قدم حافظة بمستنداته التي أشار إليها بأسباب
طعنه ، إلا أن البين من المفردات التي أمرت المحكمة بشيها تحقيقاً لوجه
الطعن أن ملف الدعوى الاستئنافية قد حوى حافظة بمستندات الطاعن أثبت
بوجهها دفاعه بأنه وقع الشيك موضوع هذه الدعوى مع شيكات أخرى تحت
تأثير الاكراه وتيسك بدلالة المستندات التي تضمنتها الحافظة على صحة
هذا الدفاع وقد أدرجت تلك الحافظة ضمن بيان الأوراق التي يحتويها ملف
الدعوى بما يفيد أنها قدمت للمحكمة وكانت تحت بصرها — ولما كان الحكم
المطعون فيه قد انتهى إلى تلييد الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن ، أخذاً
بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن من دفاع أمام المحكمة الاستئنافية
وما قدمه من مستندات تدليلاً على صحة دفاعه ، وكان دفاع الطاعن الذي
تضمنته حافظة المستندات سالفة البيان يعد في خصوص الدعوى المطروحة
هالماً وجوهياً ، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية ، مما
كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع
وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت
اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما قد
يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنها عنيت ببحثها وفحص
الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم
يكون مشوباً ، فضلاً عن قصوره بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه
والإحالة .

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ — ص ٣١ —

ص ١١٠٤)

— مالا يعد اخلايا بحق الدفاع :

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية —
استفادة الرد دلالة من أدلة القنوت التي أوردتها في حكمها .

ملخص الحكم :

أوجه الدفاع الموضوعية لا تلتزم المحكمة بمتابعة المنهم في مناقبتها
المختلطة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة القنوت السالفة التي أوردتها .

(لدعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٢١ —
س ٨٨)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه — هو الطلب
الجازم الذي يصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب
الجازم الذي يقرع سبب المحكمة ويشتمل على بيان ما يرى إليه به ، ويصر
عليه مقدمه في طلباته الختامية .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٢١ —
س ١٠٥)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

للمحكمة الاتفاك عما يثيره الطاعن من اتهام لأخر لتعلقه
بموضوع الدعوى — عدم التزامها بالرد عليه استقلالا — شرط ذلك ؟

ملخص الحكم :

التي بالتفات المحكمة من الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة

وأن مرتكبها هو شخص آخر لا محل له ، طالما كان الرد عليه مستنادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(طعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ — س ٢١ — ص ٢٣٦)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

عدم التزام محكمة ثاني درجة أن تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لأجرائه — ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هي بإجرائه .
ملخص الحكم :

من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لأجرائه ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال النسوة اللاتي قيل بتردهن على المسكن فليس له أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تلتزم هي بإجرائه .

(طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ — س ٢١ — ص ٢٥٠)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

تعارض المصلحة التي يوجب افسراد كل متهم بحام خاص — أساسه الواقع — لا احتمال ما كان يسع كل منهم أبداؤه من دفاع .
ملخص الحكم :

متى كان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احرار جوهـر

مخدر بقصد الاتجار وأثبت في حق الطاعن الثاني تداخله بصفته وسيطا في بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تبرئة الآخر أو يجعل اسناد التهمة شاملا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه الغضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبتنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يسديه من أوجه الدفاع ما دام لم يیده بالفعل ، ومن ثم فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا اساس له من الواقع والقانون .

(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — س ٢١ — ص ٢٦٢)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

طلب تحقيق دفاع لا يتجه الى نفي الفعل او استحالة حصوله — اعراض المحكمة عنه — لا يجب .

ملخص الحكم :

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع طلب اجراء تجربة للتحقق من ان جيب بنطلون الطاعن يسع المواد المخدرة المضبوطة فيه دون ان يدفع باستحالة اتساع الجيب لها ، وكان هذا الطلب — وما يرتبط به من طلب ضم حرز الجيب — لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في اداة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة فلا عليها ان هي امرضت منه وافتقت من اجابته ، هذا بالإضافة الى انتهاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المخدر المضبوط في جيبه ما دام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسؤوليته عن المخدر المضبوط في متجره .

(طعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — س ٢١ —

ص ٢٧١)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

١ — ادراك معنى الاشارات المجنى عليه المتبع — موضوعي
— عدم التزام المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط ما دام المتهم لم يدع ان ما فهمته المحكمة يخالف ما اراده .

٢ — متى لا يكون طلب نذب وسيط بين المجنى عليه الاصل الاكبر وبين المحكمة من الطلبات الهامة ، اذا كان المقصود به مجرد التفاهم دون ان يتعلق بتحقيق دفاع هام من شأنه التأثير في نتيجة الفصل في الدعوى .
ملخص الحكم :

لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المجنى عليه قد شهد بالاشارة بما يليد ان المتهم ضربه بسكين فلان ادراك المحكمة لمعاني الاشارات امر موضوعي يرجع اليها وحدها فلا معتب عليها في ذلك . ولا تريب ان هي رفضت تعيين خبير ينقل اليها معاني الاشارات التي وجهها المجنى عليه لها طالما كان باستطاعة المحكمة ان تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع الطاعن في طعنه ان ما فهمته المحكمة مخالف لما اشار به الشاهد ، وما دام هذا الطلب قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والشاهد دون ان يمتد الى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها فلا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها .

(طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ — س ٣١ — ص ٢٠٧)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناهي دفاعه المختلفة .

ملخص الحكم :

من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناهي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من اطة الثبوت السائفة التي لوردها الحكم .

(طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٣ — س ٣١ — ص ٣١٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى —
حد ذلك .

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الدفاع الى ما طلبه من مناقشة
الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جنبها
حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .
(طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٣٧٧)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين فى جريمة واحدة
— متى يصح ؟ تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل منهم بمحام خاص
للدفاع عنه — اساسه الواقع لا احتمال ما كان يسع كل من المترافعين
ابدائه ما دام لم يبدئه بالفعل .

ملخص الحكم :

قضاء محكمة النقض قد جرى على ان القاتون لا يمنع من ان يتولى محام
واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف
الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت
من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان نبوت الفعل المكون لهذه الجريمة فى
حق احدهم لم يكن من شأنه ان يؤدى الى تبرئة الآخرين منه او يجعل اسناد
التهمة لثلاثة بينهم شيوعا صريحا او ضنيا ، كما ان القضاء ببراءة الآخرين وهو مناط
— كما يستتاد من الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخرين ولا يوجب
التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب
لفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على
لاحتمال ما كان يسع كل منهم ان يبدئه من اوجه الدفاع ما دام لم يبدئه بالفعل .
(طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٤٠٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

- ١ - تعديل محكمة أول درجة الوصف - دون لفت نظير الدفاع - متى لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستئنافية .
- ٢ - انقضاء الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر: الإبطال - لا يعنيه .

ملخص الحكم :

المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتحييص الواقعة المطروحة امامها بجميع كبريائها ولوصائها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبقا صحيحا دون حاجة الى ان تلفت نظر الدفاع الى ذلك ما دام ان الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذي اضطلت على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان تضيف اليها شيئا ، وانه اذا اتجهت المحكمة الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتتدخل في الصلابة الاجرامية التي اتاها المتهم - تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد ان نبهته الى التعديل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحكمة أمام محكمة أول درجة ان تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهم بإطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمة حمل السلاح الناري - الذي أطلقه - في نرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الاجرامية التي اتاها ، ونبهته الى هذا التعديل ليبدى دفاعه فيه ، فانه لا شائبة بطلان في اجراءات محكمة أول درجة وما ترتب عليها من حكم أصدرته ، واذا كان من المقرر - بالاضافة الى ذلك - ان تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو - حتى ولو لم تلفت نظير الدفاع عن المنهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام ان المتهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له ابداء دفاعه على أساسه - كما هو الحال في الدعوى - فان نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان او الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان

ذلك ، وكان دفع الطاعن امام محكمة نائى درجة ببطلان الحكم الابتدائى لا يعدو — على ما سلف بيانه — ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التقائه عنه ويكون النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص غير مستبعد .
(طعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ قى — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٢١ — ص ٥٢٠)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الدفاع المبني على تعذر الرؤية — موضوعى — كفاية الرد عليه بالأخذ بأدلة الثبوت فى الدعوى ،
ملخص الحكم :

مضى كان الأصل ان الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى : وكان الحكم — مع هذا — قد عرض لهذا الدفاع ولطلب اجراء تجربة وأطرحهما فى قوله : « والإضاءة كانت كافية للرؤية بشهادة ... زوجة ... صاحب المنزل الذى وقعت امامه الحادثة والمواجه لمنزل المجنى عليه فقد كانت حجرتها مضاءة بلهبة كبيرة وشبلكها المثل على الشارع مفتوحا بها يسمع على وجه التأكيد للمار بالشارع فى هذا المكان ان يرى جيدا ما حوله ثم أخيرا ما ظهر برقبة المتهم ووجهه من اصابات ظفرية لم يستطع تحليل سببها وما بالشاهد الاول من اصابة بالسكين فى ساعده الأيسر لدى محاولته القبض على المتهم يزيد من اطمئنان المحكمة الى صحة نسبة الواقعة الى المتهم .. » واذا كان هذا الذى أورده الحكم سائفا ويرتكز على استائده التى لم ينسازع الطاعن فى صحة معيناها من الأوراق ، وكان من المستقر عليه انه وان كان القاتل قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أن المحكمة اذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب ، ومن ثم فانه وقد بان أن المنازعة فى امكان الرؤية تستهدف إثارة الشبهة فى الأدلة

المستعده من احوال شهود الإنبات وهو ما عرضت المحكمة عنه اطمئنانا منها
لأدلة الثبوت التى عولت عليها واوضحت علة رفضها له ، فان ما ينعاه
الطاعن من اخلال بحقه فى الدفاع يكون غير شديد — ويتعين رفض الطعن
موضوعا .

(طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ — س ٣١ —
ص ٥٥٥)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناهى دفاعه
الموضوعى — والرد على كل شبهة يثيرها ما دام لقضائها وجه مقبول .

ملخص الحكم :

من المقرر ان محكمة الموضوع غير ملتزمة بمتابعة المتهم فى مناهى دفاعه
الموضوعى المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيما امرضت
عنه من شواهد التقى او اخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه
مقبول .

(طعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١ — س ٣١ —
ص ٥٦١)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

ليس للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء
لم يطلبه منها او الرد على دفاع لم يثره امامها — مثال .

ملخص الحكم :

لما كان البين من محاضر جلسات المحكمة ان الطاعن لم يطلب من
المحكمة ضم عقد البيع المسجل برقم لسنة ١٩٧١ توثيق القاهرة المشار
اليه بأسبب الطعن فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن
القيام بإجراء لم يطلبه منها او الرد على دفاع لم يثره امامها .

(طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ —
ص ٥٦٥)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

عدم إلزام المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب تقديم تقرير كيم
استشارى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ما يدعو
لاتخاذ هذا الاجراء .

ملخص الحكم :

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقريرهم من مطاعن مرجعه
الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية فى تقدير القوة التديلية لتقرير
الخبر شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة قلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تلمن
اليه منها والالتفات مما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير .

من المقرر ان محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة الدفاع الى طلب تقديم
تقرير استشارى ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها
حاجة الى هذا الاجراء كما هى الحال فى الدعوى .

(طعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٦٣٦)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

الدفاع الجوهري الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه — ما هيته .

ملخص الحكم :

من المقرر انه يشترط فى الدفاع الجوهري كيم تلتزم المحكمة بالالتفات
له والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه على التمسك به
والاصرار عليه وان يشهد له الواقع ويسانده ؛ اما اذا لم يصر عليه وكان
عاريا من دليله فان المحكمة تكون فى حل من الالتفات عنه دون ان تتناوله
فى حكمها — وكان الطاعن قد حدد دفاعه بجلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٧
التي نقل فيها باب المرافعة فى الاستئناف وحسبها هو وارد بمحضر تلك
الجلسة ؛ انه يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنحة
رقم ... لسنة ١٩٧٥ الزيتون وعدم جواز استئناف النيابة لانها لم تطلب

تطبيق الحد الأدنى للعقوبة وانقضاء ركن العلانية أعمالاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات « فانه يعد قد تنازل عما سبق أن أبداه من طعن بالتزوير على بعض عبارات الغنف الواردة بشكواه .

(طعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٠/٥/٢١ — س ٢١ —
ص ٦٥٤)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

عدم جواز النemy على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم
يطلب منها — الطلب الجازم — ماهيته .

ملخص الحكم :

متى كان البين من مطالعة محاضر الجلسات انه بجلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ طلبت المحكمة من الخبير السابق ندبه فحص اعتراضات الطاعن على تقريره سواء ما ورد منها بمذكراته وما أبدى بالجلسة كما طلبت منه الطلاع على المستندات المقدمة وتقديم تقرير تكميلي ، واذا قدم الخبير التقرير سالف الذكر ، لم يبد الطاعن أو محاميه أى اعتراضات عليه أو الطلبات محل النemy بجلسات المرافعة السابقة على حجز الدعوى للحكم بل الثابت من محاضر هذه الجلسات أن المدافع عن الطاعن تنازل عن سماع شهود الإثبات اكتفاء بقراءة اقوالهم فى التحقيقات فليس للطاعن من بعد أن ينemy على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره امامها اذ الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من اخلال بحق الدفاع فى هذا الشأن يكون غير مسديد .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — س ٣١ —
ص ٦٨٣)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة ، بعد
حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه .
ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة متى أمرت باتفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها
للحكم فهي بعد ، لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه المتهم في
مذكرته التي قدمت في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها
بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وتبل اتفال
باب المرافعة في الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الاخلال بحقوق الدفاع
والتمسور في غير محله .
(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ — س ٢١ —
ص ٦٩٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

١ — الدفاع الجوهري هو الذي يشهد له الواقع ويسانده ويصر
عليه صاحبه ويتبسك به .
٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع عار من دليل .
ملخص الحكم :

من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهري كها تلتزم المحكمة بالانفقات
اليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدبا لا ينفك مقدمه عن التمسك به
والاصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ؛ اما اذا لم يصر عليه وكان
عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عنه لما ارناته من عدم
جديته وعدم استناده الى واقع يظاهاه ولا يعيب حكها خلوه من الرد عليه
وحسبه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وتوع
الجريمة المسندة الى الطامان .
(طعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٢١ —
ص ٧١٧)
(م — ٢٧ — جنائي)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

إنما يجب إجراء المعاينة التي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه إثارة التهمة في الدليل الذي أطمأنت إليه المحكمة ، هو دفاع موضوعي لالتزام المحكمة بإجابهته .

ملخص الحكم :

من المقرر أن طلب المعاينة إذا كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا منه إثارة التهمة في الدليل الذي أطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بإجابهته ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .

١ طعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٣١ —
ص ٧٧٥)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

٥. عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .

ملخص الحكم :

بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم تضاهؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ولم ير فيها ما يغير من عقيدته .

(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٣١ —
ص ٧٧٠)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

عدم إبداء الطاعن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة وإبداءه أمام محكمة ثاني درجة - اعتباره متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة - التمسك بالاخلال بحق الدفاع في غير محله .

ملخص الحكم :

لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب سوى سماع شاعدي نفي سمعتهما المحكمة ولم يطلب منها أياً من الطلبات الواردة بأسباب الطعن والتي اقتصر دفاع الطاعنين الثاني والثالث والرابع على إبدائها بمذكرتهم المقدمة للمحكمة الاستئنافية بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٩ وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ، وكان الثابت أن دفاع الطاعنين الثاني والثالث والرابع وإن أبدى تلك الطلبات أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلاً عنها بسكوته عن التمسك بها أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن التمسك على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ - س ٢١ - ص ٧٧٠)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

إغفال المحكمة مذكرة للطاعن قدمها بغيره لأن منها بعد انتهاء المرافعة - لا عيب .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن الدعوى نظرت أمام المحكمة الاستئنافية بجلستى ١٩٧٧/٥/٢١ ، ١٩٧٧/١٠/١٥ وتبها استولى

الحاضر مع الطاعن دفاعه الشفوى ، وحجزت الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٧/١١/١٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه دون أن يصرح للطاعن بتقديم مذكرات : ومن ثم فلا شرب على المحكمة أن هي اغفلت بمذكرة للطاعن قديمها بغير إذن منها وبعد انتباء المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فيها .
(طعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ - س ٢١ -

ص ٨٩٥)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي .

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع لا تلتزم بتبابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد عليه على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ - س ٣١ -

ص ٨٦٩)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التي تحمل قضاؤه - تعقب

المتهم في كل جزئية من دفاعه - غير لازم .

ملخص الحكم :

بحسب الحكم كما يتم تحليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وتوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتبعمه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطراحها ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه أمار أمام محكمة الموضوع أنه لم يتيسر له الحصول على إذن كتابي من الأولك بسبب فقد بصره فإن منعاه في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ - س ٣١ -

ص ٨٩٩)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

توكيد المذهب أكثر من محام للدفاع عنه — عدم تقسيمهم الدفاع بينهم — حضور البعض دون الآخر — استئجال الدعوى لحضور الغائب — التفات المحكمة عن هذا الطلب — لا إخلال بحق الدفاع — علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

مضى كان يبين من حضر جلسة ١١/١١/١٩٧٨ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه حضر مع الطاعن الاستاذان / ... و ... المحامين كما حضر معه الأستاذ / ... والأستاذ ... المحامي والتمس التأجيل لسفر المحامي الأصيل للاردن ، كما طلب الطاعن ذلك ، فمضت المحكمة في نظر الدعوى وسمعت شهادتي الإثبات ومراجعة النيابة العامة ومحامي المدعى بالحق المدني ثم ترفع كل من المحامين الموكلين الحاضرين مع الطاعن ولم يشر أيهما إلى أنه بنى خطته في الدفاع عن الطاعن على وجود زميله الغائب . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر بأسباب طعنه إلى أن المحامين الموكلين عنه اتفقوا ثلاثتهم على المشاركة في الدفاع وتقسيمه بينهم ، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بإدانة الطاعن دون استجابة لطلب التأجيل لحضور محام ثالث معه لا تكون قد اخلت بحقه في الدفاع ما دام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .
(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٩٢٩)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

الطلب الجازم — ماهيته — مثال لطلب غير جازم .

ملخص الحكم :

لما كان البين من محاضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن وإن طلب إجراء معارضة ليلية لكان الحادث إلا أن هذا الطلب جاء في مستنباط

مراعاته بقصد التشكيك في أقوال الشهود منتهيا الى طلب البراءة ولا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه لما هو مقرر من أن الطلب الجازم هو الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه .

(طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٩٧٩)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

تحصيل حكم أول درجة انفعال الطاعن ، والرد عليه ، تأييد محكمة ثاني درجة للحكم المذكور لأسبابه دون التعرض لهذا الدفاع ، مفاده — اطّـرـاـهـه .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد حصل نفع الطاعن في خصوص دفعه سالف البيان وأطرجه بأسباب سألغة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح فإن تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه يفيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع .

(طعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٩٨٩)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في دفاعه الموضوعي — اكتفاء بإدلة الثبوت التي عولت عليها .

ملخص الحكم :

المبرة في المحاكمات الجنائية هي بقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين الا في الأحوال التي يقررها القانون وليس ثمة ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صبرت منه حقيقة وكانت

تمثل الواقع في الدعوى . لما كان ذلك . وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن من انه اشترى الأخشاب المضبوطة لديه وافرجه للأسباب السالفة التي أوردتها والوارد ذكرها . وكنت بحكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على من دفع موضوعي للمتهم اكفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة ، وكان بحسب الحكم يحيا يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلة المنجزة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يقع في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد القامه بنسبها انه أطرحها : فان ما يثيره الطاعن بشأن الاستدلال بقول والد المتهم انتقلت ، وملكيته للأخشاب المضبوطة ، وعدم صحة تحريات الشرطة . ينمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز انارته أمام محكمة التمييز . لما كان ذلك ، وكان الثبوت في محاضر جلسات محكمة أول درجة ان الطاعن طلب بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٥ سماع شهود نفى فاستجابت له المحكمة وقررت التأجيل لجلسة ١٩٧٧/١١/٢٩ لاعلانهم وفي هذه الجلسة ترفع عن الطاعن ولم يتمسك بسماع هؤلاء الشهود فحجزت المحكمة الدعوى للحكم . كما يبين من محضر جلسة ١٩٧٨/٨/١٩ أمام محكمة ثانية درجة ان المدافع عن الطاعن قال « انه يوجد شهود نفى للمتهم » ثم ترفع في الدعوى دون ان يطلب سماعهم . واذا كان طلب سماع شهود النفي على هذا النحو غير جائز ، وكان من المقرر ان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بلجأته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، فان ما ينعاه الطاعن من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣ - من ٣١ - ص ١٠٥٩)

قامعة رقم (٤٣)

المبدأ :

الدفع باستحالة جريمة اغتصاب سند بالقوة - تقاوية السند للإبطال - دفاع قاترني ظاهر البطلان - انقضاء الحكم عن الرد عليه - لا عيب .

ملخص الحكم :

ان الجريمة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحققها مطلقا ،

كلن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة لتحقيق الغرض الذى يقصده الفاعل ، إما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجانى فانه لا يصح القول بالاستحالة . ولما كان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن — بها لا يمارى فى ان له اصله فى الأوراق — انه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب عقد البيع بثبوتها به بيع المجنى عليها السيارة والتزامها بتسليمها اليه ، فان الوسيلة تكون قد حققت الغرض الذى قصده الطاعن وهو الحصول على السند بها تكون معه جريمة اغتصابه بالقوة والتهديد التى دانه الحكم بها قد تحققت ، الأمر الذى يفرض معه دفاع الطاعن على هذه الصورة دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم النتائج من الرد عليه .

(طعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٨٠ — ص ٣١ — ص ١٠٩٣)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته — ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر — أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وكان الاعتداء بالفاس لا يستتبع حتما ان تكون الاصابة عنها قطعية ، بل يصح ما انتهى اليه الحكم من انها رضية تأسيسا على حصولها من الجزء غير الحاد منها .

(طعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٨٠ — ص ٣١ — ص ١١٠٠)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

- ١ — الدفع بارتكاب الجريمة بمعرفة آخر — موضوعي — استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
- ٢ — عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناهي دفاعه الموضوعي .

ملخص الحكم :

التمى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بل نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستغادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم تضاهؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتجنبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(ملعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣٨٠/١٢/٢٥ — س ٢١ — ص ١١٣٢)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في رد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف القانوني الصحيح ، دون لفت نظر الدفاع ، ما دامت الواقعة المادية المبنية بأمر الاحالة — هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد — مثال .

ملخص الحكم :

لا يعيب الحكم أن هو نسب إلى الطاعن مقارفته لهذه الجرائم مع غيره في حين أن وصف التهمة المرفوع بها الدعوى قد انفرد به بالتهام دون لفت نظره إلى ذلك ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تتقيد بالوصف السذبي بسيغفه النياحة على الفعل المسند إلى المتهم . بل هي مكلفة بتحديد الواقعة

المطروحة أمامها بجميع كيونها ولوصافها وإن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم بها دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار الطاعن غاعلاً مع غيره وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القاتلون تغييراً لوصف التهمة المحال بها الطاعن بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتراجع على أساسه .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — ص ٢١ —

ص ١١٢٢)

د فوع

دفع

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة من النظام العام — اثرته امام محكمة النقض — شرطه — مثال .

ملخص الحكم :

ان معنى الطعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة بالمخالفة اقتضى نص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض . الا ان شرط ذلك ان تكون مقومات الدفع واضحة من مخونات الحكم المطعون فيه او تكون عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق بغير حاجة الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها . واذ كان البين من مخونات الحكم ومن المفردات المضمومة تحقيرا لوجه الطعن أنها قد خلت من بيان صفة الطاعن وكونه موظفا ممن يقتضى الأمر اعمال قيد المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لهم فيغزو منعا في هذا الصدد على غير أساس متعين الرفض .

طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
ص ٣٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — عدم جدوى نفي القيلة العلية على الحكم بقه لم يقض بعدم الاختصاص — لكون المطعون ضده حدثا — ما دام قد قضى بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة .

٢ — عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث لأول مرة امام النقض — ما لم تكن عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

ملخص الحكم :

لا جدوى للنزيلة الطاعنة من النعى على الحكم انه لم يقض بعدم

اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المَطعون ضده حدثا ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المَطعون ضده ، هذا الى ان القول بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث وان اتصل بالنظام العام الا انه لا يجوز ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض الا اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المَطعون فيه بغیر حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي . ولما كانت مدونات الحكم المَطعون فيه خالية مما ينتهي به موجب اختصاص المحكمة التي أصدرته ، ومن ثم يكون الطعن يرمته على غير أساس متعينا رغبه موضوعا .

(طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٨٠)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

بدء المتهم تنفيذ جريمة الخطف في دائرة قصر النيل واصطحابه المجنى عليها وزوجها الى الجيزة حيث أتم جريمته وهناك عرض المجنى عليها — اختصاص نيابة قصر النيل بتحقيق الجريمتين لارتباطهما — التفات الحكم من الدفع بعدم اختصاصها — لا ميب .

ملخص الحكم :

لما كان البين من مدونات الحكم ان جريمة الخطف بالتحيل والاكراه قد بدأ تنفيذها في ميدان التحرير التابع لقسم قصر النيل حين اعترض الطاعن المجنى عليها وزوجها زاعما انه من أمناء الشرطة بقسم قصر النيل ومدعيا بأن المجنى عليها من الساقطات الى أن اصطحبها بدعوى الاطلاع على وثيقة زواجهما الى الجيزة حيث اكتملت وقائع هذه الجريمة ، فان الاختصاص بتحقيقها يكون قد انمقد لنيابة قصر النيل هي وجريمة هتك العرض التي ارتبطت بها ارتباطا لا يقتل التجزئة ويكون منعى الطاعن لذلك في غير محله ولا تثريب على محكمة الموضوع ان هي التفتت عن الرد عليه طالما انه دفع قاتوني ظاهر البطلان ويبعد من محجة الصواب .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٧١)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الدفع ببطالان القبض والتفتيش — جوهرى — وجوب الرد عليه .

ملخص الحكم :

جرى قضاء محكمة النقض على ان الدفع ببطالان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يضمن الرد عليها .

(ملعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٢١ — ص ١٨٢)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

**الدفاع المبني على تعذر الرؤية — موضوعى — كفاية الرد عليه
بالأخذ بأدلة الثبوت فى الدعوى .**

ملخص الحكم :

مضى كان الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأثبات هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها اخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى ، وكان الحكم — مع هذا — قد عرض لهذا الدفاع ولطلب اجراء تجربة واطرحها فى قوله : « والاضاءة كانت كافية للرؤية بشهادة ... زوجة ... صاحب المنزل الذى وقعت اصابه الحادثة والمواجه لمنزل الجنى عليه فقد كانت حجرتها مضادة بلعبة كبيرة وشبكها المثل على الشارع مفتوحا بما يسمح على وجه التأكيد للمار بالشارع فى هذا المكان أن يرى جيدا ما حوله ثم أخيرا ما ظهر برقبة المتهم ووجهه من اصابات ظفرية لم يستطع تعطيل سببها وما بالشاهد الأول من اصابة بالسكين فى ساعده الأيسر لدى محاولته القبض على المتهم يزيد من اطمئنان المحكمة الى صحة نسبة الواقعة الى المتهم .. » واذا كان هذا الذى اوردته الحكم سابقا ويرتكز على استائده التي لم ينازع الطاعن فى

صحة ممينها من الأوراق ، وكان من المستتر عليه انه وان كان القانون قد اوجب سماع ما يبيده المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه الا ان المحكمة اذا وضحت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك بشرط ان تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب ، ومن ثم فانه وقد بان ان المنازعة في امكان الرؤية تستهدف اثاره الشبهة في الأدلة المستبدة من اقوال شهود الاثبات وهو ما اعرضت المحكمة عنه اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي عولت عليها واوضحت علة رفضها له ، فان ما ينصاه الطاعن من اخلال بحقه في الدفاع يكون غير سديد — ويتعين رفض الطعن موقوعا .

١. طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ — س ٣١ —
ص ٥٥٥ — نفس المعنى طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٧

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه او الرد عليه — هو الذي يبدى صراحة امامها — إثارة الطاعنة في محضر الجلسة امام محكمة اول درجة — وجود اصابات بها نتيجة اعتداء الشرطة عليها لا يعد في حقيقته دفعا بالاكراه .

ملخص الحكم :

من المقرر ان الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذي يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد الشك في مدى ما اطمأنت اليه من أدلة الثبوت . وكان ما اثارته الطاعنة بجلسته ١١/١١/١٩٧٥ امام محكمة اول درجة من وجود اصابات بها نتيجة اعتداء الشرطة عليها لا يعد في حقيقته دفعا بالاكراه طالما انها لم ترجع اقوالها في محضر جمع الاستدلالات الى اعتداء الشرطة الذي تخلفت عنه الاصابات المبينة بمحضر الجلسة ، ومن ثم فان ما اثارته الطاعنة لا ينصرف الا لجرد التشكيك في الدليل المستمد من اقرارها توصل الى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم

الحكمة بالرد عليها اذ الرد يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة النبوت
التي اخذت بها .
(طعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٨ — س ٣١ —
ص ٥٩٣)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :
الدفع بتفريق التهمة — موضوعي .
ملخص الحكم :

لما كان من المقرر ان الحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في متاحى دفاعه
المختلفة والرد عليها على استتلال طالما ان الرد مستفاد من ادلة النبوت التي
اوردها الحكم ، وكان الحكم قد اطمئن الى ادلة الثبوت في الدعوى ومن بينها
شهادة رجال مصلحة دمج المصوغات فان ما يثيره الطاعن من انهم انما
تصدوا وضع يدهم على المشغولات الذهبية وما يسوقه من قرآن لتجريح
اتوالهم مما يشير الى تفريق التهمة لا يعدو ان يكون من اوجه الدفاع
الموضوعية التي لا تستوجب ردا هريحا من الحكمة بل الرد يستفاد من ادلة
الثبوت السابقة التي اوردها الحكم .
(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ —
ص ٧٤٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :
**القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية — من النظام
العام — الدفع بعدم الاختصاص الولاى — جواز اثارته لأول مرة اهام محكمة
النقض .**
ملخص الحكم :

من المقرر ان القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها
من النظام العام بالنظر الى ان الشارع في تقديره لها قد اقام ذلك على
(م — ٢٨ — جنائى)

اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وإن الدفع بعدم الاختصاص
الولائي من النظام العلم ويجوز اثرته أمام محكمة النقض لأول مرة .
(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٩١٧)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

الدفع ببطالان الإجراءات لعدم الاعلان بالجلسة أمام أول درجة
يسقط إذا لم يبد بجلسة المعارضة .
ملخص الحكم :

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أمام محكمة أول
درجة أن الطامن لم يدفع ببطالان الحكم الفيلى لعدم اعلانه بالجلسة التي
صدر فيها ، وكان من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطالان الاجراءات لعدم
اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط اذا لم يسده
بجلسة المعارضة ، وكان من المقرر أيضا أن العبرة ببطالان الاجراءات هو
بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان الثابت أن الطامن لم يثر امامها
شيئا في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة
فانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض ، ومن
ثم يكون هذا الوجه على غير اساس واجب الرفض .
(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٩١٧)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدمويين المدنية والجنائية لسبابة صدور
أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى — دفع جوهري — وجوب أن تعرض
المحكمة له إيرادا وردا — اغفال ذلك — قصور .
ملخص الحكم :

لما كان الدفع المبدى من الطاعنين جوهريا ومن شأنه — أن صح —

ان يتغير به وجه الرأى فى قبول الدعويين الجنائية والمدنية فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن الاول وبالزامه والطاعن الثانى متضامين بدفع تعويض للمدعى بالحقوق المدنية ؛ دون ان يعرض البتة للدفع الجدى منهما ايرادا له أو ردا عليه يكون قد تعيب بالقصور الذى يطله ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية .

(طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — س ٢١ — ص ١٩٢٥)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة — اتصاله بالولاية — جواز اثرته فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض — ولهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها — شرط ذلك .
ان تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى .

ملخص الحكم :

كما يثريه الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة بها يجعل محكمة الجنح العادية غير مختصة بمحاكمته الأمر الذى لم تظن اليه محكمة ثلثى درجة ، فانه ولئن كان هذا الدفع مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أى حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها ان تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبعنا للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الا ان ذلك مشروط بان تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى .

(طعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ — س ٢١ — ص ١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الدفع بحصول التفتيش بغير حضور الطاعنة — ظاهر البطلان .

ملخص الحكم :

لما كان حصول التفتيش بغير حضور الطاعنة لا يترتب عليه البطلان ذلك ان القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذى يجرى فى مسكنه شرطا جوهريا لصحته ومن ثم فانه لا يعيب الحكم نتائجه عن الرد على الدفع الذى أبدته الطاعنة ببطلان التفتيش لاجرائه فى غيبتها طالما انه دفع قانونى ظاهر البطلان .

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ — س ٣١ —
ص ١١٠٢٩

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

الدفع بتفريق التهمة — موضوعى .

ملخص الحكم :

لما كان الدفع بتفريق التهمة دفع موضوعى لا يستاهل بحسب الأصل ردا هريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى شأن تفريق التهمة وتأخير الإبلاغ بالواقعة وعدم وجود آثار عنف أو مقالومة بالمجنى عليها لا يعدو أن يكون من تبديل الجدل الموضوعى لما استقر فى مقيدة المحكمة للاسباب السابقة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — س ٣١ —
ص ١١٢٦

نفس المعنى — الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٨ ،
والطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٩

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

الذفع بشيوع التهمة — موضوعي .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الذفع بشيوع التهمة هو من الذفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تعللن اليها بما يفيد اطراحها فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد غير صحيح .

(ملعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٤٩ في — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩ — س. ٣١ —

ص ١١٤٢)

رشوة

رئسوة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

جنائيات الرئسوة والاختلاس والفسد والتزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات — رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها — لحكمة الجنائيات — مباشرة من النيابة العامة — المادة ٣٦٦ مكرر إجراءات جنائية — مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية — المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس سنة ١٩٧٣ — قد اضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « نختص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنائيات لنظر جنائيات الرئسوة واختلاس الأموال الأميرية والفسد والتزوير وغيرها من الجنائيات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في جنائية التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فان احتلتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات بأمر الاحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات عن غير طريق مستشار الاحالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وان قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى لماته بعد في الواقع على الرغم من أنه

غير فاصل في موضوع الدعوى — منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يتأبل حتما من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المدتصة وخروجها من ولايته ، ون ثم فإن هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن تد استوفى الشكل المترد في القانون ، فإنه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والإحالة إلى محكمة الجنائيات لنظر الموضوع .

(طعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ — س ٣١ —

ص ٥١٣)

زنا

زنا

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — محو جريمة الزوجة — بوصفها الفاعل الأصلي في جريمة الزنا — وزوال آثارها بسبب ما قبل صدور حكم بات — اثره : محو جريمة الشريك .
- ٢ — تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة — وجوب استفادة الشريك منه — علة ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

لما كان المشرع قد لجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشك في دعوى الزنا ان يتنازل عن شكواه في أى وقت الى ان يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض . ورنب على التنازل انتفاء الدعوى الجنائية . ولما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة ، لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهى الزوجة ، ويعد الثانى شريكاً ، وهو الرجل الزانى فإذا محت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فان القلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الأساس بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأنيماً غير مباشر للزوجة التي غشيت بمنأى عن كل شبهة إجرام ، كما ان العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ، لان اجرام الشريك انما هو فرع من اجرام الفاعل الأصلي ، والواجب في هذه الحالة ان ينبع الفرع الأصل ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ما تقدم : فان تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة الاولى — والتمم لهذه المحكمة — محكمة النقض — ينتج اثره القانوني بالنسبة لها ولشريكها — الطامن الثانى — مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين والقضاء بانتفاء الدعوى الجنائية للتنازل وبراعتها مما اسند اليها .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ — مس ٢١ —

ص ١٩٥)

سب وقذف

سبب وقذف

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

ثبت ان الطاعن وجه الفاظ السبب — التي اوردها الحكم —
في الطريق العام — على مسمع من كانوا فيه — اثر نشوب مشاحنة —
لا خطأ في الاسناد .

ملخص الحكم :

لما كان الثابت من شهادة المجنى عليهما في جلستي المحاكمة المشار
اليهما ان الطاعن وجه اليهما الفاظ السبب التي اوردها الحكم المضمن فيه
في مدونته وذلك في الطريق العام على مسمع من كانوا فيه وذلك على اثر
نشوب مشاحنة بينهما وبين الطاعن وشقيقه فان الحكم يكون مبرراً من
دموى الخطأ في الاسناد وعيب القصور في التسبيب .
(طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ —
ص ٥٤٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — استثناء الطعن والقذف في أعمال الموظفين العموميين
والأشخاص ذوي الصفة القضائية العلية والمكلفين بخدمة عامة من جرائم
القذف والسبب — شرطه ؟ .

عدم جواز اثبات صحة وقائع السبب والقذف المسندة الى الموظف العام
مضى كلفت متعلقة بحياته الخاصة .

٢ — ارسال شكوى الى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف
والسبب — يتوافر به ركن العلانية والقصد الجنائي في جريمة القذف
والسبب علناً .

استخلاص القصد الجنائي في جريمة القذف والسبب علناً —
موضوح .

ملخص الحكم :

١ — من المقرر أن القانون — في سبيل تحقيق مصلحة عامة — قد استثنى

(م — ٢٩ — جنائي)

من جرائم الغذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة الثنابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافرت فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أى لجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها (الثاني) ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة (الثالث) أن يقوم الطاعن بإثبات كل أمر أسنده إلى المطعون فيه ، فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها ، فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب ، وكانت عبارات الغذف موضوع الجريمة — المشار إليها بحدونات الحكم المطعون فيه — لا تتعلق بعمل المطعون فيه بل بحياته الخاصة أى بصلته فردًا فإنه لا يجوز إثباتها قانونًا ، ويكون دفاع الطاعن من أنه يتمتع بالأعمال المتصوص عليه بالمادة ٣٠٢/٢ من قانون العقوبات بمقتولة أنه قدم المستندات الدالة على صحة ما أسنده للدمى بالحق المدنى من وثائق ليس من شأنه — بغرض صحته — نفي مسئولية الطاعن عن الجريمة التى قارنها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير سند .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعن قصد إذاعة ما نسبته إلى المجنى عليه بما استخلصه الحكم من أن الطاعن تعبد إرسال شكواه إلى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات الغذف والسب . وكان من المقرر أن استظهر القصد الجنائى فى جريمة الغذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع استخلصه من وثائق الدعوى وظروفها دون معتقب عليها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافى عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم اذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دلل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحصر به دعوى القصور فى التسبب .

(طعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢١ — ص ٣١ —
ص ٦٥٤)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

كون عبارات القذف — التي أسندها الخصم لخصمه — مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار الطعن — شرط لتطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات — حكم المادة ٣٠٩ عقوبات والمادتين ٩١ ، ١٣٤ من قانون المحاماة تطبيقاً لبدأ عام — هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه هذا الحق — تجاوز ذلك يحقق المساواة — خلو الحكم من بيان عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة — عند نظر الدعوى — وما إذا كان حق الدفاع قد استلزمها أو خرجت على مقتضياته — قصور .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠١ من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ — ١٣٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ ليس إلا تطبيقاً لبدأ عام هو حرية الدفاع الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سبق القول الذي استُعمل على عبارات القذف والسب . وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة كان قد استلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذي تقتضيه مراعاة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف التي ما به الطاعن لا تهدد إليه حماية القانون ، فإنه يكون قاصراً — قصوراً يعجز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٦ — مس ٢١ —

ص ١٧٥)

سبق الاصرار

سبق الإصرار

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

قصد القتل ، أمر داخلي ، يتعلق بالإرادة ، تقدير توافره من عدمه ، موضوعي — استنتاج توافر سبق الإصرار من ظروف الدعوى وملابساتها — ما دام ذلك مسانفاً .

ملخص الحكم :

تعد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمرات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم بها. يفهمه في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنازع عقلاً مع ذلك الاستنتاج .

(طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١١/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —

س ٢١٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

توافر ظرف سبق الإصرار — يرتب تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية .

ملخص الحكم :

تحقق قيام ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون يرتب بين الطامع وبين من يدمي بأسلحتهم في ارتكاب الفعل معه تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي توافره كل منهم محمداً بالذات أم غير محدد . وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي

ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه نافذا ما أخذت المحكمة الطامن من النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي انتواه دون تحديد لفعله وفعل من كانوا معه ومحدث الاصابات التي أدت الى وفاته بناء على قصد احداثها وهي الوفاة فان ما يثيره الطامن بشأن تعدد محدثي اصابات المجنى عليه التي سببت الوفاة نظرا لتعددتها واختلافها شكلا وسببا يكون غير سديد .
(طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩ — س ٣١ — ص ٣٤٣)

قاعدة رقم (٣)

ألفيدا :

سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني — استخلاص
توافره موضوعي .
ملخص الحكم :

من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر مع هذا الاستنتاج .
(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ — ص ٧٢٣)

قاعدة رقم (٤)

ألفيدا :

تقدير توافر سبق الاصرار — موضوعي .

ملخص الحكم :

البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاعات القاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .
(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — س ٣١ — ص ٩٢٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

البحث في توافر سبق الإصرار — موضوعي — ما دام سائفاً
— لا يحول دون قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهم — تعليق خطة تنفيذ
الجريمة على شرط أو ظرف .

ملخص الحكم :

من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من اطلاعات قاضي
الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ؛ ما دام موجب تلك
الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلاً مع ذلك الاستنتاج ، ويتحقق هذا
الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، وهو وصف للتصد
الجنائي ، وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على
الجنى عليه نتيجة لهذا التصد المصم عليه من قبل .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ — س ٣١ —
ص ١٠٦٥)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

١ — مساملة الجاني عن جريمة القتل التي ارتكبها مع غيره متى
توافر سبق الإصرار وأن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها .
٢ — ثبت أن الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة للجريمة أو
أنه قام بنصيب أدنى من هذه الأفعال ، لا يغير من أساس المسؤولية .

ملخص الحكم :

لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد
قل نصيبه من الأفعال المادية والمكونة للجريمة أو قام بنصيب أدنى من هذه
الأفعال .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — س ٣١ —
ص ١١٣٢)

سرقة

بسرقة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ - السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل العامة عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات - المادة ٣١٦ مكررا ثالثا فقرة أولى عقوبات .
- ٢ - عدم استظهار الحكم وقوع السرقة في إحدى وسائل النقل العامة الذي ترشح له الواقعة من عنده - قصور .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات في الفقرة الأولى على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية » ، لما كان ذلك ؛ وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر فاتها تكون قد نزلت بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة ساللة البيان . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون بأسبابه - لا يبين منه في يقين ما إذا كانت السرقة قد ارتكبت في (قطار) وهو إحدى وسائل النقل البرية أم في مكان آخر ، وكان عسدم تطلع المحكمة إلى استظهار هذا الركن - الذي ترشح له الواقعة كما أوردها - يصب حكما بالقصور الذي له وجه الصدارة على سائر أوجه الطعن بها يتعين معه نقضه ، وكان هذا القصور من شأنه أن يعجز محكمة النقض من التقرير برأى في شأن ما أثير من خطأ في تطبيق القانون فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(ملعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣٨٠/١/١٧ - س ٣١ -

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

- ١ - السيارة الأجرة - من وسائل النقل البرية - في مفهوم الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ عقوبات .
- ٢ - اثبات الارتباط بين السرقة والإكراه - موضوعي - ما دام سائفا .
- ٣ - الإكراه في السرقة - متى يتحقق ؟

ملخص الحكم :

- ١ - من المقرر أن السيارة الأجرة معدودة من وسائل النقل البرية في مرف الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .
 - ٢ - اثبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو الموضوع الذي يستقل قاضي بهير معقب ما دام قد استخلصه مما ينتجه .
 - ٣ - الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة .
- (ملعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٠ - س ٣١ - ص ٣٨٤)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

الإهالة في بيان المسروقات الى الأوراق - لا هرج - ما دام المتهم لا يدعى خلافا بشتها .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم فيما أثبتته من وقائع قد بين المال الذي دان الطاعن بسرقة نعين الماشية المضبوطة التي تعرف عليها في كل من المجنى عليهم الأربعة بأنواعها وأوصافها كما أورد الوصف الذي أدلى به كل من المجنى عليها الثالث والرابع للمشتبهين المسروقة وكان لا يعيب الحكم أنه أحال في بيان وصف الماشية التي أبلغ المجنى عليها الأول والثاني بسرقتها الى

المحضرين اللذين أشار اليهما لما هو مقرر من انه لا حرج على الحكم اذا أحال
فى بيان المسروقات الى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها
فإن الحكم يبرأ من قالة القبوض والابهام .
(طعن رقم ٢١٦٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢١ — س ٣١ —
ص ٤٣٧)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

١ — الخطأ فى وصف المسروقات لا يؤثر فى سلامة استدلال
الحكم — ما دام الثابت أن المضبوطات ليست مملوكة للطاعن .
٢ — كفاية ثبوت أن المسروق ليس ملكا للمتهم — للعقاب على جريمة
السرقه .
ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يؤثر فى سلامة استدلال الحكم الخطأ فى وصف
المسروقات على فرض حصوله ما دام الثابت بالحكم أن المضبوطات ليست
مملوكة للطاعن ذلك بأنه من المقرر انه ينقضى للعقاب على جريمة السرقه ثبوت
أن المسروق ليس ملكا للمتهم .

(طعن رقم ٢١٦٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢١ — س ٣١ —
ص ٤٣٧)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

احالة المحكمة الاستثنائية من ذكر وقائع الدعوى — كلها او
بعضها — الى ما ورد بالحكم الابتدائى — حتى ولو خالفت وجهة نظره —
سلم — ما دام التنازع مفتوحا — مثال لتسبب سائق فى تهمة سرقة ودخول
عقار بتصد منع حيازته بالقوة .

ملخص الحكم :

لا جناح على المحكمة الاستثنائية اذا هى احالت فى ذكر وقائع الدعوى
كلها او بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائى حتى فى حالة مخالفتها فى النهاية

لوجهة نظر محكمة الدرجة الاولى ما دام التنازع منتليا بين ما عولت عليه
هى من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه
الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الاولى .

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ —
ص ٦٤٧)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

التسليم المقيد بشرط واجب التنفيذ فى الحال ، لا يمنع من
اعتبار الاختلاس سرقة — شرط ذلك ؟ مثال .

ملخص الحكم :

من المقرر أن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه الى المتهم تسليما
مقيدا بشرط واجب التنفيذ فى الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة
بمى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه فى ذات وقت التسليم
تحت اشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون فى استهوار متابعته ماله
ورعايته اياه بحواسه ما يدل بذاته على أنه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل من
سيطرته وهيئته عليه ماديا ، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ، ولا
تكون يد المستلم عليه الا يدا عارضة مجردة ، واذ كان يبين من مسدونات
الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن تسليم المجنى عليه
للطاعنين اقرارا مكتوبا بمستلامه منهما مبلغ ألف جنيه كان مقيدا بشرط واجب
التنفيذ فى الحال هو تسليم الطاعنين له المبلغ المذكور فان انصراف المتهمين
— الطاعنين — بالاتقرار وهربهما به دون تسليمه ذلك المبلغ يعتبر اخلالا
بالشرط يتقدم معه الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الأركان .

(طعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٥ — س ٣١ —
ص ٧٠٨)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

السرقه — اختلاس منقول مملوك للغير — المنقول — كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيّزته ونقله — عدم قابلية الجسم للتمييز والوزن طبقا لنظريات الطبيعة — لا تدفع من وصفه بأنه مال منقول — قيمة الماروق — ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقه — عدم بيانها — لا يعيب الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر ان السرقه هى اختلاس منقول مملوك للغير والمنقول فى هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية يمكن تملكه وحيّزته . ونقله بصرف النظر عن مسألة قيمته ما دام أنه ليس محررا من كل قيمه ، كما أنه لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسما مميزا قابلا للوزن طبقا لنظريات الطبيعة ؛ بل هو يتناول كل شيء مقوم تقابل للتملك والحيّزة والنقل من مكان الى آخر وكان من المقرر ايضا أن قيمة الماروق ليس عنصرا من عناصر جريمة السرقه فعدم بيانها فى الحكم لا يعيبه .

(ملعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — س ٣١ — ص ١٠٠٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

كفاية استخلاص الحكم لركن الاختلاس — فى جريمة السرقه — التحدث عنه مراعاة — في لازم — معنى القصد الجنائى فى جريمة السرقه — التحدث عنه استقلا لا غير لازم .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقه لكى يستفاد ثوابر فعل الاختلاس دون حاجة الى التحدث عنه مراعاة — كما أن التحدث

(م — ٣٠ — جنائى)

من القصد الجنائي صراحة واستتلالا في الحكم امر غير لازم ما دامت الواتمة الجنائية التي اثبتتها تعيد بذاتها ان المتهم انما قصد من فعله اضراراً ما اخطأه للسكة .

(طعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ - س ٣١ - ص ١٠٢٥)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

١ - مناط اعتبار المال منقولاً قابلاً للسرقة - هو مجرد قابليته للنقل من مكان لآخر - ومن يد لآخر - ولو لم يكن بذاته منقولاً في حكم القانون المدني .

٢ - لا عبرة بما ورد ببلاغ الحادث من وصف للفعل - العبرة بالتكييف القانوني الصحيح للفعل .

ملخص الحكم :

١ - المناط في اعتبار المال منقولاً قابلاً للسرقة هو مجرد قابليته للنقل من مكان الى آخر ومن يد الى أخرى ولو لم يكن بذاته منقولاً في حكم القانون المدني ، كالمعارات بالنخصيص والمعارات بالاتصال متى فصلت عن المال الثابت بل والمعارات بطبيعتها بالنسبة للاجزاء التي يمكن انتزاعها منها ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر اختلاس الابواب والنوافذ واخشاب سقف منزلي المدعين بالحق المدني سرقة يكون قد اقترن بالصواب ويضحي منى الطاعن في هذا الصدد على غير أسس .

٢ - لا عبرة بوصف الفعل الذي اشتمل عليه بلاغ الحادث واثم العبرة بالتكييف القانوني الصحيح لهذا الفعل .

(طعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ - س ٣٢ - ص ١٠٥٩)

سلاح

سـلـاح

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص — تحققها بمجرد الحيازة المادية للسلاح إما كانت ممتها أو الباعث عليها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يكفى لتحقق جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية — طالت أو قصرت وإيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ — لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام فلم وإدراك . وإذ كان الثابت بها أورده الحكم أن المطمون ضدها أحرزت الذى يحقق بمجرد أحرار أو حيازة السلاح النارى بدون ترخيص — عن السلاح النارى المضبوط ، وهو ذات السلاح الذى أثبت الحكم صلاحيته للاستعمال عند التحدث عن جريمة حيازته المسندة الى زوج المطمون ضدها — فى الدموى المطروحة — فانه بذلك تكون جريمة أحرار المطمون ضدها سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة بمسألتها عنها ما دامت قد صحت نسبتها اليها .

(طعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١ — ص ١٦٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — أسناد واقعة جديدة — تدخل فى الحركة الإجرامية التى أتاها الحكم يستلزم تنبيهه .

مثال فى واقعة إطلاق عيار نارى داخل قرية وحبل سلاح فى فرح .
٢ — تعديل محكمة أول درجة الوصف — دون لفت نظر الدفاع — متى لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستئنافية .

٣ — الفئات الحكم عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان — لا يعيبه .

ملخص الحكم :

المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تصفه النيابة العامة على الفعل

المسند الى التهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة امامها بجميع
كيونها ولوصافها ، وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون
حاجة الى ان تلت نظر الدفاع الى ذلك ما دام ان الواقعة المساداة التي
اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذي ادخلته على الوصف القانوني المعطى
لها من التوبة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت
مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان تضيف اليها شيئا ، وانه
اذا اتجهت المحكمة الى اسناد واقعة جديدة الى التهم تكون مع الواقعة
المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة
الاجرامية التي اتاها التهم — تطبق عليه حكم القانون على هذا الاساس
بعد ان نبهته الى التعديل الذي لجرت له ليدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من
قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحاكمة
امام محكمة اول درجة ان تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى التهم
باطلاقه عيارا نريا داخل القرية ما تطوى عليه من جريمة حمل السلاح
الناري — الذي اطلقه — في مفرح ، وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة
الاجرامية التي اتاها ، ونبته الى هذا التعديل ليدى دفاعه فيه ، فانه
لا شائبة بطلان في اجراءات محكمة اول درجة وما ترتب عليها من حكم
اصدرته ، واذا كان من المقرر — بالاضافة الى ذلك — ان تعديل محكمة
اول درجة لوصف التهمة على هذا النحو — حتى ولو لم تلت نظر الدفاع
عن التهم — لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام
ان التهم حين استأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له ابداء
دفاعه على اساسه — كما هو الحال في الدعوى — فان نعى الطاعن على
الحكم في هذا الشأن بالبطلان او الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما
كان ذلك ، وكان دفع الطاعن امام محكمة ثاني درجة ببطلان الحكم الابتدائي
لا يعمد — على ما سلف بيانه — ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ويعيدا
عن محجة الصواب فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى
عليه بالقصور في هذا الخصوص غير سديد .

شيك بدون رصيد

شيك بدون رصيد

قاعدة رقم (١)

للبسدا :

- ١ — تظهر الشيك من المستفيد أو حامله الى آخر ، لا يعد اصدارا له — اثر ذلك : انتفاء قيام جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات في حقه — ولو كان يعلم وقت التظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .
- ٢ — عدم اعتبار مظهر الشيك شريكا للساحب في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد — ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الاشتراك — لا يحصل دون عقابه باعتباره نصبا — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

جريمة اعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذي اصدر الشيك فهو الذي خلق اداة الوفاء ووضعها في التداول وهي تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديرا بأن الجريمة انها تتم بهذه الاعمال وحدها دون غيرها من الاعمال التالية لذلك . لما كان ذلك ؛ وكان التظهير الحاصل من المستفيد او الحامل لا يعتبر بمثابة اصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بان الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه كما ان المظهر لا يعتبر شريكا للساحب لان الجريمة تمت وانتهت باصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم اذا ثبت انه اشترك معه — بأي طريق من طرق الاشتراك — في اصداره على هذه الصورة على ان عدم العتقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون العتقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت في حق المظهر نواثر اركان هذه الجريمة .

(ملعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ — س ٣١ —

ص ٤٥١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

إقامة الدعوى المباشرة — ضد الطاعن — عن واقعة إصدار شيك بدون رصيد مع طلب الزامه بالتعويض المدني المؤقت — ادانة الطاعن والقضاء بالتعويض — اثبات المحكمة الاستئنافية في ديباجة الحكم المظنون فيه — أن الواقعة المطروحة عاينها هي تجنيد الطاعن منقولات مملوكة للمدعية بالحقوق المدنية وإيراده في مدوناته ما يفيد تقييده الحكم المستأنف — ذكر التهمة في الحكم الاستئنافي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي — مفاده — خلو الحكم من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة — ويوقع التمس التمسيد في حقيقة الأفعال التي عاقبت عليها —
أثره : نقض الحكم والأهالة .

ملخص الحكم :

مضى كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه ، أن المدعية بالحقوق المدنية اتهمت الدعوى المباشرة ضد الطاعن بوصف أنه أصدر لها شيكا بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمائتين ٢١٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لها قرشا واحدا على مبدل التعويض المؤقت ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم (الطاعن) شذرا مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية قرشا واحدا تعريضا مؤقتا ، وبنيت ما انتهت اليه من ادانة المتهم والقضاء بالتعويض على أن المتهم أصدر للمدعية بالحقوق المدنية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وقد أصابها من ذلك ضرر ، وإن ارتكبت المتهم لهذه الجريمة ثابت من الشيك المتقدم من المدعية بالحقوق المدنية ومن اعادة البنك بعدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب ، بما يتعين معه عقابه بالمائتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . معارض الطاعن وقضى في المعارضة برفعها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن وقضت محكمة ثانية درجة حذوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، ولئن كان قد اثبت في ديباجة الحكم المظنون فيه أن الواقعة التي طرحت على المحكمة الاستئنافية هي تبسيد الطاعن منقولات مملوكة للمدعية بالحقوق المدنية ومسلمة اليه على سبيل الإثبات

الأمر المطبق عليه نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، إلا أن الحكم أورد في مدوناته ما نصه : « وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيبتدين تأييده » . لما كان ذلك ، وكان إذا تكررت التهمة في الحكم الاستئنافي بصفة مخالفة بالمرة للدرجة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تنكر المحكمة الاستئنافية عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها « أن الحكم المستأنف في محله ، فإن مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للمعقوبة ريوثق من جهة أخرى اللبس الشديد في حثيثة الأفعال التي عاثت عليها المحكمة ويتمين إذن نقضه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١ — ص ٢١ — ص ٤٦٧)

قامعدة رقم (٣)

المبدأ :

- ١ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد — متى تتحقق ؟
عدم تقديم أصل الشيك — لا ينفي وقوع الجريمة .
جواز الأخذ بالصورة الشبسية — إذا أطمأت إليها المحكمة .
مطابقة المحكمة صورة الشيك وإفادة البنك وإعادة أصليها للدمى بالحق المأني — لا عيب .
- ٢ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد — مكان وقوعها — المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه — مثال في دفع بعدم الاختصاص .
- ٣ — السبب أو الباعث لا يؤثر على المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٢٧ ع .

ملخص الحكم :

- ١ — من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في

التداول فتتعطف عليه الحباية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات وأن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى وقوع الجريمة ، والمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الإثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل فى الدعوى إذا طبقت إلى صحتها ، وأذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحكمة أن الحاضر عن المدعى بالحق المدنى قدم إلى محكمة أول درجة بجلاسة ٢٣/١٠/١٩٧٤ حافظة تتطوى على صورة فوتوغرافية للشيك موضوع الدعوى وإفادته اليك بعدم وجود رصيد وتفتنت المحكمة من مطابقتها للأصل الذى أعيد إليه كما أورد الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى القومات التى تجعل منه أداة وفاء طبقا للقانون وأنه ثبت من إفادة البنك عدم وجود رصيد للمقيم قائم وقابل للسحب ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا هى لم تستجيب لطلب الطاعن ضم أصل الشيك وإفادة البنك أو ترد عليه ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

٢ — لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه : « يتعين الاختصاص . بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يتم فيه المتهم : أو الذى يقبض عليه فيه » . وهذه الأماكن تسائم متساوية فى إيجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم اختصاص محكمة عابدين محليا بنظر الدعوى ورفضه على سند من القول أن واقعة تحرير الشيك وتسليمه إلى المجنى عليه كانتا بدائرة قسم عابدين وهو مالم يجعده الطاعن أو يعاود الجدل فى شأنه أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن ما يثيره من قالة الخطأ فى تطبيق القانون فى هذا لا يكون له وجه .

٣ — لما كان من المقرر أن المسؤولية الجنائية فى صدد المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات لا تنتثر بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشيك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما جاء بصورة الحكم الصادر فى القضية رقم ... لسنة ١٩٧٤ جنح الأربنية وبمحضر الصلح المقدمين من الطاعن

وانتهى الى اطراح ما يثيره حول سبب تحرير الشيك : فانه لا يكون هناك وجه لما يتعاه الطاعن على المحكمة من عدولها عن تنفيذ قرارها بضم اوراق القضية سالفة الذكر اذ من المقرر أن قرار المحكمة الذى تصدره فى مـدد تجهيز الدعوى وجبـع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا نتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(طعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — س ٣١ —
م ١٠١٢)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

١ — الباعث على اعطاء الشيك — لا اثر له فى قيام جريمة اعطائه بدون رصيد .

٢ — تأخير تقديم الشيك عن الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٩١ تجارى — لا يزيل صفته كشيك — ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء كل ما للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء — كان موجودا ولم يستعمل لمصلحته .

٣ — الوفاء بقيمة الشيك قبل استحقاقه — لا ينفى قيام الجريمة ، ما دام صاحبه لم يسترده — الوفاء اللاحق — لا ينفى الجريمة .

٤ — مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك — يتحقق به القصد الجنائي فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد .

٥ — وجوب توافر الرصيد القائم والمقابل للسحب وقت اصدار الشيك — وان يظل كذلك حتى يقدم الشيك للصرف — ويتم الوفاء بقيمته — تخلف ذلك الرصيد فى أى وقت خلال تلك الفترة — اثره — توافر جريمة اصدار شيك بدون رصيد فى حق مصدره .

تقديم الشيك للصرف — اجراء مادي — ينتجه الى استيفاء مقابله — ولا شأن له فى توافر اركان الجريمة .

انفاذ البنك بعدم وجود الرصيد — اجراء كاشف للجريمة .

ملخص الحكم :

١ — مراد الشارع من المقلب فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو

حماية الشيك وقبوله في التداول على اعتبار أن الوفاء به كالوفاء بالنقود سواء بمسواه ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره ان انها لا اثر لها في طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تاتر لها على قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة ،

٢ — وان كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على ان الاوراق المتضمنة امرا بالدفع ومنها الشيك يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة الا ان عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال مسفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء وانما يخوله فقط ان يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور ان مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منقضته .

٣ — المتران الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر اركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما ان الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

٤ — القصد الجنائي في تلك الجريمة انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

٥ — من المقرر انه لا يكفي ان يكون الرصيد قائما وقابلا للسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين ان يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ، ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر اركان الجريمة بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك وما افاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة او تراخى عنها .

(طعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٧ — ص ٣١ —
ص ٨٠٤٨)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

- ١ — التخالص اللاحق لوقوع الجريمة — دفاع لا يلتفت اليه — سلك .
- ٢ — العلم بعدم وجود مقابل وفاء مفترض فى حق الساحب — عدم تقديم اصل الشيك — لا ينفى قيام الجريمة .

ملخص الحكم :

١ — من المقرر ان المحكمة لا ملتفت الى دفاع المتهم المسند الى التخالص لانه جاء لاحقا لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط الى نص عايبا القانون ولا تأثير له على تهايم المسئولية الجنائية .

٢ — سوء النية فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد يترأى بمجرده علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له — فى تاريخ اصداره وهو علم مفترض فى حق الساحب بل وعليه متابعة حركت الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء بقيمة الشيك حتى يتم دفعه . فانه لا يجدى المتهم الدفاع بتوقيع الحجز بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٢ قبل تاريخ اصدار الشيكين . ذلك بأنه كان عالما وقت اصدارهما ان تقيدهما لن تصرف نتيجة الحجز ويكون تصده الجنائى عن جريمة اعطاء شيكين لا يقبلها رصيد تانم قابل للسحب ثابتا فى حقه مما تتوافر معه اركان الجريمة المسندة اليه ، ولا ينفى قيامها عدم تقديم اصل الشيكين ذلك أن المحكمة أن تكون عقيدتها فى هذا الشأن بكافة طرق الاثبات ومن ثم فبى تعلل الى صحة المسور المقدمة وتأخذ بها ككليل فى الدعوى .

(طعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ — س ٢١ —

ص ١١٠٧)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

- ١ — الحجز على رصيد مصدر الشيك — صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب .
- ٢ — عند حمل الشيك تاريخاً واحداً ؟ .
- ٣ — متى تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ .

ملخص الحكم :

- ١ — حالة الحجز على رصيد مصدر الشيك في البنك ما هي الا صورة من صور عدم قابلية الرصيد للسحب .
 - ٢ — متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فان مفاد ذلك انه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق .
 - ٣ — جريمة إعطاء شيك لايقبله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع عليه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره اداة وهاء تجري مجرى النقود في المعاملات .
- (طعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ — س ٣١ —
ص ١١٧)

ضرب

ضرب

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ - جريمة الضرب أو أحداث الجرح عمدا - تحققها بإتيان فعل الضرب أو الجرح عمدا عن علم بأن من شأنه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته - مسالة الجاني عن فعله ومضاعفاته ولو لم يقصد اليها مأخوذا في ذلك بقصد الاحتمالي - ما لم تتداخل عوامل اجنبية تقطع رابطة السببية بينه وبين النتيجة التي تترتب عليه .

٢ - اسباب المجنى عليه بخطئه في احدث الوفاة - لا ينفي مسئولية ألتهم - ما دامت فعلته هي العامل الاساسي في وقوعها - مثال في وفاة نتيجة صمق تيار كهربائي .

ملخص الحكم :

١ - جرائم الضرب واحداث الجروح عمدا تتحقق كلما ارتكب الجاني فعل الضرب أو أحداث الجرح عن ارادة . علم من هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . متى تمت عليه جريمة احدث الجرح العمد تحمل قانونا مسئولية تقايدا . بل حسب نتيجة الجرح الذي احدثه ومضاعفاته ، ولو كان لم يقصد النتيجة مأخوذا في ذلك بقصد الاحتمال اذ كان يجب عليه أن يتوقع امكان حصول النتائج التي تترتب على فعلته التي قصدتها .

من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب و احدث جرح عمدا يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتول حصولها بسببه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل اضمنة غير مالوفة تقطع رابطة السببية بينه وبين النتيجة .

٢ - قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضي إلى الموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . ومتى

حصلت في شأنها — اثباتا أو نفيا — فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أثبتت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه — كما هي الحال في الدعوى الماثلة — ولا يؤثر في ذلك خطأ المجنى عليه — بشرط وجوده — ما دامت فعله الطاعن كانت هي العاقل الأول الذي لولاه لما حصلت الوفاة .

(طعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢ — ص ٣١ — ص ٢١)

قائمة رقم (٢)

المبدأ :

علاقة السببية في المواد الجنائية — علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه العاني وترتبط من العناصر المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمدا — تقدير قيام علاقة السببية — موضوعي — مسئولية الاتهم — في جريمة الضرب — عن جميع النتائج المألوفة ولو كانت عن طريق غير مباشر — كالتراضي في العلاج — ما لم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى عليه .

ملخص الحكم :

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الفاعل الذي قترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمدا ، وثبتت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أتم قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه اعتمادا على الأدلة السائغة التي أوردها والتي لا يملأ الطاعن أن لها معنيها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى أن أحداث الطاعن جرحا عمديا برأس المجنى عليه بضربه بمصا ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن وفنده وأطرحه بأسباب مناقضة التزم لديها بالتطبيق القانوني الصحيح ، فإن الطاعن يكون مسئولا عن جناية الضرب المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارفته إياها ، ولا

يجدى الطاعن ما يثبته من الاعمال فى علاج الجنى عليه فضلا عن أنه لا يعدو القول المرسل الذى سيتى بغير دليل — فانه يفرض صحته — لا يقطع رابطة السببية لأن التهم فى جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراسى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية وهو مالم يثبت به الطاعن ولا سند له من الأوراق ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يفتحى ولا محل له .

١/ طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٧ — س ٢١ —
(ص ٢٠٠)

مقاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ — مسئولية المتهم بجريمة الضرب أو الجرح عمدا — عن جميع النتائج المألوفة لفعله — ولو كانت عن طريق غير مباشر مالم يثبت أنه كان متعمدا — لتجسيم المسئولية .

٢ — ثبوت علاقة السببية — موضوعى — شرط ذلك .

ملخص الحكم :

١ — من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى تارعه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى يفرد تاضى الموضوع بتقديرها ، فمضى لفحص فى شأنها ، اثباتا أو نفيا ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد اتام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان الحكم المطعون فيه اعتباده على الأدلة الساتفة التى لوردها — والتى لا يمارى الطاعن أن لها معينا الصحيح من الأوراق — قد خلص الى أن الطاعن أحدث جرحا عمديا بريقة الجنى عليه ببطواة ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الاصابة والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية ، وكان الحكم — المطعون فيه — قد عرض لدفاع الطاعن بعدم رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة الجنى عليه وأن حدوثها يرجع لسبب أجنبى لا دخل للطاعن فيه ، واطرح الحكم — فى منطق سائغ — هذا الدفاع بما اكده الطبيب الشرعى — فى مناقشته — من أن اصابة الجنى عليه هى المسببة للوفاة

بانها تعذت الى النخاع الشوكى واحذت شللا بالمجنى عليه استدعى رقاذه على الظهر مما نتج عنه طرح فراشية ادت الى امتصاص توكسيسمى انتهى بالوفاة ، وأن حالة المجنى عليه السيئة التى ادت الى وفاته كان من الممكن حدوثها وهو تحت العلاج بالمستشفى . . . وهى أسباب سائفة التزم فيها الحكم بالتطبيق القانونى الصحيح ، فان الطاعن يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر .
(طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ — س ٣١ — ص ٣٣٨)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

- ١ — القصد الجنائى فى جريمة أحداث الجروح عمداً — متى يتوافر ؟
- ٢ — رابطة السببية فى المواد الجنائية — حدودها ؟ تقدير توافرها — موضوعى — مرض المجنى عليها من الأمور القلبية التى لا تقطع رابطة السببية — مثال .
- ٣ — القصد الجنائى فى جريمة أحداث الجروح عمداً — متى يتوافر ؟

ملخص الحكم :

- ١ — من الثابت أن جريمة أحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجانى الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ويكفى أن يكون هذا القصد مستقفاً من وثائق الدوى كما أوردها الحكم .
- ٢ — من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترمه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمداً ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد اتاه قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه . واذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه ركل المجنى

عليها تسقطت على الأرض وتوفيت ، ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن ووفاة المجنى عليها بما اثبته تقرير الصفة التشريحية من أن الانفعال والمجهود الجسماني والألم الاصابي الناشئة عن التعدي قد ساهمت في احداث الوفاة فان في ذلك ما يحقق مسئوليته — في صحيح القانون — من هذه النتيجة التي كان من واجبه ان يتوقع حصولها لما عسر مقرر من ان الجاني في جريمة الضرب او احداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامي ولو كتئت عن طريق غير مباشر مالم تتداخل عوامل اجنبية غير مثلولة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة . ومن ان مرض المجنى عليها انها هو من الأمر الذي لا تقطع هذه الرابطة .

٣ — من الثابت أن جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب غير التصددالجاني العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المسلس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته : وبكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم .
(طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٢٧٧)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

انطبق نص المادة ٢٤٢ عقوبات — ولو حصل الاعتداء باليد مرة واحدة ولو لم يترك أثرا — بيان المحكمة لواقع الاصابات او اثرها أو درجة جسامتها غير لازم .

ملخص الحكم :

لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بسل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موافق الاصابات التي انزلها الطاعنان بالمجنى عليها ولا اثرها ولا درجة جسامتها .
(طعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٤٩٣)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

- ١ — العاهة المستديمة — ما هيئها .
- ٢ — ضعف قوة الإبصار أصلا لا يؤثر في قيام الجريمة — حد ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة — كما هي معرفة به في القانون — أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه ، أو أن تكون منفعتها قد فقدت نقدا كليا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، وكانت المحكمة قد اطمانت من واقع التقرير الطبي الشرعى وعناصر الإثبات التي لاوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه في عينه اليمنى قد خلقت له عاهة مستديمة هي فقد ما كانت تتمتع به من قوة إبصار قبل الإصابة نقدا تابا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ضعف قوة إبصار هذه العين أصلا لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم يدع في مرافعته أن تلك العين كانت فائدة الإبصار من قبل الإصابة المنسوب اليه أحداثها .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٨٠ — س ٣١ —
م ٧٨٩)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابة المجنى عليه وبين العاهة المستديمة فيها نقله عن التقرير الطبي الشرعى — كفايته —
سندا لذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان الواضح من مخونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية

بين إصابة المجنى عليه بفخذه الأيسر والتي نقلها عن التقرير الطبي الابتدائي وبين المعالجة المستديرة التي تخلفت لديه بذلك الفخذ والتي أوردتها نقلا عن التقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أنها نغزى الى تلك الإصابة بما أحدثته من شلل بالطرف السفلى الأيسر مع قدرة على المشى متكئا على عصا فاته ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور فى هذا الصدد .

(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ — من ٣١ —

ص ٨٧٦)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

١ — رابطة السببية فى المواد الجنائية — حدودها ؟

٢ — كون وفاة المجنى عليه مرجعها الى تلوث موضع الإصابة بمرض التيفتوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوى — يقطع بتوافر رابطة السببية بين الإصابة والوفاة .

ملخص الحكم :

لما كان الطاعن لا ينازع فى ان ما ازرده الحكم نقلا عن التقرير الطبي الشرعى — الذى حرر بعد اجراء الصفة التشريحية — له سمينه الصحيح من ذلك التقرير ومؤداء وفاة المجنى عليه نغزى الى تلوث موضع إصابة المجنى عليه بأسفل الساق اليمنى بمكروب التيفتوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوى شمبى مزدوج ، فان فى ذلك ما يتعلل بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعن وبين الوفاة .

(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٥ — من ٣١ —

ص ٩٦٥)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

قبيل جنحة الضرب المصائب عايتها بالمادة ٢٤٢ عقوبات ولو حصل الضرب باليد مرة واحدة — ترك اثرا او لم يترك — يبان حكم الادانة — بمقتضى تلك المادة — موقع الاصابات — اثرها — وجسامتها — ليس باللازم .

ملخص الحكم :

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى تقع تحت نص

المادة ١٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرماً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثره أو لم يترك ، وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الاصابات التى انزلها المتهم بالمجنى عليه ولا اثرها ولا درجة جسامتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على الطاعنين انهما امتديا على المجنى عليه بالضرب مما أحدث به الاصابات التى اثبتها الحكم من واقع التقرير الطبى وأخذعها بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فان منعى الطاعنين من هذا الصدد يكون غير صحيح .

(حل من رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٧ — س ٣١ —
من ١٠٧٦)

عقوبة

مقموعة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

مبدأ شخصية العقوبة — ماهيتها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القضاء بالمعقوبة يحكمه مبدأ لاساسى لا يرد عليه استثناء
هو مبدأ شخصية المعقوبة . ومتنشاء الا يحكم بمعقوبة — ايا كان نوعها —
الا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها .

(ملعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
ص ٣٩)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

القانون لم يحتّم لاثبات السوابق تقديم صحيفة الحالة الجنائية
— حق محكمة الموضوع فى استخلاص ثبوت التهمة بظرفها المشدد — هـ
ذلك .

ملخص الحكم :

مضى كان البين من محوالت الحكم المطعون فيه انه اعتمد فى توافر
الظرف المشدد بمنكرة النيابة المقدمة للمحكمة اثباتا لسبق الحكم على المتهم
فى جنائية سرقة باكرهه وشروع فيها ، وباعترافه فى التحقيق بتلك السابقة
وفى جلسة المحاكمة بالتهمة بظروفها المشددة — انطلاقا من حق محكمة
الموضوع فى أن تأخذ من الأدلة بما تظنن اليه دون التزام عليها ما ارتأته ،
وبما دام القانون لم يحتّم — لاثبات السوابق — تقديم صحيفة الحالة الجنائية
وكان استخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت التهمة بظروفها المشددة من الأدلة

التي تستند اليها سائفة وملتبها مع العقل والمنطق فان المجادلة في ذلك شغل
ألى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —
ص ١٣٦)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام .

ملخص الحكم :

ان وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة
خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقتضى
بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء
نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى البرأى الذى تعرض به
النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية
من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١ —
ص ١٦٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

١ — قبول عرض التوبة قضائيا بالإعدام — ولو تجاوزت الميعاد
المقرر لذلك .

٢ — الحكم الصادر بالإعدام ، ما يلزم من تسبب لاقراره .

ملخص الحكم :

١ — من المقرر أن النيابة العامة ولئن كانت قد فرضت هذه القضية على
محكمة النقض مشفوعة بذكره برأيها في الحكم ، عملاً بنص المادة ٤٦ من
قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، يعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون

وطلبت اقرار الحكم ، الا ان تجاوز هذا الميعاد — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — لا يقترب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدموى — مادام الحكم صادرا فيها حضوريا بالاعدام — بمجرد عرضها عليها وتتصل فيها لتستبين — من تلقاء نف سها — ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من اخطاء او عيوب — يستوى في ذلك ان يكون عرض النيابة العامة في الميعاد او بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

٢ — لما كانت اجراءات المحكمة ، قد تمت طبقا للقانون ومصدر الحكم وفقا لما تقتضيه به الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من مصدر الحكم بالاعدام باجتماع آراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم ، وقد جاء الحكم خلوا من عيب مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه أو في تأويله : وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدموى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه الحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات . فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

(ملعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١١ — س ٣١ —
ص ٢١٨)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

- ١ — الجنون او عاهة العقل دون غيرها هما مناط الإعفاء من العقاب عملا بالمادة ٦٢ عقوبات .
- ٢ — الحالة النفسية والمصيبة تعد من الاعذار القضائية المخففة التي يرجع الامر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .

ملخص الحكم :

مضى كان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت

ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرها وكان المستعاد من دفاع الطامن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جريمته تحت تأثير ما كان يعانيه من حالة تسمية وعصبية فإن دفاعه على هذه الصورة لا يتحقق به دفع باتعدام المسؤولية لجنون أو عاهة فى العقل وهما مناط الأبراء من المسؤولية به هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوانر عذر قضائى مخفف يرجع مطلق الأمر فى أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة التقضى ومن ثم فلا يسبب الحكم عدم رده على هذا الدفاع .

(طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — س ٣١ —

ص ٢٤٦)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

عدم اشتراط حدوث اصابة للقضاء بالعقوبة المتصوص عليها
فى الفقرة الأولى من المادة ١٦٩ عقوبات .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأولى من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى ديسن بها الطامن قد جرمت التسبب بغير عمد فى حصول حادث لاهدى وسائل النقل العام من شأنها تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر ولم تشترط حدوث اصابة احد .

(طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — س ٣١ —

ص ٢٩٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

وجوب الإجماع عند الحكم بالإعدام لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار هذا الحكم — لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعميل — ولا ينشئ لقارنهما أعدارا أو ظروفًا تفر من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها جواز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

ملخص الحكم :

النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثه الشارع بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطًا لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعميل ولا ينشئ لقارنهما أعدارا أو ظروفًا تفر من طبيعة تلك الجرائم والعقوبة المقررة لها بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون إذا تضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها . بعد أعماله للبادة ١٧ من قانون العقوبات بدلًا من عقوبة الإعدام المقررة لهذه الجريمة . دون النص على الإجماع في الحكم ناته يكون صحيحًا فيما تضى به .

٧ طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩ — س ٣١ —

ص ٣٤٣

(م — ٣٢ — جنائي)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

١ — الارتباط بين الجرائم — تفسيره ، فى الأصل لحكمة الموضوع —
هد ذلك ؟

٢ — كون الواقعة — كما أثبتها الحكم تخالف ما انتهى اليه من عدم قيام
الارتباط خطأ قانونى — يوجب تدخل محكمة النقض .

٣ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما تنبئ عنه
الواقعة — كما أثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ بينهما
— خطأ — وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأثمد .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما
يدخل فى حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع
الدعوى — على النحو الذى حصله الحكم — لا تتفق قانوناً مع ما انتهى اليه
من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيمه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن
ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض
لاتزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه قد
تضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى القتل الممد والضرب
البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها فى
أن الجريمتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكملة لبعضها
البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم
الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم
على الطاعن بعقوبة الجريمة الأثمد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة
الأولى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه
بالغاء عقوبة الحبس الملقى بها عن الجريمة الثانية عملاً بالحق المخول
لحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بشأن حالات
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض — من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا
تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه فى أسباب الطعن .

(طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ — س ٣١ —

ص ٥٥٥)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

انكار المتهم في التحقيقات ما قرره الضابط من انه سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات - وثبت ان صحيفة حالته الجنائية لم ترفق - قضاء المحكمة - بناء على الأوراق المطروحة امامها فحسب - وامرها بايقاف تنفيذ العقوبة - صائب - طالما ان النيابة العامة لم تقدم ما يخالف الظاهر من الأوراق - او تطلب التأجيل لهذا الغرض .

ملخص الحكم :

بني كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه امر بايقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة استنادا الى ظروف الدعوى والى عدم ثبوت وجود سوابق للمتهم ؛ وثبت من المفردات انها لم ترفق بها صحيفة حالة المتهم الجنائية وانه انكر في التحقيقات سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات وان اورد الضابط في محضره واتواله بالتحقيقات ان المطعون ضده قد سبق اتهامه والحكم عليه في عدة قضايا مخدرات . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لم تتقدم الى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الظاهر من الأوراق او تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فان المحكمة اذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة امامها فحسب لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون الطعن على غير اساس متعيينا رفضه موضوعا .
(طعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ - س ٣١ -

ص ٦١٢)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال العقوبات المقررة للحرية فحسب - في مواد الجنايات والجناح ، بعقوبات مقيدة للحرية اخف - وجوب الالتزام بالحد الأدنى للغرامة .

ملخص الحكم :

مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، جواز تبديل عقوبة

الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بالاضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها لما هو مقرر من أن تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا انتضت الأحوال رافة القضاة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يلتزم — عند توقيع العقوبة — الحد الأدنى لمقوية الغرامة المقرر لها في الفقرة (١) من المادة ٣٤ سالفة البيان بالاضافة الى عقوبتي الاشغال الشاقة والمصادرة المقرض بهما بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ —
ص ٦٤٤)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

ادانة الطاعن على أساس الظروف المشددة المنصوص عليها
في المادة ٣٠٨ عقوبات عدم توقيع عقوبة الغرامة مع عقوبة الحبس — خطأ
في القانون .
ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم على أساس توافر الظروف
المشددة المنصوص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكانت هذه
المادة تنص على عقوبتي الحبس والغرامة في هذه الحالة ، واذا أغفل الحكم
المطعون فيه الحكم بعقوبة الغرامة وقضى بالحبس فقط يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون مما يتعين معه — وعملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — تصحيحه باضافة
عقوبة الغرامة .

(طعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢١ — س ٣١ —
ص ٦٥٤)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

١ - العقوبة الأصلية المقررة لانتد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة - تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم - دون العقوبات التكميلية .

٢ - العقوبات التكميلية - فى واقع امرها عقوبات نوعية - يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة - والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد - مثال فى جريمة جلب وتهريب بضائع .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل ان العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعميضى الخنى للخرانة أو اذا كانت ذات طبيعة وقائية كالصدارة ومراقبة البوليس والتى هى فى واقع امرها عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يربط ب تلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعميضى المنصوص عليه فى المادة ١٣٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو - وعلى ما يبين من مدونات الحكم - ستة وتسمين جنينا فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بها بوجوب نقضه نقضا جزئيا وتمحيجه بالقضاء بذلك التعميضى بالإضافة الى العقوبات المقررة بها .

(طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ - س ٢١ - ص ٦٨٠)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

مماقبة المتهم بالإشغال الشاقة وعزله من وظيفته دون تصديد مدة العزل - يتفق ونص المادة ٢٧ عقوبات - توقيع عقوبة العزل لا يكون الا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس .

ملخص الحكم :

بأن كان الحكم المطعون فيه قد منقبت الطاعن بالإشغال الشاقة لسببة

خمس سنوات وتضى بعزله من وظيفته فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل — الذى يثيره الطاعن — لا يكون الا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس .
(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ — س ٣١ —

س ١٨٣)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

١ — عقوبة الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠٠

جنبيه .

٢ — م ٣٦ من القانون المذكور — استثناء من أحكام المادة ١٧ ع .
٣ — عقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة — المقررة بالمادة ٣٤ المذكورة
— لا ينزل بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة — مخالفة ذلك — خطأ فى
تطبيق القانون .

|

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه — « كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعامل جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بآلية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون . . » وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » فإن الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المتقدمة للحرية المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها . الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بها بوجوب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المحكوم

عليها بالانشغال الشائنة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة الى عقوبتي الغرامة والمصادرة المتضى بديها .

(طعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٠ قى — جلسة ١٩٨٠/٦/٢ — س ٢١ — ص ٧٠١)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

١ — استئناف المّتهم دون النيابة — اثره — عدم جواز تغليظ العقوبة المقرضى بها عليه — علة ذلك ؟

٢ — العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى بدرجة القلظ فى ترتيب العقوبت — قضاة أول درجة بنوعين من العقوبة «الحبس والغرامة» لا يجوز — لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وان انقصت مدة الحبس — علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

اذ كان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ { من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى بانه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا ان تمده لمصلحة رافع الاستئناف ، وكان الطاعن هو المستأنف وحده — دون النيابة العامة — فلا يصح فى القانون ان يغلظ العقاب عليه اذ لا يجوز ان يضار باستئنافه . ولئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى بدرجة القلظ فى ترتيب العقوبات ، الا انه اذا كانت محكمة اول درجة قد خفست على الطاعن بنوعين من العقوبة الحبس والغرامة فليس للمحكمة الاستئنافية ان هى انقصت مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التى حكم بها مع الحبس ابتدائيا . والا تكون قد اضررت الطاعن باستئنافه ، وليس لها ذلك طالما انه المستأنف وحده ، اذ هى مع ابقائها على الاولى وان انقصت من مقدارها فبى لم تحقق للطاعن ما ابتغاه باستئنافه من براءة او تخفيف للعقاب طالما انبأ انزلت به كلا النوعين من العقوبة .

(طعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٤٩ قى — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ — ص ٢٧١٧)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — طبيعته : عقوبة تكميلية — تنطوي على عنصر التعويض — عدم جواز الحكم به الا من محكمة جنائية ، ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر .

ملخص الحكم :

من المقرر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة المود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتى تنقضي به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدموى ويدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ — ص ٨١٥)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

١ — مصادرة المواد الغذائية المغشوشة — عقوبة تكميلية وجوبية —
القضاء بها في جميع الأحوال اذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى .

٢ — مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة — وجوب تصحيحه — م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
ملخص الحكم :

أن جريمة انتاج خل طبيعى مغشوش التي دين بها الملعون ضدّه مماقتب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . لما كان ذلك ، وكاتبت المادة ١٥ من القانون سالب الذكر توجب الحكم

بمصادرة المواد المفشوشة — وهى عقوبة تكليفية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى فان الحكم المظنون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة المادة المفشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يترتب منه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الظعن امام محكمة النقض — وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الغرامة المقضى بها .

(ظعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ١٩٤)

قاعدة رقم (١٨)

البدء :

١ — عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات — يكفى لتطبيقها — الموت استقلال الجريمة المقرنة عن جريمة القتل ، وتميزها عنها — وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

المصاحبة الزمنية — مقتضاها ؟ تقدير تحققها ، موضوعى .

٢ — حكم « تسببيه — تسبب غير معيب » العقوبة المبررة — ظروف مشددة تقدير توافر السلطة الفعلية للجأتى على المجنى عليها — موضوعى .

٣ — قبول عرض النيابة لتضاييا الاعدام — ولو تجاوزت الميعاد المقرر فى القانون علة ذلك ؟

٤ — حكم « تسببيه — تسبب غير معيب — اعدام — قتل عمد — هناك عرض .

الحكم الصادر بالاعدام — ما يلزم من تسبب لاقراءه ؟

ملخص الحكم :

١ — يكفى لتغليظ العقاب . عملا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بان يكون الجنيلتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستل به تاضى الموضوع

٢ - من المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها أو عدم توافرها بمسألة موضوعية تتصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي فكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، وإذا كانت الأدلة التي ساقتها بالحكم للتدليل على أن المتهم كانت له سلطة على المجنى عليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فإن ما أثبتته من توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢/٢٦٧ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات وتغليظ العقاب في جنابة القتل العمد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون .

٣ - حيث أن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدموى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتتصل فيها لتستبين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل نوات الميعاد المشدد للطعن أو بعده .

٤ - إذ صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأي مقني الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلوا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدموى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدموى بها يغير ما انتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ - س ٢١ - ص ٢٠٩٥)

عون

عـود

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

شروط اعتبار المتهم عائدا وفقا لنص المادة ٥١ عقوبات ؟

ملخص الحكم :

يشترط لامتناع المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلدها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحدها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر ، وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالفة الذكر .

(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ١٩٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عدم بيان توافر ظرف العود بالشروط التي نص عليها في المادة ٥١ عقوبات قصور — له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

ملخص الحكم :

البيان من الحكم المطعون فيه أنه إذا كان المطعون ضده بجريمة سرقة قد اعتبره عائدا مطبق في حقه المادة ٥١ من قانون العقوبات وأنزل عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة سنتين بيد أنه لم يبين توافر ظرف العود في حقه بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر مما يعيبه بالتصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسرع له وجه الطعن — ويميز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما تثيره التماسية العامة بوجه الطعن . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ١٩٨)

غش

غش

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ — معاقبة المتهم بالفراغة عن جريمة غش حال كونها عادة على موجب حكم المادة ٣/٤٩ عقوبات — خطأ في تطبيق القانون — وجوب تصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الفراغة .

٢ — جريمة حيازة أو بيع البان غير محتفظة بخواصها الطبيعية — عقوبتها الحبس أو الفراغة — المادة ١/١٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، والقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٦ .

العود الى ارتكاب هذه الجريمة — عقوبة الحبس — المواد ١/١٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، ١٩ من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٦ ، ١٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

الجرائم المتصوص عليها في القوانين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، ١٥ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١٣٥ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ في شأن الموازين والمكاييل والمقاييس أو أي قانون خاص بقمع الغش والتدليس — تماثلها في العود الى ارتكاب احداها — المادة ١٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ملخص الحكم :

١ — ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقة بالامانات والتي سلفت الاشارة اليها ان المتهمه عائدة في حكم المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لارتكابها جريمة الغش موضوع الدعوى المطروحة تبسلا مضى خمس سنين من تاريخ الحكم عليها في جريمة مماثلة . ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابي الابتدائي تلبسها على هذا النظر حسبما جاء في مذكرة اسباب الاستئناف المدونة على ملف المفردات وصح اعلان المطعون ضدها بالوصف المعدل امام محكمة ثلثى درجة في ١٩٧٦/١١/٩ حسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٧/١/٢٠ المرفقة (م — ٣٣ — جنائي)

بالفرادات المنضبة ، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من غرامة رغم وجوب معاقبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة .
فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

٢ — لما كان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ — بشأن الألبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه « يحظر بيع اللبن أو مرضه أو حيازته بقمص البعير ما لم يكن نظيفاً طازجاً محتفظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شيء من تشده » ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه « مع عدم الإخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التدليس والفسخ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وللإدارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المفسوخة الفالفة أو الضارة بالصحة وذلك مراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر . وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون جمع الفسوخ والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أنه وإن كان محل كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب مرض مواد غذائية مفسوخة للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة المسود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه . وتعتبر الجرائم

المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون
المعاملات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩
للبوازين والمكتسبات والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون
آخر خاص بقمع الفسح والتفليس ومماثلة في العود « فان العقوبة المنصوص
عليها في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود
طبقاً لما تنص به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢
من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالفة البيان .

د طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —
(١٣٠ ص)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

- ١ — تبوء ارتكاب المتهم فعل الفسح أو علمه به — شرط لادانته
بجريمة الفسح المؤثمة بالقانون ٨ لسنة ١٩٤١ .
- ٢ — نفى الطاعن ارتكابه الفسح أو علمه به على أساس أن عملية انتاج
الملح يتولاه مدير الانتاج — دفاع جوهرى — ادانة الطاعن دون استظهار
اختصاصه ومدى اشرافه وعلمه اليقيني بالفسح ودون تحقيق دفاعه الجوهري
— خطأ .

ملخص الحكم :

- ١ — يتعين لادانة المتهم في جريمة الفسح المؤثمة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١
أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفسح أو أنه يعلم بالفسح الذى وقع ،
وإذا كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الفسح أو علمه به وقرر أنه يشرف
اداريًا فقط على الشركة المنتجة — باعتباره رئيساً لمجلس ادارتها — دون
تدخل في عملية انتاج الملح الموكول لبرها الى رئيس الانتاج بالشركة ، وكان
الحكم المعلن فيه قد قضى بادانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى
اشرافه وعلمه اليقيني بالفسح ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر في
مسير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن تمحصه لتقف على

ببلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تعمل فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

(طعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ — من ٣١ — ص ٥١٧)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ معلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — أعفاها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية إذا أثبت عدم مله بغش المواد موضوع الجريمة — أثبت مصدرها — دفاع المتهم بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التي ترد اليه مصنعة ومخلقة وتقدمه شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش — دفاع جوهري — اثر ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقم التدليس والغش قد نص في المادة الأولى منه على أن تستقبل بالفترة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بقم التدليس والغش النص الآتي « ويفترض الطم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ — بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها — في المادة الثمانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :

١ — إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

٢ — إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٣ — إذا كانت مغشوشة » .

ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه : « يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقتضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية التى تكون جسم الجريمة » . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام ثانى درجة ومن المفردات المضبوطة أن المدافع عن الطاعن تقدم لهذه المحكمة بجلسة ١٩٧٨/٣/٩ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بمذكرة ضمنها دفاعه من أنه مجرد موزع لمنتجات جرووبى بمدينة الاسكندرية وأن الجيلاتى يرد اليه من مصانع جرووبى مصنعا ومخلفا ، وقام بتسليمه الى من ضبطل لديها البينة بحالته ، ودفع بعدم علمه بالغش ، وإرفق بهذه المذكرة حافظة مستندات ضبطل حمورة لشهادة صادرة من شركة صناعة التبريد بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٦ تفيد أنه يعمل موزعا لمنتجات الشركة من ايس كريم جرووبى بمنطقة الاسكندرية وضواحيها ، وهو دفاع جوهري كان يتمتع على المحكمة أن تقتصاه وتقول كلمتها فيه اذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الراى فى الدعوى لما وهى لم تعمل ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

٪ طعن رقم ٢٣١٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٨ - س ٣١ -
ص ٥٨٩)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

مصادرة المواد الغذائية المنشوشة - عقوبة تكميلية وجوبية
- القضاء بها فى جميع الأحوال اذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة
الفصل فى الدعوى .

ملخص الحكم :

ان جريمة انتاج خل طبيعى منشوش الذى دين بها المطعون ضده
المعاقب عليها بالمواد ٢٠١ : ٦٠٥ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦
لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم
بمصادرة المواد المنشوشة - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقتضى بها فى
جميع الأحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى

الدموى : فإن الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة المادة المخشوشة المصبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفترة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .

(طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٩٠٤)

فك الأختام واغتصاب السندات

فك الاختلاس واختلاس السندات

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ — الدفع باستحالة جريمة اغتصاب سند بالقوة — قابلية السند للإبطال — دفاع قانوني ظاهر البطلان — التفات الحكم عن الرد عليه — لا عيب .

٢ — جريمة اغتصاب السندات بالقوة المنصوص عليها في المادة ٢٣ عقوبات — قابلية السند للإبطال — لا تحول دون قيامها .
بيع ملك الغير قابل للإبطال لمصلحة المشتري وهذه .
اقرار الملك الحقيقي للمقد — أو ايلولة ملكية المبيع للبائع بعد صدوره — يصححانه في حق المشتري .

ملخص الحكم :

١ — ان الجريمة لا تعد مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحققها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، اما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فانه لا يصح القول بالاستحالة . ولما كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن — بما لا يمارى في ان له اصله في الأوراق — انه توسل بالقوة والتهديد الى اغتصاب عقد البيع مثبتا به بيع المجنى عليها السيارة والنزاعا بتسليمها اليه . فان الوسيلة تكون قد حققت الغرض الذي قصده الطاعن وهو الحصول على السند بما تكون معه جريمة اغتصابه بالقوة والتهديد التي دانه الحكم بها قد تحققت . الامر الذي يفرض معه دفاع الطاعن على هذه الصورة دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه . لما كان ما تقدم . فان الطعن يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

٢ — قابلية السند للإبطال لا تحول دون قيام جريمة اغتصاب السندات بالقوة المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ، ومن المقرر ان بيع

ملك الغير قابل للإبطال لمصلحة المشتري وحده ولا يسرى في حق المالك الحقيقي الذي له أن يقر البيع في أي وقت غيرى عندئذ في حقه وينقلب صحيحا في حق المشتري ، كما ينقلب العقد صحيحا في حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد ، ومتى قضى بإبطال العقد . التزم البائع برد ما قبضه من الثمن .

(طعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ - س ٣١ - ص ١٠٩٣)

قانون

قانون

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ — سريان قوانين الإجراءات بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات — ولو تعلقت بجرائم وقعت قبل نفاذ هذه القوانين .

٢ — القوانين المعدلة للاختصاص — تطبيقها بأثر فوري على الدعاوى القائمة أمام المحكمة التي عدلت اختصاصها — مالم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم فترة الانتقال .

ملخص الحكم :

الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت منسقة بجرائم وقعت قبل نفاذها . وتد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات — فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى لمن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد — ولو كانت الدعوى قد رجعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات — وذلك كله مالم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال .
(طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦ — س ٢١ — ص ١٩٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — القانون الأصلح المتهم — ماهيته .
٢ — الحكم ببراءة المظنون ضده باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة من تهمة عدم تقديم الشهادة القيمة عن البضاعة التي أفرج لاستيرادها عن عملة أجنبية — المفترضة في جانيه بالمادة ١٣ من القانون ٨٠ لسنة ٤٧ استنادا إلى المادة ١٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالعملة الأجنبية الذي اعتنق مبدأ شخصية الجريمة صحيح — أساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاؤه ببراءة المظنون ضده تأسيسا

على أن المادة ١٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ التي نصت على أن يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها من شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة وأن هذا القانون هو الواجب التطبيق على الدعوى دون نص المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إذ هو أصح للتميم لأنه استبعد المسئولية المفترضة في جانب رئيس مجلس إدارة الشركة المستوردة بمقتضى المادة ١٣ سالفة الذكر وكان لم يثبت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده هو الموظف المنوط به تقديم الشهادة محل المسألة . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي المعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٤/٨/١٩٧٦ تجرى بأن يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص أو الجهة أو الوحدة مع مسئولياته التضامنية عن العقوبات المالية التي يحكم بها وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد الأجنبي — الذي وقعت الجريمة في ظله — تنص على أن يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورها عن شركة أو جمعية الشريك أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتخب أو رئيس مجلس الإدارة حسب الأحوال وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المتعود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا أو وضعا أصح له من القانون القديم ، كان يكون قد لقي بعض الجرائم أو بعض العقوبات أو خفضها أو قرر وجها للامفاء من المسئولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى مسئولية المطعون ضده المفترضة على سند مما يجرى به نص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة المفرادات المضمومة أن المطعون ضده لم يكن الموظف المسئول عن تسوية الاستمارة موضوع الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى مسئوليته الشخصية عن الجريمة يكون قد بنى ذلك على ماله أصل ثابت بالأوراق وسلم من قالة الخطأ في الاسناد .

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

- ١ — الدفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم — اثره — وقف الفصل فى الدعوى الاصلية — لحين الفصل من المحكمة العليا فى الدفع — المادة ٤ من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ — شرطه — ان تقدر المحكمة المتعار امامها الدفع جديته — ققون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .
- ٢ — نفع الطاعة بعدم دستورية القرار الوزارى الذى اصفاف المادة المضبوطة الى المواد المخدرة — دفع غير جدى — ملة ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كانت مادة الديكسا مفتامين وابلاحها ومستحضراتها قد اُضيفت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجاز فيها دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الاخرى ، بما يفاده ان القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة ويغض النظر عن نسبة المخدر فيها ومن ثم فان القول بضرورة ان يبين الحكم بالادانة نسبة المخدر فى تلك المادة لا سند له من القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا — المنطبق على الدعوى — قبل الفائه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص فى مادته الرابعة على اختصاص تلك المحكمة بالفصل دون غيرها فى دستورية القانون اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم ، ... ويوقف الفصل فى الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع . وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ فى شأن الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا قد اشترط فوق ذلك لرفع طلبات الفصل فى دستورية القانون ان تقرر المحكمة المثار امامها الدفع جديته ، وهو ذات المضمون الذى ساقه نص الفقرة الثانية (ب) من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من انه « اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام احد المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص قانون او لائحة ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى لجلت نظر الدعوى وحددت لن اثار الدفع

بمعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى اعتبر النفع كأن لم يكن » ومن ثم فلا تثريب على المحكمة — في الحالين — أن هي لم توقف الدعوى إذا رأت عدم جدية النفع . ولما كانت المادة المخدرة التي دينت الطاعنة بإحرازها قد أضيفت بمقتضى قانون ونسبت بقرار وزاري — فإن دفع الطاعنة بعدم دستورية القرار الوزاري الذي أضافها الى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سندء بما يستوجب رفضه لعدم جديده . بل ولا يلتزم : المحكمة حتى بالرد عليه باعتباره دعما لتأنيها ظاهرا للبطلان . لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد ترد على هذا النفع بما خزله القانون للوزير المختص من حق الأضافة أو الحذف : التديل في جدول المواد المخدرة وفي النسب المبينة به وهو مالا يصلح ردا في خصوصية هذه الدعوى إذ أن المادة المخدرة التي دينت الطاعنة بها أضيفت بقانون وليس بقرار وراى إلا أنه لما كان من المقرر أن التقرير القانونى الخاطئ لا يعيب الحكم متى كان لا تأثير له فيما رتبته الحكم من آثار قانونية ولا في سلامة النتيجة التى انتهت اليها ، ومن ثم فإن ما تفعاه الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد — ولما كان ما تقدم فإن النعى يكون على غير أسس متدينا رفضه .

(طعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ — من ٣١ —
من ٤٥٤)

قاعدة رقم (٤)

المسألة :

التقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ناسخ الأحكام
الاجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الاجراءات والعقوبات في صدد
محاكمة الأحداث ومعالجتهم .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المعمول
به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١٦ — قبل الحكم المطعون فيه قد ناسخ الأحكام
الاجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات في
صدد محاكمة الأحداث ومعالجتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة

الأولى منه أنه يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة « وفى المادة ٢٩ منه على أنه » تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف ... » فتد دل بذلك على أن العبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينمقد لحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ — ص ٨١٥)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الأصل أن كل إجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخافضا لأحكام هذا القانون — مثال .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أنه بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧ أمر رئيس نيابة شبين الكوم بحالة الطاعن الى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية بشبين الكوم لماتبته طبقا لأحكام المادتين ١/٢٣٤ ؛ ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقت أن كانت هذه المحكمة مختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٢٤٠ الى ٢٤٢ من قانون العقوبات اصبالا لأمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ — إلا أن الأمرين المذكورين قد الفيا بأمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/١/٢٩ أى بعد احالة الطاعن من النيابة العلية فى ١٩٧٥/٣/٢٧ للمحاكمة وقبل صدور الحكم بادانته فى ١٩٧٧/٤/٢٣ ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٧٦/٧/١١ ونصت المادة الأولى على أنه « تلغى أوامر رئيس الجمهورية لرقام ٨١ ؛ ٨٣ ؛ ٨٤ ؛ ٨٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية وتحال القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم بحالتها الى محكم أمن الدولة والمحكم العادية المختصة حسب الأحوال » وقد أثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال القضايا القائمة أمام

(م — ٣٤ — جنائى)

محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية اداريا بحالتها التي بلغتها بعد دخولها حوزتها الى نظيرتها في النظام القضائي العام وهي المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق ما دام ان تلك القضايا قد تعدت مرحلتى التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التي بلغتها فعملا امام محاكم امن الدولة العليا والجزئية العسكرية وسعت اليها باجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن الغائه نقض هذه الاجراءات او اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة ذلك ان الاصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال اجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله ، واذ كانت الدعوى المطروحة قد اصبحت بين يدي القضاء وغدت منظورة امام احدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به فانها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك — بعد انحسار سلطتها عليها بتقديمها للقضاء — حق التصرف فيها على وجه آخر ومن ثم فلا محل للقول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعوى الى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الاحتجاج بعدم التزام الاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى احالة القضايا في مواد الجنائيات الى محكمة الجنائيات ذلك ان الاحالة المنصوص عليها في امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الاجراءات الجنائية حتى يتمكن التقيد باجراءات الاحالة التي رسمها القانون في مختلف نصوصه وانما هي احالة ادارية عبر عنها الشارع في المادة الاولى من هذا الامر بقوله « تحال القضايا بحالتها . . . » لما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قد احيلت عملا من النيابة العامة الى محكمة امن الدولة العليا العسكرية — تبيل صدور امر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذي الفى هذا النوع من المحاكم — فانها تكون قد اصبحت بين يدي القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون احوالها اداريا وبحالتها الى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنائيات ومن ثم لا يسوغ القول بوجوب اعادتها الى النيابة العامة او عرضها على مستشار الاحالة ويكون ما يشير الطامن في هذا المسدد غير مسديد .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٠ — س ٢١ —

ص ٩٤١)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

التحرز في تفسير القوانين الجنائية واجب — فموضوع النص لا يحول دون تفسيره على هدى قصد المشرع — القياس في مجال التأثيم محظور .

ملخص الحكم :

الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحويل عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسيره على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم .

(طعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٢/٢٤/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ١١١٧)

قبض

قبض

قاع- سدة رقم (١)

المبدأ :

اقتبس بالجنائيات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، يبيع للمأمور الضبط القضائي الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معتب عليها بما دامت قد انتهت قضاءها على أسباب سائفة ، وكان مناد ما أثبتته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر إجراءات الضبط والتفتيش أنه قام بها قام به التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الجرائم وضبط مرتكبها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائي إذ علم من أحد مرشديه أن الطاعن يدير كشكا ملحقا به حجرة للأعمال المتلفة للأدباب وأن هناك امرأة تمارس الدعارة مع أحد الرجال لحظة الإبلاغ فأسرع على رأس قوة الى محل الطاعن حيث وجده واقفا بالقرب من بابيه وسمع أصواتا مخلة بالأدباب تصدر من داخله ، فالتحمله حيث وجد المتمة الثابتة فى حالة جماع كامل مع أحد الرجال ، فإن هذا الذى ساقته الحكم أنها يسوغ به أطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، بتقيام حالة التلبس التى يكفى لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب الجريمة إذ أن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماع أصوات ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كاف لقيام حالة التلبس التى تبيح لرجل الضبط القضائي دخول المحل — إذ أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها وكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، وكان من المقرر قانونا طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها

بالتقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ان لمأمر الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على انتهائه ، ومن ثم يكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير مسديد .

(ملعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — س ٣١ —

ص ٣٠١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

الاستدعاء الذي يقوم به لمأمر الضبط القضائي — ابان جبرع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا — ليس قبضا .

ملخص الحكم :

من الواجبات المفروضة قانونا على لمأمر الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ان يقبلوا التليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بانفسهم أو بواسطة مرؤسيهم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يطلبون بها باى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفى الوقائع المبلغ بها اليهم أو التي يشاهدونها بانفسهم ، كما ان المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول لمأمر الضبط القضائي اثناء جبرع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ؟ ولما كان استدعاء لمأمر الضبط القضائي للطاعن بسبب انتهائه في جريمة سرقة لا يعدو أن يكون توجيه الطلب اليه بالحضور لسؤاله من الاتهام الذي هام حوله في نطاق ما يتطلبه جبرع الاستدلالات ولا يقدح في ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما انه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تعقيد لها مما قد يلبس حينئذ باجراء القبض المحظور على لمأمر الضبط القضائي اذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس ، واذا كانت المحكمة قد اظهرت بحد في جبرع

سلطانها التقديرية — الى ان استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حريته فان رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سلبيا بما تقتضى معه حالة الخطأ فى القانون .

(طعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ فى جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ — ص ٥٣٤)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

- ١ — الائتلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق — يضر العدالة — التلبس — حالة تلازم الجريمة .
- ٢ — مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة — احدى الشقق — لينبى وبذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية — ما ترتبه — التعرض لها ، قبض صريح ليس له ما يبرره — المادة ٢٤ اجراءات بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا فى احوال التلبس — مثال لتسبب مريب فى اطراح دفع ببطلان اجراءات القبض .

ملخص الحكم :

من المقرر انه لا يضر العدالة افلات مجرم من المقاب بقدر ما يضرها الائتلات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر ايضا ان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة التى اوردها الحكم ليس فيه ما يدل على ان المتهمه شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصح القول بانها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت المتهمه من المعروفات لدى الشرطة بالاعتقاد على ممارسة الدعارة ذلك ان مجرد دخولها احدى الشقق لا ينبى بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم فان ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون . ذلك بان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الا فى احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم

المطعون فيه تدخلف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعة ببطلان اجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي الى ما رتبته عليه فانه يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى — الذى انتهت اليه المحكمة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ —
ص ٧٢٧)

قتل

اولا - قتل خطا

ثانيا - قتل عمد

قتل خطأ

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه — موضوعي —
الحكمة غير ملازمة بمتابعة التهم في مناهي دفاعه الموضوعي — كفاية أن
يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها — مثال لتسبب سائق
على توافر ركن الخطأ .

ملخص الحكم :

إذا كان من المقرر أن تقرير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل
الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مقتب ما دام تقديرها
سائفا مستقدا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر
أيضا أن المحكمة لا تلزم بمتابعة التهم في مناهي دفاعه الموضوعي وتقصيها
في كل جرئية منها للرد عليها ردا صريحا وانما يكفى أن يكون الرد مستفادا
من أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة . وإذا ما كان الحكم قد خلاص في
منطق سائق وتدليل مقبول الى أن الطاعن لم يتلل من سرعته ازاء كومة
التراب التي كانت تعترض طريقه عند محاولة مفادتها فضيق الطريق على
السيارة القادمة من الاتجاه المضاد مما تسبب في وقوع الحادث وهو ما يؤمن
ركن الخطأ في جانبه ومن ثم فإن ما ينهض في هذا الوجه لا يكون له محل .
(طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٢١ —

ص ٥٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تقدير توافر الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير قيام
رابطة السببية بينه وبين النتيجة الضارة — موضوعي — مثال — تجربة
ممكنة — اشرف الطاعن على تصنيعها — دون اتخاذ الحطة الكافية لعدم
وقوع حادث .

ملخص الحكم :

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية

بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة لها اصلها في الأوراق ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائفة خلص في منطق سليم الى أن ركن الخطأ الذي نسب الى الطاعن وتجم عنه الحادث يتحلل في أنه تلم بالاشراف على تصنيع ماكينة لتشغيلها في مصنعهم دون اتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها ، وقام بتجربتها دون اتخاذ الحيطة الكافية فانفجرت مما ادى الى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل واصابة المجنى عليهم فإن الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن كما اثبت أن قتل واصابة المجنى عليهم كان نتيجة هذا الخطأ ويتصل به اتصال السبب بالسبب مستنداً في ذلك الى ماله اصله الثابت بالأوراق ومحللاً عليه تحليلًا سائفاً في القتل وسقيداً في القاتون ويؤدى الى ما رتبته الحكم عليه .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ١٠٥)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

الخطأ المباشر وغير المباشر سواء — في ترتيب مسئولية مرتكبه
عن القتل والاصابة الخطأ .

ملخص الحكم :

من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مسامحة كل من أسهم فيها اياً كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله .

(طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٨٨)

قامسدة رقم (٤)

المبدأ :

كفاية اثبات الحكم المطعون فيه ركن الخطأ — أخذاً بشهادة الشهود —
وما ثبت من معاناة محل الحادث .

ملخص الحكم :

إذا كان من المقرر أن لحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها
مما ترتاح اليه من أقوال الشهود ، ومتى اخذت بشهادة شاهد من ذلك يفيد
اتها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ،
وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ركن الخطأ في جنب الطامن أخذاً بشهادة
العاملين ... و ... اللذين كلنا يرافقتان المجنى عليهم من انهم اثناء قيامهم
بالعمل في بئر المجارى الكائن بالطريق العام محل الحادث وقد قاموا باعمال
التنيران بالأوراق وقطع القماش القديمة كما وضعوا عربة اليد الخاصة
بلحوائهم قبل محل الحادث وذلك لتفنيه قاتلدى السيارات العابرة الى منطقة
ميلهم ولكن دهبتم سيارة الطامن في حين ان ما سبقه من سيارات كانت
عند مرورها تبعد عن هذا المكان . وبأن هذه الأقوال تأيدت بما ثبت من
معاناة محل الحادث من وجود الاعشاب والاقمشة القديمة وهي مشتملة
بالنار . لما كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكمة ان هي اعرضت عن أقوال
شاهد النفي .. ما دامت لا تثق بما شهد به وهي غير ملزمة بالاشارة الى
أقواله طالما انها لم تستند اليها ، ولأن في قضائها بالادانة أدلة الثبوت التي
أوردتها دلالة على انها لم تطعن الى أقوال هذا الشاهد فأملرحتها ، ومن ثم
فان منى الطامن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل
مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ — س ٣١ —

ص ٢٧٨)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

- ١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا — موضوعى .
 - ٢ — استخلاص الحكم عدم يقظة قائدة السيارة — وعدم انشائه الحيطة الكافية وانه كان يسير بسرعة غير عادية — واثّر ذلك فى الصاق الاصابة بالجنى عليهم — تتوافر به اركان المسئولية الجنائية .
 - ٣ — تقدير توافر رابطة السببية من عدمه — موضوعى .
- مضى لا يجدى الطاعن التمس على الجهة الادارية المختصة عدم تعيينها شرطى لتنظيم المرور أو وضع مصابيح للاضاءة ليلا .

ملخص الحكم :

- ١ — من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ممايتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٢ — متى كانت المحكمة قد خلصت من ادلة الثبوت التى اطّانت اليها أن قائد السيارة (الطاعن) لم يكن يقظا ولم يتخذ الحيطة الكافية لمداة الحادث كما فعل من سبقه من قائدى السيارات وربّبت المحكمة على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية والا كان فى مكنه التحكم فى قيادة السيارة وإيقافها فى الوقت المناسب مما ادى الى اصطدامه بالجنى عليهم وأصابتهم بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتى أودت بحياة بعضهم نتيجة خطأ المتهم وعدم تبصره بما تتوافر به اركان المسئولية الجنائية فى حقه من الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما .

- ٣ — من المقرر أن تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصلها فى الأوراق كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فان ما خلص اليه الحكم فى هذا الشأن سديد . ولا يتقدح فى ذلك ما نعه الطاعن من عدم قيام الجهة الادارية المختصة بتعيين شرطى لتنظيم المرور فى محل الحادث أو وضع مصابيح

للاضادة لئلا لأنه بفرض قيام هذه المسؤولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ — س ٣١ — ص ٢٧٨)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

رابطة السببية في المواد الجنائية — حدودها ؟ تقدير توافرها
— موضوعي — مرض المجنى عليها من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية — مثال .

ملخص الحكم :

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لعمله إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينمرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيها فلا رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد أقام تضاده في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ركل المجنى عليها فسقطت على الأرض وتوفيت ، ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن ووفاته المجنى عليها بما أثبته تقرير الصفة التشريحية من أن الانفعال والمجهود الجسماني والألم الإصابي الناشئة عن التعدي قد ساهمت في أحداث الوفاة فإن في ذلك ما يحقق مسؤوليته — في صحيح القانون — عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها لما هو مقرر من أن الجاني في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليها إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة .

(طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ — س ٣١ —

ص ٣٧٧)

(م — ٣٥ — جنائي)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

١ — الخطأ المشترك فى نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسؤولية .

٢ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية والجنائية — موضوعى —
تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر — موضوعى .

ملخص الحكم :

١ — ما يثيره الطامن من أن خطأ الضير « السائق الآخر المتفنى ببرامته » كان السبب فى وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى له فيه لأنه — بغرض قبلمه — لا ينفى مسؤوليته الجنائية عن الحادث التى أثبت الحكم قيامها فى حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك — فى نطاق المسؤولية — الجنائية لا يخلى المتهم من المسؤولية وما دام الحكم — فى هذه الدعوى — قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطامن بها من ثبوت نسبة الخطأ اليه ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر ومن رابطة سببية بينهما ، فإن لا ينفى مسؤوليته الجنائية عن الحادث التى أثبت الحكم قيامها فى حقه ، ذلك فإن الطامن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

٢ — لما كان الحكم الابتدائى قد أورد أقوال شهود الحادث متضمنة أن الطامن كان يقود السيارة بسرعة شديدة ، وكان الطامن لا ينازع فى أن ما أوردته الحكم من أقوال هؤلاء الشهود له ملأخذة الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم الماطمون فيه تضمن الاحالة الى أسباب الحكم الابتدائى على ما سلف بيانه ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحكم الماطمون فيه — فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائغ وتدلليل مقبول — قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها — ثبوت نسبة الخطأ الى الطامن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع مع انطلاق الطامن بالسيارة تيادته بسرعة كبيرة تادها من طريق فرعى مخترقا طريقا رئيسيا دون أن يتحقق من خلو هذا الطريق الأخير من المركبات واذا تصانف مرور سيارة أتوبيس به موقع الاصطدام بينهما مما سبب الحادث كما أورد الحكم — بناء على الكشف الطبى — أصابات الجنى عليها وأنها آنت الى

وفاتهما ، وكان هذا الذى استخلصه مستمدا ما له اصل ثابت فى الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهى اقوال الشهود سالفى الذكر وما دلت عليه المأينة : وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تنصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها اصلها فى الأوراق : وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واتعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ فى حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ما خلص اليه الحكم فى هذا الشأن سديدا ويكون ما يثيره الطاعن فى غير محله .

(طعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠ — ص ٢١ — ص ٥٠٠)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

لا يشترط فى الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التمييز وقوع خطأ واحد منهم — يكفى وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذى وقع من زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرر ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد .

ملخص الحكم :

لا يشترط قانونا فى الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التمييز أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحدا بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم قد سببت للضرر ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد .

(طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢/١٠/١٩٨٠ — ص ٢١ —

ص ٨٢٦)

قتل عمد

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

قصد القتل ، أمر داخلي ، يتملق بالإرادة ، تقدير توافره من
عده ، موضوعي — استنتاج توافر سبق الإصرار من ظروف الدعوى
وملابستها — ما دام لك سائفا .

ملخص الحكم :

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالاحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما
يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى
قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في
توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه
من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر
لا يتنافر مع ذلك الاستنتاج .

(ملعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١١ — س ٣١ —

ص ٢١٨)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

قصد القتل — لا يدرك بالاحس الظاهر — استخلاصه —
موضوعي — مثال لتسييب سائغ .

ملخص الحكم :

متى كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالاحس الظاهر وإنما يدرك
بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني
وتتم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر موكل إلى
قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد

استظهر نية القتل في قوله : « انما ثابتة في حق المتهمين ثبوتنا قاطعا من اقتدامهم على الاعتداء على المجنى عليه بالأت حادة بيضاء هي قاتلة بطبيعتها اذا ما استعملت كوسيلة للاعتداء كالسكينة والبلطة والساطور وشربهم للمجنى عليه بتلك الآلات في أكثر من مقتل من جسمه في رأسه وعنقه وظهره ولم يتركوه الا بعد أن أجروا تهشيم رأسه تهشيمًا بما يؤكد أنهم قصدوا ازهاق روحه ولم يتركوه الا قتيلًا فان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص مبالغ وكاف .

إلا طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣ - س ٣١ - (٣١٢)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

استظهر الحكم قيام علاقة السببية بين اصابات القتل - وبين وفاته - نقلا من تقرير الصفة التشريحية - لا قصور - مثال في قتل عبد .

ملخص الحكم :

لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابات القتل التي أورد تفاصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير قوله « وتعزى الوفاة الى الاصابات المسبقة مجتمعة بما أحدثته من كسور بعظام الرأس وتهتك ونزيف بالمخ وكسور بضمروف احدى الأضلاع اليمنى وقطوع بالرئة اليمنى ونزيف بالصدر » لانه ينحصر عن الحكم ما يثري الطامن من قصور في هذا الصدد .

إلا طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٩ - س ٣١ - (٣٤٣)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

التي بعدم توافر ظرف الاقتصران - لا جدوى منه - ما دامت العقوبة التي نص عليها الحكم تدخل في الحدود المقررة لجريمة القتل الممعد مع سبق الإصرار والترصد - محل الاتهام مجردة عن الظرف المشار اليه .

ملخص الحكم :

لما كان الطامن لا يتعارض فيها اتجاه الحكم من توافر ظرفي سبق الإصرار

والترصد فى جريمة القتل التى دين بها ، وكانت العقوبة التى أوقعتها عليه — بعد تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات — وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة تدخل فى الحدود المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد مجردة من ظرف الإقتران ، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من تخلف هذا الظرف .

(ظعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٤٠٠)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

- ١ — بيان الحكم واقعة الدعوى — وإيراد مؤدى أقوال الشهود ونقله من تقرير الصفة التشريحية — أن المجنى عليه أصيب بجرحين — الإدماع بأنه لم يصب إلا بأصابة واحدة — وفى غير مقتل — غير سديد .
 - ٢ — قصد القتل — أمر خفى — لا يدرك بالحوس الظاهر — مثال لتسبب سائق فى استظهاره فى جريمة قتل عمد .
 - ٣ — جواز نشوء نية القتل — اثر مشادة وقتية .
 - ٤ — الفاعل — فى حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟
- الفاعل مع غيره — هو بالضرورة شريك — والا فلا يسأل إلا عن فعله وحده متى يتحقق قصد المساهمة ؟
- القصد الجنائى أمر باطنى . يصوره الجانى — العبرة فيه بما يستظهره الحكم من الوقائع مما تستفاد منه نية التدخل فى اقتراف جريمة قتل .
- مثال لتسبب سائق فى اثبات مسئولية الطاعنين — عن جريمة قتل عمد يوصف كل منهما فاعلا أصليا — بغض النظر عن الإصابة التى أحدثها .
- ملخص الحكم :

- ١ — متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان بها الطاعن وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات نقل عن تقرير الصفة التشريحية « أن المجنى

عليه أصيب بجرحين قطعيين مرضوضي الحواف بيسار الجبهة ومتوسط فروة الرأس وتحتها كسور شقية بالعظام . ومثلها يحدث من ضربتين مستقلتين بألة صلبة ثقيلة نوعا ذات حافة حادة كبلطة أو مافى حكم ذلك ، وبجرح قطعى بيسار خلفية فروة الرأس ويحدث من فعل آلة صلبة ذات حافة حادة ولا يوجد ما ينفى احتمال حصوله من مثل السكين المضبوط ، وبأربعة جروح طعنية وقطعية مستوية الحواف بخلفية الكف الأيسر وبخلفية يسار الصدر وبيسار الصدر ومثلها يحدث من أربعة طعنات بألة صلبة ذات حافة مدببة الطرف كبطاوة أو سكين أو ما فى حكم ذلك وتعزى الوفاة الى الاصابات الموصوفة مجتمعة وما أحدثته من كسور بعظام الرأس وتهتك ونزيف بالمخ وقطع بالكلية اليسرى ونزيف داخلى وصدمة عصبية » ، فان ما يدعيه الطاعن من أن المجنى عليه لم يصب الا باصابة واحدة وفى غير مقتل يكون غير سديد .

٢ - لما كان قصد القتل أبرأ خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ينتجها الجانى وثم عما يضره فى نفسه واستفلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله : « وحيث أنه عن قصد القتل فهو متوالم فى حق المتهمين من استعمالهم آلات قاتلة بطبيعتها (سكاكين ومدى) واستهدافهم مقاتل المجنى عليه كما أن تعدد الضربات المحدثه للجروح الطعنية يقطع بقيام نية ازهاق روحه لديهم » واذا كان هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فانه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد .

٣ - من المقرر أنه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل اثما نصت لدى الجانى اثر مشادة وقتية كما أن الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها .

٤ - لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه « يعد فاعلا للجريمة (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره (ثانيا) من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال غيأتى عبدا عملا من الاعمال المكونة لها »

والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالته ومن الأعمال
 التفضيرية المساحية له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة
 ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره
 في ارتكابها فإذا أسهم فاما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة النامية
 واما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال
 سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا
 صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل
 تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تخفلا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن
 الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه — على الأقل —
 ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة والا فلا يسأل الا عن
 فعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها
 إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة
 تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم
 قصد قصد الآخر في إلتحاق الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها
 بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة — وإن لم يبلغ دوره على
 مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمرا باطنيا يضمه الجاني وتدل عليه
 بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ،
 فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد لقيامه ، ولما
 كانت نية تدخل الطامعين في اقتراح جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم
 المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان
 وصحورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جيبيا وجهة
 واحدة في تنفيذها بالإضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر
 الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه ، فإن ما ينمى الطامع في هذا الصدد
 يكون غير سديد ، وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن
 المتهمين الخمسة قد أنهالوا معا على المجنى عليه ضربا وطعنا بالسكاكين
 والمضى بقصد أزهاق روحه واثم أحتلوا به جملة إصابات في رأسه وصدره
 وظهره وإن الإصابات مجتمعة بين طعنية وقطعية قد ساهمت في أحداث
 الواقعة إنما أحدثته من كمور ونزيف وصدمة عصبية فإن كسلا منهم يكون

مسئولا عن جريمة القتل العمد بوصفه عاملا أصليا بغض النظر عن الإصابة التي أحدثتها .
(طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٤٠٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تقدير توافر قصد القتل مرجعه لحكمة الموضوع — متى كان
ما أورده يكتفى لإثبات توافر القية — مثال .
عدم جدوى التمسى بالقصور فى استظهار ظرف سبق الإصرار أو التردد
ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل فى عقوبة جنائية القتل العمد مجردة من
أى ظرف مثنىدد .

ملخص الحكم :

متى كان البين من الحكم المعلوم فيه أنه قد عرض لنية القتل وأثبت
توافرها فى حق الطامنين فى قوله « وحيث أن قصد القتل لدى المتهمين أمر
دلت على توافره الملابس والظروف التي أحاطت بهما والأعمال المادية
المحسوسة التي صدرت عنها . فالصلة بين المتهمين والمعية بينهم
فى الزمان والمكان وصورهم فى مغامرة الجريمة عن باعث واحد هو الانتقام
لاعتداء الجنى عليه على الذى يمت لها بصلة النسب ويجعله
وأياها انتساب الى أصل واحد باعتبارهم جميعا من أهالى الصعيديواتجاه
المتهمين وجهة واحدة فى تنفيذ الجريمة واعتدائها على المجنى عليه بصورة
وحشية سجلها تقرير الصفة التشريحية مستعملين آلات راضة وحادة من
شأنها أن تحدث القتل غير تاركين فريستها الا بعد أن صار جثة هامدة . كل
ذلك يكشف فى جلاء عن انصراف قصد المتهمين لازهاق روح المجنى عليه .
وكان تعمد القتل أمرا داخليا يتعلق بالإرادة ويرجع تقدير توافره او عدم
توافره الى سلطة محكمة الموضوع وحريتها فى تقدير الوقائع متى كانت
ما أورده من الظروف والملابسات سائغا يكتفى لإثبات توافر هذه النية ،
وكان ما أورده الحكم تحليللا على قيام نية القتل لدى الطامنين من الظروف

والملايسات التي أوضحها — هو تدليل سائغ ، ومن ثم فإن معنى الطاعنين في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة المؤبدة — تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة ، فلا محللة لهما فيها آثاره من قصور الحكم في استظهار ظرف سبق الإصرار . ولما كان ما تقدم ، فإن النعمى برمته يكون على غير سلس متعينا بغضه موضوعا .

(طعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — س ٣١ — ص ٤٢٩)

قاعدة رقم (١٥)

الابدا :

متى لا يكون عدم العثور على جثة المجرى عليه مؤثرا على ثبوت القتل ؟

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المعلوم فيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتا كافيا كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعن ، وكان ما قاله بشأن استدلاله بأن الجثة للمجرى عليه — سائغا ومؤديا الى ما انتهى اليه ، وكان الطاعن لا ينزع في أن ما أوراه الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره من منازعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فضلا عن أنه لا يقدر في ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجرى عليه .

(طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ — س ٣١ — ص ٤٦٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تميز جنسية القتل العمد بنية خاصة هي قصد ازهاق الروح ، وجوب استظهار الحكم له وإيراده ما يدل عليه ، الحديث عن الأفعال المادية - لا ينشئ بذاته عن توافره - مثال لتسبب معيب في جنسية قتل .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث من نية القتل في قوله : « ان نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول ... » . (الطامن) « من تعمد إطلاق عدة أجرة على المجنى عليه وأصابته بأحداها في مقتل الأمر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه » لما كان ذلك ، وكانت جنسية القتل تميز قاتونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يعمد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف من القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمره في نفسه ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجنسية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استطلاقا ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكية قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تثبت عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بيانا واضحا ويرجعها الى أصولها في أمراق الدعوى ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قاربه الطامن فلك أن إطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتما أن الجاني انتوى ازهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الإرهاب أو التعدي ، كما أن إصابة المجنى عليه في مقتل لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل في حق الطامن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ، ولا يفنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطامن قصد قتل المجنى عليه إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي بات المحكية أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم ، وكان

ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلا على توافر نية القتل لا يكفي لاستظهارها فانه يكون مشوبا بالتصور الذى يعينه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ — من ٢١ — ص ٦٧٦)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

قصد القتل امر خفى — لا يدرك بالحص الظاهر — يستخلصه قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

ملخص الحكم :

لما كان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحص الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ، والامارات والمظاهر الخارجية التى يات بها الجانى ويتم عما يضمره فى نفسه ، فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد القتل بقوله « ومن حيث أنه عن نية القتل المبد فقد توافرت لدى المتهم مما لا يدع مجالا للشك وهى مستفادة من ظروف الدعوى وملابساتها وما بان من تقرير الصفة التشريحية من أن المتهم استل سكين ذات نصل حاد مجيب طعن بها الجنى عليه عديدا من الطعنات وسددها بقوة وعنف الى أكثر من موضع قتل فى جسم الجنى عليه منها ما سدده الى مقدم يسار صدر الجنى عليه نفذ الى داخله قاطعا لفصروف الضلع الثالث الأيسر وناظا لتجويف الصدر وقاطعا للفشاء البلورى ومخرقا نسيج الفس العلوى للثة اليسرى وقاطعا لقاعدة الشريان الرئوى وأعلى عضلة البطن الأيمن للقلب ومنها ما سدده فى غلظة ووحشية الى أعلى يسار مقدم بطن الجنى عليه نفذ الى تجويف البطن وقاطعا للوجه الأمامى للفص الأيسر للكبد وغائر بنسيجه مما يقطع ويؤكد أن المتهم ما قصد من ذلك الاعتداء الا ازهاق روح الجنى عليه عمدا ولم يتركه الا بعد أن وقع جثة هامة والدافع له على ارتكاب جريمته سابقة اتهام والد الجنى عليه للمتهم . والداله بسرقة محاربه واتلاف زراعته وكل ذلك يؤكد توافر نية ازهاقه روح

الجنى عليه والقضاء على حياته تهما لدى المتهم ، واذ كان ما اورده الحكم
فيما تقدم كافيا وسائفا في التدليل على ثبوت قصد القتل لدى الطاعن فان
منعاه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ — س ٣١ —
ص ٩٢٩)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

المعقوبة المبررة — تنحصر معها مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن
استظهار نية القتل .

ملخص الحكم :

لا يجدى الطاعن النعي بدعوى القصور في استظهار نية القتل بالنسبة
له ذلك ان البين من مدونات الحكم انه اوقع عليه عقوبة الاشغال الشاقة
لمدة خمس عشر سنة عن الجرائم المسندة اليه ومن بينها جريمة الشروع
في القتل وجريمة السرقة بالكره الذي ترك بالجنى عليه اثر جروح وهي
المعقوبة المقررة لهذه الاخرى بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون
المعقوبات ، ومن ثم فانه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه من النعي .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٣ — س ٣١ —
ص ٩٥٠)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

قصد القتل — امر خفي — استخلاصه موضوعي .

ملخص الحكم :

قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف
المحيطة بالدموى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم مما

يضمه في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدفوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ — س ٣١ —
ص ١٠٦٥ — والطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات — يكفى لتطبيقها — ثبوت استقلال الجريمة المترنة من جريمة القتل ، وتميزها عنها — وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
المصاحبة الزمنية — مقتضاها — تقدير تحققها — موضوعي .

ملخص الحكم :

يكفى لتفليظ العقاب . عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنيتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ — س ٣١ —
ص ١٠٦٥)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

انقضاء الحكم إلى أن واقعة الدفوى صورة من حالات الخطأ في الشخص — مؤداه .

الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد — مسئوليته عن الإصابة العمدية — ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه — العهد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

ملخص الحكم :

لا يجدي الطاعن التحدي بأن الحكم لم يفصح عن بيان نية القتل لأن

أخطأ في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الأول بذاته أو تحديده وانصراف اثره الى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تعدو ان تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التي يؤخذ الجاني فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهت اليها لمعه ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا الغرض ، ومن ثم فان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليه الأول ينعطف حكمه بطريق اللزوم الى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التي دانه بها .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — س ٣١ — ص ١١٣٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

عدم جدوى النemy على الحكم في صدد جريمتي قتل وشروع فيه — متى اخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت في حقه — وواقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأثمد .

ملخص الحكم :

بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل المجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن كى يستقيم تضادّه عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيها ينمّاه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والشروع فيه الأخرى ما دام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة من كافة الجرائم التي دانه بها — تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل المجنى عليه الأول . واذا كان الحكم قد أثبت متعارفة الطاعن لجسارته القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار فقد وجب مساعلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — س ٣١ — ص ١١٣٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

- ١ — مساعدة الجاني عن جريمة القتل التي ارتكبها مع غيره متى توافر سبق الاصرار وان قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها .
- ٢ — ثبوت ان الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة للجريمة اوانه قام بنصيب اولى من هذه الأفعال ، لا يغير من أساس المسؤولية .

ملخص الحكم :

لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه من الأفعال المادية والمكونة لها أو قام بنصيب اولى من هذه الأفعال .
(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — س ٣١ —
ص ١١٣٢)

فضاء

(م - ۳۶ - جنائی)

قضية

قائمة رقم (١)

المبدأ :

الرد خصومة ذات طبيعة قضائية ترمى الى تحي القاضى
عن نظر الدعوى .

ملخص الحكم :

الرد خصومة بين طالب الرد والقاضى ترمى الى تقرير وجوب الزام
القاضى بالتلقى وعدم صلاحيته لنظر الدعوى ، وهى خصومة ذات طبيعة
قضائية وليست متعلقة بالنظام العام .

(طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٨٨)

قمار

قمار

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

العاب القمار — هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور لأن الربح فيها يكون موكولا للحظ أكثر منه للمهارة — المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، بيان قرار الداخلية لجانب من تلك الألعاب على سبيل المثال — ادانة الطاعن بغيرها دون استظهار وجه التشبه بينها وبين أى من تلك الألعاب — قصور .

ملخص الحكم :

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة قد جرى على أنه : « لايجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية » . وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص فى مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتى لا يجوز مباشرتها فى المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التى تنفرع من الألعاب التى يحددها هذا النص أو التى تكون مشابهة لها ، وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر انما هى الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها فى المحال العامة والأندية وهى التى يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالادانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذى ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة فى النص ، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر والا كان حكمها قاصرا .

(طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١ —

ص ١٥٥)

مأمورو الضبط

مأمورو الضبط

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الاستمرار في تفتيش متهم برشوة ماذون بتفتيشه — بعد ضبط مبلغ الرشوة معه — بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة —
حق لمأمور الضبط القضائي .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جميع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تليد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها » . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لفافه المخدر قد ضبطت مع الطامن عرضا أثناء تفتيش جيب سترته الأيسر نفاذا للآذن الصادر بذلك بحثا عن الأشياء الخاصة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيازا لجريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمانت إلى أن ضبط المخدر لدى الطامن وقع أثناء التفتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة احراز المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن مبلغ الرشوة . ذلك أن ضبط النقود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة — لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض — استعانة مأمور الضبط بمروسيه — في تنفيذ أمر التفتيش — جائز — ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

ملخص الحكم :

مضى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع سائر ما ساقه بأسباب طعنه في شأن بطلان القبض عليه لأنه لم يكن متواجداً بالمسكن المأذون بتفتيشه ولأن أحد رجال الشرطة السريين هو الذي قام بضبطه — مما ينطوي على تعيب للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة — فلا يتقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، وبغضاً من ذلك فإن لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل .
(طعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — ص ٣١ —

ص ١٨٣)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

كل إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي — في الكشف عن الجريمة — صحيح — ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة — أو التخريف عليها — وطالما بقيت إرادة الجاني حرة .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه لا تلزيم على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحرر عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التضييق وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانيهم ، فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقرؤونها لا يجاني التناون ولا يعد تحريضاً منهم للجناة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معسومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة .

(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — ص ٣١ ص ٢٦٤)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

١ - التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها - يكفى أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه أو أدرك وقوعها بآلة حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

٢ - التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالعقوبة لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - يبيع لأمور الضبط القضائي الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير محقق عليها ما دامت قد قامت قضاءها على أسباب سائفة ، ولما كان مفاد ما أثبتته الحتم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدموى وإيراداً لمسؤدى ما شهد به الضابط الذى يشر إجراءات الضبط والتفتيش أنه قام بما قام به التزاماً بواجبه متى اتخذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن الجرائم وضبط مرتكبها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائي إذ علم من أحد مرشديه أن الطاعن يدير كشكاً ملحقا به حجرة للأعمال المتأدية للأدب وأن هناك امرأة تمارس الدعارة مع أحد الرجال لحظة الإبلاغ فأسرع على رأس قوة إلى محل الطاعن حيث وجده واقفاً بالقرب من بابهِ وسمع أصواتاً مخلة بالأدب تصدر من داخله فافتحه حيث وجد المتهم الثانية فى حالة جماع كامل مع أحد الرجال ، فإن هذا الذى سائته الحكم أنها يسوغ به أطراح الدفع ببطان القبض والتفتيش ، بتياسم حالة التلبس التى يكفى لتوافرها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذانها عن ارتكاب الجريمة ، إذ أن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماحه أصوات ارتكاب الفحشاء تبث من داخله كاف لقيام حالة التلبس التى تبيح لرجل الضبط القضائي دخول المحل - إذ أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بآلة حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل

كسكا ، وكان من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أن لأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

(طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — س ٣١ — ص ٣٠٢)

قائمة رقم (٥)

المبدأ :

تحريرات الشرطة — تعزز الأدلة .

ملخص الحكم :

للمحكمة أن تعمل في تكوين مقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها محزنة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

(طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣ — س ٣١ — ص ٣١٥ ، والطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ — س ٣١ — ص ١٠٢٩)

قائمة رقم (٦)

المبدأ :

١ — الاستدعاء الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي — أبان جيع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا — ليس قبضا .

٢ — التعرف — لم يرسم القانون له صورة خاصة — تنظيم اثبات الإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي — على سبيل الإرشاد — م ٢٤ (ج ١) .

ملخص الحكم :

١ — من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر

اختصاصهم أن يتقبلوا التبليغات والشكوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرعوسيههم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفى الوقائع المبلغ بها اليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جميع الاستدلالات أن يسمعون أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جميع الاستدلالات ولا يتقدح في ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد يلبس حينئذ بإجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائي إذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس ، وإذا كانت المحكمة قد اطمانت — في حدود سلطتها التقديرية — الى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا بأكراه ينتقص من حريته فإن رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنطوي معه قالة الخطأ في القانون .

٢ — لما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه عليه في جميع من اشباهه ما دامت قد اطمانت اليه ، إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد ، فلا على المحكمة أن هي اهتمت على الدليل المستند من تعرف صانع المقتنع على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، ولما كان ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه : « يجب أن تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها . لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يربط على مخالفته البطلان ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مستفيد .

(طعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — ص ٣١ —
ص ٥٢٤)

قاعدة رقم (٧)

أبدا :

١ — استعانة رجل الضبط فيها بجريه من تحريات بمعاونيه —

جاءة •

٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها — موضوعي •

٣ — ايراد اسم المألون بتفتيشه في محضر الاستدالات خلوا من اسم والده

— لا يقدر في جدية ما تضمنه من تحريات •

٤ — تسويغ المحكمة الامر بالتفتيش — بادلة منتجة — عدم جواز المجادلة في

ذلك امام محكمة النقض •

ملخص الحكم :

لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيها بجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفصل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه منهم من معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار أمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، لماذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه — فلا محقق عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان ايراد اسم المألون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر الاستدالات لا يقدر في جدية ما تضمنه من تحريات ، واذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد النسخ ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بادلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق . فانه لا يجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض •

(اطلعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٦ — س ٣١ —

ص ٧٤٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

١ — ضبط الشرطة العسكرية — من مأموري الضبط القضائي العسكري — وفقا للمادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري — حقهم في القبض والتفتيش في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ذاته .

٢ — حق مأموري الضبط القضائي العسكري في اتخاذ الإجراءات التي كانت تنص عليها المادة ٢٤ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . رغم خلو قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من النص على ذلك — أساس ما تقدم ؟

٣ — تقدير الدلائل التي تبين لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش — حق له — تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم :

لما كان ضبط الشرطة العسكرية ، من مأموري الضبط القضائي العسكري وفقا لنص المادة ١٢ من قانون الأحكام العسكرية الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري ، وكانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد نصت على أن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص فيه النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة ، واذ خلا القانون المذكور من النص على أحوال القبض على المتهم واكتفى في المادة ١٩ منه بالقول بأنه في الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم يجوز تفتيشه وثائيا عند ضبطه ، مما مفاده أن الترخيص جاز لأعضاء الضبط القضائي العسكري في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان لمأمور الضبط القضائي ، وفقا لما كانت تنص عليه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عدده الشارع على سبيل الحصر ومنها الجنائيات وأن تفتيشه بغير

(م — ٣٧ — جنائي)

ان من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه والمادة ١٩ من قانون الأحكام العسكرية المار ذكرها وبغير حاجة الى ان تكون الجريمة متلبسا بها ، وتقدير الدلائل التي تسوغ المهور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(جلسة ٨/١٠/١٩٨٠ س ٣١ ص ٨٤٤) .

مجرمون أحداث

مجرمون أحداث

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ - عدم جدوى نفي التلبات العامة على الحكم بأنه لم يقض بعدم الاختصاص - تكون المظنون ضده حدثا - ما دام قد قضي بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة .

٢ - عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث لأول مرة أمام النقض - ما لم تكن عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

ملخص الحكم :

لا جدوى للنياية الطاعنة من التمس على الحكم انه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المظنون ضده حدثا ما دامت البراءة قد ثابتت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون ضده ، هذا الى ان القول بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث وان اتصل بالانظام العام الا انه لا يجوز ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض الا اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المظنون فيه بخلافه الى اجراء تحقيق موضوعي . ولما كانت مدونات الحكم المظنون فيه خالية مما ينتهي به موجب اختصاص المحكمة التي اصدرته ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ - س ٣١ -

ص ٨٠)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

محكمة الأحداث تشكل من قاضي يماونه خبيران - اغفال اسمي الخبيرين سهوا في محضر الجلسة والحكم - لا بطلان - اساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ في شأن

الأحداث — وما ورد بتقرير لجنة الشعب — ان محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصين احدهما على الأقل من النساء تعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضي في حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث والا كان الحكم باطلا ، وكان البين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — ان الاختصاصيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكمة وقعا تقريرهما — وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى ما يخالف ذلك فان مجرد اغفال اسمى الخبيرين في محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان ، وما تأثيره الطاعنة في هذا الشأن غير شديد .

(طعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨ — ص ٣١ —
ص ٢٥٥)

ملخص نسخة رقم (٣)

المبدأ :

ثبوت ان الطاعن قرر في جميع مراحل التحقيق ان سبعة عشرة عشر عاما — اثارة دفاعه بجلسة المحكمة ان الطاعن كان حداثا يوم الحادث — دون دليل — احالة الطاعن الى مفتش الصحة الذي جاء رده ان الطاعن كان قد تجاوز الثامنة عشر من عمره يوم ارتكب الحادث — مفاد ذلك ان الدفع ظاهر البطلان — لا يستاهل ردا .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الطاعن الاول قرر في جميع مراحل التحقيق انه يبلغ من العمر تسعة عشر عاما واذ كان المذاع عنه اثار بجلسة ١٩٧٨/٢/٢١ ان الطاعن كان حداثا يوم الحادث فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٨/٢/٢٥ ليقتدم الدليل على صدق دفاعه ولم يقدم بأية مستندات بهذه الجلسة واذ احوالت المحكمة الطاعن في ذات اليوم الى مفتش صحة بنذر شبين الكوم لتقدير سنه جاء رده بها مفاده ان الطاعن كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره يوم ارتكب الحادث فان

هذا الدفع القانونى يكون ظاهر البطلان ولا حرج على المحكمة ان هى الفتت
عن الرد عليه .

(طعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٩ — س ٣١ —
ص ٨٠٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

- ١ — القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث — ناسخ للأحكام
الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الإجراءات والعقوبات فى صدد
محاكمة الأحداث ومعايبتهم .
- ٢ — اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه
ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث المعمول
به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/١٦ — قبل الحكم المطعون فيه — قد نسخ الأحكام
الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات فى
صدد محاكمة الأحداث ومعايبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة
الأولى منه أنه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه
ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » وفى المادة ٢٩ منه
على « أنه تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند
انتهائه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف . . . » فقد دل بذلك على أن
المرة فى سن المتهم هى مقدارها وقت ارتكاب الجريمة ؛ وأن الاختصاص
بمحاكمة الحدث ينمط لمحاكمة الأحداث وحدها دون غيرها . ولا تشاركها فيه
أى محكمة أخرى سواها .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ —
ص ٨١٥)

محاکم عسکریه

محاكم عسكرية

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ — سلطة رئيس الجمهورية في التصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة — القانون رقم ١٦٢ — لسنة ١٩٥٨ .

٢ — تفويض نائب الحاكم العسكري العام في اختصاصات رئيس الجمهورية سالفة الذكر ، أمر رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ — عدم امتداد ذلك الى الأحكام الصادرة من غير محاكم أمن الدولة .

ملخص الحكم :

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد أعطى رئيس الجمهورية سلطات استثنائية فيما يتعلق بالتصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة على نحو ما هو مبين بالمواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من القانون المذكور وأمر رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ قد فوض نائب الحاكم العسكري العام في اختصاصاته المذكورة ، وهي لا تمتد الى الأحكام الصادرة من غير هذا النوع من المحاكم — محاكم أمن الدولة .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٣٠ — س ٢١ —

ص ٩٤١)

محال عامة

محال عامة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — عدم جواز تقديم مشروبات روحية في المحال العامة الا بترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية — م ١/١٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .
- ٢ — جواز تحديد مدة الترخيص أو تقييده بأى شرط أو وقف العمل به مؤقتا في المناسبات — م ٢/١٧ من ذات القانون .
- ٣ — نطالق تطبيق القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ .
- ٤ — عدم انحصار أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن المحال العامة اقل لا يمتد اليها نطالق تطبيق أحكام القانون رقم واحد لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد نصت في فقرتها الأولى على أنه « لا يجوز في المحال العامة بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية » وفي فقرتها الثالثة على أنه « للمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص منح هذا الترخيص أو تحديد محتته أو تقييده بأى شرط أو وقف العمل به مؤقتا في المناسبات كالأعياد والموالد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير » . واستنادا الى ذلك أصدر مدير الإدارة العامة للوائح والرخص قرارا بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢١ بوقف اثر رخص بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة في مناسبات دينية معينة منها يوم ليلة القدر وليلة آخر شهر رمضان . ثم لوجود قرار آخر جرى نص المادة الثالثة منه على العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية الحاصل في ١٩٦٠/٢/٢٤ ونصت المادة الثانية على إلغاء القرار سالف الإشارة اليه ، وحظرت المادة الأولى منه بيع أو تقديم المشروبات

الروحية أو المخبرة في المحال العامة والملاهي في جميع أنحاء محافظة السويس وذلك في المناسبات التي حددتها حصرا ومنها « جميع ليالى وأيام شهر رمضان المعظم ابتداء من غروب شمس آخر يوم من شهر شعبان المكرم » — واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه — قد استظهر أن واقعة الدعوى حصلت بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٥ خلال أحد أيام شهر رمضان — وهو ما لا ينافي فيه الطاعن — وبالتالي فإنه كان محظورا عليه فيه تقديم المشروبات الروحية لرواد محله اعمالا لما قضت به المادة السابعة عشر من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص الصادر بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٠ ، لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه الحكم في خصوص أعمال أحكام هذا القرار سليما ويتسق وصحيح القانون فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح ولا يؤثر فيه ما يثيره من أن المثبت بالترخيص — الصادر بالتصريح له بتقديم المشروبات الروحية والمجدد سنة ١٩٧٥ — تعليمات مدير إدارة اللوائح والرخص الممنوعة — كما لا ينال من سلامة الحكم التفتحه عما أثاره الطاعن في هذا الشأن لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان . أما ما يثيره بشأن انطباق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ على واقعة الدعوى فإنه مردود ذلك أن المادة الأولى منه نصت على سريان أحكامه على المنشآت الفندقية والسياحية وعلى أنه تعتبر منشأة سياحية في تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان ، كالملاهي والنوادي الليلية ، والكازينوهات والحانات والمطاعم — والتي صدر بتحديددها قرار من وزير السياحة « . كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على أنه لا يجوز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية واستغلالها أو إدارتها الا بترخيص من وزارة السياحة طبقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة وتؤول الى وزارة السياحة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي بالنسبة الى تلك المنشآت » مما يفاده أن المنشآت التي يمتد إليها نطاق تطبيق أحكام هذا القانون وينسب عنها — بمقتضى أحكامه — الاختصاصات المخولة لمدير إدارة اللوائح والرخص لوزارة الداخلية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١

لسنة ١٩٥٦ هي المنشآت الفندقية والسياحية التي يصدر بشأنها قرار من وزير السياحة — وان كان الطاعن لا يدعى أن قراراً قد صدر من وزير السياحة باعتباره محله منشأة سياحية لأنه يظل محكومة بأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ والقرارات الصادرة تنفيذاً له من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص .

أطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٦ — س ٣١ —
(ص ٩٧٠)

محاماه

مباحث

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

عند جواز تولي محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين
— مناطه — قيام تعارض حقيقي بين مصالحهم لا ما كان يسع كل منهم ان
يبديه من اوجه دفاع ما دام لم يبده بالفعل .

ملخص الحكم :

من المقرر ان القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد او هيئة دفاع واحدة
واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ما دامت ظروف الواقعة
لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم واذا كان الثابت من
الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ان الطامن وحده هو مرتكب
جريمة الضرب المفضي الى الموت التي دانه بها وكان القضاء بادانته
كما يستفاد من اسباب الحكم لا يترتب عليه القضاء ببراءة المحكوم عليه
الاخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب الحكم
في خصوص هذه الدعوى ان تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطامن
والمحكوم عليه الاخر ذلك بان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما
بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان
يسع كل منهما ان يبديه من اوجه الدفاع ما دام لم يبده بالفعل .

(طعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١ — س ٢١ —

ص ١٤٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ — للمحامي ان يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية
واحدة — شرط ذلك ؟

٢ — مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ؟

٣ — تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهم بمحام خاص — اساسه
الواقع — لا احتمال ما كان يسع كل منهم ابداءه من دفاع .

ملخص الحكم :

حتى كان القانون لا يمنع من ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن

متهمين متعددين في جنالية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اثبت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار واثبت في حق الطاعن الثاني تداخله بصفته وسيطا في بيع هذا المخدر ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحدهما لم يكن من شأنه ان يؤدي الى تبرئة الآخر أو يجعل اسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما ان القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو منطوق التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبتنى على احتمال ما كان يسمع كل منهما ان يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبدئه بالفعل ، ومن ثم فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثريه الطاعنان في هذا الشأن لا أساس له من الواقع والقانون .

(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ قـ — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — س ٣١ —

ص ٢٦١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

اعتبار منهم شاهد على آخر — يتحقق به التعارض في المصلحة بينهما — عدم تخصيص مهام مستقل للدفاع عن كل ، اخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم اعتبر الطاعن شاهد اثبات ضد الطاعن الثاني في شأن مساهمته معه في ارتكاب الجريمة . وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التعارض فاتها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ قـ — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ —

ص ٥٧٦)

محكمة الجنايات

محكمة الجنائيات

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

حق محكمة الجنائيات في نظري الدعوى المروضة عليها في دور انعقادها حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهاية الدور .

ملخص الحكم :

من المقرر في حكم المادة ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية ان محكمة الجنائيات ان توالى عملها في نظر الدعوى المروضة عليها في دور الانعقاد حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته ، ومن ثم بان المحكمة في الدعوى المطروحة — اذ واصلت نظرها حتى اصدرت حكمها المطعون فيه بعد انقضاء الدور لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٧٣)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

قضاء محكمة الجنائيات بوصفها المحكمة المحال عليها في الدعوى المدنية بعد اعادتها اليها من محكمة النقض — لا خطأ .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على انه « على محكمة النقض اذا قضت بنقض الحكم ان تعيد الدعوى الى المحكمة التي اصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين — ولما كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الامر بطريق التبعية للدعوى الجنائية فان الحكم الصادر من محكمة جنائيات المتصورة — بهيئة جديدة — فيها يختص بالدعوى المدنية بعد اعادتها اليها من محكمة النقض يكون قد صادف صحيح القانون ، ويكون

النعمى عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وبأنه كان يتعين على المحكمة —
محكمة الجنايات — أن تحيل الدعوى الى محكمة مخفية غير سديد .
(طعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٧/٢ — س ٣١ —
ص ٢٠٩)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

نظر محكمة الجنائيات فى الجنحة والفصل فيها ما دام لم يتبين
نها كذلك الا بعد التحقيق — صحيح — ملة ذلك — المادة ٢٨٢ اجراءات .
ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنحة شروع فى سرقة مماثبه
عليها بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٨ من قانون العقوبات وهو ما يضاف صحيح
القانون وكنت المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه
« اذا رأت محكمة الجنائيات أن الواقعة كما هى مبينة بأمر الاحالة وتبيل
تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى
المحكمة الجزئية . اما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها » وفاد ذلك وفقا
للفقرة الأولى من هذه المادة انه اذا تبين لمحكمة الجنائيات قبل اجراء التحقيق
أن الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جنائية . فقد كل لها القانون
اختصاصا جوازيا بين أن تنظر الدعوى وتحصل فيها أو تحيلها الى المحكمة
الجزئية وفى الحالين على السواء يكون قضاؤها متفقا مع القانون ، ومن
ثم اذ تصدت محكمة الجنائيات لنظر الدعوى الماثلة — وهى جنحة — وأصدرت
حكمها الطعون فيه ماتها لا تكون قد اخطأت فى القانون .

(طعن رقم ١٨١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ — س ٣١ —

ص ٦١٨)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

اعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ اجراءات
طبيعتها : هى بمثابة محاكمة ممتدة — اثر ذلك : لمحكمة الاعادة الفصل فى
الدعوى بكامل حريتها — غير مقيدة — بالحكم الفيلبى السابق .

ملخص الحكم :

لما كانت اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية

ليس مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محكمة مبتدأة وبالتالي فانه محكمة الاعادة ان تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير متيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها ان تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا .

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥ - س ٣١ -

ص ٦٢١)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

للمحاكم عامة - بما فيها محكمة الجنايات - أن تسمع أثناء نظر الدعوى شهودا ممن لم ترد أسماؤهم في القائمة أو لم يملئهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير إعلان - وإن استدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

ملخص الحكم :

مخاد ما نصت عليه المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية انه يجوز للمحاكم - ومحكمة الجنايات من بينها - أن تسمع أثناء نظر الدعوى - في سبيل استكمال اقتناعها والسمي وراء الحصول على الحقيقة شهودا ممن لم ترد أسماؤهم في القائمة أو لم يملئهم الخصوم - سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير إعلان ، وإن استدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ - س ٣١ -

ص ٨٢٢)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

أصدار محكمة الجنايات أمرا بالقبض على المتهم - وهبسه احتياطيا أو الإجراء عنه - إجراء تحفظي يدخل في حدود سلطتها ، ولا يفيد أنها كونت رأيا في الدعوى قبل اكتمال نظرها .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لمحكمة

الجنابات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا وأن تدرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطيا ومن ثم فلا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل اكتمال نظرها باصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه ما دام أن ذلك لا يعمد أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(طعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ — س ٣١ — ص ٨٦٦)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

- ١ — اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة امام محكمة الجنابات لاثقل من الاجل المحدد قانونا — لا اثر له في صحة الاعلان — للمتهم ان يطلب اجلا لتحضير دفاعه . وعلى المحكمة اجابته والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة .
 - ٢ — المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام مرحلة الاحالة ومحكمة الجنابات تقريرها لمصلحة المتهم نفسه — سكوته عن التمسك بعدم مراعاتها امام محكمة الموضوع — اثره — اعتباره متنازلا عنها .
- ملخص الحكم :

١ — حيث ان اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة امام محكمة الجنابات لاثقل من الاجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي ثمانية ايام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الاعلان لأن ذلك ليس من شأنه ان يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني وانما يصح للمتهم ان يطلب اجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابته الى طلبه والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة .

١ — من المقرر ان المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام مرحلة الاحالة وامام محكمة الجنابات مقررة لمصلحة المتهم نفسه فلذا كان لم يتمسك امام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فانه يعتبر متنازلا عنها لانه قدر ان مصلحته لم تبس من وراء مخالفتها فلا يجوز له من بعد ان يتمسك بوقوع هذه المخالفة .

(طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ — س ٣١ — ص ٨٧٦)

معارضة

معارضة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — لتجبل نظر المعارضة من جلسة لآخرى في غيبة المعارض — وجوب اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان قد اعلان بالجلسة السابقة عليها — أسس ذلك .
- ٢ — الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — لعدم حضور الجلسة الأخيرة التي لم يعلن المعارض بها — خطأ في القلتون .

ملخص الحكم :

من المقرر أن تخلف المعارض من الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة ، لما كان ذلك ، فانه ما كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيسا على سبق اعلانه بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ذلك انه لا يعنى سبق اعلان الطاعن لجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ والذي انتهى أثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته — من وجوب اعادة اعلانه لشخصه أو في محل اقامته بجنسية ٤ من يناير سنة ١٩٧٨ وهي الجلسة الأخيرة التي أجلت اليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الفيلى الاستثنائي بسبب لا يد له فيه ، وهو نظرها بجنسية لم يعلن بها ، مما يتعين منه نقض الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث باتى لوجه الطعن .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ —

جس ١٠٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي بحقيقة الواقع — مناط قبول المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من المحكمة الاستئنافية ؟ .

ملخص الحكم :

من المقرر في قضاء محكمة النقض أن المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المحكمة بعد أن نظرت الدعوى بجلسة ١٩٧٤/١/٢٢ في حضور الطامن وسمعت شهادة الجني عليه (الدمى بالحق المني) قررت حجز القضية للحكم لجلسة ١٩٧٤/٢/٥ وفي تلك الجلسة أصدرت حكماً بادانة الطامن لأن الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطامن جلسة التطق به ويسرى ميعاد استئنائه من تاريخ مسدوره ميلا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو اذ عارض في هذا الحكم — ولم يستأنفه — فقد قضت المحكمة بجلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها تأسيسا على أن الحكم المعارض فيه صدر حضوريا ولا يقبل الطعن عليه بالمعارضة — وهو نظر صائب في القانون اذ أن المعارضة لا تقبل الا في الأحكام الغيابية فقط ميلا بالمادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —

ح ١٤٣)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ — شرط قبول المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي ؟

٢ — عدم ابداء الطامن بجلسة المعارضة — عذره في التخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري — وجوب الحكم بمسئم جواز المعارضة — قضاء الحكم المظنون فيه باعتبار المعارضة كل لم تكن — عدم جدوى التمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون — ملة ذلك ؟

ملخص الحكم :

حتى كان الطامن تد عارض في حكم حضوري اعتباري استثنائي وكان

من المقرر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقاً لنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام العذر الذي منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى . ولما كان الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته في الحكم الحضورى الاعتبارى ولم يقدم بالتالى مفر تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه فإنه كان يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم صحة الحكم المطعون فيه لصنوده في غير الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة يكون وارداً على غير محل له . لما كان ذلك وكان الطعن وارداً على الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة عن حكم حضوري اعتبارى فحسب دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فإنه لا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم الأخير . ولا محل للتول بأن الحكم المطعون فيه قد شابته خطأ في تطبيق القانون مما يجيز لمحنة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لانتفاء مصلحة الطاعن من الحكم بعدم جواز المعارضة بدلاً من الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

(طعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ — س ٣١ —

ص ١٥٩)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

- ١ — عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته — باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً — بغير سماع نفاع المعارض — إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر .
- ٢ — ثبوت أن التأخلف برده عذر قهرى — اعتبار الحكم غير صحيح لقيام الحكم على إجراءات معينة .
- ٣ — مناداة المتهم باسم خاطئ وعدم مثوله بالتالى أمام المحكمة — عذر قهرى .

بالمخص الحكم :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من (م — ٣٩ — جنائى)

المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تظله عن الحضور بالجلسة حاصلًا دون عذر وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق — على ما تقدم البيان — أن تخلّف الطاعن عن المثول أمام المحاكمة عند نظر معارضته على الرغم من تولّجه بالجلسة إنما يرجع إلى عذر مقبول هو سبق حضوره أمامها في ذات الجلسة عند المناقشة على اسم متهم مماثل لاسمه وفي دعوى أخرى مماثلة لدعواه ، أبدى فيها دفاعه وقدم دليل السداد ، مما حال دون سماع دفاعه في معارضته بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن ، ومن ثمّ يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ — س ٣١ — ص ١٢١)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

تأجيل نظر المعارضة — بناء على طلب المحامي — يوجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا — مدى مدة التقادم دون اعلانه — اثره — انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية ينص في المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانتفاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلالات إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالحرس

الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لرفضه لمجابهته المحكمة واجلت القضية لجلسة أخرى — وهو الحال في الدعوى المطروحة — وجب اعلان المعارض اعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة واذ كان الثابت حسبها سلف بياته انه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات ابتداء من جلسة ١٩٧٠/٥/٣ التي اجلت فيها المعارضة وحتى صدور الحكم المطعون فيه في ١٢ فبراير سنة ١٩٧٨ ، وكان ذلك دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة — اذ خلت المفردات مما يفيد اعلان الطاعن اعلاناً صحيحاً لاي جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ، وكان الدفع بالقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما دامت بدونات الحكم تشهد لصحته وهو ما تفصح به الأوراق فيما سلف بياته — فان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يضمن معه نقضه ، والقضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بفسى المدة وبراءة المطعون ضده مما نسب اليه .

(ملن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ — س ٣١ —

ص ٨١٠)

قائمة رقم (٦)

المبدأ :

١ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر — قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة — محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .

٢ — تقدير الشهادة المثبتة لعذر المعارض المقدمة لمحكمة النقض لأول مرة من اطلاقاتها .

٣ — ثبوت ان التخاذل يرجع الى عذر قهري — اعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة — اثره — عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض — الا من يوم علم الطاعن رسمياً بالحكم — مثال .

ملخص الحكم :

من حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع المعارض

الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر تهرى مان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطامن وقد استحلال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها بما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم، والمحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر، ماذا كان ممثلا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تعلمن اليه . لما كان ما تقدم ، وكان الطامن قد أرقق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة فى ١٦ من يناير ١٩٧٩ ثابت فيها انه كان مريضاً وملازماً الفراش فى الفترة من اول ديسمبر ١٩٧٧ حتى ١٧ من يناير ١٩٧٩ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ٧ من ديسمبر ١٩٧٧ — وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وملازمة الفراش — باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسرسل بتقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، لانه يكون قد ثبت قيام المعذر التهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذى يعلم فيه الطامن رسمياً بصدوره ، واذ كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطامن قبل يوم ١٨ من يناير ١٩٧٩ ، وهو اليوم الذى قرر فيه بالطمن وادع أسبابه ، فان التقرير بالطمن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته — علم الوكيل لا يغنى عن اعلان المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته — اعتبار المعارضة كأن لم تكن — بناء على هذا الاعلان — خطأ .

ملخص الحكم :

من المقرر أن اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته ، والاصل انه لا يغنى عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما أن الاصل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة .

(طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ — ص ٣١ —

ص ٩٠٦)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

الحكم الصادر في شية المعارض — في معارضته — عدم جواز المعارضة فيه — الحكم وفق القانون — بعدم قبول المعارضة — الطعن فيه بالتقص — عدم جواز التمرض أمام التقص — الحكم الصادر في المعارضة الاولى او الحكم المستأنف الذي قضى بتأييده .

ملخص الحكم :

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في الفترة الاخيرة من المادة ٤٠١ الواردة في الباب الاول في المعارضة من الكتاب الثالث منه المعنون « طرق الطعن في الاحكام » على أن « ولا يتبل من المعارض بأية دل المعارضة في الحكم الصادر في غيبته » . وكان الطاعن قد حدد طعنه بطريق التقص على الحكم الصادر بجلسته ١٩٧٨/١/٧ عن المعارضة في الحكم الصادر في معارضته الاستئنافية والذي قضى بحق بعدم قبولها ، فان هذا الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح . لما

كان ذلك وكان الطعن بطريق النقض وارداً على الحكم الصادر في المعارضة الأخيرة بعدم قبولها دون الحكم الصادر في المعارضة الاستثنائية الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم أو للحكم الاستثنائي الذي قضى بتأييده ولا يكون لما يثيره بطعنه في هذا الخصوص مجيل .

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٢٦/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٩١٤)

قائمة رقم (٩)

المبدأ :

- ١ — الدفع ببطالان الاجراءات لعدم الاعلان بالجلسة امام اول درجة يسقط اذا لم يند بجلسة المعارضة .
- ٢ — العبرة ببطالان الاجراءات — هو بما يتم منها امام المحكمة الاستثنائية .

ملخص الحكم :

لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة امام محكمة اول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطالان الحكم الغيبي لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطالان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته امام محكمة اول درجة يسقط اذا لم ينده بجلسة المعارضة ، وكان من المقرر ايضا أن العبرة ببطالان الاجراءات هو بما يتم منها امام المحكمة الاستثنائية ، وكان الثابت أن الطاعن لم يشر امامها شيئا في شأن البطالان المدمى به في اجراءات المحاكمة امام محكمة اول درجة فانه ليس له من بعد أن يتحدث من هذا البطالان امام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير اساس واجب الرض .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٩١٧)

مواد مخدرة

مسواد مخدرة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ — الوساطة في الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة — والتي مدتها المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات — معاقب عليها بالمادة ٣٤ من ذات القانون التي سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها — وان افلتت ذكر الأخير — علة ذلك .

٢ — مناط المسؤولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة — ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات او بالوساطة — بآية صورة عن علم وإرادة .

ملخص الحكم :

١ — لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على معتب تلك الحالات ، وأنه وان كان قد افل ذكر الوساطة الا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا ينزه عنه الشارع ، ذلك لأن التدخل بالوساطة في حالة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والمجربة قانونا ، لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة تقع عليه عقوبتها .

٢ — مناط المسؤولية في حالي احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت

اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع اليد عليه من قبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المالية .
(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — س ٣١ — ص ٢٦٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عقوبة احرار المخدر بقصد الاتجار طبقا لما تنص عليه الفقرة (١) من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل — هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

ملخص الحكم :

المعقوبة المقررة لجريمة احرار المخدر بقصد الانجار طبقا لما تنص عليه الفترة (١) من المادة ٣٤ سالفه البيان هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .
(طعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ — س ٣١ — ص ٦٤٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات لم تحظر استعمال الرافعة — بل أوردت قيدها على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في جرائم المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ من ذلك القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات قد أوردت قيدها على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ من القانون المذكور مؤداه استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد سالفه الذكر النزول عن المعقوبة التالية مباشرة

للمعتوبة المقررة للجريمة . فان المحكمة اذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالمعتوبة من الاعدام الذي نصت عليه المادة ٣٣ من القانون المطبق الى الاشغال الشاقة المؤبدة : فانها تكون قد اصابته صحيح القانون ، مما يضحى معه النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد .

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ — س ٣١ — ص ٧٧٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

اهراز المخدر بقصد الاتجار — واقعة مادية — يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفا .

ملخص الحكم :

من المقرر ان اهراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة ودلتها وقرائن الاحوال فيها .

(طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ — س ٣١ — ص ٧٩٧)

نصب

نصب

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

عدم ملكية المتصرف من الأموال الثابتة أو المنقولة للمتصرف
الذى أجراه أو للمال الواقع عليه هذا التصرف كلف لقيام جريمة النصب —
عدم معرفة المالك الحقيقى للمال الذى حصل التصرف فيه لا يؤثر فى الإدانة .
ملخص الحكم :

يكنى لقيام جريمة النصب بطريق التصرف فى الأموال الثابتة أو المنقولة
أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى أجراه ، وأن يكون المال الذى تصرف
فيه غير مملوك له فتصح الإدانة ولو لم يكن المالك الحقيقى للمال الذى حصل
فيه التصرف معروفا ، فإذا كانت محكمة الموضوع كما هو الحال فى الدعوى
المائلة قد عرضت الى المستندات التى قدها المتهم لاثبات ملكيته لما باع ،
ومحستها واستخلصت منها ومن ظروف تحريرها وغير ذلك مما اشارت اليه
فى حكمها استخلاصا لا شائبة فيه أن الأرض التى باعها المتهم لم تكن ملكا له
ولا له حق التصرف فيها وأن ما أعده من المستندات لاثبات ملكيته لها سوى
لا حقيقة له ، واستخلصت أيضا أن المتهم كان يعلم عدم ملكيته لما باعه ،
وأنه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه بذلك الذى اثبتته الحكم كالم
بيان جريمة النصب التى دان المتهم بها ، ولما كان هذا الذى انتهى اليه
الحكم — مميا سلف — من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى سلطة
محكمة الموضوع التى لها أن تثبت حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها
الصحيحة التى لها من جباة الأدلة المطروحة عليها ، متى كان ما حصله الحكم
من هذه الأدلة لا يخرج من نطاق الاقتضاء العقلى والمنطقى لا شأن لحكمة
النقض فيها تستخلصه ما دام استخلاصا سائما ، فإن ما سألته الطاعن فى
شأن اطراح المحكمة لدلالة حكم مرسى الزاد فى اثبات ملكيته للمعتار ،
لا يعدو المجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما
لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٢١ —

ص ٥٦٧)

نقّص

- إجراءات الطمن وميعاده والخصوم فيه
 - المصلحة في الطمن
 - أهوال الطمن
 - أسباب الطمن
 - ما لا يجوز الطمن فيه من الأحكام
 - ما يجوز الطمن فيه من الأحكام
 - مسائل متنوعة
-

نقـض

— إجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

- ١ — السفر بإرادة الطاعن — دون ضرورة ملجئة ولا عذر مانع من العودة — عدم اعتباره مبررا للتفويض بالطعن بعد الميعاد .
- ٢ — ميعاد الطعن في الحكم الحضورى الاستثنائى يبدأ من تاريخ صدوره .

التفويض بالطعن — بعد الميعاد — أثره — عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

- ١ — السفر الى الخارج بإرادة الطاعن ولغير ضرورة ملجئة اليه ودون عذر مانع من عودته لتقديم طعنه في الميعاد القانونى لا يعتبر سببا خارجا عن ارادته بعذر معه في التخلف عن الحضور .

- ٢ — لما كان ميعاد الطعن في الحكم الحضورى الاستثنائى يبدأ من تاريخ صدوره وكان الطعن بطريق النقض قد تم بعد الميعاد دون عذر مقبول . فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

{ طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٣٨٩ }

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

- عدم جواز الطعن بالنقض — من المدعى بالحقوق المدنية —
والمنسحل منها — الا فيما يتعلق بحقوقها المدنية — م ٣٠ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

لما كان الطاعن هو المدعى بالحقوق المدنية ، وكانت الفترة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن لهم محكمة النقض تنص على انه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية

والمسئول عنها ألا فيما يتعلق بحقوقهما الخفية — وكان الطاعن لم يدع بحقوق
مذنية قبل المظعون ضدها الأولى فان الطعن بالنسبة للمظعون
ضدها المذكورة يكون غير جائز .
(ا طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٣٩١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

وجوب التقرير بالطعن — عند العلم بالحكم المظعون فيه —
فور زوال المانع من التقرير في الميعاد .
ملخص الحكم :

لما كان الطاعن بعد صدور الحكم المظعون فيه قد قام به ، مذر المرض
المانع دون التقرير بالطعن في الميعاد القانوني ثم بادر فور زوال المرض
ومعقب عطلة يوم الجمعة التالية له — الى التقرير بالطعن باعتبار أن هذا
الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا يضمن القيام به اثر زوال المانع ، فان
الطعن — وقد استوفى الشكل المقرر في القانون — يكون مقبولا شكلا .
(طعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٦٢١)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

١ — ديماد الطعن بالنقض في الحكم في المعارضة — عند تشكك
المعارض لعذر قهري — بذوه من يوم علمه رسميا بالحكم — استفادة هذا
العلم من توثيقه توكيلا بالطعن فيه .
٢ — مرض الحمى — لا يبرر التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

١ — انه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من اعتذاره بعدم علمه بالحكم
المظعون فيه لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها فان ميعاد الطعن بالمعارضة

يبدأ في حقه من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر التوزيع على التوكيل الذي تقرر بالطعن بمقتضاه أن الطاعن وقع بتأريخ ١٩٧٧/١١/١٥ أمام الموق على التوكيل الصادر منه لمحاليه للطعن بالنقض في الحكم المذكور ، وبذلك يكون قد علم رسميا منذ ذلك التاريخ .

٢ — من المقرر أن مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون التقرير بالطعن في الميعاد .

(طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢ — س ٣١ — ص ١٦٤)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

١ — وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوع من المحكوم عليه من محام مقبول أمام النقض في أصلها أو صورتها .

٢ — ورقة الأسباب — ورقة شكلية من أوراق الإجراءات لزوم حملها مقبومات وجودها .

٣ — عدم معرفة موقع مذكرة أسباب الطعن — أثره — البطلان .

٤ — التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه .

٥ — قبول الطعن شكلا — مناط اتصال المحكمة به — أثر ذلك .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ التطق به أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من الأوراق الإجرائية في .

الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها بأن يكون موثقا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض والا كانت باطلة وغير ذات أثر في الخصومة . ولما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان البين مما تقدم أنه فضلا من أن التقرير بالطعن قد جاء بعد الميعاد القانوني فإن فكرة أسباب الطعن والتي لم يعرف موقعها تعتبر معدومة الأثر في الخصومة . ومن ثم سيكون الطعن قد انتقد مقوماته شكلا . لما كان ذلك وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابته من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه .

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٥ — س ٣١ — ص ٦٦٧)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

توقيع تقرير الأسباب من محام غير مقبول أمام محكمة النقض — أثره — بطلان ذلك التقرير — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض . وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة التي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب أو على توقيعها من محام غير مقبول أمام محكمة

النقض ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها — من المحاسبين المقبولين أمام محكمة النقض — والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كان البين من كتاب نقابة المحامين أن المحاسب الموقع على مذكرة الأسباب ليس من المقبولين أمام محكمة النقض حتى يواب ميعاد الطعن ، لانه يتعين الحكم بمعهم قبوله شكلا .
(طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٥ — س ٢١ — ص ٨٣٩)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

التقرير بالطعن بالنقض — مناط اتصال المحكمة به — تقدير الأسباب في الميعاد شرط لقبوله — التقرير بالطعن — تقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر .

ملخص الحكم :

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .
(طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ — س ٢١ — ص ٨٥١)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

١ — الحكم غيبيا في جنابة بغير الادانة — لا يبطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه — ملة ذلك .
٢ — افتتاح ميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم — من تاريخ صدوره .
ملخص الحكم :

لما كان الحكم المحكوم فيه وأن صدر في غيبة الطعن فيه

محكمة الجنائيات بعدم قبول الدعوى الجنائية - لرفعها بغیر الطريق الذى رسمه القانون - فى جنایة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى التى أسندت اليها ، الا انه لا يعتبر انه اضر بهما لانه لم يدينهما بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضورهما او القبض عليهما - لان البطالان واعادة نظر الدعوى امام محكمة الجنائيات مقصوران على الحكم الصادر بالقوة فى غيبة المتهم بجناية .
حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان ميعاد الطعن بطريق النقض فى هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره .
الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ - س ٣١ -
ص ١٠٨٦)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

- ١ - التقرير بالطعن وايداع الاسباب بعد الميعاد - اثره - عدم قبول الطعن شكلا .
 - ٢ - عدم ايداع الكفالة من المحكوم عليه بمقوبة الفحشاء - او عدم حصوله على قرار باعفائه منها - اثره - عدم قبول الطعن شكلا .
- ملخص الحكم :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨ ولم يقرر الطاعن الاول بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٨ ، كما لم يقدم اسباب طعنه الا فى هذا التاريخ متجاوزا فى التقرير بالطعن وايداع الاسباب الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٤٦ من القانون المذكور .

٢ - لما كان قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد اوجب لقبول طعن المحكوم عليه بمقوبة غير متيدة للحرية ان يودع الكفالة المبينة بالمادة ٣٦ منه ، وكان الطاعن وهو محكوم عليه بمقوبة الفحشاء لم يودع خزينة المحكمة التى اصدرت الحكم مبلغ

الكفالة المقررة في القانون حتى تاريخ نظر الطعن ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا . ولا يغير من ذلك أن الطاعن الأول قد أودع الكفالة المقررة ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة بتعدد الطاعنين إلا إذا جمعتهم مصلحة واحدة ، فلا تودع سوى كفالة واحدة ، وواقع الحال في الطعن المائل أن كلا من الطاعنين يستقل عن الآخر بالفعل المسند إليه والمرفوعة به الدعوى عليه مما يمتنع معه القول بتوحد مصلحتيهما .
(طعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ — ص ٢١ — ص ١٠٩٠)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

عدم تقديم الطاعن أسبيلاً لطفه — عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطاعن الأول وأن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبيلاً لطفه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥ — ص ٢١ — ص ١١٢٦)

— المصلحة في الطعن :

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

انعدام مصلحة المتهم في الطعن بالقض لأفصال الحكم الفصل
في الدعوى المدنية المملية ضده .
ملخص الحكم :

لما كان من المتبر أن المصلحة شرط لازم في كل طعن ، ماذا انتفت
لا يكون الطعن مقبولا ، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من اغفال الحكم —
في منطوقه — الفصل في الدعوى المدنية المملية ضده وفضلا عن ذلك فإن
البين من محضر الجلسة ومدونات الحكم أن زوجة المجنى عليه كانت قد ادمت
مديا قبل الطاعن وبجلسة الحكم قررت بفصلها معه وتركت الخصومة
في الدعوى المدنية ، وقد أثبت الحكم — في مدوناته دون منطوقه — ترك
الدعوى المدنية مع الزام المدعية بالحق المدني مصاريفها ومن ثم فإن ما يثيره
الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسيد .

(طعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ — سس ٣١ —
ص ٢٢٦)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

المقوية الجبررة — تنحصر معها مصلحة الطاعن فيما يثيره
بشأن استظهار نية القتل .

ملخص الحكم :

لا يجدى الطاعن النعى بدعوى التصور في استظهار نية القتل بالنسبة
له ذلك أن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الاغفال الشقة لمدة
خمس عشرة سنة من الجرائم المسندة اليه ومن بينها جريمة الشروع في
القتل وجريمة السرقة باكره الذي ترك بالمجنى عليه اثر جروح وهي العقوبة

المقرر لهذه الأخيرة بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون العقوبات ،
ومن ثم فإنه لا مصلحة للطامن في هذا الوجه من النفي .

(ملعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٣ — س ٣١ —
ص ١٥٠)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

انعدام مصلحة الطامن في المجاعة في توافر رابطة السببية بين
التعذيب والوفاة ، ما دامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود المقررة
لجريمة تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف مجردة من ظرف الوفاة .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ
بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن
يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عبدا وهذه العلاقة مسألة
موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيًا
فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد اقام قضاؤه في ذلك على أسباب
تؤدي الى ما انتهى اليه واذا كان الحكم قد أثبت في حق الطامن توافر علاقة
السببية بين افعال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي انتهت اليها هذا
التعذيب وهي موت المجنى عليه غرقا فان حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٦
من قانون العقوبات يكون قائما ومنطبقا على وقائع الدعوى ، ذلك أن فعل
التعذيب الذي باشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب
والاسقاط في الماء الملوث مع التهديد بالالقاء في البحر وما أدى اليه ذلك مع
استمرار الاعتداء بظك الصورة على غلام ضئيل البنية ودفعه الى حافة
رصيف المياه في محاولة لاتزاله بها مرة أخرى سبق للمجنى عليه التأذي من
سابقتها ، كل ذلك كان يستتبع أن يحاول المجنى عليه التخلص من قبضة
المتهم جذبا كما يستتبع من المتهم دفعا في محاولة انزال المجنى عليه الى
الماء أو حتى التهديد به وهو غير متيقن من اجادة المجنى عليه للسباحة . وقد

جرى كل ذلك فى بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البترول الممتدة بطوله ، هذا التتابع الذى انتهى الى سقوط المجنى عليه فى مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم غرقه وموته يعتبر عانيا ومألوما فى الحياة وجاريا مع دوران الأمور المعتاد ولم يلاحظه عايل شاذ على خلاف السنة الكونية ولذا فلا يقبل ولا يسمع من المتهم انه لم يتوقع حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهى موت المجنى عليه غرقا وهو تحليل سائغ يؤدى الى ما انتهى اليه الحكم وينفق وصحيح القانون فان ما ينمى الطامن فى هذا الصدد يكون غير سعيد هذا فضلا عن انتفاء مصلحته فى هذا المنع لأن العقوبة التى أنزلها الحكم به وهى السجن لمدة خمس سنوات تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف المجردة على ظرف وفاة المجنى عليه المتخصص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات .

١ طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ١٧٩)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تفلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للتفصل فيها عملا بالمادة ٢٠٩ إجراءات — التمس عليه فى ذلك غير جاز ولا مصلحة فيه .

ملخص الحكم :

منع الطامن على الحكم لعدم تفصله بعدم قبول الدعوى المدنية ، ردود بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى بمصلحته فيه منعبة إذ أن الحكم لم يفصل فى الدعوى المدنية بل تولى عنها باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

١ طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ١٨١)

— أسـوال الطعن :

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن — لعدم حضور المعارض الجلسة الأخيرة التي لم يعلن المعارض بها — خطأ في القانون .

ملخص الحكم :

من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتاجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيسا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة ، لما كان ذلك ، فانه ما كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تليسيا على سبق اعلانه بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ذلك انه لا يعفى سبق اعلان الطاعن لجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ والذي انتهى اثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته — عن وجوب اعادة اعلانه لشخصه او في محل اقامته بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٨ وهي الجلسة الأخيرة التي اجلت اليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن قد جاء باطلا اذا لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم القياي الاستثنائي لسبب لا بد له فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها ، مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧ — س ٣١ —

ص ١٠٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

حق المدعى المسنى في ترك دعواه امام المحكمة الجنائية — في أية حالة كانت عليها — المادة ٢٦٠ إجراءات — قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى لها — خطأ في القانون — وجوب تصحيحه بإثبات تركه لدعواه .

ملخص الحكم :

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٥/١٠/٣٠ أن المدعى

بالحق المدني عن نفسه وبصفته قرر بتنازله عن دعواه الا أن الحكم المطعون فيه تضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات فى الدعوى المدنية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى القانون — بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى تبيح للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى — خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه والزامه بمصاريفها .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ١٠٨)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

متابعة المتهمه بالفراغة عن جريمة فشى حال كونها عائدة على موجب حكم المادة ٣/٤٩ عقوبات — خطأ فى تطبيق القانون — وجوب تصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الفراغة .

ملخص الحكم :

ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقة بالفردات والتى سلفت الاشارة اليها أن المتهمه عائدة فى حكم المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لارتكابها جريمة الفشى موضوع الدعوى المطروحة قبل مضى خمس سنين من تاريخ الحكم عليها فى جريمة مماثلة . ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الفياىى الابتدائى تأسيساً على هذا النظر حسبما جاء فى مذكرة اسباب الاستئناف المدونة على ملف الفردات وصح اعلان المطعون ضدها بالوصف المعدل امام محكمة ثانى درجة فى ١٩٧٦/١١/٩ حسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٧/١/٢٠ المرفقة بالفردات المنضبة ، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيق العقوبة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واكتفى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من غرامة رغم وجوب معاقبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة .

فأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نفيه نقضا جزئيا وتمحيجه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقررة بها .

(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ — ص ١٣٠)

مقدمة رقم (١٨)

المبدأ :

القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي أنه صادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائي — وجوب صدوره بإجماع الآراء — تخلف النص فيه على الإجماع يطله ويوجب تأييد البراءة المقررة بها ابتدائيا — ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد نص على صدوره بإجماع الآراء — حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

مضى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطامن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك — كما جرى عليه قضاء محكمة النقض — أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يبقى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء بأنها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ،

وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيبي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(طعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٣ — س ٣١ — ص ١٦٩)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

إدانة الطاعن بجريمتي بيع سلعة بأزيد من سعرها — وعدم الاعلان عن الاسعار وجوب توقيع عقوبة واحدة عنها المادة ٢/٣٢ عقوبات — توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين — خطأ — وجوب تصحيحه بالإكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد .

ملخص الحكم :

أذ كانت جريمتا بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانوناً وعدم الاعلان عن الاسعار المستندتان الى المظنون ضده مرتبطين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي الجريمة الأولى ، وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكان الحكم الابتدائي لم يلتزم هذا النظر وقضى بتوقيع العقوبة المقررة من كل من الجريمتين اللتين دان المظنون ضده بهما ، فان الحكم المطعون فيه أذ أيد الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة الى التهمة الثانية اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر موضوع التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨ — س ٣١ —

ص ٢٥٦)

قامسدة رقم (٢٠)

المبدأ ٤

قضاء محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى —
لعدم تبينها وجود تقرير الاتهام وقائمة شهود الإثبات من بين مرفقات
الدعوى — خطأ في القانون .

ملخص الحكم ٤

مضى كان البين من محونات الحكم المطعون فيه أن مستشار الاحالة
أحال المطعون ضده الى محكمة جنائيات السويس بتقرير اتهام وقائمة شهود
لحاكمته بتهمة اخفاء اشياء متحصلة من جنائية استيلاء بغير حق على مال
مملوك لشركة مع عليه بذلك . وقد قضت المحكمة بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى انها لم تبين وجود تقرير الاتهام وقائمة
شهود الإثبات من بين مرفقات الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون
فيه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة رغم اختصاصها بنظر الدعوى طبقا للمادة
٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد أخطأ في
القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الفصل
في موضوع الدعوى ، فانه يكون متعيئا مع النقض الاحالة .

(طعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — س ٣١ —

ص ٥٩)

قامسدة رقم (٢١)

المبدأ :

١ — الارتباط بين الجرائم — تفسيره ، في الأصل لمحكمة الموضوع
— حد ذلك ؟ كون الواقعة — كما أثبتها الحكم تخالف ما انتهى اليه من عدم
قيام الارتباط خطأ قانوني — يوجب تدخل محكمة النقض .

٢ — ملاحقة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل جريمة بالرغم مما نشبه عنه
الواقعة — كما أثبتها الحكم من قيام الارتباط الوارد بالمادة ٢/٢٢ بينهما —
خطأ — وجوب نقضه وتصحيحه بالنقض بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .

ملخص الحكم :

من المقرر انه وان كان الأصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم بما

(م — ٤١ — جنائي)

يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع الا انه متى كانت وتائع
الدموى — على النحو الذي حصله الحكم — لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه
من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان
ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض
لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان الحكم المطعون فيه قد تضي
بمعاقبة الطامن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل العمد والضرب
البسيط اللتين دانته بهما رغم ما تنبىء عنه صورة الواقعة كما اوردها في ان
الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض
فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد
بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على
الطامن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الاولى ،
ومن ثم لانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاء
عقوبة الحبس المؤقت بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق المخول لحكمة
النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بشأن حالات واجراءات
الطمن امام محكمة النقض — من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر
بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ — س ٣١ —
ص ٥٥٥)

قامعة رقم (٢٢)

المبدأ :

طبيعة جريمتي عدم توفير أجهزة الاطفاء اللازمة وعدم وضع الاسلاك
والتوصيلات الكهربائية في مواسير عازلة — من الجرائم العمدية — لا ارتباط
بينهما — انتهاء الحكم الى توافر الارتباط بين الجريمتين وتقاضاه بعقوبة
واحدة عنهما — خطأ في تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

من حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على
انه اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل

التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط تطبيق الفقرة المشار إليها تلازم منصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انضمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال متكاملة تكون مجتمعة إجراميا لا ينقسم فإن تخلف أحد العنصرين ساقط البيان انفتحت الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة وأردت الأمر إلى القاعدة العامة في التشريع العقابي وهي تعدد المعقوبات بتعدد الجرائم وفقا للمادتين ٣٣ ، ٣٧ من قانون المعقوبات مع التقيد عند التنفيذ بالقيود المشار إليها في المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت جريمتا صاحب العمل من عدم توفير أجهزة الإطفاء اللازمة وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات الكهربائية في مواسير عائلة هي من جرائم الممد التي تحقق في صور سلبية تمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهما بطبيعتهما غير متلازمتين إذ يمكن تصور وقوع أحدهما دون الأخرى كما أن القيام بتنفيذ أحدهما لا يجزئ عن القيام بالأخرى وهذا النظر يتمشى مع روح التشريع الصادر في شأنه قانون العمل وهو القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي وإن تضمن أنواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي تستهدف بعضها حماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ضمانا لسلامتهم في أدائهم لأعمالهم وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة تنفيذ أحكامه ، ألا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول حماية العمال أثناء العمل كما تصورها الشارع ومن ثم فهي تأنف مع الاتجاه العام الذي دل عليه الشارع حيث نص في القرارات الوزارية ومنها القرار ٤٨ لسنة ١٩٦٧ والذي أمهل الحكم المطعون فيه مقتضاه بصدد الدعوى المطروحة على تعدد التزامات صاحب العمل نحو تأمين وسلامة العمال أثناء أداء أعمالهم ، الأمر الذي يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون المعقوبات ويتأدى مقل إلى التضييق في تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الالتزامات المختلفة وتتعدد الجرائم بتعددتها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى توافر الارتباط بين جريمتي عدم توفير أجهزة الإطفاء اللازمة وعدم وضع الأسلاك والتوصيلات

الكهربائية في مواسير عازلة وقضى بعقوبة واحدة مائة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٦٢٦)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

ادانة الطاعن على أساس الظروف المشددة المنصوص عليها
في المادة ٣٠٨ عقوبات — عدم توقيع عقوبة الغرامة مع عقوبة الحبس —
خطأ في القانون .

ملخص الحكم :

بما كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم على أساس توافر الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكانت هذه المادة تنص على عقوبات الحبس والغرامة في هذه الحالة ، واذ أغفل الحكم المطعون فيه الحكم بعقوبة الغرامة وقضى بالحبس فقط يكون أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه — وعلا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩. بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — تصحيحه بإضافة عقوبة الغرامة .

(طعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٦٥٨)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

عقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة — المقررة بالمادة ٢٤ المذكورة — لا ينزل بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة — مخالفة ذلك — خطأ في تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ويفرمة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه — « كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون ... » وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول من العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » فإن الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المتيدة للحرية المقررة لجريمة احراز جواهر مخدرة بتعدد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة الحكومة عليها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة الى عقوبتي الفرمة والمصادرة المقتضى بها .

لا طعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢ — س ٣١ —
(٧٠١)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بمصادرة المادة المفتوشة المضبوطة — وجوب تصحيحه — م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان جريمة انتاج خل طبيعى مفتوش التي دين بها المطعون ضده معاقب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ ، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المفتوشة — وهى عقوبة تكهيلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال اذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى فإن

الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة المادة المشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الغرامة المقتضى بها .

(طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠ — ص ٣١ — ص ٩٠٤)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

استحالة تראה اسباب الحكم تجعله خاليا من الأسباب — اثر ذلك بطلانه .

ملخص الحكم :

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ، والا كان باطلا والمراد بالتسبب المعتمد تحرير الأسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي لمفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات عامة معناه ، أو وضعه في صورة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا لمعلا من أسبابه لاستحالة تراءتها ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(طعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٠ — ص ٣١ — ص ١١١٣)

— أسباب الطعن :

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم
عدم قبوله — ممن لا شأن له بهذا البطلان .

ملخص الحكم :

الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل من
لا شأن له بهذا البطلان .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧ — س ٣١ —
ص ١٠٦)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

شرط قبول وجه الطعن — أن يكون واضحا محددا .

ملخص الحكم :

متى كان ما استطرد اليه الطاعن نعيًا على كل إجراءات الدعوى
بالبطلان مردود بأنه لم يبين في أسباب طعنه مقصده من تلك الإجراءات أو
ماهية هذا الدفاع بل جاء قوله مرسلًا ، وقد استقر قضاء محكمة النقض
على أن شرط قبول وجه النعي أن يكون واضحا محددا ؛ فإن ما ينمّاه
الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — س ٣١ —
ص ٤٧٨)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

عدم تقديم الطاعن — أسبابا لطعنه — اثره — عدم قبول
الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطاعنين الثانی والثالث وان تسررا بالطعن بالنقض في

الميعاد الا انها لم يودعا اسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبول
طعنهما شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ — س ٣١ —
ص ٦٩٢)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

التقرير بالنقض — مناط اتصال المحككة به — تقديم الأسباب
في الميعاد شرط لقبوله — التقرير بالطعن دون ايداع أسباب — اثره — عدم
قبول الطعن شكلا — علة ذلك : التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا
وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ملخص الحكم :

حيث ان المحكوم عليه وان قرر بالطعن في الميعاد الا انه لم يقدم أسبابا
لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من ان
التقرير بالنقض هو مناط اتصال المحككة به وان تقديم الأسباب التي بنى عليها
الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن
وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا
يغنى عنه .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٦ — س ٣١ —
ص ٦٩٨)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

بيان توافر ظرف العود بالشروط التي نص عليها في المادة ٥١
عقوبات قصور — له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة
القوانين .

ملخص الحكم :

البيان من الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضده بجريمة سرقة

قد اعتبره عائداً لمطبق في حقه المادة ٥١ من قانون العقوبات وانزل عليه عقوبة الإعدام الشاقة لمدة سنتين بيد أنه لم يبين توافر ظرف العود في حقه بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر مما يعيبه بالتصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن — ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ذلك فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ١٩٨)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

شرط قبول أسباب الطعن بالنقض — أن تكون واضحة محددة .

ملخص الحكم :

يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .

(طعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ١٠٤٩)

— ما يجوز الطعن فيه من الأحكام :

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

الطعن بالنقض — قصره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة — المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — التعمي الموجه الى الحكم الابتدائي عدم قبوله — مثال .
ملخص الحكم :

إذا كان الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يصح أن يوجه الى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، ولما كان الطعن بالنقض قد انصب بحسب على الحكم المطعون فيه الذي لم يفصل الا في تأييد الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة — وكان تضالفاً بذلك سلبياً — فإن الحكم الابتدائي القاضي في موضوع الدعوى بالادانة يكون قد حاز قوة الأمر المقضي به مما لا يجوز معه للمحكمة الاستئنافية التعرض لباتي ما اثاره الطاعن في موضوع الدعوى من أوجه دفاع ودفع لا تتصل بها تلك المحكمة ولا تلزم بالرد عليها إزاء ما انتهت اليه من تأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز المعارضة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أوجه نمية في هذا الشأن يكون في غير محله .

(طعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —

ص ١٤٢)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

الغاية من وجوب اشتغال ورقة الحكم على بيان تاريخ إصداره .
مثول النيابة العامة — وجوب في جميع إجراءات المحاكمة — أثره .
الغفال ببيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة — لا يمس النيابة العامة حقاً — تمسكها ببطلانه لا يستند الى مصلحة حقيقية .
التعديل الذي جرى على المادة ٢/٣١٢ ج بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
— نهائه — توافر ذات العلة في طعن النيابة العامة بإبطالان على حكم البراءة إذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ إصداره .
ملخص الحكم :

متى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضده

غايها بجريمة تهديد اشياء محجوز عليها قضائيا فعارض في هذا الحكم وتمسك بأولى جلسات المعارضة باعتبار الحجز كان لم يكن لتوقيعه في ١٩٧٣/٢/٢٥ وعدم تمام البيع في المدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات التالية لحصوله . فقضت المحكمة بحكمها الصادر في المعارضة — والذي خلت ورقته من بيان تاريخ اصداره — اخذا بهذا الدفع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى الجنائية المقامة من الجنى عليه ، واذا استغقت النيابة العامة — وحدها — هذا الحكم قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لما بنى عليه من اسباب . لما كان ذلك وكائن الغاية التي من اجلها استوجب القانون ان تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ اصداره هي ان الحكم باعتباره اعلانا عن الإرادة القضائية للقاضي ترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعمل عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة او سقوطها او تقادم الدعوى الجنائية او الدعوى المدنية التابعة لها او تقادم الحقوق المدنية التي فصل فيها الحكم — ايها يكون محل اعتبار — كما ان تاريخ الحكم يؤذن بالتفسيح باب الطعن المناسب في الحكم ويده سريان ميعاده — ان كان لذلك محل — فضلا عن اهميته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها فلا مراء في اباحة الطعن بالبطالان في الحكم للنقص في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غير انه بالنسبة الى احكام البراءة وفيما يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية ، فان في مؤولها الوجوب في جميع اجراءات المحاكمة ما يفيد عليها اليقين بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم او من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم فغناء لها عند ارادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ومن ثم فان اغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتمسكها — والحال كذلك — حيال المحكوم ببراءته ببطالان الحكم رغم عدم فوات الغاية التي توخاها القانون من ايجاب اشتغال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة وانما يقوم على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه لها فلا

يكون طعنهما — بهذه المثابة — مقبولا لاتعدام المصلحة فيه . هذا فضلا عن ان قانون الإجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفترة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ احكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الاحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانونا للعلة التي انصحت عنها المذكرة الايضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية — من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يوقع في الميعاد المقرر قانونا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوفرة في طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وقلك ان المحكوم ببراءته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان في ورقة الحكم ولم يكن في مقفوره توقيه فانه يتعين أن ترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتمائل بين البطلان في الحالتين لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على اشباهها ونظائرها وان التماثل في الصفات يقتضى — عند عدم النص — التماثل في الاحكام . لما كان ما تقدم فانه لا مشاحة في انحصار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شاب الحكم الآخر من نقص في بيان تاريخ اصداره .

(طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١ —

ص ١٧٢)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

جواز الطعن بالنقض في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في

الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهسا المدنية .

(طعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٧ — س ٢١ — ص ٢٠٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه — لا ترد الا على منطوق الحكم
والاسباب المكملة له — تحدث الحكم المطعون فيه عن تأييد الحكم القاضي
بسقوط استئناف الطاعنة — لا اثر له — متى لم ينته في منطوقه الى القضاء بذلك .
مناقضة المنطوق لاسبابه التي بني عليها — يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ملخص الحكم :

متى كان البين من مطالمة الحكم المطعون فيه انه خلص غيبا أورده من اسباب الى تأييد الحكم الغيابي الاستئنائي المعارض فيه والقاضي بسقوط استئناف الطاعنة ، وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بالفساء الحكم المعارض فيه وتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بادانتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكملا للمنطوق ، فان ما تحدث به الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم الغيابي الاستئنائي القاضي بسقوط استئناف الطاعنة لا يكون له من اثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه الى القضاء بذلك . ولما كان ما انتهى اليه في منطوقه مناقضا لاسبابه التي بني عليها ، فان الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخاذل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨ — س ٢١ — ص ٢٥٩)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

واجب المحكمة في اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة غير
مقيدة بالوصف الذى اقيمت به الدعوى — شرطه — تعديل وصف
التهمة من حيازة غير صحيحة الى بيع بازيد من السعر
المقرر — خطأ — لاختلاف الفعل المادى في كل من الجريمتين عنه في
الأخرى .
ملخص الحكم :

الاصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه
النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهمة وإن من واجبها أن تحصن الواقعة
المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون
تطبيقا صحيحا ، لأنها وهى تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها
الحقيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظر في
الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق
ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة — الا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق
بالواقعة المطروحة والا ينطوى الوصف الجديد على تحويل لكيان الواقعة
المادية التى اقيمت بها الدعوى ولبنيتها القانونى ويجاوز نطاق التكيف
القانونى للواقعة — أى مجرد ردها الى اصل من نصوص القانون الواجب
التطبيق ، والا ينطوى على مساس بكامل عناصر جريمة أخرى لم ترفع بها
الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة . ولما كانت الدعوى قد رفعت على
المطعون ضده بوصف أنه حاز سنجة غير صحيحة وكان الفعل المادى المكون
لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة البيع بازيد من السعر
المقرر المحاسب عليها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، ومن ثم
غنى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكاليف بالحضور ، ويكون الحكم
المطعون فيه اذ عدل وصف التهمة من حيازة سنجة غير صحيحة الى بيع
سلعة مسعرة بازيد من السعر المقرر وقضى بعدم اختصاص المحكمة نوعيا
— استنادا الى هذا التعديل — قد خالف القانون .

(طعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٩ في — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٢٩٠)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

التأخير في الإدلاء بالدفاع — لا يدل حتما على عدم جديته —
استعمال المتهم حقه في الدفاع عن نفسه لا يصح البتة نعتة بعدم الجدية
التزام المحكمة بالنظر في طلبات التحقيق وأوجه دفاع المتهم — مخالفة ذلك
تصور وفساد في الاستدلال .

ملخص الحكم :

من المقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته بما دام
منتجا ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى ،
كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء
لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة
هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلي بها يحق
له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية
للحقيقة وهداية للصواب ، وأذا ما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه
— قد خالف هذا التظر في الرد على الدفع المشار اليه اكتفاء بما ساقه من رد
قاصر لا يسوغ به رفضه ، فإنه يكون معيبا فضلا عن قصوره بالفساد في
استدلاله بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لمناقشة أوجه الطعن
الأخرى .

(طعن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩ — س ٣١ —

ص ٤٨٣)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

١ — حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات — ما دامت المرافعة
جارية — مدول المحكمة عن تنفيذ القرار الذي أصدرته بضم محضر الشرطة
— والحكم بالإدانة — قصور .

٢ — طلب الدفاع أصليا براءة الطاعن واحتياطيا بضم محضر الشرطة
طلب جائز التزام المحكمة بإجابهة — إذا لم تنته الى البراءة .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن

طلب أصليا القضاء ببراعته واحتياطيا ضم محضر الشرطة المشار اليه فان هذا الطلب يعد — على هذه الصورة — بمثابة طلب جازم تلزم المحكمة بإجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة .

(طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ — س ٣١ —

ص ٤٢٠)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

اقامة الدموى المباشرة — ضد الطاعن — عن واقعة اصدار شيك بدون رصيد مع طلب الزامه بالتعويض المدني المؤقت ادانة الطاعن والقضاء بالتعويض أثبت المحكمة الاستثنائية في ديباجة الحكم المطعون فيه — ان الواقعة المطروحة عليها هي تبديد الطاعن منقولات مماوكة للدممية بالحقوق المدنية وايراده في مدونته ما يفيد تأييده الحكم المستلطف — ذكرر التهمة في الحكم الاستثنائي بصورة مخالفة كلية للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي مفاده خلو الحكم من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة — ويرفع اللبس الشديد في حقيقة الافعال التي عاقبت عليها — اثره — نقض الحكم والاحالة .

ملخص الحكم :

مضى كان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، ان الدمية بالحقوق المدنية اقامت الدموى المباشرة ضد الطاعن بوصف انه أصدر لها شيكا بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لها قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم (الطاعن) شهرا مع الشغل والزامه بأن يدفع للدممية بالحقوق المدنية قرشا واحدا تعويضا مؤقتا ، وبنت ما انتهت اليه من ادانة المتهم والقضاء بالتعويض على أن المتهم أصدر للدممية بالحقوق المدنية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وقد أصابها من ذلك ضرر ، وان ارتكبت المتهم لهذه الجريمة ثبت من الشيك المتقدم من الدمية بالحقوق المدنية ومن افادة البنك بعدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب ، بما يتعين معه عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧

من قانون العقوبات . فعارض الطاعن وقضى في المعارضة برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، ولئن كان قد أثبت في ديباجة الحكم المطعون فيه ان الواقعة التي طرحت على المحكمة الاستئنافية هي تبديد الطاعن منقولات مملوكة للبدعية بالحقوق المدنية ومسلمة اليه على سبيل الأمانة الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، الا ان الحكم اورد في مخوناته ما نصه : « وحيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتمتعين تأييده » . لما كان ذلك ، وكان اذا ذكرت الذممة في الحكم الاستئنافية بصيغة مخالفة بالمرة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستئنافية عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها « ان الحكم المستأنف في محله ، فان مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للمقوية ويوقع من جهة اخرى اللبس الشديد في حقيقة الأعمال التي عاقبت عليها المحكمة ويتعين اذن نقضه . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣١ — س ٣١ — ص ٤٦٧)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

عدم جواز دخول المنازل الا في الأحوال وبالكيفية المبينة
بالتقنين مخالفة ذلك بطلان — على ذلك .

ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة ان للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها من رجال السلطات العامة او المحققين الا في الأحوال المبينة في التقنين وبالكيفية المتصوص عليها فيه ، وان دخولها في غير هذه الأحوال هو أمر محظور
(م — ٤٢ — جنائي)

ينفى بذاته الى بطلان التفتيش وقد رسم القانون للقيام بتفتيش المنازل حدودا وشروطا لا يسمح الا بتحقتها وجعل التفتيش متضمنا ركبتين اولهما دخول المسكن وثانيهما البحث عن الأشياء والأوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة ، وأن الضمانات التى تقررها الشارع تنسحب على الركبتين معا بدرجة واحدة ، ذلك بأن تفتيش منزل المتهم يقوم على جملة أعمال تتعاقب فى مجراها وتبدأ بدخول الضابط القضائى فى المنزل المراد تفتيشه ويوجب الشارع فى هذه الأعمال المتعاقبة منذ بدايتها الى نهاية امرها أن تتقيد بالقيود التى جعلها الشارع شروطا لصحة التفتيش ، ومن ثم اذا كان الموظف الذى دخل المنزل غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله فى الأحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كلفة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال الضبط والتفتيش .

الإطن رقم ٢٢٩٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٩ — س ٣١ — ص ٤٨٣)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

- ١ — إثبات ارتكاب المتهم فعل الفش أو علمه به — شرط لإدانتته بجريمة الفش المؤتمة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
- ٢ — نفى الطاعن ارتكابه الفش أو علمه به على أساس أن عملية انتاج الملح يتولاها مدير الانتاج — دفاع جوهرى — ادانة الطاعن دون استظهار اختصاصه ومدى اثراته وعلمه اليقيني ودون تحقيق دفاعه الجوهرى — خطأ .

ملخص الحكم :

يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الفش المؤتمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه يعلم بالفش الذى وقع ، وإذا كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الفش أو علمه به وقرر أنه يشرف اداريا فقط على الشركة المنتجة — باعتباره رئيسا لمجلس ادارتها — دون تدخل فى عملية انتاج الملح الموكول امرها الى رئيس الانتاج بالشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانتته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى

اشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم انه جوهري ومؤثر في
مصر الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة ان تواجهه وان تمحصه لتقف على
مبلغ صحته او ترد عليه بها بيرر رفضه اما وهى لم تفعل فان حكما يكون
مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في السبب .

ز طعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ — س ٣١ —

ص ٥١٧)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

اعتبار متهم شاهد على آخر — يتحقق به التعارض في
المصلحة بينهما — عدم تخصيص محام مستقل للدفاع عن كل — اخلاق بحق
الدفاع .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم اعتبر الطاعن الاول شاهد اثبات ضد الطاعن الثاني في
شان مساهمته معه في ارتكاب الجريمة . وهو ما يتحقق به التعارض بين
مصلحتها الامر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر ،
لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لحام واحد بالرافعة عنهما على
الرغم من قيام هذا التعارض لماها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيبه
اجراءات المحكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ —

ص ٥٧٦)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

تمييز جنائية القتل العمد بنية خلصة هي قصد ازهاق الروح —
وجوب استظهار الحكم له وايراده ما يدل عليه — الحديث عن الاعمال المادية
— لا ينبىء بذاته عن توافره — مثال لتسبب معيب في جنية قتل .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واطمة الدموى وادلتها تحددت

من نية القتل في قوله : « ان نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول »
(الطاعن) « من تعمد اطلاق عدة اعمرة على المجنى عليه واصابته باحداها في
مقتل الامر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه »
لما كان ذلك وكانت جنائية القتل تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على
النفس بمقتضى خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق
روح المجنى عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي
العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته امر يبطئه الجاني
ويؤخره في نفسه ومن ثم فان الحكم الذي يقضى بادانة المتهم في هذه الجنائية
يجب ان يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلا ، واستظهاره بايراد الأدلة
التي تكون المحكمة قد استخلصت منها ان الجاني حين ارتكب الفعل المادي
المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك
الأدلة اساسا لتبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب ان
يبينها الحكم بيانا واضحا ويرجعها الى اصولها في اوراق الدعوى ولما كان
ما اوردته المحكمة لا ينيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارنه الطاعن
فذلك ان اطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتما ان الجاني ائتوى ازهاق
روحه لاحتمال ان لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الارهاب او التعدي ،
كما ان اصابة المجنى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق
الطاعن اذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لان تلك الاصابة قد
تتحقق دون ان تتوافر نية القتل العمد ، ولا يفنى في ذلك ما قاله الحكم من
ان الطاعن قصد قتل المجنى عليه اذ ان قصد ازهاق الروح انما هو القصد
الخاص المطلوب استظهاره بايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة
انها تدل عليه . لما كان ما تقدم ، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلا على
توافر نية القتل لا يكفي لاستظهارها فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه
ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

١ - تعود الطاعن عن أخطار المجلس المحلى بتأجير العين مفروشة - لا يفيد بطريق اللزوم أنها مؤجرة غير مفروشة .

٢ - ادانة المؤجر بتقاضي مبالغ محظورة من المستاجر - دون الرد على دفاعه القائم على أن العين مؤجرة مفروشة والمستند المقدم منه تاييدا لذلك استنادا الى مجرد عدم أخطاره المجلس المحلى بالتأجير - اخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم :

ان تعود المؤجر عن أخطار المجلس المحلى بأن العين مؤجرة مفروشة لا يفيد بطريق اللزوم ان العين ليست مؤجرة مفروشة ، لما كان ذلك ، وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاعن امام محكمة ثلثي درجة وايده بمسندته لبا من مستندات أن العين مؤجرة مفروشة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع فانه يكون معيبا .

(طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ - س ٢١ -

س ٩١١)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

حكم محكمة الجنائيات فى جنسية تزوير - بعدم قبول الدعوى لاحالتها اليها من النيابة العامة مباشرة - منه لفصومة على خلاف ظاهره - علة ذلك - وانوره .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنائيات وان قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى بحالتها لاحالتها اليها من النيابة العامة مباشرة دون عرضها على مستشار الاحالة ، فانه يعد منى الواقع - على الرغم من انه غير حاصل فى موضوع الدعوى - منهي للفصومة على خلاف ظاهره طالما انه سوف يقابل حتما على مقتضى ما تقدم - من مستشار الاحالة فيما لو احيلت

اليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته القضائية — ومن ثم فان هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بطريق النقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون ، فانه يتمين الحكم بقبوله شكلا ، واذ جاء الطعن فى محله فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه وتقبل الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنائيات لنظر الموضوع .

(طعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ — س ٣١ —
ص ١٠٨٥)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

القضاء بتعويض مؤقت رغم أن المطلوب شامل — قضاء بما لم يطلب من المحكمة — يستوجب النقض الجزئى والتصحيح .

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة قد قضت للمدعى بالحقوق المادية بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق انه قد ادعى بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل ، فان المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا .

(ملان رقم ٢١٢٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩ — س ٣١ —
ص ١١٤٢)

— مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام :

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

الطعن بالنقض — ليس امتدادا للخصومة — هو خصومة من

نوع خاص .

ملخص الحكم :

الامل أن الطعن بالنقض لا يعتبر امتدادا للخصومة ، بل هو خصومة خاصة ، مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء على صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالادلة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٣١٩ ، ١٢٢٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣ —

ص ٣١ — ص ٢٦)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

١ — تقدير الدلائل تستقل به محكمة الموضوع — لا يجوز مجادلتها

أو مضادة مقيدتها فيه أمام محكمة النقض .

٢ — الطالب الذي قصد به تعيب التحقيق الحاصل قبل المحكمة

— لا يصلح سببا للطعن على الحكم .

ملخص الحكم :

١ — اذا كان ما سألته الحكم فيه تبريرا لقضائه وما أورده من استدلال ردا على دفاع الطاعنتين سائفا وله أصله الصحيح من أوراق الدعوى فإن ما تثيره الطاعنتان بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون من قبيل الجدل الموضوع في مسائل واقعية تلك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .

٢ — لما كان الدفاع على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يطلب إجراء معانة على سبيل الجزم وانما أثار ذلك في صورة تعيب التحقيق الذي جرى

في المرحلة السابقة على المحاكمة لا بما يصلح أن يكون سببا للطعن في الحكم
اذ العبرة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل امام
المحكمة ، ومن ثم يكون ما انتهى اليه الحكم من رفض لدفاع الطاعنتين في
هذا الصدد في محله .

(طعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
ص ٤٤)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :
كفاية ثبوت ان الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذاتها التي
اصدرت الحكم — لا يميى الحكم ورود اسم قاض رابع تزييدا بمحضر
الجلسة .
ملخص الحكم :

اذ كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه ان هيئة
المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي اصدرت الحكم
وان ورود اسم العضو الرابع تزييدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجها من
أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا فان ما ينمى الطاعن في هذا
القصوص يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٦ — س ٣١ —
ص ٥٤)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :
١ — سؤال المتهم عن تهمته واجب امام محكمة اول درجة فحسب —
وهو اجراء تنظيمي لا يترتب البطلان على افعاله .
٢ — القى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر امامها —
لا يقبل .
خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الطاعن كاملا — لا يميى الحكم —
اذ كان عليه ان يتمسك بلباقته .
ملخص الحكم :

١ — من المقرر ان سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا امام محكمة اول

درجة ، أما لدى الاستئناف فلنقتنون لم يوجب هذا السؤال ، وهو — بعد — من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

٢ — متى كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعتة من ابداء دفاعه فانه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاعه ككلها اذ كان عليه ان كان يهيمه تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في المحضر . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يبد عذرا لتجاوزه ميعاد الاستئناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التي يدعى بوجه الطعن تقديمها دليلا على عذره ، ومن ثم فليس له ان ينعى على المحكمة الاستئنافية تعودها عن الرد على دفاع لم يثره امامها واعراضها عن دليل لم يطرحه عليها .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٦١)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه — علة ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

لئن كان البين من الحكم النهائي الاستئنافي انه قد ورد خطأ بديباجته ان محكمة اول درجة قضت غيايبا بالمعقوبة في ١٤/٣/١٩٧٧ في حين ان هذا التاريخ هو تاريخ صدور الحكم المستأنف الصادر في المعارضة باقتضائها كان لم تكن ، غير انه لما كان الثابت من الحكم النهائي الاستئنافي أن الطاعن قرر باستئناف الحكم المستأنف في ٢٨/٣/١٩٧٧ بعد فوات الميعاد المقرر قانونا محسوباً من تاريخ صدور الحكم في المعارضة الابتدائية ، وقضاهه بذلك سليم ، وكان من المقرر ان الخطأ في ديباجة حكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ، وكان ما وقع من خطأ بديباجة الحكم النهائي على النحو المتقدم ببيانه لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا اثر له في

النتيجة التي انتهى اليها ، فان معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٦١)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

١ — عدم جنوى نعى النيابة العامة على الحكم بأنه لم يقض بعدم الاختصاص — لكون المَطعون ضده حدثا — ما دام قد قضي بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة .

٢ — عدم جواز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث لأول مرة أمام النقض — ما لم تكن عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

ملخص الحكم :

لا جدوى للنيابة الطاعنة من التمس على الحكم أنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المَطعون ضده حدثا ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المَطعون ضده ، هذا الى أن القول بعدم اختصاص محكمة الجنح بمحاكمة الحدث وان اتصل بالنظام العام الا انه لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المَطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي . ولما كانت مدونات الحكم المَطعون فيه خالية مما ينتفى به موجب اختصاص المحكمة التي اصدرته ، ومن ثم يكون الطعن بمرته على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٨٠)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

ذكر الضابط المألون له بالتفتيش أنه هو الذى قام بالتحريات
الجرائم أو العقوبة المقررة لها جواز ابدل عقوبة الاعدام المقررة لجريمة
التفتيش لعدم جنسية التحريات — سالف .

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع ببطلان اذن التفتيش
وما ترتب عليه وتضى ببراءة المطعون ضده بناء على ما نصه « وأذ كان الثابت
بمحضر التحريات الذى صدر الاذن مستندا اليه أن رئيس وحدة مباحث مركز
شربين هو الذى قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمتهم حتى تأكد أنه يحوز
المخدر ويتجر فيه بينما أثبت هو نفسه بمحضر ضبط الواقعة أنه انتقل
وبرفقته قوة من الشرطة السريين لتنفيذ الاذن وخلف مقهى بشارع المستشفى
العام من الناحية الشرقية وجد شخصا جالسا بمفرده وعندما سألته من اسمه
تبين له أنه الشخص الذى استصدر اذن النيابة بضبطه وتفتيشه وقد رد
ذلك وأكدته هي اقواله بتحقيق النيابة وأضاف أن التحريات التى اجراها
مصدرها سرى وأنه لا يعرف شخص المتهم الأمر الذى يحض ما ذكره بمحضر
التحريات الذى صدر الاذن استنادا الى ما جاء به من أن التحريات التى
اجراها ومراقبته المستمرة للمتهم اكدت له حيافة المتهم للمخدر وتضحى هذه
التحريات مجرد بلاغ تلقاه من مرشد سرى أو شخص ما بأن المتهم يحوز مخدرا
بمقصد الاتجار وهو مالا يصلح بحال لاصدار اذن بالتفتيش لانعدام التحريات
: الجنية ومن ثم يكون الدفع ببطلان الاذن بضبط المتهم وتفتيشه قد استلزم
على سند صحيح من الواقع والقانون ويكون الاذن وما تلاه وترتب عليه
باطلا ، وأذ كان مفاد ذلك أن المحكمة اثما أبطلت اذن التفتيش تأسيسا على
عدم جنسية التحريات لما تبينته من عدم صحة ما أثبتته الضابط بمحضر التحريات
من أنه هو الذى قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطعون ضده ولم تبطل
الاذن لجرد عدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه ، وهو استنتاج
سالف تملكه محكمة الموضوع . لما هو مقرر من أن جنسية التحريات وكهايتها

لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ،
ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٩ ق .- جلسة ١٦/١/١٩٨٠ - س ٣١ -
ص ٨٥)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

١ - الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات لا يقبل ممن لا شأن له
بالبطلان - مثال .

٢ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم من اطلاقات
محكمة الموضوع - وهى غير ملزمة بالرد على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم
تأخذ به .

ملخص الحكم :

١ - من المقرر أن الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التى بنى عليها الحكم
لا يقبل مما لا شأن له بهذا البطلان .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء
المقدمة اليها ، ولها أن تتفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح
ما عداه ، إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدلائل ولا معقب عليها
فى ذلك ، وكانت المحكمة قد استظهرت مسئولية الطاعنين بما ينتجها
واستندت الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة وأطرحت فى حدود سلطتها
التقديرية تقرير الخبير الاستشارى فانه لا يجوز مجالفتها فى ذلك أمام محكمة
النقض ما دام استنادها الى تقرير اللجنة المنتدبة لا يشوبه خطأ - كما هو
الحال فى الدعوى المطروحة - وهى غير ملزمة من بعد أن ترد استقلالاً على
تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تأخذ به ، أو على الفروع الموضوعية التى
يستفاد الرد عليها ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردتها . ومن ثم فإن ما يشير

الطاعنان في هذا الشأن لا يعدون ان يكون جدلاً في واقعة الدموى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز انارته امام محكمة النقض .

١٣٩ رقم لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ —
(٨٩)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

٣ — نعى المتهم بعدم اقامة الدموى الجنائية على آخر — عدم جدواه — طالما لم يكن ليحول دون مساطته عنها .

٢ — نعى المتهم بانتفاء احدى صور الخطا — عدم جدواه — طالما كان لا ينازع في ثبوت غيرها من صور الخطا المنسوبة اليه .

ملخص الحكم :

١ — لا يجدى الطاعن النعى بعدم اقامة الدموى الجنائية على شخص آخر — بقرضى مساهمته في الجريمة — ما دام لم يكن ليحول دون مساطته عن الجريمة المسندة اليه والتي دلت الحكم على مافرفته ايهاا تلبلا مسائنا ومعتسولا .

٢ — من المقرراته متى اطمانت المحكمة الى توافر الخطا في حق المتهم وعددت صور هذا الخطا وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فانه لا جدوى للمتهم من المجادلة في بقاء صور الخطا التي استندها الحكم اليه .

١٤٢٥ رقم لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ١٠٥

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

١ — اغفال اثبات اسم ممثل النيابة في الحكم — لا عيب — ما دام
محضر الجلسة قد تضمن تمثيلها ومرافقتها في الدعوى — ومتى كان الطاعن
لا يجحد أن تمثيلها كان صحيحا .

٢ — عدم جواز إثارة الدفوع الموضوعية — لأول مرة أمام محكمة
النقض .

ملخص الحكم :

١ — من المقرر أن عدم اشتغال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعفو إن
يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان ، طالما كان الثابت من محضر الجلسة أن
النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها .

٢ — إذا كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجتها أن الطاعن لم
يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو
باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو بتعيينه حارسا أو بعدم انتقال
مندوب الحجز لمaine المحجوزات ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو
دفعوا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب
تحقيقا ، ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — س ٣١ —
ص ١٣٩)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

حق المحكمة في الاعتماد على أقوال المجنى عليه وهو يحتضر
متى أطمئنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها — عدم جواز التمسك
على المحكمة قعودها عن تحقيق لم يطلب منها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت

بها واطمأنت إليها ، فلا تثريب عليها ان هي أخذت باتوال الجنى عليه وهو يحتضر ما دامت قد اطمأنت اليها وتدرت الظروف التي صدرت فيها ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق معين في حدود ما يثيره بأسباب طعنه عن تدرة الجنى عليه على التكلم عقب اصابته وحتى وفاته فليس له من بعد ان يعنى عليها تمودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

(طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — س ٣١ —

ص ١٤٨)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة — لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض — استعانة مأمور الضبط بمروسيه في تنفيذ أمر التفيتش — جائز — ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

ملخص الحكم :

متى كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع سائر ما ساقه بأسبابه طعنه في شأن بطلان التفيتش عليه لأنه لم يكن متواجداً بالسكن المأفون بتفتيشه ولأن أحد رجال الشرطة السريين هو الذي قام بضبطه — مما ينطوي على تعيب للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة — فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، فضلاً عن ذلك فإن مأمور الضبط القضائي ان يستعين في تنفيذ أمر التفيتش بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون نه محس .

(طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١ —

ص ١٨٢)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

اتقى على المحكمة عدم استعانة مناقشة الطبيب الشرعي في التقرير المقدم منه — لا محل له ما دام الطاعن او المدافع عنه لم يطلب ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن ان

الدافعين عنه لم يطلب أيهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته
فى التقرير المقدم منه فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها تعودها من اجراء
لم يطله منها ولم تر هى من جاتيها حاجة لاتخاذ .
(طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١١ — س ٣١ —
ص ٢١٩)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

الطعن بالتقص لبطان الاجراءات ممن لا شأن له بها — عدم قبوله .

ملخص الحكم :

لا يقر من الطاعن أن يثير مطعنا على اجراء متعلق بالدمى الخنى —
بما لا شأن له به .
(طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٤ — س ٣١ —
ص ٢٤٢)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

**النعى على الحكم عدم رده على اوجه الدفاع الجوهرية المبدأة
من الطاعن فى مذكرته دون الانصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها —
لثره — عدم قبول النعى — علة ذلك .**
ملخص الحكم :

من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ولما كان
الطاعن لم يبين فى طعنه ماهية الدفاع الذى التفت الحكم المطعون فيه عن
الرد عليه كما لم يبين ما حوته المستندات التى أغفلها الحكم بل أرسل القول
أرسالا مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم قد تناول بالرد من مدعنه
وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو
من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم فى الأصل ردا بل الرد عليه
مستفاد من القضاء بالادانة للادلة التى أوردها المحكمة فى حكمها ومن ثم فإن
ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .
(طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ — س ٣١ —
ص ٢٥٠)

— ٩٧٤ —

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

مجادلة المتهم بأعزاز مخدرات فيها اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله — جدل في تقدير الدليل — انارته أمام محكمة النقض — غير مقبولة .

ملخص الحكم :

جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي لجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان ان هو الا جدل في تقدير الدليل المستند من ائوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلته أو مصادرته في عقيدته في تقدير الدليل وهو من اطلاتنا .

(طعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ في — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ — س ٣١ — ص ٢٧٢)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا موضوعي .

ملخص الحكم :

من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ — س ٣١ — ص ٢٧٩)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة — لا يصح ان يكون سببا للطعن — في الحكم — لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

بمى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ايضا ان الطاعن لم يثر بها

(م — ٤٣ — جنائي)

ما يدعمه من وجود نقص في تحقيقات النيابة العامة لعدم سؤاله وعدم
مواجهته بالشهود وبحضر الجرد ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا
النقص ، ومن ثم فلا يحل له من بعد أن يثير شيئاً عن ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض ، إذ هو لا يمدو أن يكون تعيباً للأجراءات السابقة على
المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم .

(طعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ — س ٣١ —
ص ٣٥٥)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

الطلب الجازم — ماهيته — حل المحكمة في عدم أجابة طلب سماع
شهود النفي أو الرد عليه — لا يجوز النفي عليها في ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه
هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ،
والإصرار عليه في طلباته الختامية ، ومن ثم فليس للطاعن أن ينعى على
المحكمة التفاتها من مناقشة الطبيب الشرعي وعدم أجابته الى طلب سماع
شهود النفي أو الرد عليه بفرض أنه اتبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات
الجنائية في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم
سماع شهادتهم أمام محكمة الجنائيات .

(طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ — س ٣١ —
ص ٣٧٧)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

طلب إجراءات المعاينة — لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع من

الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء معالينة لمكان الحادث بل أقتصرت في
مراجعته على التشكيك في اقوال شهود الاثبات فانه لا يحق له من بعد أن
ينير هذا الأمر لأول مرة ابله محكمة النقض .

(طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ - س ٢١ -
ص ٤١٢)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

عدم ابداء الطاعن بجلسة المعارضة - عذره في التخلّف عن الحضور
بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى - وجوب الحكم بعدم
جواز المعارضة - قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن -
عدم جدوى التمس عليه بالخطأ في تطبيق القانون - علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

متى كان الطاعن قد عارض في حكم حضوري اعتبارى استثنائى وكان
من المقرر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من
قانون الإجراءات الجنائية الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام العذر الذي منعه
من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى
الاعتبارى . ولما كان الطاعن قد تخلّف عن حضور الجلسة المحددة لنظر
معارضته في الحكم الحضورى الاعتبارى ولم يقدم بالتالى عذر تخلّفه عن
حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه فانه كان يتعين الحكم
بعدم جواز المعارضة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان قضى باعتبار
المعارضة كان لم تكن هو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم
الحضورى الاعتبارى فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم صحة الحكم المطعون
فيه لصدوره في غير الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة يكون واردا على
غير محل له . لما كان ذلك وكان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة
المرفوعة عن حكم حضوري اعتبارى محسوب دون الحكم الحضورى الاعتبارى
الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فانه لا يقبل منه ان يتمرّض في طعنه لهذا

الحكم الأخير . ولا محل للقول بأن الحكم المطعون فيه قد شابته خطأ في تطبيق القانون مما يجيز لحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها مهلا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لانتفاء مصلحة الطاعن من الحكم بعدم جواز المعارضة بدلا من الحكم باعتبارها كان لم تكن .

(طعن رقم ١٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٤٦٠)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

التقرير القانوني الخاطئ — لا يعيب الحكم — متى كان لا تأثير له في النتيجة .

ملخص الحكم :

لما كانت مادة الديكسا مفتابين وإملاحها ومستحضراتها قد أُنشئت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الى الجدول رقم (١٣) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى ، بما ملغاه أن القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة بغض النظر عن نسبة المخدر فيها ومن ثم فإن القول بضرورة أن يبين الحكم بالإدانة نسبة المخدر في تلك المادة لا سند له من القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا — المنطبق على الدعوى — قبل الفائه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نص في مادته الرابعة على اختصاص تلك المحكمة بالفصل دون غيرها في دستورية القانون إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم ، ... ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا قد اشترط فوق ذلك لرفع طلبات الفصل في دستورية القانون أن تقرر المحكمة المثار أمامها الدفع جديته ، وهو ذات المضمون الذي ساقته نص الفقرة الثانية (ب) من المادة ٢٩ من القانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من أنه « إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعمد دستورية نص قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي لجلت نظر الدعوى وحدثت لمن أثار الدفع ميعاسدا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى اعتبر الدفع كأن لم يكن » ومن ثم فلا تثريب على المحكمة — في الحالين — أن هي لم توقف الدعوى إذا رأت عدم جنية الدفع . ولما كانت المادة المخدرة التي دينت الطاعنة بأحرازها قد أضيفت بمقتضى قانون وليست بقرار وزاري — فإن دفع الطاعنة بعمد دستورية القرار الوزاري الذي اضافها الى الجدول الملحق بالقانون يكون عار من سنده بما يستوجب رفضه لعدم جنيته ، بل ولا تلتزم المحكمة حتى بالرد عليه باعتباره دفعاً قانونياً ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بما خوله القانون للوزير المختص من حق الاضافة أو الحذف أو التعديل في جدول المواد المخدرة وفي النسب المبينة به وهو مالا يصلح ردا في خصوصية هذه الدعوى إذ أن المادة المخدرة التي دينت الطاعنة بها أضيفت بقانون وليس بقرار وزاري الا أنه لما كان من المقرر أن التقرير القانوني الخاطئ لا يعيب الحكم متى كان لا تأثير له فيما رتبته الحكم من آثار قانونية ولا في سلامة النتيجة التي انتهت اليها ، ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد — ولما كان ما تقدم فإن النعي برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه .

١ طعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ — س ٢١ —
ص ١٨٠٠)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع —
المجلة في ذلك أمام محكمة النقض — غير مقبولة .
ملخص الحكم :

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتحويل القضاء عليها مرجعه الى

محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمنن اليه
بغير معقب .

(طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ — س ٢١ —
ص ٦٣)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

النفع بحصول الاعتراف نتيجة اكراه — لا يقبل لأول مرة أمام النقض .

ملخص الحكم :

اذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة أمام درجتى التقاضى أن
الطاعن دافع بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه
اثناء التحقيق معه فلا يقبل منه أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض لما
يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — س ٢١ —
ص ٧٤)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

تقدير قيام الارتباط موضوعى — قيام المتهم بسرقة أشخاص مختلفين وفى
أماكن وأزمنة وظروف مختلفة — مؤداه — عدم قيام الارتباط — عدم جواز
اثارة الارتباط لأول مرة أمام النقض .

ملخص الحكم :

من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات
أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكملة لبعضها
البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عنها التسارع
بالحكم الوارد فى الفقرة المشار اليها . ولما كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط
بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .
وكانت الوقائع كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه وعلى ما يسلم به الطاعن فى
طعنه تشير الى أن الجرائم التى قارنها قد وقعت على أشخاص مختلفين وفى

تواريخ وأمثلة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد فإن ذلك لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجريمتين الأخريتين موضوع الدعويين المشار إليهما في أسباب الطعن واللذين كانتا منظورتين معها في الجلسة نفسها التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ — س ٣١ — ص ٤٧٥)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

تقديم مئكرة اضافية بأسباب الطعن — بعد الميعاد — غير مقبول .

ملخص الحكم :

الاصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أي خصم غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون فإن ما اثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ — س ٣١ — ص ٦٠٠)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

المنازعة فيما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود — جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المنازعة فيما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود — جدل موضوعي لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ — س ٣١ — ص ٦٠٦)

قاعدة رقم (٧٥)

البدا :
الدفع بعدم ثبوت التهمة — جدل موضوعي — لا يجوز اثارته
امام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

ما تثيره الطاعة بعدم ثبوت التهمة قبلها لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل
الموضوعي الذي لا يقبل التمسك به امام محكمة النقض .
٢ طعن رقم ١٨١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ — س ٣١ —
ص ٦١٩)

قاعدة رقم (٧٦)

البدا :
تمسيب الحكم باعتياده على اقوال المجنى عليه بصفة اصلية بحجة عدم
استطاعته التمييز لصغر سنه — جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز
اثارته امام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

متى كان القاتون قد اجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة
سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضي
الاخذ بتلك الاقوال التي ينل بها على سبيل الاستدلال اذا اتسبب فيها الصدق ،
فهو عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، فانه لا يقبل من
الطامن النعى على الحكم اخذه باقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته
التمييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد اطمانت الى صحة ما ادلى به وركنت
الى اقواله على اعتبار انه يدرك ما يقول ويعيه . واذا كان الطامن لا يدعى
بان الطفل المجنى عليه لا يستطيع التمييز اصلا ولم يطلب الى المحكمة
تحقيق عدم نوافر التمييز لديه ، بل اقتصر بجلسة المحاكمة على القول بانه
صغير ، وعاد على الحكم بدعوى انه ما كان يصح الاعتماد على اقوال المجنى
عليه بصفة اصلية لعدم استطاعته التمييز بسبب صغر سنه ، وكانت العبارة
في المحاكمة الجنائية هي بانتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة .

أما به فلا يصح مطالبته بالأخذ ببليل دون آخر ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز اتارته أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ — س ٢١ — ص ٦٣٧)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

حسب الحكم أيراد الأدلة المنتجة والتي تحمل قضاؤه — تعقب
المتهم في كل جزئية من دفاعه — غير لازم — الجدل في سلطة محكمة
الموضوع — عدم قبوله أمام النقض .
ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم ما دام الرد عليها مستقادا ضمنا من الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها ، إذ بحسب الحكم كيفما يتم تعليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعلبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد الفتاوى عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني في شأن عدم تواجده على مسرح الجريمة وقت وقوعها بدلالة الشهادة الصادرة من وحدته العسكرية ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدموى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اتارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ — ص ٧٢٥)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

حق المحقق في مباشرة بعض اجراءات التحقيق في غيبة
الخصوم لا على المحكمة ان التفتت عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان تمييز
التحقيق السابق على المحاكمة — لا يصح أن يكون سببا للطعن .
ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما اثره الطاعن من استماع

وكيل النيابة المحقق للشهود في حضورهم مجتمعين ورد عليه ، وكان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات ، وكان الطامن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الاطلاع على اقوال الشهود التي يقول أنهم أكلوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة — شأن ما اثاره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة أن التفتت عنه ولم ترد عليه ، فضلا عن أن ما ينهه الطامن من ذلك لا يعدو أن يكون تمييزا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

الطعن/رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٧/٩ — مس ٣١ — ص ٧٤٥

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

دخول الطعن في حوزة محكمة النقض — مناطه — التفسير به في الميعاد .
تقديم أسباب الطعن — لا يغني عن التقرير به — ولو قدمت في الميعاد .
التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية واحدة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٧ وقدم محامى الطامن أسباب الطعن في الميعاد إلا أن الطامن لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض حسبما توجبه المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات والإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير لا يجعل للطعن ثابته ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه تقديم أسباب له ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التقرير بالطعن في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن — في الميعاد الذي حدده القانون — هو شرط لقبوله وأن

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، ومن ثم فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

• (طعن رقم ١٥١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١١ — س ٣١ — ص ٧٥٩)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

قعود الطاعن عن توجيه مظهره على إجراءات محكمة اول درجة — امام المحكمة الاستئنافية .
الثره — عدم جواز اثره لأول مرة امام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يوجه مظهره على إجراءات محكمة اول درجة في شأن عدم قبول عذره في طلب التأجيل — فلا يجوز له ان يثير ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .
(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ — س ٣١ — ص ٧٩٠)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لا ينهى عليه منع السير فيها عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض — مثال .

ملخص الحكم :

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه ان المتهم المطعون ضده حدث لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة بما لا تبارى فيه الطاعنة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة امام محكمة اول درجة في ظل قانون الاحداث الجديد فقد نظرت الدعوى محكمة الجنح العادية ، محكمة جازح دشنا المشكلة من قاض نرد قضاى فى دعوى دون ان تكون له ولاية الفصل فيها فان محكمة ثانى درجة اذ قضت بالغاء الحكم المستأنف لاتعدام ولاية القاضي الذى أصدره واحالة الدعوى الى محكمة الاحداث المختصة

وحدها بمحاكمته فانها تكون قد التزمت صحيح القانون ، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .
(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ — ص ٢٨١٦)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة — عند
القضاء بالبراءة لكذلك — المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض — غير مقبولة .
ملخص الحكم :

من المقرر أنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما سلكه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت فى اصل الواقعة وتشككت فى اسناد التهمة الى المتهم — المظنون ضده — ومن ثم فان النعى على الحكم بالتصور يكون غير مسديد .
(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ — س ٣١ — ص ٢٨٢٣)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

عدم جواز اثرة الدخوع الموضوعية لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

لما كان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة لم تدفع أمام محكمة الموضوع بما تثيره فى طعنها من أنها لم تحرر عقد ايجار شقة النزاع لآخر الا بعد انفساخ عقد ايجارها للمظنون ضده وكانت هذه المتنازعات لا تصدو أن تكون دفاعا موضوعيا كان يتعين عليها التمسك به أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا موضوعيا ولا يسوغ اثرة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض فان ما تثيره الطاعنة فى شأن عدم توافر القصد الجنائى لديها يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ — س ٣١ — ص ٢٨٦٧)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

عدم قبول الطعن بالنقض شكلا — لعدم ايداع الطامن اسبابا
لطمئه — رفعه طمنا — للمرة الثانية — عن ذات الحكم — غير جائز —
م ٤٢١ من قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم :

من حيث ان الطامن كان قد سبق له ان قدم طمنا بالنقض عن ذات
الحكم المطعون فيه قيد برقم ٩٧٦ سنة ٤٥ ق وقضى فيه بتاريخ ١٢ من مايو
سنة ١٩٧٥ بعدم قبوله شكلا — تاسيسا على عدم ايداع الطامن اسسبابا
لطمئه . لما كان ذلك ، وكان الطامن قد عاود الطعن للمرة الثانية عن ذات
الحكم وهو مالا يجوز قانونا ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .
(طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٩٣٩)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

النظر في الحكم في شقه الجنائي من المدعى بالحق المدني —
غير جائز — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

مضى كان الطامن قد طلب إلغاء الحكم المطعون فيه بجيبع لجزائه وهو
طلب يتسحق ليشمل ما قضى به الحكم في الدعوى الجنائية ، وكان مفاد نص
المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر
بالتقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، انه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن
في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لاتعدام مصلحته وصفته كليهما
في ذلك فان طلبه إلغاء الحكم في شطره الخاص بالدعوى الجنائية يكون
غير مقبول .
(طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٨٠ — س ٢١ —
ص ٩٦٢)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

المصلحة النظرية الصرفة — لا يؤبه بها — مثال في النقد
النتيجة رغم اختلاف منطوق الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان النعى على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بتأييد الحكم المستأنف دون القضاء بقبول المعارضة شكلا والغاء الحكم الفيائي
المعارض فيه فيما قضى به من سقوط الاستئناف وفي الموضوع برفضه وتأييد
الحكم المستأنف ، لا جدوى منه ما دام الحكان يلتقيان في النتيجة حسب
مقيدة المحكة بالتقضاء في الموضوع بإدانة المتهم ، فلان ما ينعاه الطاعن في
هذا الخصوص يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه بها مما يتعين
معه الالتفات من هذا الوجه من وجوه النعى .

(طعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ — س ٣١ —
ص ١٠١٤)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

تمييب تحقيق النيابة — لا يصلح سببا للطعن على الحكم
بالتقص ما دام الطاعن لم يطلب استكمالها .

ملخص الحكم :

نعى الطاعن على تصرف النيابة بعدم استجابتها لطلب سماع اقوال
باقى مستأجرى العقار لا يعدو أن يكون تمييبا لتحقيق النيابة بما رآه فيه
من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استكمالها وهو مالا يصح سببا للطعن على
الحكم .

(طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ — س ٣١ —
ص ١٠٢٠)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

عدم قبول دعوى في الاسناد اذا كان ما حصله الحكم له
صداه في الأوراق — أساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كان الطامن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من اتوالم له صداه في
الأوراق فلا يدعو الطامن عليه بدعوى الخطأ في الاسناد أن يكون مجادلة
لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك الى مناقضة الصورة
التي ارتسخت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى
محكمة النقض .

(طامن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ — س ٣١ —
ص ١٠٢٠)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

عدم جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام
النقض مالم تكن مدونات الحكم تظايره — علة ذلك .
اتهم أحد أفراد القوات المسلحة وآخر من المدنيين بارتكاب جريمة
قتل عمد مع سبق الإصرار — اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى الجنائية
بالنسبة لكل منهما — ولو قضى ببراءة المتهم المدني من القضاء الخاص —
أساس ذلك .

ملخص الحكم :

مضى كان الطامن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائياً
بنظر الدعوى ، كما لم يدفع بعدم اختصاص النيابة العامة بتحقيق الواتمة
ويطالان ما أثبت عنه من اعتراف لهذا السبب ، وكانت مدونات الحكم المطعون
فيه قد خلت مما يظهر ما يدعمه الطامن من عدم اختصاص محكمة الجنائيات
ولائياً بنظر الدعوى ، فانه لا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة
النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج
من وظيفتها . هذا فضلاً عن أنه لما كانت المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم

نصت المادة الخامسة منه - والمعلقة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أن « تسرى احكام هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية : (أ) الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة » كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أن « تسرى احكام هذا القانون ايضا على ما يأتي : ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظيفتهم وكانت الجريمة المسندة الى الطاعن - وهي قتل عمد ، مع سبق الإصرار - ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة سالفة الذكر ، ولم تقع بسبب تأدية أعمال وظيفته ، فإن الاختصاص بمحاكمته - وإن كان جنديا بالقوات المسلحة ممن يخضعون لأحكام قانون الأحكام العسكرية طبقا للبند ٢ من المادة ٤ منه - أنها ينعقد للقضاء المادى طبقا للمادة رقم ٢/٧ من القانون ذاته إذا وجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكامه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا المساهم قد حكم ببراءته غيابيا في جلسة سابقة ، ذلك أن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية وقد نصت على أن « في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كان بعض الجرائم من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك » فقد قررت قاعدة عامة أصيلة من قواعد تنظيم الاختصاص ، هي أنه إذا ارتبطت جريمة من اختصاص محكمة خاصة - كالقضاء العسكري - ارتباطا حتميا لا يتجزأ - سواء من جانب الركن الشخصى أو من جانب الركن المادى - اختص بنظر الدعوى برمتها والفصل فيها القضاء الجنائى العادى ، تغلbia لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يسار الى غير هذا الأصل العام الا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص ، ويظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطا على الدعوى برمتها في هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبيها الى أن يتم الفصل فيها ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها

بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة مطلقة ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ولأن مناط الاختصاص المشار اليه هو الارتباط الحتمى بين الجرائم ، حيث تتماسك الجريمة المرتبطة وتتضم بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأصلية وتسير فى مجراها وتدور معها فى محيط واحد فى سائر مراحل الدعوى ، فى الاحالة والمحاكمة ، الى ان يتم الفصل بينهما ، أو بين الأشخاص حيث تتسوحده الجريمة التى ارتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء .

(طعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٨٠ — س ٢١ —

ص ١٠٤٢)

— مسائل منسوعة :

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

كون تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لآى تقدير موضوعى — وجوب أن تقضى محكمة النقض فى موضوع الدعوى طبقا للقانون .

ملخص الحكم :

إذا كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم — فى موضوع الطعن — لا يخضع لآى تقدير موضوعى بعد إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد التهمة — باديا — الى المطعون ضدها وأصبح الأمر لا يقتضى سوى تقدير العقوبة المناسبة عن جريمتها ، فان قضاء هذه المحكمة قد جرى على التعرض له والحكم به دون حاجة الى إعادة الدعوى الى محكمة الموضوع لتحكم فيها من جديد .

(طعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١ — ص ٣١ —

ص ١٦٢)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الفيابى الاستثنائى الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائى — وجوب صدوره بإجماع الآراء — تخلف القضى فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا — ولو كان الحكم الفيابى الاستثنائى قد نص على صدوره بإجماع الآراء — بحق محكمة النقض فى نقض الحكم فى هذه الحالة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الفيابى الاستثنائى المعارض فيه من الطاعن والغاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يفكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا

من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك — كما جرى عليه قضاء محكمة النقض — أن يصيب الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارفة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفترة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة لنقطة أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(طعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٣ — من ٣١ — ص ١٦٩)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

قضاء محكمة النقض في الطعن بقوله شكلا ورفضه موضوعا — تدوين منطوقه — خطأ — بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة — وجوب تصويبه بنظره بالجلسة والحكم بتصحيحه —

علة ذلك .

ملخص الحكم :

بما كان الطاعن قد قرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض فنفذت

هذه المحكمة بجلسة ١٩٧٨/٤/١٠ بقبول طعنه شكلا ورفضه موضوعا وذلك للأسباب التي بنى عليها هذا الحكم ، غير أنه عند تحرير أصل أسباب الحكم ومنطوقه وقع خطأ مادي في تدوين منطوقه اذ جرى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ينتقضه والاحالة . لما كان ذلك ، وكان البين مما هو ثابت بربول الجلسة وأسباب الحكم سواء في مسودته أو في أصله أنه قضى برفض هذا الطعن ومن ثم فإن تدوين منطوقه على النحو السالف البيان لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة قلم لا تخفى على من يراجع محضر الجلسة وأسباب الحكم في مسودته بل وفي أصله مما يقتضى تصويبه الى حقيقة الأمر فيه وهو رفض الطعن ، وإذا كان هذا الخطأ وأن كان ماديا قد انصب على منطوق الحكم غلبت بذلك حدا يستوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة ، والحكم فيه بتصحيحه الى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ٣١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦ — س ٣١ — ص ١٨٩)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

الطعن المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية — نقضه — لم يبق في الإجراءات ترتب عليه البطلان — امتداده الى المتهم — لتعلق البطلان بالحكم ذاته ولو هذه الواقعة ولصن سير العدالة .

ملخص الحكم :

إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه بعد تلاوة تقرير التفتيش بجلسة ١٩٧٦/١١/٦ أحوالت المحكمة الدعوى الى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي أحييت اليها الدعوى ، وهي الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مما يفيد تلاوة تقرير التفتيش ، كما خلت من ذلك محونات الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون تدوجب في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المتوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه يشمل ملخص وتائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي

رفعت والإجراءات التي تمت ولوجبت تلاوته قبل أى إجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مخون بأوراق الدعوى تهيئة لهم ما يلى به الخصوم من اقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، فإذا مرت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفى الجلسة التى حددت لنظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات . مما يتعين معه نقضه وإحالة فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطامن (المسؤل عن الحقوق المدنية) وبالنسبة للمتهم كذلك ، اذ أن وجه النعى الذى اقرته المحكمة انها يتصل به لأنه يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك مع الزام المطعون ضدهم : (المدمين بالحقوق المدنية) المصروفات ، ودون حاجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ — س ٣١ —

ص ٤٢٥)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الفيقي المعارض فيه .

ملخص الحكم :

الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ، يشمل الحكم الفيقي المعارض فيه .

(طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٤ — س ٣١ —

ص ٤٩٧)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

فقد الحكم المطعون فيه بالنقض — عدم امكان الحصول على صورة رسمية منه — استيفاء جميع اجراءات الطعن — مقتضى ذلك — اعادة المحاكمة — المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ اجراءات جنائية .

ملخص الحكم :

ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون

له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقضى باعادة المحاكمة .

(طعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٤ — س ٣١ — ص ٥٧٤)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

كون الخطأ الذي شاب الحكم — لا يخضع لتقدير موضوعي —
— حق محكمة النقض في تصحيحه — المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

لما كان الخطأ الذي بنى عليه الحكم في كل من التهم الثلاث لا يخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت المحكمة قد تأملت كلماتها . من حيث صحة اسناد الاتهام ما يادي الى المظنون ضده فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بتفريم المظنون ضده خمسة جنيهات عن كل من التهم الثلاث وذلك اعمالا لنص المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ — س ٣١ — ص ٦٢٨)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

امتداد اثر الطعن ان لم يطعن في الحكم — مادة ٤٢ .

ملخص الحكم :

اذا كان الميب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة

١٩٥٩ أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقتضى بها مبلغ عشرة جنيهات وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر وأن لم يقرر بالظعن بالنقض — لاتصال هذا الوجه من الظعن به . وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض .

(ظعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٨ — س ٣١ — ص ٧١٩)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية — يفيد من نقض

الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان وجه الظعن وإن اتمل بالتهمة الأخرى في الدعوى إلا أنها لا تلبيد من نقض الحكم المظعون فيه لأنها لم تكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لها أصلاً حق الظعن بالنقض فلا يمتد إليها أثره .

(ظعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٩ — س ٣١ — ص ٧٣٨)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

التوقيع على أسباب الظعن بالنقض — هو السند الوحيد الذي يشهد على صدورها من وقعتها — عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها — مخالفة ذلك — أثره — عدم القبول — لا يفنى عن ذلك التوقيع على الجملة الملصقة على تقرير الأسباب .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التوقيع

بالطعن بالنقض وايداع اسبيله في اجل غايته اربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، اوجبت في فقراتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض وبهذا التخصيص على الوجوب يكون الشارع قد دل على أن تقرير الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بتحليل خارج عنها غير مستند منها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى أيضا سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا للمادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الاجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود من المادة ٢٢٤ منه التي حلت محلها المادة ٣٤ سالفة البيان على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الاسباب بتقدير ان ورقة الاسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لقوا لاقية له . ولما كانت ورقة الاسباب وان حملت ما يشير الى صدورها من مكتب الاستاذ المحامي المقبول للرافعة امام محكمة النقض ولصق عليها طوابع دفنة عليها اسم هذا المحامي الا أنها بقيت غفلا من توقيعها عليها حتى فوات ميعاد الطعن؛ لما كان ذلك مما ينعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ — س ٣١ — ص ٨٦٠)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

شرط قبول أوجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه يشترط لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

(طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٨ — س ٣١ — ص ٨٤٥)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

أسباب الطعن بالنقض المقدم من النيابة العامة — وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل — التوقيع عليها من وكيل أول النيابة — أثره — عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد استلزم في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، فإن الطعن المقدم من النيابة العامة — إذ وقع أسبابه وكيل أول نيابة استئناف طعنا يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٠/٣٠ — س ٣١ — ص ٩٤٢)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

عدم امتداد أثر الطعن بالنقض إن لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية — علة ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر في الدعوى إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه أثره .

(طعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٦ — س ٣١ — ص ٩٧٦)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

ليس للطاعن أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

ليس للبتهم أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ — س ٣١ — ص ٩٩١)

نیابت عامہ

نيابة عامة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الحكم الاستثنائي الفيافي الصادر بالبراءة - حذ النيابة العامة في الطعن فيه بالنقض منذ صدوره - علة ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه - ومن ثم فإن طعن النيابة العامة فيه بالنقض من تاريخ صدوره جائز .

(طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٠ - س ٣١ -

ص ٨١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

إجراء المعاينة في غيبة المتهم - لا بطلان - ما يملكه - هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاعب المعاينة التي تمت في غيبته من نقص أو عيب .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المعاينة التي تجريها النيابة لحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذ هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للبتهم هو أن يتسك لدى محكمة الموضوع بما يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أثرها شأن الأدلة الأخرى .

(طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣١/١/١٩٨٠ - س ٣١ -

ص ١٤٨)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ — ماثول النيابة العامة — وجوبى فى جميع اجراءات المحاكمة — اثره
— اغفال بيان تاريخ صدور الحكم بالبراءة — لايمس النيابة العامة هنا —
تمسكها ببطالته لا يستند الى مصلحة حقيقية .

٢ — التعديل الذى جرى على المادة ٣١٢/١٢ ج بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ —
علته ؟ توافر ذات الملة فى طعن النيابة العامة بالبطالان على حكم البراءة —
اذا لم تكن ورقته تحصل تاريخ اصدا ره .

ملخص الحكم :

مضى كان البين من الاوراق ان محكمة اول درجة دانت المظمون ضده
غيابيا بجريمة تبديد محجوز عليها قضائيا فعارض فى هذا الحكم وتمسك
بالولى جلسات المعارضة باعتبار الحجز كان لم يكن لتوقيعه فى ١٩٧٣/٢/٢٥
وعدم تمام البيع فى المدة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات
التالية لحصوله — فقضت المحكمة بحكمها الصادر فى المعارضة — والذى
خلت ورقته من بيان تاريخ اصدا ره — أخذاً بهذا الدفع بالفاء الحكم المعارض
فيه وببراءة المظمون ضده ورقض الدموى المذنية المتابعة من المجنى عليه ، واذا
استأنفت النيابة العامة — وحدها — هذا الحكم قضى الحكم المظمون فيه
بتأييده لما بنى عليه من اسباب . لما كان ذلك ، وكانت النفاية التى مر لجلها
استوجب القانون أن تشتعل ورقة الحكم على بيان تاريخ اصدا ره هى أن
الحكم باعتباره اعلانا من الارادة القضائية للقاضى تترتب عليه الكثير من
الاثار الهامة التى تسرى من تاريخ النطق به الذى يعمل عليه فى حساب
مدد تنفيذ العقوبة او سقوطها او تقادم الدموى الجنائية او الدعوى المدنية
التابعة لها او تقادم الحقوق المدنية التى فصل فيها الحكم — ايها يكون محل
اعتبار — كما أن تاريخ الحكم يؤذن بانفتاح باب الطعن المنسب فى الحكم
ويده سريان ميعاده — ان كان لذلك محل — فضلا عن اهميته فى تحديد
الوقت الذى تسرى فيه حجية الامر المقضى ، ولذا كان بيان التاريخ منصرا
هنا من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها فلا مراء فى اباحة الطعن بالبطالان
فى الحكم للنقص فى هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غير انه بالنسبة الى

أحكام البراءة وفيها يتعلق بالنيابة العامة التي هي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية ، فإن في مثولها الرجوبى في جميع إجراءات المحاكمة ما يفيد عليها اليقين بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عند إرادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يربتها القانون عليه ومن ثم فإن أغفل بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا فتمسكها — والحال كذلك — حيال المحكوم ببراءته ببطلان الحكم رغم عدم فوات الغاية التي توخاها القانون من إيجاب اشتغال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة وإنما يقوم على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه لها فضلا يكون طعنها — بهذه المثابة — مقبولا لاتعدام المصلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الإجراءات الجنائية قد استثنى بالتمديد الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانونا للعلة التي أفسحت عنها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لإرادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية — من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم يقع في الميعاد المقرر قانونا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار إليها متوافرة في طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة إذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ إصداره — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لإرادته في نقص هذا البيان في ورقة الحكم ولم يكن في مقدوره توقيه فانه يضمن أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان في الحالتين لما هو مقرر من أن الأمور تقلس على أشباهها ونظائرها وإن التماثل في الصفات يقتضى — عند عدم النص — التماثل في الأحكام . لما كان ما تقدم فانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شاب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ إصداره .

(طعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤ — ص ٣١ —

قائمة رقم (٤)

المبدأ :

الخطأ في محضر الجلسة بشأن إثبات اسم ممثل النيابة —
بفرض حصوله — لا يؤثر في سلامة الحكم — ما دام الطاعن لا يمارى في أن
النيابة العامة كانت ممثلة بالجلسة .

ملخص الحكم :

لا يؤثر في سلامة الحكم — باعتراض صحة ما يدعيه الطاعن — من
خطأ محضر جلسة النطق بالحكم فيما أثبتته من انعقاد المحكمة بالهيئة السابعة
مع أن وكيل النيابة الذي حضر تلك الجلسة غير من مثل بجلطة المحاكمة ،
ما دام أن الطاعن لا يمارى في أن النيابة العامة كانت ممثلة بجلطة النطق
بالحكم . وإن المحكمة كانت مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون .
(طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ — س ٣١ —
ص ٢٤٢)

قائمة رقم (٥)

المبدأ :

١ — جنایات الرشوة والاختلاس والفسد والتزوير وغيرها الواردة
في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون
المعوقات — رفع الدعوى فيها والجرائم المرتبطة بها — لمحكمة الجنایات —
مباشرة من النيابة العامة — المادة ٣٦٦ مكرر إجراءات جنائية — مضافة
بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

٢ — القضاء في جنایة تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرغمها من النيابة
العامة مباشرة — بغير طريق مستشار الاحالة — خطأ — جواز الطعن
بالنقص في هذا الحكم — علة ذلك .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات
الجنائية — المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس سنة ١٩٧٣ — قد
أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن « تخصص دائرة أو

أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنایات الرشوة واختلاس الأموال
الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنایات الواردة في الأبواب الثالث
والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من تراتون العقوبات والجرائم
المرتبطة بها وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل
في هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في جنایة
التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان
فان احالتها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنایات بأمر الاحالة
الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه
القانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى
الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنایات عن غير
طريق مستشار الاحالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ،
وكان هذا الحكم وان قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى فانه يعد في الواقع —
على الرغم من انه غير فاصل في موضوع الدعوى — منهيًا للخصومة على
خلاف ظاهره طالما انه سوف يقابل حتيا من مستشار الاحالة فيما لو احيلت
اليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها الى المحكمة
المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون صالحا لورود
الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في
القانون ، فانه يتمين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم
المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والاحالة الى محكمة الجنایات لنظر
الموضوع .

(طعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ — ص ٢١ —

ص ٥١٤)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

حق النيابة العامة في استئناف كافة الأحكام الصادرة في مواد الجنيح

دون قيد .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الدفع بسقوط حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى

(م — ٥٥ — جمادى .)

الجنائية من جريمة الغذف والسب لمضى ثلاثة اشهر من تاريخ علمه بذلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها محله أن يكون هذا العلم علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية والذي يترتب على مضيه عدم قبول الشكوى فى حق الجنى عليه الا من اليوم الذى يثبت منه قيام هذا العلم اليقيني ، كما أن المقرر قانونا — وعلى ما جرى به نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — أن التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتبعه الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الاثار وبدون اعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة ، وكان الثابت من المفردات المضمومة انه قد حصل اعلان الطامن بصحيفة الادعاء المباشر المتضمنة للشكوى بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، وكان غير ثابت منها أن الطمعون ضده قد علم علما يقينيا بجريمة الغذف التى ارتكبت فى حقه قبل ثلاثة اشهر من هذا التاريخ الاخر فان الحكم الطمعون فيه يكون صحيحا فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطامن بعدم قبول الدعوى الجنائية لعدم تحريكها فى ميعاد الثلاثة شهور سابقة الذكر . ولا يفر من ذلك خطأ الحكم الطمعون فيه فى تحديد بداية ونهاية ميعاد الانتقضاء ما دام ما انتهى اليه من رفض الدفع بالانتقضاء له أساس سليم فى أوراق الدعوى بما يكون معه منعى الطامن فى هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الاولى على انه « يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى مواد الجنع » بما يبين منه أن القانون لم يقيد حق النيابة العامة فى استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنع بأى قيد ، فان منعى الطامن على الحكم الطمعون فيه بالتقائه من الدفع بعدم جواز استئناف النيابة يكون على غير أساس من القانون . لما كان ذلك ، وكان ما ينير الطامن من أن الحكم الطمعون فيه التفت عن دفاعه — من أن الطمعون ضده وقع على صحيفة الادعاء بعد اعلانها واثناء تداول الدعوى أمام محكمة أول درجة مردود بأن الثابت من المفردات أنه وان أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف الا أنه لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير على ما يدعى به من تزوير لحق بورقة الاعلان بعد تلم اعلانها باضافة التوقيع عليها باعتبار أن ورقة

الاعلان من الاوراق الرسمية ومن ثم فلا على الحزم المطعون فيه ان اعرض عن هذا الدفاع ولم يرد عليه لاتقاء الطريق القانوني لابطائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلزمت المحكمة بالالتفات له والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا لا ينفك متدمه على التمسك به والاصرار عليه وان يشهد له الواقع ويسانده ، اما اذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله فان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون ان تتناوله في حكمها — وكان الطاعن قد حدد دفاعه بجلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ التي قفل فيها باب المرافعة في الاستئناف وحسبها هو واراد بحضور تلك الجلسة « انه يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٧٥ الزيتون وعدم جواز استئناف النيابة لانها لم تطلب تطبيق الحد الأدنى للمعقوبة وانتفاء ركن العلانية اعمالا للبادء ١٧١ من قانون العقوبات » لانه يعد قد تنازل عما سبق ان ابداء من طعن بالتزوير على بعض مبادرات الغضب الواردة بشكواه وليس له من بعد ان ينعى على المحكمة تعودها من اجراء لم يطلب منها او سكونها عن الرد عليه ، الامر الذي يكون معه منعى الطاعن في هذا الصدد بدوره غير سديد .

(طعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٥/٢١ / ١٩٨٠ — س ٣١ —

ص ٦٥٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

١ — النيابة العامة تكلف احد معاونيها بتحقيق قضية برمتها — التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر اعضاء النيابة العامة — المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية .

٢ — تكليف معاون النيابة لضابط المباحث بتفتيش الطامنة بناء على قرار التنب يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون — المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم :

اذا كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة

القضائية قد أجازت للنياية العامة عند الضرورة تكليف معاون النياية بتحقيق قضية بأكملها مجمعت لما يجريه معاون النياية من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر اعضاء النياية العامة فى حدود اختصاصهم وأزالت التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النياية وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النياية من اجراءات التحقيق لا يختلف فى اثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من اعضاء النياية العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف ايا من مأمورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من اختصاصه ، فان اذن التدفيس الصادر بناء على قرار الندب يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٧/٨ — س ٣١ — ص ٧٣٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

عدم جواز النعى على الحكم بسبب عيب شاب التحقيق السابق على المحاكمة اجراء النياية العامة تحقيقا فى غيبة المتهم — لا بطلان .
ملخص الحكم :

من المقرر ان تسيب التحقيق الذى تجريه النياية لا تاثير له على سلامة الحكم ، فاذا ما اجرت النياية تحقيقا فى غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه والاصل ان العبرة عند المحاكمة هى بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها وطالما لم يطلب الدفاع اليها استكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص او عيب فليس له ان يتخذ من ذلك سببا لتعاه .

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٧/١٥ — س ٣١ — ص ٧٧٨)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

قبول عرض النياية لقضايا الامداد — ولو تجاوزت الميعاد المقرر فى القانون — علة ذلك .
ملخص الحكم :

حيث ان النياية العامة ولئن كانت قد عرفت هذه القضية على محكمة

النقض مشفوعة بمذكرة براهيها في الحكم عبلا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعدد ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت اقرار الحكم ، الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتمجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتصل فيها لتستبين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة براهيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ — س ٣١ — ص ١٠٦٧)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

رفع الدعوى الجنائية في الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشرة من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها — يكون من النيابة العامة مباشرة — الى محكمة الجنايات — المادة ٣٦٦ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية — مخالفة هذا النظر — خطأ في تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٣٦٦ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أنه تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنایات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها، وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعوى على وجه السرعة وكانت الجناية المستندة للمطعون ضدها هي من الجنايات المنصوص عليها في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، فإن رفع الدعوى الجنائية فيها يكون من النيابة العامة

مباشرة الى محكمة الجنايات ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق المرسوم في القانون فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ — س ٣١ — ص ١٠٨٦)

هتاك عرض

هتك عرض

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

١ - الركن المادى فى جريمة هتك العرض - تحققه باى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها - ويستطيل الى جسمها - ويخشى عاطفة الحياء عندها - لا يلزم لتوافره أن يترك أثرا بجسمها .

٢ - تحقق القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض - بلاصر ارادة الجانى الى الفعل ونتيجته لا عبرة بما دفع الجانى الى الفعل أو بالفرض من ذلك .

٣ - ركن القوة فى جريمة هتك العرض - توافره - بارتكاب الفعل ضد ارادة المجنى عليها - وبغير رضاها .

٤ - تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة فى جريمة هتك العرض غير لازم - ما دام ما أورده من وقائع وظروف - كافية للدلالة على قيامه .

ملخص الحكم :

جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحليل والاكرام المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بأبعاد هذه الأثني عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العيب بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجانى لها وباستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب ارادتها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركني التحليل والاكرام والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ما دام استدلالها سليما ، وكان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق باى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخشى عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثرا بجسمها كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منه ، ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون

الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم ان يتحدث عنه الحكم متى كان ما اوردته من وقائع وظروف يكفى للدلالة على قيامه وهو الحال فى الدعوى المطروحة — على ما سلف — بيانه .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٧١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

جريمة هتك العرض — لا يشترط قانونا لتوافرها ان يترك
الاكراه اثرا فى جسم المجنى عليها — كفاية ارتكاب الفعل ضد ارادة المجنى عليه
وبغير رضائه لتوافر ركن القوة .

ملخص الحكم :

لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض ان يترك اثرا فى جسم
المجنى عليها ، كما انه يكفى لتوافر ركن القوة فى هذه الجريمة ان يكون
الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة ان تستخلص
من الوقائع التى قبلها التحقيق ومن اتوال الشهود حصول الاكراه على
المجنى عليها .

(طعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠ — س ٣١ — ص ٢٢١)

وصف التهمة

وصف التهمة

قائمة رقم (١)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة دون التقيد بالوصف
الحالة به — هذه .

ملخص الحكم :

من حيث أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده لحاكميته بوصف أنه غادر البلاد بدون جواز سفر ومن غير الأماكن المخصصة لذلك ، وقضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ببراءته مما اسند اليه وأتم تضاؤه على ما ثبت من محضر الضبط أنه وجد في منطقة عسكرية بدون تصريح وهي واقعة مثبتة الصلة بما تضمنه طلب التكيف بالحضور ، لما كان ذلك فاته وأن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف التاتوني الذي نسبته النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبه أن تحصن الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عاينها نصوص القوانين تطبيقا صحيحا لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد ، بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالأدلة المثبتة للمتهم عن واقعة بادية غير التي وردت في أمر الإحالة أو طلب التكيف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئا . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بصفته مصريا خرج من البلاد خاصة من غير أن يكون حاملا لجواز سفر ساري المفعول يبيع له ذلك ، وبأنه خرج من غير الأماكن التي حددها وزير الداخلية ، وكان الفعل المادى المكون لهاتين الجريمتين يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكيف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٠ — س ٢١ —

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تعديل التهمة — غير لازم —
كفاية التنبيه بإية كيفية تراها المحكمة .

ملخص الحكم :

ان القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تعديل التهمة
وكل ما يشترطه هو تنبيهه الى ذلك التعديل بإية كيفية تراها المحكمة محققة
لهذا الفرض .

(طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢١ — س ٣١ —

س ١١٧)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ — واجب المحكمة في اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة في:
مقيدة بالوصف الذي اقيمت به الدعوى — شرطه .

٢ — تعديل وصف التهمة من حيازة سنبجة غير صحيحة الى بيع بازريد من
السعر المقرر — خطأ — لاختلاف الفعل المادى في كل من الجريمتين عنه في
الأخرى .

ملخص الحكم :

الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه
النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تحصى الواقعة
المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصانها وأن تطبق عليها نصوص القانون
طببقا صحيحا لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها
الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظر فى
الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تنبيهها من الأوراق
ومن التحقيق الذى تجرى به بالجلسة — الا انه يجب أن تلتزم فى هذا النطاق
بالواقعة المطروحة والا ينطوى الوصف الجديد على تحرير لكيان الواقعة
المادية التى اقيمت بها الدعوى ولبنائها القانونى ويجاوز نطاق التكيف
القانونى للواقعة — اى مجرد ردها الى اصل من نصوص القانون الواجب
التطبيق ، والا ينطوى على مساس بكل عناصر جريمة أخرى لم ترفع بها
الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة . ولما كانت الدعوى قد رفعت على

المطعون: ضده بوصف أنه حاز سنجة غير صحيحة وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة البيع بأزيد من السعر المقرر المصتب عليها بمقتضى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ عدل وصف التهمة من حيازة سنجة غير صحيحة الى بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر وقضى بعدم اختصاص المحكمة نوعيا — استنادا الى هذا التعديل — قد خالف القانون .

(طعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ — س ٣١ —

ص ٢٩٠)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

- ١ — سلطة المحكمة في اسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة المعروضة عليها .
- ٢ — اسناد واقعة جديدة — تدخل في الحركة الإجرامية التي اتاهها الحكم يستلزم تبينه .
مثال في واقعة إطلاق عيار نارى داخل قرية وحمل سلاح في فرح .
- ٣ — تعديل محكمة أول درجة الوصف — دون تلفت نظر الدفاع — متى لا يترتب عليه بطلان حكم المحكمة الاستئنافية .
- ٤ — انقضاء الحكم عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان — لا يميزه .

ملخص الحكم :

المحكمة لا تنتقد بالوصف القانونى الذى تسبفه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيونها واصفاتها ، وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى ان تلفت نظر الدفاع الى ذلك بما دام ان الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للتغيير الذى ادخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا ، وأنه اذا اتجهت المحكمة الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقى وتدخل في الحركة

الاجرامية التى اتاها المتهم — تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن نبهته الى التعديل الذى أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند الى المتهم باطلاقه عيارا ناريا داخل القرية ما انطوى عليه من جريمة حمل السلاح النارى — الذى اطلقه — فى مدح ، وهو ما يدخل بالضرورة فى ذات الحركة الاجرامية التى اتاها ، ونبهته الى هذا التعديل ليبدى دفاعه فيه ، فانه لا شائبة بطلان فى اجراءات محكمة أول درجة وما ترتب عليها من حكم أصدرته ، وأذ كان من المقرر — بالاضافة الى ذلك — أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو — حتى ولو لم تلت نظر الدفاع عن المتهم — لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام أن المتهم حين استئناف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتبع له ابداء دفاعه على أساسه — كما هو الحال فى الدعوى — فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن بالبطلان أو الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان دفع الطاعن أمام محكمة ثانيا درجة ببطلان الحكم الابتدائى لا يعدو — على ما سلف بيانه — أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعبدا عن محجة الصواب فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص غير سديد .

(اطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ — مس ٣١ —

مس ٥٢٢)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن التكتلى - محام)

(خلال ٣٣ عاما مضى)

أولا - المجلدات :

- ١ - المدونة المبلية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الأول .
- ٢ - المدونة المبلية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثانى .
- ٣ - المدونة المبلية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثالث .
- ٤ - المدونة المبلية فى قوانين اصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة المبلية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة المبلية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٣ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء القضاة واحكام

المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية : وذلك بشأن
العمل والتعليمات الاجتماعية .

٢ — موسوعة الفرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ١٦ ألف
صفحة) ، وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء
والحكام المحكم ، وعلى رأسها محكمة النقض ، وذلك بشأن
الفرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف
صفحة) ، وتتضمن كافة القوانين والقرارات بمنذ أكثر من جولة
علم حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (٤ أجزاء — ٤ آلاف
صفحة) ، وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية
للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ،

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء —
٣ آلاف صفحة) ، وتتضمن عرضا جديدا للنواحي التجارية
والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ ، لكل دولة عربية
على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة)
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة
١٩٥٢ وما بعدها) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء
— ألفين صفحة) . وتتضمن كافة المصطلحات والبيانات
التجارية والصناعية والزراعية والتعليمية ... الخ . بالنسبة
لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقهاء للدول العربية : (٢٠٥ جزء —
١٨٠ ألف صفحة) ، وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم
في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون
مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الموسوعة في شرح القوانين المدني الأردني : (٥ أجزاء -

٢٢٠٠٠ صفحة) ، ويتضمن شرحا وافيا لمصوم هذا القانون مع التطبيق عليه بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السليمانية وإحكام المجلدات في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) ،

وتتضمن عرضا إحصائيا لأحكام المحاكم الجنائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والمراكز : (أربعة أجزاء -

٣ آلاف صفحة) ، وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتصليه من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف : مع دراسة مقارنة بين النظم العربية ونظم النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدات -

٢٠ ألف صفحة) ، وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترنا بحكمة

النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن - مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا (٢٠ جزء - ١٠ آلاف صفحة) .

١٤ - الموسوعة الإعلامية الحديثة لمدينة جدة : (تحت الطبع) باللغتين

العربية والإنجليزية (ستة مجلدات) ٢ آلاف صفحة) . وتتضمن

مرضا شديداً للحضارة الحديثة في مخيفة جدة (ملكية والسيادة)

١٥ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي (جزأين) : ويتضمن
شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المارنة بالتقوانين المصرية
وبعض القوانين العربية بالأضافة الى مبادئ الفقه الأعلى
المغربي ومحاكمة النقض المصرية .

١٦ - التعليق على المسطرة الجنائية المغربية (ثلاثة أجزاء) : ويتضمن
شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المساواة بالتقوانين المصرية
وبعض القوانين العربية بالأضافة الى مبادئ الفقه الأعلى
المغربي ومحاكمة النقض المصرية .

الدار العربية للموسوعات

حسن النكح - أنس - إمام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تنصت في إصدار

الموسوعات القانونية والأعراسية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

